

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير



كتاب الملتقى الوطني الأول حول:

الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر
استمرارية... أم قطيعة
يوما: 23 و 24 أفريل 2012

إعداد:

د. فاطمة الزهراء زرواط

Procceding

الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة

إعداد:

د. فاطمة الزهراء زرواط

قائمة المؤلفين:

أ. زبير محمد

أ. كبداني محمد

د. فاطمة الزهراء زرواط. أ. براحو حاج

د. سعدية قصاب. بلال بويلوط

د. عدنان مريزق. د. بوصافي كمال

نور الدين جوادي. عقبة عبد اللاوي

د. عروب رتيبة. أ. بوسبعين تسعديت

أ. عية عبد الرحمان. أ. بلقيوس عبد القادر

أ. بن يمينه كمال. أ. حولية يحيى

أ. حواس أمين. د. ساعد بوخاتم

Pr Abdelkader DERRBAL ; Kenza KHIAT;

Mokhtar DEKKICHE

Dr Samir BELLAL

Dr khadidja SADI

[التصميم والإخراج الفني]

أ. نبيل عليوات

هيئة الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. صديقي محمد صالح الدين / مدير جامعة مستغانم
رئيس الملتقى: د. فاطمة الزهراء زرواط

اللجنة العلمية:

د. عبد القادر براينيس / عميد الكلية - رئيسا

أ.د. محمد بن بوزيان (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر

أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر

د. عروب رتيبة (المدرسة العليا للتجارة) الجزائر

د. كمال بوصافي (المدرسة العليا للتجارة) الجزائر

د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر

د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر

د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر

د. رشيد يوسف (جامعة مستغانم) الجزائر

د. عتو الشارف (جامعة مستغانم) الجزائر

د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر

د. محمد محمود ولد محمد عيسى (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة التنظيمية:

د. عدالة العجال - رئيسا

أ. عليوات نبيل - نائب رئيس اللجنة التنظيمية

د. بكرتي لخضر / نائب العميد المكلف بالبيداغوجية

أ. دواح بلقاسم / نائب العميد المكلف بالدراسات لما بعد

التدرج والعلاقات الخارجية

السيد عباسة أحمد / الأمين العام للكلية

أ. احمد بلقاسم

أ. الحاج بن زيدان / رئيس مصلحة التربص

أ. بوبكر محمد

أ. مخفي أمين

أ. الجيلالي بوظراف / رئيس قسم العلوم التجارية

أ. شاعة عبد القادر / رئيس قسم علوم التسيير

أ. قдал زين الدين / رئيس قسم العلوم الاقتصادية

أ. الحبيب قوار سعيد / نائب رئيس مصلحة التربص

أ. بن علي عائشة / نائب رئيس قسم

أ. مقداد نادية

أ. بوزيان العربي

أ. براهيم عمر

أ. بن شيخ نصر الدين

أ. مباني يوسف

د. عباس لحر

أ. فراح العربي

أ. كرومي سعيد

أ. رمضان محمد

أ. بن حراث حياة

أ. مقدم وهيبة

أ. منصوري مونية

أ. تشام كمال

أ. جلولي سهام

أ. مواعي بحرية

أ. قصاص زكية

أ. مدوري نور الدين

أ. بلعياشي بومدين

أ. دردر آمال

السيد ديداوي كمال / رئيس مصلحة ما بعد التدرج

برنامج الملقى

برنامج اليوم الأول: 23 أفريل 2012

Plénière

PROGRAMME

- 08 :30 **Accueil des invités** إستقبال الضيوف
Allocution de bienvenue de **Dr. ZEROUAT Fatma Zohra**
→ 09 :00 Ouverture du colloque, **Pr. SEDDIKI Mohamed Saleh Eddine**, Recteur de l'université de Mostaganem
DR. BRAINIS Abdelkader- Doyen de la Faculté

Président de séance : **Pr. AMEUR AMEUR Ahmed**

- 09 :30 L'entreprise publique justifications théoriques et empiriques
Dr. BEKKAR Bachir- Univ. Mosta
→ 09 :50 تقييم الاستراتيجية الصناعية في الجزائر إشكالات أساسية
Dr. LATRECHE Tahar- ESC Alger
→ 10 :10 La désindustrialisation en Algérie étude regulationniste
Dr. BELLAL Samir- Univ. Guelma
→ 10 :30 هل تعكس السياسة الصناعية في الجزائر الإستراتيجية الصناعية الجديدة ؟
Dr. BENBRAIK Mohamed- Univ. biskra
→ 10 :50 **Débat**
→ 11 :20 **Pause**

- 11 :50 أزمة الصناعة في الجزائر
Dr. BERRAG Mohamed -ESC Alger
→ 12 :10 Convergence économique des pays de l'UPM
BENSAFTA Kamel Malik Univ.chlef
→ 12 :30 نموذج أثر لويس التنمية في عرض غير محدود من العمل
KHABABA Abdelahhe Université boudiaf mhd M'sila
→ 12 :50 **Débat**
→ 13 :30 **Déjeuner**

Président de séance: **Dr. SEDDIKI Malika**- Univ. Alger

- 15 :00 دور الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية دراسة كمية
ZIAD Mohammed- Univ. Mascara
→ 15 :20 Responsabilité social de l'entreprise et pratique de gestion des ressources humaines (étude de cas de sonelgaz)
Dr. AMARI Sofiane Salah Eddine- ENSET Oran
→ 15 :40 لإنتاج الأنظف كاستراتيجية حديثة لتنمية الصناعية
BOUBLATA - Univ. d'Alger
→ 16 :00 دور النظام الوطني للإبداع التكنولوجي في ترقية الصناعة الجزائرية
Dr. SAADA Saida- Univ. d'Alger
→ 16 :20 التنمية الإقليمية والمكانية كإحدى آليات لتحقيق التنمية الصناعية
Dr. YOUSFAT Ali – Univ. Adrar
→ 16 :40 Evaluation de la défaillance de l'entreprise à l'aide d'un modèle de réseau de neurones, **SADI Khadîdja** ENPS Alger
→ 17 :00 **Débat et fin de la première journée**

PROGRAMME

برنامج اليوم الأول: 23 أفريل 2012

Atelier 2 : إشكالية التنمية والاستراتيجيات الصناعية

Président de séance : Dr. LAID Mohamed

PROGRAMME	➔	15 :00	البحوث العلمية الجامعية ودورها في تنمية القطاعات الصناعية KHAMRA Tahar, KHAMRA Bouamama- Univ. Ouargla
	➔	15 :20	التنمية الصناعية واستراتيجيات التصنيع اسس نظرية Dr. Zoubir Mohamed- Univ. Tebassa
	➔	15 :40	تنظيم الخطة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية (حالة مؤسسة شياي للأنابيب بلعباس) MEISSEM Elseghire – Univ. SBA.
	➔	16 :00	أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية BOUMOUDI université d'Annaba
		16 :20	التصنيع المتجه للتصدير كإستراتيجية للتنمية الصناعية BELAOUAR Slimane, MOULAY LAKHDAR Abd Rezzak
	➔	16 :40	تنافسية المؤسسات والصراع على القمة MOKDED université Mostaganem
	➔	17 :00	Débat et fin de la première journée.

Atelier 3: واقع وآفاق إستراتيجية التصنيع في الجزائر

Président de séance : Dr. CHERIF TOUIL Nouredine

PROGRAMME		15 :00	استراتيجية الدخول إلى السوق الدولية Dr. YAHYAOUI Nacéra- Univ. Boumerdes
	➔	15 :20	المحيط الدولي ومعوقات التصنيع في الدول النامية Dr. DANI Kebir Maacho- Univ. Sidi Belabas
	➔	15 :40	Existe-t-il une théorie de transition économique Algérienne BEKRITE Lakhder université MOSTA
	➔	16 :00	الإستراتيجية الصناعية وتحدي ترقية الصادرات الجزائرية RAMDANI Mohamed Université Mostaganem
	➔	16 :20	أهمية إيزو 26000 في تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية MOKADEM Wahiba Université Mostaganem
	➔	16 :40	المنظومة المؤسسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر فرص وتهديدات MEDDOURI Nouredine.
	➔	17 :00	Débat et fin de la première journée.

Atelier 4 : اختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو

Président de séance : Dr. BABA Abdelkader

PROGRAMME	➔	15 :00	Les industries hors hydrocarbures en ALGERIE contraintes et perspectives. GORMIT Amar université tizi ouzou
	➔	15 :20	أهمية القطاع الخاص في ترقية القطاع الصناعي إشارة إلى مجمع سيفيتال. M'RIZEG Adnan. BOUSAFI ESC Alger
	➔	15 :40	تنمية الموارد البشرية في إطار الإستراتيجية الصناعية. OUDAIFIA Lamia université d'Annaba
	➔	16 :00	أثر تسير كفاءات الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. MOKHFI Amine Université Mosta
	➔	16 :20	التنمية المستدامة للقطاع الصناعي، ما مدى تحقيق الشراكة الأورو متوسطية لذلك؟ Dr. KHIARI Zahia- Univ. Annaba
	➔	16 :40	قطاع المحروقات وأثره على التصنيع بالجزائر. GUEDDAL Zinne Eddine université Mostaganem
	➔	17 :00	Débat et fin de la première journée.

برنامج اليوم الثاني: 24 أبريل 2012

Plénière

Atelier 1 :Président de séance : BABA Abdelkader

PROGRAMME

→	09 :00	التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستورة و النمو الاقتصادي نمط جديد للتصنيع HAOUAS Amine & BOUKHATEM Saad univ Tiaret
→	09 :30	دور المناولة الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. TCHAM Kamel & MANSOURI Mounia unv Mosta
→	10 :00	أفاق ترقية الصادرات الصناعية في إطار إنشاء مناطق الحرة بالجزائر DJAIZ Karim université M'sila
→	10 :30	مستقبل صادرات السلع الغذائية في الجزائر BEN BERBAKA Zahra- Univ. Bisekra
→	11 :00	تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية للصناعة الجزائرية HOUAM Lamia Université d'Ouargla
→	11 :30	تقييم مدى نجاح الاتجاهات الجديدة في تنمية قطاع الصناعة بعد الإدماج في الاقتصاد السوق . AYA Abd elrahmen & BELKYOUSE Abdelkader Université Tiaret
→	12 :00	Débat
→	13 :00	Déjeuner

Atelier 2 : إشكالية التنمية والاستراتيجيات الصناعية

Président de séance : BEKKAR Bachir

→	09 :00	Stratégie industrielle algérienne depuis les années soixante dix à nos jours, AMOKRANE Moustafa, université Blida
→	09 :30	الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر كأحد رهانات تنمية الصناعات خارج المحروقات DJOUADI Nouredine . OUKBA. elouadi
→	10 :00	البدايل الإستراتيجية المتاحة للمؤسسة الاقتصادية في إطار تنفيذ الإستراتيجية الجديدة . HARROUCH Rafika Unvt d'Alger
→	10 :30	التطورات التكنولوجية و إنعكاسها على أداء المنشآت الصناعية في ظل بيئة التصنيع الحديث LAMOUCI Zahia Univ d'Annaba
→	11 :00	فعالية التعاون الاقتصادي الجزائري مع الدول النامية و الناشئة في تطوير بنية الصناعة المحلية . YAAKOUBI Mohamed. Zidan Mohamed Chlef.
→	11 :30	رؤية الإستراتيجية في تسير المؤسسات الاقتصادية YASAAD Abdelrahmen .AHCEN Djamila univ Mosta
→	12 :00	Débat

PROGRAMME

Atelier 3 : واقع وآفاق إستراتيجية التصنيع في الجزائر

Président de séance : **BEKRITE Lakhder**

PROGRAMME	→ 09 :00	L'avantage concurrentiel du positionnement et l'ajustement concurrentiel à l'intention stratégique . KHARICH Saliha université d' Alger
	→ 09 :30	تخطيط الإستراتيجية الصناعية من خلال نموذج العلاقات (هيكل-سلوك-أداء) مع MAYAH Adel Univ Biskra. الإشارة إلى حالة بعض الصناعات
	→ 10 :00	تأهيل الموارد البشرية في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية AROUB & BOUSEBAINE Tasadît ESC Alger
	→ 10 :30	الإبداع كمدخل استراتيجي لإنجاح الإستراتيجية الصناعية في الجزائر BEN HAMOUDA Youcef EPSE Tlemcen
	→ 11 :00	التصنيع في البلدان النامية بين المطالب التنمية والمنافسة العالمية KABDANI sid ahmed université MOSTA
	→ 11 :30	حلول التلوث بين الحقيقة والخيال Dr. ZEROUAT Fatma Zohra & BERRAHO Elhadj
	→ 12 :00	Débat

Atelier 4 : اختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو

Président de séance : **Dr. RADJAI Moustafa**

PROGRAMME	→ 09 :00	التحكم في الإنتاج الصناعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية KHEDAOUI Abdelkader Cntr univ Khemis malyana
	→ 09 :30	تنمية الموارد البشرية في إطار الإستراتيجية الصناعية. OUDAIFIA Lamia université d'Annaba
	→ 10 :00	نظرة سوسيوتقنية للقطاع الصناعي في الجزائر KHERIBECHE Abdelkader Université Blida
	→ 10 :30	التنمية الصناعية واستراتيجيات التصنيع اسس نظرية Dr. Zoubir Mohamed- Univ. Tebassa
	→ 11 :00	التكنولوجيا والشغل في القطاع الصناعي في عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال BEDDI Nesr Eddine Université Tlemcen
	→ 11 :30	BELAYACHI Boumediene université MOSTA
	→ 12 :00	Débat
	→ 13 :00	Déjeuner
	→ 15 :00	Séance de clôture
	→ 15 :15	Visite touristique de la région

إشكالية المتقى

تقتضي الأهداف الهيكلية للتنمية المحددة عبر البرامج والمخططات المناقشة والحوار حول كيفية دعم تلك السياسات من خلال عدة سبل منها الحلول التي تقترحها الأبحاث الأكاديمية وأخرى استراتيجيات فرضها الواقع العملي، والعمل على تحديد هذه المعالم بغرض الخروج من الأزمات الظرفية التي غالبا ما أوجدت تصدعات في النسيج الاقتصادي والإنتاجي للبلد. ويستلزم هذا الإطار إعادة تقييم سياسات التنمية المطبقة وبالأخص الاستراتيجيات الصناعية باعتبار الصناعة أحد أعمدة النمو الاقتصادي الفعلي. وأمام الصعوبات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر، تطرح عدة تساؤلات حول ما مدى أهمية هذا العنصر، وماهية تحدّثه بما يكفل تحسين القيمة المضافة للبلد وهذا يستدعي توافق البنية المالية للدولة والاختيارات الصحيحة لأصحاب القرار.

تحليلا للواقع الاقتصادي في الجزائر نشأت ما يسمى حاليا بالاستراتيجية الصناعية الجديدة، وتم بعث هذا المسار رغم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج بسبب تلك المفارقات بين الأفاق والحقائق رغم خصوصية البيئة المحفزة محليا ودوليا منها ذلك التسارع التكنولوجي العامي المعروف، ويوازيه على النقيض بطء رهيب على المستوى المحلي في ظل حقائق العولمة والوفرة المالية.

إن اختيار الجزائر لهذا النهج - الاستراتيجية الصناعية الجديدة - بغرض دعم وتحسين أداء المؤسسات ليحذو حذو الدول يقتضي دراسة فعلية وتطبيقية لما آلت إليه الصناعة وما يمكن أن تحقّقه عبر هذا المخطط الجديد القاضي بوضع استراتيجيات جديدة للتنمية منها الاستراتيجية الصناعية التي أخذت حصة كبيرة من النقاشات حول ما يمكن أن تجلبه للتقنية التكنولوجية والإنتاجية.

مهدفه الملتقى:

الغرض من هذا الملتقى المبرمج من طرف قسم علوم التسيير دراسة عدة خصوصيات لها علاقة بإشكالية التنمية الاقتصادية والمؤسسة بأقصى قدر ممكن على الجيل الجديد من الاستراتيجيات المخطط له من طرف الهيئات المخولة لها .

محاور الملتقى :

المحور الأول:

- المرجعية النظرية لإشكالية التنمية والاستراتيجيات الصناعية؛
- التطور النظري لماهية التنمية الاقتصادية؛
- مكانة الصناعة في التنمية الاقتصادية؛
- الصناعات الحديثة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- المؤسسات الاقتصادية وتطبيق الإستراتيجية الصناعية .

المحور الثاني:

- المؤسسة الجزائرية من إعادة الهيكلة العضوية إلى الإستراتيجية الصناعية الجديدة؛
- سياسة التصنيع في الجزائر؛
- الإستراتيجية الصناعية واقع وآفاق؛
- تقييم القطاع الصناعي في الجزائر؛
- الصناعة خارج المحروقات (واقعها، مشاكلها وآفاقها) .

المحور الثالث :

- التساؤلات والإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو؛
- تطوير الإبداع والتجديد (الواقع وآفاق)؛
- الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية؛

- الموارد البشرية في إطار الإستراتيجية الصناعية؛
- دور الدولة في دعم الإستراتيجية الصناعية؛
- تنظيم الخطة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية؛
- واقع وآفاق الاقتصاد من خلال الاستراتيجيات الصناعية؛

شروط المشاركة :

- يجب أن يكون البحث ضمن أحد محاور الملتقى؛
- تقبل إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها أو تقديمها؛
- أن لا يتجاوز عدد صفحات المداخلة 15 صفحة من حجم A4 مكتوبة ببرنامج Word:
- ✓ تحرر المداخلات باللغة العربية بخط (Traditionnel Arabic) بحجم 14؛
- ✓ تحرر المداخلة المنجزة باللغة الفرنسية بخط (Times New Roman) بحجم 12؛
- كتابة الهوامش بطريقة أكاديمية في آخر البحث وبحجم 12؛
- يرسل ملخص المداخلة (لا يتجاوز صفحة واحدة) مرفقا ببطاقة المشاركة عبر البريد الإلكتروني في أجل أقصاه 08 مارس 2012؛
- يرسل الإشعار بالقبول أو الرفض إلى المعني بالأمر قبل 15 مارس 2012 بعد أن تبدي اللجنة العلمية رأيها في ملخصات المداخلة؛
- يرسل النص الكامل للمداخلة المقبولة قبل 29 مارس 2012؛

رئيس الملتقى: د. زرواط فاطمة الزهراء.

14	التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع « مفاهيم وأسس نظرية » أ. زبير محمد
32	التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية أ. كبداني محمد
61	حلول التلوث بين الحقيقة والخيال د. فاطمة الزهراء زرواط أ. إبراهيم حاج
71	الإنتاج الأنظف كاستراتيجية حديثة لتنمية الصناعة الجزائرية د. سعدية قصاب، بلال بوبلوطة
102	أهمية القطاع الخاص في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر «إشارة إلى مجمع سيفيتال» د. عدنان مريزق، د. بوصافي كمال
122	الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. كأحد رهانات تنمية الصناعات خارج المحروقات وتنمية الاقتصاد الوطني نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي
140	أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر، حقائق وآفاق ... د. عروب رتيبة، أ. بوسبعين تسعديت
156	تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق أ. عية عبد الرحمان أ. بلقيوس عبد القادر
196	الإبداع ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية أ. بن يمينه كمال. أ. حولية يحيى
211	التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة والنمو الاقتصادي، نمط جديد للتصنيع أ. حواس أمين، د. ساعد بوخاتم

SOMMAIRE

240

INDUSTRIE HORS HYDROCARBURES EN ALGERIE ET APPUI DE L'UE AU SECTEUR DES PME

Abdelkader DERRBAL ; Kenza KHIAT; Mokhtar DEKKICHE

250

LA DESINDUSTRIALISATION EN ALGERIE : UNE LECTURE REGULATIONNISTE

Dr Samir BELLAL

271

Evaluation de la défaillance des entreprises à l'aide d'un modèle de Scoring et d'un Modèle de réseau de neurones

Dr khadidja SADI



نصوص المداخلات الحررة باللغة العربية

التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية

أ. زبير محمد

أستاذ مساعد بجامعة تبسة

Zoubir-mohamed@hotmail.fr

الملخص:

من أبرز المواضيع التي حظيت بالدراسة والتحليل من طرف جميع المدارس الاقتصادية عبر العصور، موضوع التنمية الاقتصادية، والذي أصبح يعبر عن الرغبة الملحة والحدية والنظرة العلمية والإرادة السياسية الصادقة لمواجهة التخلف بجميع صوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، أي تحديث المجتمع في جميع المجالات والجوانب، وتعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى هذا تؤدي عملية التصنيع إلى زيادة حقيقية في قيمة المادة الخام الموجودة في المجتمع. ونتيجة للأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التنمية الاقتصادية والصناعية، سعت كل دولة إلى تبني إستراتيجية صناعية معينة تتوافق وإمكاناتها وقدراتها البشرية والمادية والمالية، وقد تباينت هذه الاستراتيجيات من دولة إلى أخرى، كما اختلفت الاستراتيجيات الصناعية التي تطبق في الدول المتقدمة والاستراتيجيات الصناعية التي تطبق في الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى، وتهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة أكثر شمولية حول موضوع التنمية الاقتصادية والصناعية، من خلال تقديم للجانب النظري لهذا الموضوع، وذلك بالإشارة إلى مفهومه وأهميته وأهدافه ومستلزماته وأساليبه، بالإضافة إلى عرض مختلف استراتيجيات التصنيع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التنمية، التنمية الاقتصادية والصناعية، استراتيجيات التصنيع.

مقدمة:

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة مشكلات كالفقر والتخلف في العديد من البلدان بشكل أكثر وضوحا وانتشارا من السابق، وعندها ظهر ما يعرف باقتصاد التنمية. ورغم اهتمام الاقتصاديين الأوائل، ومنذ ادم سميث وحتى كارل ماكس في قضايا النمو والتنمية، لكنهم ركزوا اهتمامهم على الوضع الجامد ولم يهتموا بالوضع الديناميكي لعمليات التنمية، إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية اتجه الفكر الاقتصادي نحو الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية من خلال بناء نظريات ونماذج واستراتيجيات وسياسات عامة تساعد البلدان الفقيرة على تحقيق التنمية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية هدف كل دولة من دول العالم لما لها من أهمية وتأثير إيجابي على مختلف قطاعات البلد، وتتجلى هذه الأهمية في كون التنمية الاقتصادية تمس زيادة دخل الفرد وكل ما من شأنه أن يحسن من العناصر الأساسية لحياة أفضل لأفراد المجتمع، مثل التقدم في التعليم والصحة والتغذية والبيئة.

ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية يجب على اقتصاد أي دولة وضع إستراتيجية واضحة المعالم، وتختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية من بلد إلى آخر حسب الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها كل دولة، فمنها من يتبنى إستراتيجية مبنية على الزراعة، ومنها من يتبنى إستراتيجية مبنية على الصناعة، ومنها من اعتمد على كليهما.

وتبقى إستراتيجية التصنيع من بين أهم الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، كونها تسمح بتوفير مستلزمات القطاعات الأخرى، وتوفير فرص عمل، وتحسين وضعية ميزانها التجاري من خلال عملية التصدير، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من التبعية الاقتصادية.

ومن اجل دراسة وتحليل هذا البحث قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية؟ وما هي مختلف إستراتيجيات التصنيع؟

ويتفرع السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية نوردها فيما يلي:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي أهدافها وأبعادها؟
- ما هي الاستراتيجيات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

- ما هي أنواع إستراتيجيات التصنيع؟

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته:

- من أهمية التنمية الاقتصادية في حد ذاتها، كون التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، كما تسمح بالتقليل من التبعية الاقتصادية للخارج، والحد من البطالة، ورفع المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي، وتحسين التعليم والصحة والتغذية.

- ومن أهمية القطاع الصناعي، فهو المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، كما انه يساهم بتلبية مستلزمات القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي.

خطوات البحث: للإجابة على الإشكاليات المطروحة، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء معتمدين على الخطة التالية:

- الجزء الأول: التنمية الاقتصادية؛

- الجزء الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية؛

- الجزء الثالث: إستراتيجيات التصنيع.

1- التنمية الاقتصادية:

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانة مرموقة بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات والكيانات التي احتضنت موضوع التنمية الاقتصادية من جوانبها المختلفة.

1.1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

قبل الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية تجدر بنا الإشارة إلى مفهوم التنمية ولذلك سنحاول تقديم المفهوم اللغوي والاقتصادي لهذا المصطلح.

2.1- مفهوم التنمية:

فالتنمية لغة هي "النماء" أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أما مصطلح التنمية فيعبر عن "التطور البنائي

أو التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.¹

3.1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الكتاب و الباحثين، وفيما يلي عرض لأهمها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".² كما عرفت على أنها "العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي".³ وتعرف أيضا على أنها " سياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".⁴

أما مفهوم التنمية الاقتصادية في الجانب الإسلامي فهو يقوم على " الأسس والفلسفية والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد في الإسلام والتي تتمثل في أن النشاط الاقتصادي نشاط تعبدي، وإن الاقتصاد غير محايد، فضلا عن الرقابة الذاتية، وأن الإسلام يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية مما يجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه، الأمر الذي يساعد على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية".⁵

وبصفة عامة يمكن القول بان التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه للأنظمة الاقتصادية على نحو شامل، فضلا عن إدخال التحسينات في طرق الإنتاج والدخل، وحتى على توجهات وانطباعات أفراد المجتمع.

وفي الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بينها وبين النمو الاقتصادي، فكل منهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.

فهناك من يفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال أن التنمية تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، وعلاج الاختلالات المقترنة به، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج، بينما يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا ويؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد، ويحدث في المجتمعات على مر الزمن، ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها.

4.1- أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى الظروف السائدة في كل دولة، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، لكن هناك أهداف أساسية تسعى الدول النامية إلى تحقيقها في ظل خططها الإنمائية، وهذه الأهداف تتمثل في:

1. زيادة الدخل القومي:⁶

إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي، فنجدتها تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى معيشة سكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة. وتجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغييرات هيكلية عميقة.

زيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة، فإذا كان معدل الزيادة في السكان كبير اضطرت الدولة إلى تحقيق أعلى نسبة في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الأخيرة مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، إذ كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للسكان.

2. رفع مستوى المعيشة:

ويعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك

من معنى، لان هذه التنمية إذا توقفت عند هذا الحد فان الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي مما يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.⁷

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

تعاني معظم الدول النامية من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد، بالإضافة إلى الاختلال في توزيع الدخل والثروات، وتستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة وعلى نصيب عال من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، عكس الطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه، وقلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع نسبة البطالة.⁸

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة. فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلا أنها تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لان نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتمكين الاقتصاد القومي من دخول مرحلة الانطلاق ووقفه على طريق النمو الذاتي.

5- أبعاد التنمية الاقتصادية:

يشمل مفهوم التنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل في:

1.5- البعد المادي:

ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، حيث يبدأ المفهوم المادي بتراكم قدر معين من رأس المال، وبالتالي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهو ما يعرف بجوهر التنمية. فالبلدان النامية تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لتحقيق التنمية بها والتي تتمثل في:⁹

- تحقيق التراكم السلعي؛

- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛

- سيادة الإنتاج السلعي؛

- تكوين السوق القومية.

إذن التنمية الاقتصادية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع، فهذه الأخيرة تتطلب إحداث جملة من العوامل أهمها ثورة صناعية، وهيئة قاعدة صناعية، وزيادة مستوى التراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى خلق الأثر الملائم لإحداث التغيير في البنية الاجتماعية.

2.5- البعد الاجتماعي:

يتضمن البعد الاجتماعي للتنمية تحسين مستوى المعيشة وإشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، والتوزيع العادل للدخل. كما أن للجانب الاقتصادي للتنمية علاقة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع سواء كانت اجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية. كما تتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في تغيير في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية، وتقليل التفاوت في الدخل والثروة ومحاربة الفقر المدقع.

3.5 - البعد السياسي:

يشمل البعد السياسي للتنمية الاقتصادية مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي، فانتشار فكرة التنمية جعل منها أيديولوجية، لذلك حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أنها يجب أن تكون مكتملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4.5- البعد الدولي للتنمية:

يشمل البعد الدولي للتنمية مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام الاقتصادي العالمي والتكامل الإقليمي. وقد فرضت فكرة التنمية والتعاون الدولي نفسها على المجتمع الدولي، حيث قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبالتالي أطلقت الأمم المتحدة سنة 1961م تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 07 % . كما شهد عقد الستينات نشأة UNCTAD والتي تهدف إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ. بعدها جاء عقد التنمية الثاني للفترة (1970-1980)، مستهدفا معدل نمو سنوي قدر بنسبة 06% ومع ذلك لم تنجح هذه المنظمات في تحقيق أهدافها الأساسية من جهة نظر الدول النامية، لهذا نجد التفاوت في الدخول والثروات يزداد عبر الزمن.

5.5- البعد الحضاري للتنمية:

باعتبار أن التنمية الاقتصادية مفهوم واسع يشمل مختلف جوانب الحياة، كما أنها تساهم في مولد حضارة جديدة. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل تتعدى ذلك لتشمل عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وثقافتها وهويتها الإنسانية.

6- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تباينت الاستراتيجيات التي تبنتها مختلف الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية، وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا. وفيما يلي عرض لمختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

1.6- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:¹⁰

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره

هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية الخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص؛
- زيادة الطلب على السلع الزراعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية؛
- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب؛
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي؛
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

2.6- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة بان التصنيع شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، فليس هناك تنمية دون تصنيع. كما يتميز التصنيع بالديناميكية من خلال تأثيره على عدة قطاعات أخرى. ومن بين الآثار الايجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى ما يلي:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية؛
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي؛
- تعزيز الروابط مع الزراعة و مع بقية القطاعات؛
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي و لبقية القطاعات؛
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها؛
- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني؛

- يساهم في عملية التحديث والتحول.

3.6- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية:

هناك علاقة تكامل بين كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالقطاع الصناعي يوفر مختلف مستلزمات الإنتاج اللازمة للزراعة، كما يمثل سوقا لاستيعاب المنتجات الزراعية. كما أن القطاع الزراعي يوفر المادة الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية. لذلك فإن أي تطور في القطاع الصناعي يجب أن يصاحبه تطور مماثل للقطاع الزراعي، فتطور أي قطاع دون الآخر سينجر عنه بعض المشكلات الاقتصادية، لأن كل قطاع يعتمد على القطاع الآخر.

4.6- إستراتيجية الحاجات الأساسية:

تقوم إستراتيجية الحاجات الأساسية على فكرة توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء ولباس وسكن وأمن وتعليم وخدمات صحية... الخ. وقد ظهرت هذه الإستراتيجية في السبعينات وأيدها كل من البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ويرى أصحاب هذه الإستراتيجية بأن تبنيها يسمح بتوفير السلع والخدمات وبالتالي التخفيض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى.

وتهدف إستراتيجية الحاجات الأساسية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل فيما يلي:

- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛
- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية؛
- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

5.6- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيو بيئيين اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية ب "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992.¹¹

فالتنمية البشرية المستدامة تعبر عن "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة".¹²

فإستراتيجية التنمية البشرية تقوم على أساس بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، وهذا في ظل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.

6.6- إستراتيجية التنمية المستقلة:¹³

برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية. ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، ثم اخذ الفكرة عن Baran اقتصاديون من القارات الثلاث، وحتى في أوروبا، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، واجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراد مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. وفي الأخير يمكن القول بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تتبناها كل دولة على أساس الموارد الطبيعية و البشرية و التكنولوجية التي تملكها، كما يمكن أن تتبنى أي دولة أكثر من إستراتيجية كون هذه الاستراتيجيات مكملة لبعضها البعض.

7.6- استراتيجيات التصنيع:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لما تملكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية. وتعد الإنتاجية العالية في القطاع الصناعي عنصرا أساسيا في زيادة الدخل الفردي. كما أن الصناعة التحويلية توفر قائمة كبيرة من صناعات ممكنة تنتج بكفاءة لإحلال الاستيرادات وزيادة الصادرات أكثر مما تستطيعه صناعات المواد الخام لوحدها.¹⁴

ونتيجة للأهمية الكبيرة التي تكتسبها التنمية الصناعية في تنمية اقتصاد أي بلد، سعت كل دولة إلى تبني إستراتيجية صناعية ملائمة وفق إمكانياتها ومواردها المتاحة. وفيما يلي عرض لأهم الاستراتيجيات الصناعية وفق أنماط معينة:

1.7.6- إستراتيجية التصنيع الثقيلة وإستراتيجية التصنيع الخفيفة:

تلجأ بعض الدول إلى الاعتماد على إستراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة، في حين تعتمد دول أخرى على الصناعات الخفيفة كوسيلة لتنمية اقتصاد بلدها. فالصناعات الثقيلة تتضمن صناعة السلع الإنتاجية وبيع الاستهلاك الدائم كالورق ومشتقاته، المواد الكيماوية والبتروولية، المنتجات التعدينية. في حين تتضمن الصناعات الخفيفة صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالمنتجات الغذائية والمشروبات، والمنتجات النسيجية والجلدية، والمنتجات الخشبية والأثاث.

تتميز الصناعات الثقيلة بضخامة حجم رأسمالها المستثمر ومستلزماته التكنولوجية الكبيرة، وطول فترة استرداد تكاليفها. إلا أنها تعتبر موردا أساسيا وحيويا لمختلف القطاعات وحتى قطاع الصادرات.

أما الصناعات الخفيفة فتتميز بانخفاض حجم استثماراتها، وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستقطاب عدد كبير من العمال العاطلين، واحتواء منتجات الصناعات الثقيلة. إلا أنها لا تساهم في النمو السريع لاقتصاد أي بلد وذلك كونها تعاني من مشاكل عديدة أهمها مشكل المنافسة. ورغم ميزات وعيوب كل نمط، لا يمكن اعتبار أي من النمطين بديلا للأخر، ولا يمكن الاعتماد على نمط دون الآخر، بل يجب التركيز على نمط معين وفق السياسة الاقتصادية المرسومة، والوضع السكاني للبلد، والموارد الوطنية الموجودة دون إهمال النمط الثاني.

8.6- إستراتيجية التصنيع كثيفة الرأسمال وإستراتيجية التصنيع كثيفة العمل:

يؤدي التباين في الموارد الطبيعية و البشرية لكل دولة إلى تبني إستراتيجية صناعية معينة، فبعض الدول تتميز بكثافة سكانية كبيرة مقارنة بدول أخرى كالصين مثلاً، وهناك اقتصاديات دول معينة تتميز بوفرة الموارد الطبيعية مقارنة باقتصاديات دول أخرى كدول الخليج العربي. فالدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية تتبنى إستراتيجية التصنيع القائمة على أساس

الصناعات كثيفة العمل حتى تحد من ظاهرة البطالة، في حين تتبنى الدول التي تملك موارد طبيعية معتبرة إستراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات كثيفة الرأسمال من اجل استغلال مواردها الطبيعية. ويتميز نمط كثيف الرأسمال بإنتاجية مرتفعة، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص عمل، وبخلق مدخرات كبيرة، وبدخول كبيرة لأصحاب عناصر الإنتاج. إلا أن تطبيقه في الدول النامية تواجهه عوائق كثيرة من بينها الظروف التي تعاني منها بالإضافة إلى عدم قدرة استيعاب التكنولوجيا الحديثة. أما نمط التصنيع كثيف العمل فيتميز بالبساطة كونه لا يتطلب مستلزمات كبيرة وتكنولوجيا عالية، بالإضافة إلى توفيره عددا كبيرا نسبيا من فرص العمل. ومن بين هذه الصناعات الصناعات الحرفية والتي تعتبر أحسن مثال لهذا النمط من الصناعة.

ومن اجل اختيار النمط الملائم الذي على أي دولة تبنيه عليها الأخذ بين الاعتبار النقاط التالية:¹⁵

- تحديد المعايير الأكثر دقة في تصنيف الصناعات بين كثيف الرأسمال وكثيف العمل، وذلك مثل معامل رأس المال (أو نسبة رأس المال إلى الإنتاج) أو ما يقابله من (معامل كفاءة العنصر الإنتاجي) أو (نسبة مرونة الإنتاج للعمل إلى مرونة الإنتاج لرأس المال) أو نسبة تكلفة رأس المال إلى تكلفة العمل؛
- في بعض الفروع الصناعية تحدد طبيعة الإنتاج والمستلزمات التكنولوجية نسب رأس المال إلى العمل. وفي هذه الحالات مهما توفرت القوى العاملة وانخفضت الأجور لا يمكن للعمل أن يحل محل رأس المال في الإنتاج كما هو الحال بالنسبة لكثير من الصناعات الالكترونية؛
- إن انخفاض معدلات الإنتاجية ووجود البطالة المقنعة والموسمية يغيران وبدرجات متباينة من الخصائص الرئيسية للبلدان النامية؛
- وفيما يخص مراحل التصنيع وعلاقتها بفروع الصناعات التحويلية، في المرحلة الأولى من التصنيع يفضل تركيز نمط (كثيف العمل) في الصناعات الخفيفة ونمط (كثيف الرأسمال) في الصناعات الثقيلة؛

- وضمن إمكانات المرونة التكنولوجية، من الضروري التمييز بين العمليات الجوهرية أو المحورية Core Operation والعمليات الإضافية Auxiliary Operation أو الثانوية. وقد يفيد ذلك تصنيف المواد والخزن والتغليف والصيانة... بينما يتم التركيز على الرأسمال بدلا من العمل في العمليات الجوهرية...ومما هو واضح أن العمليات الأولى بطبيعتها تشغل واجبات عمل مضاعفة لاستخدام نفس المكائن؛
- ضمن مجال مبرر لاعتماد نمط (كثيف الرأسمال) من الضروري إدخال تغييرات في كل من التجهيزات والمواد والأساليب المستوردة و ثم إحداث تعديلات في بعض الظروف الداخلية (القابلة للتغيير)...بحيث يصبح من الممكن الوصول إلى توافق فعال بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد النامي. فمن الحتمي مثلا أن تغييرات هامة لا بد من إدخالها في الأنظمة الميكانيكية و الالكترونية الملائمة للظروف المناخية والطوبوغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية الاجتماعية الجديدة كما وأن من الضروري تشجيع العمال الماهرين المحليين لإدخال تحسينات تسهم في تدنية تكاليف الإنتاج والتبعية للمصادر الأجنبية لرؤوس الأموال الإنتاجية.

9.6- إستراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد وإستراتيجية التصنيع المعززة للتصدير:

1.9.6- إستراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد:

تم تطبيق هذا النوع من الإستراتيجية من طرف الدول النامية بعد استقلالها، من خلال عزل نفسها عن السوق الدولية، والاكتفاء بالسوق الداخلية فقط، وذلك من اجل تقليص التبعية للسوق الدولية.

وتعني هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة.¹⁶

وتقوم هذه الإستراتيجية أساسا لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض، وإعادة

توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية، وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى. وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسطية والإنتاجية. ويتميز هذا النمط من الصناعة بالاتي:

- كثافة استخدام رأس المال؛
- أهمية وفيات الحجم الكبير؛
- كبر حجم المشروع؛
- تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
- الحاجة إلى العمالة الفنية والماهرة؛
- الحاجة إلى كوادرات إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة.

2.9.6- إستراتيجية التصنيع المعززة للتصدير: أمام النكبات والأزمات التي جرتها إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي (إستراتيجية إحلال الواردات) على اقتصاديات الدول النامية، بدأت تلوح في الأفق ضرورة وأهمية تغيير نمط هذه الإستراتيجية، من خلال توجيهها إلى السوق الخارجي العالمي. و بعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف و المناخ الاقتصادي الداخلي لانتهاج هذه الدول لإستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية، أو المرتكزة على سياسة التصدير. ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية والوسطية.¹⁷ لقد أدى انخفاض معدل النمو في البلدان التي طبقت إستراتيجية إحلال الواردات إلى إجراء تعديل جذري على هذه الإستراتيجية، وتبني إستراتيجية تصنيع للتصدير، ومن بين هذه الدول نذكر: الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، والمكسيك.

إن لإستراتيجية التصنيع من اجل التصدير مزايا و عيوب يمكن عرضها فيما يلي:

أ- المزايا:

- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي؛
- زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة؛
- اكتساب خبرات و مهارات من خلال الاحتكاك بالأسواق الدولية.

ب- العيوب:

- المنافسة الشديدة من طرف البلدان الصناعية الكبرى؛
 - القيود الكثيرة التي تضعها الدول الغربية على المنتجات الأجنبية؛
 - تأثر اقتصاديات الدول النامية بالأزمات التي تحدث في الدول الغربية.
- وتبقى عملية المفاضلة بين إحدى الاستراتيجيات السابقة الذكر تتوقف على أساس الموارد الطبيعية و البشرية والتقنية والتكنولوجية التي يمتلكها اقتصاد هذا البلد، كما يمكن أن يتبنى اقتصاد بلد معين أكثر من إستراتيجية شرط أن لا تتعارض هاتين الإستراتيجيتين.

الخاتمة:

إن السياسات المنتهجة من طرف الدول النامية في إطار استراتيجيات التنمية الاقتصادية تركت نتائج و آثار سلبية إذ لم تقو على رفع المستوى المعيشي للفرد ويعود السبب في ذلك إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الاستراتيجيات، و على الرغم من أن المنظمات والمهيئات الدولية تساند الدول النامية في استراتيجياتها التنموية إلا أن ذلك يعد غير كافيا بل حتى أنه يترك هو الآخر آثارا سلبية، إذ أن عوائق التنمية الاقتصادية متعددة ومتغيرة يجب أخذها بعين الاعتبار في عمليات التنمية.

إن التجارب التاريخية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية، تبين ان نجاح عملية التصنيع ومنه التنمية الاقتصادية، لم يكن عبارة عن بناء الهياكل الضخمة والمصانع المختلفة، بل كان في تحديد الانطلاقة الصحيحة والسليمة والنابعة من عمق المجتمع و الملائمة لظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية، ومسايرة الواقع المعاش وليس ارتداء ثوب مستورد من دولة أجنبية، وهذا ما أكد عليه الاقتصادي الألماني شاخت في قوله " هنالك ضرورة للمعادلة الاجتماعية الاقتصادية".

فإستراتيجية التصنيع ليست بناء الهياكل فقط بل هي اختيار للصناعات التي من شأنها أن تساهم في تغيير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني، وتحقيق الأهداف المسطرة، بما يتماشى وفق الإمكانيات وخصوصيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويبقى نجاح إستراتيجية التصنيع المطبقة في اقتصاد بلد معين مرتبط بعوامل وظروف عديدة، ولكن تبقى عملية تحديد هذه العوامل وتشخيصها الخطوة الأولى قبل اختيار الإستراتيجية الصناعية المناسبة لاقتصاد هذا البلد.

الهوامش والمراجع:

1. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص123؛
2. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 115؛
3. محمد عبد العزيز عجمية واخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 12؛
4. Hedrick van، **Economic growth and development**، Mc Grow-hilluk، 1998، p 53.
5. جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشور للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 169؛
6. اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 270؛
7. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 71؛
8. نفس المرجع، ص 73؛
9. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 131؛
10. نفس المرجع، ص 166؛
11. -لجنة الاسكو- التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الاستراتيجية و ارتباطاتها، ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، 1995، ص 03؛

12. اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ديسمبر 1993، المجلد 30، العدد 4، ص 06؛
13. مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 181؛
14. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، ط 1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 297؛
15. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط 1، دار الصفاء، عمان، 2005، ص 36؛
16. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 310.

التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية مطالب التنمية والمنافسة العالمية

أ. كبدايني محمد

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

المقدمة

يعتبر موضوع التقدم الاقتصادي من المواضيع التي تنال اهتمام الاقتصاديين وغيرهم، وقد شكلت مجموع الظروف الاقتصادية العالمية عوامل متناقضة تبلورت من خلالها معالم النظام الاقتصادي العالمي الحديث، بدء من الثورة الصناعية الأولى التي كانت الانطلاقة الفعلية لعملية التنمية بمفهومها القديم، وصولاً إلى ثورة المعلومات التي أحدثت نقلة نوعية في علم الاقتصاد، الذي لم يعد مبنياً على التراكم الرأسمالي فحسب، بل أصبح يعتمد على المعرفة، وبالتالي لم يعد التخلف الذي يسود الكثير من الدول سببه الافتقار للموارد الطبيعية، ولكن في ضعف المعرفة أو غيابها.

إنه بالرغم من توفر العديد من البلدان النامية على الثروات الطبيعية والبشرية والمالية التي تؤهلها للخروج من دائرة الفقر، إلا أنها لا تزال تابعة للبلدان الرأسمالية المتقدمة في الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير إنتاجها المحلي، وأصبح اعتمادها على القطاع الزراعي في تحقيق مطالب التنمية مرهون بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها المنافسة العالمية الكبيرة التي تفرضها تلك الدول سواء ما تعلق بأسعارها، أو بتحليلها على الاتفاقيات الدولية من القيام بحماية منتجاتها المحلية، أو الضغط عليها عبر المنظمات المالية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

إن موضوع التنمية من المواضيع التي أُعيد طرحها بقوة في منتصف القرن الماضي بعد موجات التحرر السياسي للعديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، ثم المشروع الأمريكي لإعادة إعمار أوروبا (Marshal)، وكذا الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى قطبين، متقدم صناعي والآخر زراعي متخلف، إضافة إلى أزمة المديونية العالمية التي ألقت بظلالها على البلدان النامية،

ومجموع الظروف الأخرى المرتبطة بالنظم السياسية والاقتصادية، وبرامج التعديل الهيكلي التي طبقتها تلك البلدان، مما جعلها تعاني اختلالات هيكلية في اقتصادياتها، واتضح على إثرها أنها تحتاج إلى سياسات واستراتيجيات جديدة تسمح لها بتقليص الفجوة بينها وبين العالم المتقدم، لأن اللحاق بها يكاد يكون مستحيلا في ظل الظروف والمعطيات الجديدة والمتجددة.

ومنذ العقود الستة الماضية حاولت البلدان النامية تحقيق النهوض الاقتصادي بالاعتماد على بعض الاستراتيجيات التنموية، كان أهمها التصنيع، محاولة الاستفادة من الخبرة التاريخية لتجارب البلدان المتقدمة، التي قطعت أشواطاً طويلة حتى وصلت لما هي عليه الآن، بدءاً من احتضانها الثورات الصناعية الثلاثة وصولاً إلى تنافسها فيما بينها لضمان احتكار العديد من الصناعات الالكترونية والدقيقة والنوية وغيرها، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية، وهي تواجه العديد من التحديات الإقليمية والعالمية، خصوصاً في ظل تسارع العولمة التي لا تعترف بالصناعات الصغيرة محدودة الآفاق.

إن قيام البلدان النامية بتطبيق بعض استراتيجيات التصنيع كتلك المتعلقة بإنتاج معدات الإنتاج والسلع الرأسمالية (التصنيع الثقيل) تصادمك مع تحديات التحديث والتجديد المبنية على الابتكار والإبداع، والذي تتخلف فيه هذه الدول كثيراً عن المستوى العالمي باستثناء بعض بلدان جنوب شرق آسيا، التي حققت معدلات نمو صناعية أعلى من مثيلاتها في البلدان المتقدمة في تسعينيات القرن الماضي، مما حدا بالكثير من دول العالم الثالث إلى تبني سياسة إنشاء وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير متطلبات السوق المحلي، إلا أنه يجب عليها مراعاة العديد من التحديات، منها ما يتعلق بالمنافسة العالمية كتلك التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات، أو شروط منظمة التجارة العالمية التي توجب على البلد رفع الحماية على منتجاتها المحلية، أو كذا التحول الصناعي الحديث في البلدان الصناعية.

1- التطور النظري للتصنيع

إن التباين الواضح في مستويات التنمية على الصعيد العالمي، وكذا الاختلاف الكبير في بني النظم الاقتصادية العالمية، جعل الفكر الاقتصادي يقسم البلدان على أساس معيار متوسط الدخل الفردي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي البلدان منخفضة ومتوسط ومرتفعة الدخل، ولكن هذا

المعيار يعطي تقييما مزيغا حول مستوى التقدم الاقتصادي لكل بلد، ذلك أن بعض البلدان النامية تنتمي إلى المجموعة الثالثة، ولكنها لا تصنف إلا ضمن البلدان المتخلفة.

وعلى إثر اهتمام الاقتصاديين بموضوعات التنمية والتخلف بعد الحرب العالمية الثانية، برزت قضية جوهرية وهي التصنيع، حيث اعتقد حتى وقت قريب أن البلدان المتخلفة هي التي تعاني من اختلال هيكلية ناتج عن التوجه الشديد للقوى العاملة إلى القطاع الزراعي المتميز بالإنتاجية المنخفضة، على خلاف قطاع التصنيع، واتجهت بذلك معظم الآراء الاقتصادية إلى اعتبار هذا الأخير محركا للتنمية بدليل أنه كان السبب الرئيسي لانطلاق التقدم الاقتصادي في البلدان المتقدمة الحديثة، والتي غالبا ما يطلق عليها البلدان الصناعية.

ركزت نظريات التنمية على وضع التصورات الممكنة لكيفية التحول إلى الاقتصاد الصناعي في البلدان النامية من خلال توظيف نظريات الدفع القوية، النمو المتوازن وغير المتوازن، ونظرية استغلال فائض العمالة، وأقطاب النمو، وأنماط التنمية⁽¹⁾.

1-1- نظرية الدفع القوية

يؤكد "Rosenstein Rodan" أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تُحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتكمن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار، والتي يسميها بالدفع القوية، حيث قدرها بنحو 13%، 2 من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا⁽²⁾.

تعتمد نظرية "Rodan" على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

من جهة أخرى يعتقد "Rodan" أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقيق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كذلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات... الخ.

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

❖ عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل

والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد؛

❖ عدم التجزئة في الطلب: حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية؛

❖ عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات: حيث تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

1-2- نظرية النمو المتوازن

إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد، لذلك صاغ "Nurkse" نظريته المسماة بالنمو المتوازن المستمدة من نظرية الدفعة القوية لـ "Rodan"، والتي طورها فيما بعد الاقتصادي "Singer"، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق، ولكي تخرج هذه البلدان من هذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف أحدهما عقبة في تقدم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها⁽³⁾.

تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، هذا إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، وعليه يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة.

تجدر الإشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك إلى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع أكبر للسوق، واستغلال أحسن للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن؛ يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية وغط الاستثمار الضروري، أما الآخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم

التحرئة في عملية الإنتاج، فهي إذن تجمع المنهجين، على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولأجل توفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم، يلج "Nurkse" على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للدولة مهمة القيام بدور التخطيط و التنفيذ و توسيع السوق، من خلال زيادة عرض النقد و إلغاء القيود على التجارة و توسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

تقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

- ❖ يعني التخلف الاقتصادي وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، وهذه العناصر تهدف إلى قياس وتوضيح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- ❖ تختلف نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا، ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك، وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها، وعلى إثر ذلك يفضل الاقتصاديون استخدام مصطلح النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة، واصطلاح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والفقيرة؛
- ❖ تتعدد العوامل المسببة لهذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة في رؤوس الأموال وتأخر الفنون الإنتاجية وكذا المستوى التكنولوجي وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردى، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي... الخ؛
- ❖ ترتبط هذه العوامل فيما بينها بشكل معقد كثيرا، لدرجة تجعلها سببية و نتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه "Nurkse" بالدائرة المفرغة للفقر التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة

من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي؛

❖ إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للدخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفرات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.

3-1- نظرية أقطاب النمو

يعتبر "F. Perroux ؛ 1955" السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو^(*)، (التي اعتمدها فيما بعد "Hirschman" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن)، فهو يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنمية بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، كما أن "Boudeville، 1957" عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها⁽⁴⁾.

تنشأ أقطاب النمو بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، تتمتع بأسواق تصريف مهمة، ينتج عنها توزيع مداخل مرتفعة ويكون لها آثار إيجابية، أهمها⁽⁵⁾:

❖ **الآثار الهيكلية:** تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق، فمثلا تنتشر الشيخوخة في المناطق الريفية الزراعية، يرافقها انتشار الجهل والبطالة ويتبعها تدني الإنتاجية وحجم الإنتاج مقارنة بالمناطق الأخرى.

❖ **الآثار الاقتصادية:** إن حجم الاستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع المداخل وتخصيص الموارد، مما يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق استثمارات جديدة، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى تحول الاستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وهو عكس ما

يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض و الطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.

من جهة أخرى لا تتحدد أقطاب النمو فقط بالصناعة المحفزة، بل يجب أن تسيطر على المجال المحيط بها وحيث غالبا ما يكون القطب عبارة عن مدينة و مجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية، كما أن النشاط المحفز يرتبط بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

جدير بالذكر أن البلدان النامية طبقت هذه النظرية في برامجها التنموية، واعتمدتها الجزائر "Destanne de Bernis" في الفترة 1970-1977، بإقامة الصناعات الثقيلة المركزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات. كما طبقتها البلدان الصناعية الكبرى، حيث استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي في مختلف أقاليمها، مثل تنمية إقليم شمال شرق إنجلترا وإيرلندا الشمالية وبلاد الغال ووسط اسكتلندا، وأقيمت كذلك أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا ، وفي مناطق متعددة من فرنسا، والبرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.

4-1- نظرية النمو غير المتوازن

انتقد "Hirschman" نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، وخاصة رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات فقط، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم

المخصص لبعض الصناعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات⁽⁷⁾.

يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدهما وفورات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي، الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين؛ إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما تؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة⁽⁸⁾.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان الصناعية والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشاً لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة أنشطته الاقتصادية دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

1-5- نظرية استغلال فائض العمالة

يعتبر نموذج "A. Lewis" واحدا من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف خمسينيات القرن الماضي، فهي تركز على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش عند مستوى الكفاف، والذي أصبح نظرية عامة في التنمية الاقتصادية القائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات، وما زالت بعض الدول متمسكة به خصوصا دول أمريكا.

يتكون نموذج "Lewis" في الاقتصاديات المتخلفة من قطاعين، القطاع الزراعي التقليدي الذي يعيش على حد الكفاف ويتميز بكثافة سكانية عالية، مما يجعل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تؤول إلى الصفر، وهي الحالة التي يصنفها بفائض العمالة التي بالإمكان سحبها منه بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية فيه، والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة الزائدة إليه، حيث تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة ثابتة معينة (يفترضها "Lewis" 30% حتى تسمح للعمال بترك الريف والتوجه نحو المدن)، وهذا هو سبب انتقال العمالة بين القطاعين، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة التشغيل، مما يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية لحدوث التغير الهيكلي في الاقتصاد⁽⁹⁾.

حسب "Lewis" يتميز القطاع التقليدي بالكثافة العمالية حيث قدرها بحوالي 80% إلى 90% من السكان، وقد وضع له فرضين هما:

- إن فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الأسر بأحجامها المختلفة في النشاط الزراعي يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي الصفر؛

- جميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل و ليس بإنتاجيته الحدية.

يعتبر نموذج "Lewis" أقرب النماذج العملية للتطبيق كون البلدان المتقدمة مرت بنفس تلك المراحل، إلا أن النموذج لا يتناسب مع الواقع الاقتصادي والمؤسسي للبلدان النامية وهو يتضمن ثلاث نقائص:

أولاً: يفترض النموذج ضمناً أن معدل نمو العمال والتشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال فيه، و التساؤل الذي يطرح هنا هو ماذا لو أعيد استثمار الأرباح في أجهزة وآلات كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل كتلك التي تستخدم التكنولوجيا العالية مع الاستغناء عن

توظيف جديد للعمال، وهي الحالة التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات نسبي لقوة العمل المشغلة، وبالتالي لا يتحرك منحى الطلب على العمل نحو الخارج (التوسع).

ثانيا: تشير أغلب الدراسات المعاصرة أن الفرض القائل بوجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي وتوظيف كامل في القطاع الصناعي الحديث أنه فرض غير صحيح، فالبلدان النامية تعاني من بطالة سافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي، حيث معدلات البطالة في القطاع الصناعي أعلى منها في المناطق الريفية على الرغم من وجود بعض المواسم التي يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي، وهو عكس ما افترضه "Lewis".

ثالثا: إن مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي لا تبقى ثابتة كما افترضها "Lewis" بل إنها تتزايد بوتيرة أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي.

انطلاقا مما سبق وبفرضية استخدام التكنولوجيا الموفرة للعمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة في القطاع الزراعي وهروب رأس المال واستمرار ارتفاع معدلات الأجور في القطاع الصناعي الحديث، فإن نموذج "Lewis" استطاع أن يوضح عملية التنمية من خلال التفاعل القطاعي والتغير الهيكلي، ولكي يناسب ظروف وواقع البلدان النامية يجب تعديل فروضه وتحليلاته.

1-6- نظرية أنماط التنمية

ركز "Lewis" في نظريته على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي، ولا يتم ذلك من دون مراعاة زيادة الادخار و الاستثمار التي لم يشر إليها "Lewis" في تحليله، وهو شرط ضروري للنمو ولكنه غير كاف، حيث يتطلب المزيد من التراكم الرأسمالي (المادي والبشري)، كما أن الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث يتطلب مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة، وهي تشمل الدوال الاقتصادية، التغير الإنتاجي، مكونات الطلب الاستهلاكي، التجارة الدولية واستخدام المصادر، إضافة إلى التغير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر والنمو والتوزيع السكاني⁽¹⁰⁾.

إن الاختلاف في مستويات التنمية بين البلدان النامية والمتقدمة أو حتى بين البلدان النامية نفسها يرجع بشكل كبير إلى مجموعة القيود المحلية والدولية، حيث تلعب القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة وحجمها المادي والسكاني، أو القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية وأهدافها (وهي قيود محلية) دورا في عملية التنمية للبلد، وهي ليست في غنى عن التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي والتجارة الدولية والمعونات والهبات (وهي قيود دولية) التي تفرض شروطها وبشكل مختلف على مسار التحول الذي سارت عليه البلدان المتقدمة حتى استطاعت تحقيق التنمية، وبالتالي فلدى البلدان النامية فرصا مقدمة ومعروضة من جانب البلدان الصناعية في فترات قيامها بالتنمية، هذا إلى جانب أن البلدان النامية جزء لا يتجزأ من نظام دولي متكامل وكبير، يمكن ان يشجع تنميتها كما يمكن أن يعوقها.

اعتمد "Hollis Chenery" على مجموعة البحوث التجريبية التي قام حول أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950 - 1973 بالاعتماد على تحليلات الانحدار ومستخدمها أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات الدخل الفردي المتوسط، مما سمح باستخلاص مجموع الخصائص العامة لعملية التنمية⁽¹¹⁾:

❖ تتضمن عملية التنمية تحولا في هيكل الإنتاج الذي يصاحبه ارتفاع معدل الدخل الفردي. فالتحول من الإنتاج الزراعي إلى الصناعي يقود إلى ارتفاع نصيب الناتج الصناعي من الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض نصيب الناتج الزراعي. كما أن عملية التحول والتغير الهيكلي تشمل التراكم المضطرب لرأس المال بنوعيه المادي والبشري، وكذا التحول في الطلب الاستهلاكي من التأكيد على الغذاء و الضروريات، إلى الحصول على السلع المصنعة المختلفة والخدمات، إلى جانب حدوث نمو المدن بنمو الصناعات فيها مع كثرة الهجرة الريفية وما يصاحبه من تحول في هيكل العمالة خصوصا الصناعات التحويلية لخدمات؛

❖ يعتبر التحول في أنماط التجارة الدولية هو الأكثر بروزا فيما بين البلدان المتخلفة حيث هناك ارتفاع في إجمالي الصادرات والواردات خلال فترة التحول مع ارتفاع نسبي في حصة النواتج الصناعية في إجمالي الصادرات وانخفاض نسبي في حصتها في إجمالي الواردات؛

❖ هناك تغير في جوانب الاقتصاد الاجتماعي يتمثل في تزايد ظاهرة التحضر ونمو المدن بسبب ارتفاع أهمية وحجم الصناعة وما يرتبط بها من زيادة ظاهرة الهجرة من الريف، وهما العاملين للذان يساهمان بشكل كبير في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، حيث تكون مداخيل القطاع الصناعي أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي؛

❖ إن التحولات السابقة تقود إلى بعض النتائج الإيجابية مثل انتشار الفرص التعليمية و انخفاض معدلات النمو السكاني وتقليص ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، التي من شأنها تحسين توزيع الدخل وتحقيق المساواة؛

إن التغيرات الهيكلية التي تم وصفها أعلاه تمثل نموذجا متوسطا للتنمية من خلال الدراسة التجريبية على العديد من البلدان، وهي تقوم على فرضية أساسية مفادها ان التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو والتغيرات الهيكلية المرافقة له، تكون خصائصها الرئيسة متشابهة في جميع الأقطار، تختلف سرعة ونمط تطبيق التنمية بينها تبعا للظروف المحيطة بها⁽¹²⁾.

إن تحليل التغير الهيكلي هو في الأساس تحليل متفائل قائم على خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة التي ستحدث نماذج نافعة للنمو الذاتي المتواصل، وهي على عكس مدرسة التبعية الدولية التي تعتبر أقل تحمسا وأكثر تشاؤما في بعض الحالات، حيث حولت الاهتمام إلى العوامل الحقيقية في الاقتصاد العالمي التي تؤكد على استمرارية الفقر في بلدان العالم الثالث⁽¹³⁾.

2- استراتيجيات التصنيع في البلدان النامية

يعتقد البعض أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية، حيث تخصص له نسب متزايدة من الموارد الوطنية من اجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا، قوامه صناعات تحويلية ديناميكية، تنتج وسائل الإنتاج والسلع المتعددة اللازمة لتأمين معدل عالٍ من النمو الاقتصادي، ولهذا يعتبر هذا القطاع مفتاح النهوض بالاقتصاد المحلي، كونه كان سببا في تقدم البلدان الصناعية الحديثة، حيث أقامت قطاعا صناعا متنوعا، أحدث تغييرا هيكليا في اقتصادياتها، فالثورة الصناعية التي احتضنتها تلك الدول لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيلة والاستهلاكية فقط، وإنما أثرت تأثيرا واضحا على باقي القطاعات الأخرى (الزراعة، التعدين، النقل، الخدمات، الأسواق المالية... الخ).

يمكن تحقيق إنشاء قطاع صناعي متطور بزيادة حجم الاستثمارات لتوسيع القاعدة الصناعية، ومن ثم زيادة الدخل الصناعي الذي يسهم في نمو الدخل القومي، نظرا لارتفاع إنتاجية العمل فيه واستخدامه الأساليب والوسائل الإنتاجية المتطورة، كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لفائض العمالة الموجود في القطاع الزراعي، إضافة إلى تنويع الهيكل الإنتاجي و هيكل الصادرات.

تختلف استراتيجيات التصنيع المتبعة في العالم باختلاف أهداف الدولة ونظمها الاقتصادية ومقوماتها، حيث تقسم إلى ثلاث أنماط؛ وهي المتبعة في البلدان الرأسمالية، والاشتراكية، والبلدان النامية، حيث اعتمدت البلدان الرأسمالية على نمط التصنيع المبني على النمو التلقائي، أما البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي سابقا فاعتمد في عشرينيات القرن الماضي على نمط التصنيع الأساسي المبني على التخطيط الوطني الشامل⁽¹⁴⁾، وأما البلدان النامية فعليها الاختيار بين النمطين السابقين. غير أنه من وجهة نظر أهمية القطاع الصناعي في التنمية، فيمكن التمييز بين عدة استراتيجيات.

1-1- أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد

تتجلى أهمية الصناعة ودورها في التنمية من خلال الأهداف المتوقعة التالية:

- ❖ المساهمة في علاج مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص العمل، كون غالبية البلدان النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة، أو اختيارية؛
- ❖ المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في البلدان النامية، مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، لتجنب البلد التعرض لتقلبات أسعارها أو تقلب الطلب الخارجي عليها، حيث موجات الكساد أو الراج الذي تشهده البلدان المتقدمة من حين لآخر ينعكس على طلبها لتلك المواد، كما أن معدل نمو الطلب الخارجي على بعض المواد الأولية (باستثناء البترول) يميل للانخفاض بسبب اعتماد الصناعة لديها على التحديث التقني والتكنولوجي.
- ❖ يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.

- ❖ يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى، مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها فيه؛
- ❖ المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج عجز الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير؛

2-2- استراتيجيات التصنيع في البلدان النامية

يمكن النظر إلى استراتيجيات التصنيع المتبعة في البلد من أربعة جوانب:

2-2-1- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات (خاصة أو عامة)

تنادي الكثير من الأصوات الاقتصادية و السياسية بضرورة تبني برامج الإصلاح الاقتصادي المرتكز على الحد من هيمنة الدولة لملكية المشروعات، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي عجزت عنه الحكومات في وقت سابق، ولكن حجم ودور كل من القطاع العام والخاص في قطاع الصناعة على وجه التحديد يتوقف على ما يلي:

(أ) **النظام الاقتصادي السائد في المجتمع:** حيث ترتفع الأهمية النسبية للقطاع الخاص والمشروعات الخاصة في النظام الرأسمالي، بينما تزداد للقطاع العام الحكومي في الدول التي تمر بمرحلة انتقال.

(ب) **مرحلة النمو الاقتصادي:** تتطلب المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادي، وذلك بإنشاء مشروعات البنية الأساسية في المجتمع والتي تعتبر ضرورية مثل مشروعات توليد الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات والاتصالات، وأيضا لإقامة الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى حجم كبير من رؤوس الأموال، وحيث مع التقدم في النمو الاقتصادي تزداد قدرة القطاع الخاص تولي بعض تلك المشروعات الضخمة، مما ترتفع أهميته النسبية.

(ج) **نوع الصناعات التي يتم إقامتها:** فالقطاع الخاص يُقبل أساسا على الصناعات الخفيفة و هي الصناعات الاستهلاكية، لعدم احتياجها لرؤوس الأموال كبيرة ويرتفع فيها معدل الربح وتقل فيها درجة المخاطرة، وهذا بخلاف الصناعات الثقيلة التي يقوم بها القطاع العام التي لا تحقق ربحا سريعا،

وترتفع فيها درجة المخاطرة وتحتاج إلى تمويل ضخمة مثل صناعة المعدات والحديد والصلب، إلا أنه يمكن إشراك القطاع الخاص في ملكية بعض منها بعد إقامتها.

(د) **الوفورات والآثار الإيجابية والسلبية:** حيث تتدخل الحكومة في القيام بالصناعات التي يتولد عنها منافع اجتماعية (عائدها الاجتماعي أكبر من العائد الخاص)، أو تعطي دعما للقطاع الخاص في حالة قيامه بتلك المشروعات مثل مشروعات المياه، أو التي يترتب عليها تدريب القوة العاملة. أما المشروعات الضارة ذات الآثار السلبية مثل تلك الملوثة للبيئة حيث عائدها الاجتماعي أقل من عائدها الخاص، فيستدعي الأمر تدخل الحكومة بإقامتها خارج المناطق السكنية، أو تفرض على القطاع الخاص استخدام تكنولوجيا متطورة أو ضرائب مرتفعة تقلل معدلات التلوث لها.

2-2-2- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات

تواجه الدول النامية بناء على حجم الاستثمارات المتوفرة لديها الاختيار بين نمطين أو إستراتيجيتين للتصنيع، أما الأول فهو الذي ساد في البلدان الرأسمالية والذي يطلق عليه نمط التصنيع مدفوع الطلب، وأما الثاني فهو الذي ساد في البلدان الاشتراكية ويطلق عليه، نمط التصنيع مدفوع العرض⁽¹⁵⁾.

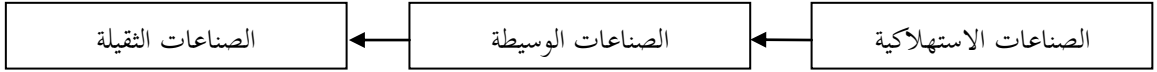
(أ) **نمط التصنيع مدفوع الطلب:** يتخذ هذا النمط تتابعا زمنيا معينا، هو البدء بالصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) ثم الصناعات الوسيطة، ثم الرأسمالية (الثقيلة)، حيث أن نشأة الصناعات طبقا له تتوقف على ظروف الطلب ووجود الأسواق لهذه الصناعات أو تلك، ويؤدي التفاعل التلقائي للأسواق إلى اختيار نمط التصنيع وحيث أنه لا يمكن دفع الاستثمارات لأي صناعة دون توفر الطلب الكافي على منتجاتها⁽¹⁶⁾.

وبناء على ذلك، وباستخدام قانون Angel الخاص بمرونة الطلب الداخلية، فإن زيادة متوسط الدخل الفردي بعد حد معين يؤدي إلى تغيير هيكل الطلب تجاه السلع الاستهلاكية الصناعية، مما يؤدي ازدياد الطلب على ناتج هذه الصناعات، مما يدفع الاستثمارات (تحت دافع الربح) إلى إنشاء هذه الصناعات، فمثلا يترتب على زيادة متوسط دخل الفرد زيادة للطلب على السلع الغذائية وزيادة على السلع الاستهلاكية الصناعية، مما يعني جوهريا تغيير هيكل الطلب، فيدفع تلقائيا إلى إنشاء سلع الاستهلاك، التي تدفع بالمنتجين إلى الطلب على السلع الوسيطة لسد

احتياجات الصناعات الاستهلاكية من مستلزمات الإنتاج، مما يدفع إلى الاستثمار في إنشاء هذه الصناعات، ويتبع ذلك إنتاج أدوات الإنتاج (الصناعات الثقيلة) بعدما ينشأ طلب السوق عليها. يتخذ نمط التصنيع مدفوع الطلب الشكل البياني التالي حسب النظرة الاقتصادية التقليدية

وهو:

الشكل (2-1): نمط التصنيع مدفوع الطلب



(ب) نمط التصنيع مدفوع العرض: يتبع هذا النمط إرادة المخطط في توجيه الاستثمارات إلى مجالات وصناعات لم يتوفر بعد الطلب عليها، وبالتالي يكون الهدف من هذا التوجيه هو تغيير ظروف العرض أولاً، وقد أعطيت الأولوية وفقاً لهذا النمط للصناعات الثقيلة أو الرأسمالية أو الاستثمارية ثم الاستهلاكية، غير أنه لا يعني بالضرورة أن كل الدول التي اعتمدت على التخطيط الشامل أخذت بهذا النمط، حيث واجهت البلدان الاشتراكية سابقاً تحديد الأولوية بين الصناعات الخفيفة والثقيلة، وذلك وفقاً للعوامل التي تحدد حجم الاستثمار في كل صناعة والتي يمكن تجميعها في عاملين هما⁽¹⁷⁾:

العامل الأول: وجود عرض كاف من السلع الاستهلاكية لمواجهة احتياجات العاملين في الصناعات الثقيلة، ذلك أن التوسع في هذه الأخيرة يترتب عليها زيادة في التوظيف فيها، مما يؤدي إلى زيادة طلب السلع الاستهلاكية، وكل تعثر للصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى تعثر مشاريع الصناعات الأخرى.

العامل الثاني: إن حجم الطاقة الإنتاجية للصناعات الثقيلة المنتجة للسلع الرأسمالية أو الاستثمارية يعني بالضرورة القدرة على خلق الاستثمار والتوسع فيه ويتوجه جزء منه إلى الصناعات الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع المختلفة التي يحتاجها المجتمع. فإن زيادة عرض السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات ولوازم الإنتاج يؤدي إلى جذب المستثمرين لاستغلالها (زيادة الطلب) ومن ثم يؤدي إلى زيادة عرض السلع الوسيطة، وبالمثل زيادة الطلب عليها لإنتاج السلع الاستهلاكية، فيتزايد الاستهلاك الكلي بمعدل متناقص في المدى القصير، ثم بمعدل متزايد في المدى الطويل على

خلاف ما يحدث عند توجيه الاستثمار في الصناعات الثقيلة. وعليه لا تحدث زيادة الاستثمارات باعتبارها مفتاحا للنمو الاقتصادي ما لم يبتدئ بالصناعات الثقيلة، وكل قرار في هذا الشأن يكون المهدف منه زيادة معدل الاستثمار، والتفضيل الزمني بين الاستهلاك الحاضر والمستقبلي.

إن قرار توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستهلاكية تعني ضميا زيادة الاستهلاك الكلي والفردى بوتيرة متسارعة في البداية كزيادة الطاقة الإنتاجية (ناتج هذه الصناعات يمثل العرض الكلي من السلع الاستهلاكية والتي تمثل الاستهلاك الكلي). غير أنه في المدى ونتيجة انخفاض الاستثمارات أو محدودية حجمها في الصناعات الثقيلة يؤدي إلى ضعف القدرة الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، ذلك لعجزه عن رفع معدل الاستثمار في السلع المعمرة والرأسمالية، مما تكون له آثار معاكسة على القدرة الإنتاجية للصناعات الخفيفة.

إن نمط التصنيع الخفيف يقوم على القاعدة التي ترى أن الطلب على ناتج الصناعات الثقيلة إنما هو طلب مشتق، ذلك أن التوسع في الصناعات الخفيفة يؤدي إلى زيادة الطلب على المعدات والآلات لسد احتياجاتها، وبالتالي يتوقف الطلب الاستثماري على الطلب الاستهلاكي ومعدل نموه بمبدأ المعجل الذي ينشأ بتفاعل قوى السوق، وأما نمط التصنيع الثقيل فيعني خلق الطاقة الإنتاجية قبل وجود ظروف استخدامها، أي خلق العرض زمنيا قبل توفر طلب معين أو استخدام نهائي لنواتجها (الآلات والمعدات...)، أي إنشائها (الصناعات الثقيلة) قبل وجود ظروف استخدامها، فخلق الطاقة الإنتاجية فيها يدفع الإنتاج في المراحل اللاحقة إلى الاستفادة واستغلال النواتج التي أنتجت مسبقا وهذا بمفهوم مقلوب المعجل⁽¹⁸⁾.

2-2-3- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي

يعبر الفن الإنتاجي المستخدم عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، حيث هناك فن إنتاجي كثيف العمل، وآخر كثيف رأس المال، حيث يتوقف الاختيار بين فني الإنتاج بناء على العوامل التالية:

❖ الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج: والتي تتأثر بالساسة الحكومية المتبعة، كتلك التي تقوم على تحديد حد أدنى للأجور، أو التشجيع على استخدام الآلات المتطورة بإلغاء الرسوم الجمركية عليها، مما يترتب عليها تحديد الفن الإنتاجي منخفض التكلفة؛

- ❖ نوع الصناعات المراد إقامتها: فالصناعات الثقيلة تعتمد بطبيعتها على استخدام كثافة رأس المال، وهي بالتالي عكس الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة؛
- ❖ مدى إمكانية وسهولة الإحلال بين العمل ورأس المال، مما يسمح للمنتج بتخفيض تكاليف الإنتاج عند تغير أسعارهما، وتحقيق الأرباح الذي يضمن التوسع في الصناعة.

4-2-2- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم البلدان النامية تطبيق بعض الاستراتيجيات التصنيعية لتحقيق أهدافها التنموية المختلفة، وكان لها الخيار بين ثلاث أنواع من الأسواق المستهدفة، وهي:

(أ) إستراتيجية تصدير المواد الأولية: حيث اعتمدتها البلدان النامية لتفوقها في مبدأ الميزة النسبية التي توفرها بعض المصادر الطبيعية و الفلاحية، وهذا بغرض الحصول على إيرادات عالية بسبب أسعارها التنافسية، غير أن هذه الدول لم تحقق التنمية لقصور الدور التصديري الذي لم يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى، وأن الاقتصاد الريعي مهدد بالسقوط في حالة تراجع أسعار تلك المنتجات إلى مستويات منخفضة جدا، أو انتهاج البلدان المتقدمة سياسة تصنيع معتمدة على التكنولوجيا المتطورة ومخفضة لدور الخامات في صناعاتها، كما يمكن أن تلعب العلاقات السياسية الدولية دورا في زيادة أن تراجع معدل التبادل الدولي بين هذه البلدان وتلك، إضافة إلى تكتل الشركات العملاقة لاحتكار إنتاج وتصدير هذه المواد في البلدان النامية، مما يجعلها عرضة للأزمات الدورية.

(ب) إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: نتيجة الإرث السليبي للاستعمار، حاولت البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي تسريع عملية التنمية من خلال تحديد احتياجاتها من الواردات وتبني إستراتيجية تصنيعية معوضة لها لخدمة طلب السوق المحلي، إما بجلب التكنولوجيا الملائمة، أو تشجيع الاستثمار الأجنبي، مع فرض الحماية لتلك الصناعة الناشئة، حيث تقوم هذه الإستراتيجية بتلبية حاجات السوق من السلع الاستهلاكية واسعة الطلب مثل المنتجات الغذائية والنسيجية والملابس وبعض مستلزمات الإنتاج من الجلود والبلاستيك... الخ، كما قد يقوم البلد بتحديد حصص المستوردات من مثل هذه السلع لتقليل الاعتماد على الخارج⁽¹⁹⁾.

تجدر الإشارة أنه في حالة تحقيق هذه الإستراتيجية الاكتفاء الذاتي للبلد تتحول إلى تصديرها للخارج (المرحلة الثانية)، ومن ثمّ الانتقال إلى تصنيع سلع أخرى وسيطة وإنتاجية بسبب الوفورات التي خلفتها المرحلة الأولى من زيادة الدخل الصناعي وارتفاع مداخيل الأفراد وتحسن المستوى المعيشي لهم⁽²⁰⁾، كما أن المعيار الذي يوضح نجاح هذه الإستراتيجية هو قياس الواردات بما تم تصنيعه محليا، حيث أنه إذا زاد العرض المحلي بمعدل أصغر من الواردات، يكون الإحلال سلبا.

(ج) إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: انتشر في ستينيات القرن الماضي استعمال هذه الإستراتيجية بسبب النتائج المحدودة لإستراتيجية إحلال الواردات، التي لم تتخط المرحلة الأولى إلا في عدد قليل من البلدان الصناعية الناشئة الحديثة كدول جنوب شرق آسيا و الصين، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على البحث عن الأسواق الخارجية و ما توفره من فرص لغزوها، ويكون البلد متمتعا بميزة نسبية تحوله منافسة المنتج المحلي لتلك الدولة، و بالتالي يكون السوق الخارجي للبلد أكثر أهمية من سوقه المحلي، مع ضرورة تقليله لتصدير المنتجات الخام و تحوله لتصدير مختلف السلع الأخرى؛ الاستهلاكية والوسيطه والثقيلة.

تتمثل دوافع البلد في تبنيه هذه الإستراتيجية في الآتي⁽²¹⁾:

❖ الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، التي تمنحها وفرة المواد الأولية، فمثلا تتحول البلدان المصدرة للقطن الخام إلى تصدير المنسوجات و الملابس، كما تتحول البلدان المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته؛

❖ الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية المختلفة، و تقليل اعتمادها على الاستدانة الأجنبية؛

❖ التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي، وتشجيع الصناعات المحلية على التجديد والابتكار والتحديث بسبب تأثير المنافسة العالمية على المنتجات المحلية الموجهة للتصدير.

3-2- إمكانيات الدمج أو الاختيار بين استراتيجيات التصنيع

تعتبر مشكلة الاختيار بين نوع الصناعة وكذا الدمج بين استراتيجيات التصنيع المتعددة من أولى المشاكل التي تواجه المخطط، حيث هناك صناعات متعددة ومتنوعة ومتداخلة، ولكل واحدة

منها مميزاتا ومقوماتا ومتطلباتها، واحتياجاتها من الخبرة الفنية وأسواق تصريف منتجاتها⁽²²⁾، حيث لا تستطيع جميع البلدان الاعتماد على نوع دون غيره، ذلك أن مجموع الصناعات ومنتجاتها تحقق التكامل الأفقي والعمودي، ولكي تنجح السياسة الحكومة في إحداث التنمية، فهي لا بد أن تحسن اختيار الصناعة الرائدة التي يشترط فيها أن تخلق قوة الدفع الأمامية والخلفية، وهذه الإشكالية تعاني منها البلدان النامية والفقيرة التي تفتقر إلى شروط ومقومات الصناعة الحديثة المبنية على التطور العلمي والتكنولوجي والفني المتجدد.

غير أنه تواجه البلدان النامية الاختيار بين الصناعات الاستهلاكية باعتبارها متطلبات التنمية في مرحلتها الأولى، والصناعات الاستخراجية، باعتبارها متفوقة فيها وذات ميزة نسبية، أو كذا صناعات رأس المال الاجتماعي الضرورية لكل تقدم صناعي بما توفره هذه الأخيرة من المرافق العامة، إضافة إلى الصناعات الإنتاجية باعتبار أن منتجاتها هي طلب الصناعات الأخرى.

ففيما يخص صناعات الاستهلاك، فيرى البعض أنه يعد المرحلة الأولى في تصنيعها، حيث يؤكد "هوفمان" أن النمو الصناعي يمر بأربعة مراحل، نسبة إلى القيمة المضافة لها، حيث في المرحلة الأولى تكون نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية خمسة أضعاف الصناعات الرأسمالية، وفي المرحلة الثانية تنخفض النسبة بينهما إلى النصف، وفي المرحلة الثالثة تتعادل النسبتان، أما في المرحلة الرابعة تنال الصناعات الرأسمالية قدرا أكبر من غيرها، فتزيد نسبة قيمتها المضافة مقارنة بالصناعات الاستهلاكية.

ويشير تقرير الأمم المتحدة أن عملية النمو الصناعي في البلدان النامية تمر بثلاث مراحل (و) كلها تحتاج وبدرجات متفاوتة إلى رأس المال الاجتماعي، أما الأولى ففيها تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير، ونمو الإنتاج الصناعي الموجه للسوق الداخلي، خصوصا إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الصناعات الغذائية، والنسيجية والجلدية والأحذية، وأما الثانية ففيها تقام فيها بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالأسمنت والأسمدة بجانب سلع الاستهلاك ذات المعرفة مثل الأدوية ومستحضرات التجميل، وأما الثالثة فتتطلب صناعات أشد تركيباً مثل تجميع بعض المنتجات الهندسية⁽²³⁾.

في ضوء ما سبق يتعين على البلدان النامية وهي في صدد اختيار الصناعات الملائمة أن تعتمد على القواعد التالية⁽²⁴⁾:

- ❖ مدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج، بمعنى عليها دراسة جوانب العرض النسبي لها؛
- ❖ مدى اتساع الأسواق المحلية (وفرة السكان أو ارتفاع الدخل النسبي)، بمعنى دراسة العرض النسبي لعناصر الإنتاج في ضوء الطلب الفعلي على السلع والخدمات؛
- ❖ السياسات الحكومية الملائمة لتطور الاقتصاد المحلي، حيث قد تأخذ بعض الصناعات الأولوية إذا أُعْتُبرت أنها تحقق الأمن الوطني الاقتصادي؛
- ❖ درجة النجاح المتوقع للصناعة، بما يسمح لها بالتوجه نحو الخارج، ومدة قدرتها على المنافسة الأجنبية، لأن قدرا كبيرا من مشاكل الصناعة في البلدان النامية في الأجلين المتوسط والطويل يرتبط بكيفية تصريف فوائض الإنتاج في الداخل والخارج.

3- تحديات التصنيع في البلدان النامية

تتطلع البلدان النامية إلى آمنيات مستقبلية متعلقة بنمط جديد للتنمية، ولكن ذلك مرهون بالاستقلال السياسي والاقتصادي والمركّز أساسا على تطوير القدرات الذاتية مثل خلق وتشجيع التكنولوجيا المحلية، أو التكيف مع التكنولوجيا المستوردة وملائمتها مع متطلبات المجتمع، وبهذا تتحمل الكفاءات التقنية والعلمية والإدارية (قوة العمل) مسؤولية تطوير قدرات المجتمع الذاتية لتحقيق طموحاته التنموية، مع الحفاظ على الثروة البشرية وتنميتها لمواجهة تحديات التغيرات الاقتصادية الإقليمية وآثارها على التنمية في مراحلها الأولى واللاحقة.

1-1 دور المؤسسات الصغيرة في التنمية الصناعية

إن إعادة الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان النامية يكون الهدف منه في المدى المتوسط دفع الكفاءات العلمية والإطارات الفنية إلى خلق المؤسسات المحلية لتوفير متطلبات السوق المحلي، وتخفيض تكلفتي الاستيراد والاعتماد على الخارج وكذا الموازنة بين الطلب المتزايد والعرض المحدود، ولذلك تكون هذه المؤسسات - التي غالبا ما تقوم الدولة بتشجيع إنشائها - ذات رأس مال محدود وطاقة استيعابية محدودة لقوة العمل.

ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة في دفع عجلة التنمية، نظرا لتجارب البلدان الصناعية الكبرى فيها، حيث أبرز الاقتصاديون أنها تعتبر المفتاح السحري للتصنيع الحديث، الذي تحتاجه البلدان النامية، وهذا بسبب تعثر بعض استراتيجيات التصنيع المذكورة آنفا، إما لعدم تناسبها مع المتطلبات المحلية للمجتمع، أو لاحتياجها التمويل الضخم، الذي يتعدى طاقات الدولة، كعدم قدرتها على تعبئة الإيرادات اللازمة لها، أو لارتباط بعضها بالسوق العالمية جعلها رهينة تقلبات أسعار المواد الأولية. أو التذبذبات الاقتصادية و السياسية العالمية.

تتميز الصناعات الصغير في البلدان النامية بتخصصها في إنتاج السلع الاستهلاكية وبعض السلع الوسيطة، وقليل جدا من السلع الثقيلة، كما تعتبر في بعض من تلك البلدان مرحلة ترتبط بحجم السوق، وذات تقنيات غير متطورة، ومهارات تنظيمية ضعيفة، ومصادر تمويل محدودة، وعلى هذا الأساس يؤدي النمو الصناعي، ومن ثم النمو الاقتصادي إلى تقلص هذه الصناعات وظهور المشروعات المتوسطة ثم الكبيرة.

2-3- أهمية الصناعات الصغيرة

تظهر أهمية الصناعات الصغيرة في كافة بلدان العالم لدورها في تلبية حاجات المستهلكين، كما أن بعض المنشآت الصناعية العملاقة أصبحت بصناعة بعض أجزاء منتجاتها النهائية لتلك المؤسسات، مثلما يحدث عندما تتعاقد الشركات الكبرى مع مؤسسات صغيرة متخصصة في مجال الإلكترونيات الدقيقة كثيفة رأس المال⁽²⁵⁾، وعموما تتمثل هذه الأهمية فيما يلي⁽²⁶⁾:

❖ توزيع أفضل للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال امتصاص القوة العاملة النشيطة؛
❖ استثمار وإعادة استثمار الموارد المالية المتاحة في مشروعات منخفضة التكلفة والمخاطرة، وكذا تعبئة الموارد البشرية لخلق المهارات الفنية والتنظيمية والإدارية بما يسمح التوسع في النشاط والانتقال إلى الصناعات الكبرى؛

❖ تحقيق التوازن القطاعي سواء بين الريف والمدينة أو بين الزراعة والنقل والخدمات والصناعة؛
❖ التكامل الأفقي والعمودي بين مختلف أنواع الصناعات (خفيفة وثقيلة ووسيطه)؛
❖ تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال التوفيق بين استراتيجيات التصنيع الموجه للتصنيع والأخرى لإحلال الواردات؛

❖ التوفيق بين المتطلبات البيئية (صناعات نظيفة) والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية (الرفاهية)؛

3-3- مشاكل تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية

تعتري الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، بصفتها صناعات ناشئة بعض المشاكل والمعوقات، أهمها:

❖ نقص المعلومات وبطء انسيابها بين وحدات الإنتاج بما يسمح مواجهة المشاكل الدورية، التي تعوقهم التوسع في النشاط ونموه؛

❖ عدم وجود الخبرة التنظيمية والإدارية والتقنية الملائمة للتعامل مع متطلبات الصناعة نفسها من جهة، والمتطلبات المتجددة للمجتمع من جهة أخرى؛

❖ مشاكل النقل والتوزيع والخدمات العامة من البنية التحتية مما يجعل تكلفة المنتج مرتفعة لارتباطها بالعديد من المخاطر (التلف، السرقة، النقل... الخ)؛

❖ مشاكل التمويل المتمثلة إما في ضعف النظام المالي المحلي، أو المتعلقة بالسياسة المالية المتبعة وكذا وجود أو عدم وجود السوق المالية ومدى تطوره.

من ناحية ثانية، وإذا كانت التنمية الصناعية تهدف إلى زيادة القدرة التصديرية، فإن الصادرات الصناعية في البلدان النامية تعوقها بعض المعوقات في جانب الطلب، و تتمثل في:

❖ الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة من جانب الدول المتقدمة على واردتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية لحماية منتجاتها المحلية، بالرغم من تأكيدها على البلدان النامية بضرورة احترام قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية؛

❖ القيود الإدارية التي تفرضها الدول المتقدمة؛

❖ دعم الدول المتقدمة لصناعاتها بالإضافة إلى فرضها لرسوم تعويضية بهدف إلغاء الدعم الذي تقدمه الدول النامية لصناعاتها؛

❖ التكتلات والاحتكارات الدولية، حيث تشهد السنوات الأخيرة عدة تكتلات بين الشركات العملاقة في إنتاج و توزيع المنتجات واقتسام احتكار الحصص السوقية.

ونظرا للأهمية الإستراتيجية للصناعات الصغيرة في علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، يتضح أنها يجب أن تؤدي كذلك إلى تنمية الصادرات الصناعية المحلية، ولذا على

أصحابها أن يتبنوا الفكر التصديري والانتقال من مرحلة الاعتماد على المنتجات كثيفة العمل إلى مرحلة الصناعات كثيفة رأس المال الصناعي (رأس المال المستثمر في التكنولوجيا) للتخصص في الأدوات الهندسية الخفيفة والكهربائية والإلكترونية، مثلما حدث في بلدان النمو الآسيوية (جنوب شرق آسيا)، مع مراعاة الدور الحاسم للحكومة في ذلك.

ولكي تستطيع الصناعات الصغيرة القيام بالدور الاستراتيجي الجديد لها (فائض التصدير) يجب مراعاة ما يلي⁽²⁷⁾:

- ❖ التركيز على النشطة الصناعية التي تحقق المزايا النسبية الصناعية و القدرة التنافسية؛
- ❖ ترشيد السياسات الحكومية المحفزة للتصدير من الإعفاءات الجمركية، وتطوير وسائل التصدير من النقل والتخزين والاتصال، والتي من شأنها أن تقلل من تكلفة المنتج، مما يسمح له بالمنافسة في الأسواق العالمية؛
- ❖ تحسين العلاقات السياسية للبلد وكافة البلدان الأخرى بما يسمح من تدفق المنتج بكل سهولة (البلدان الإفريقية)؛
- ❖ دراسة الأسواق العالمية بما يسمح من معرفة أنواع المنافسين ودرجة احتكار السوق لمعرفة نقاط قوة وضعف المنتج (حالة المنتجات الصينية)؛
- ❖ المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية للتعريف بالمنتج؛
- ❖ دراسة سلوك المستهلك في البلدان المتوقع التصدير لها ومراعاة العادات والتقاليد والظروف الصحية والعلاقات الاجتماعية والقوانين البيئية.

4-3- تحديات التصنيع في البلدان النامية

بما أن التصنيع أخذ على أنه الطريق الرائد في تحقيق التنمية في البلدان النامية، وعلى أساس أنها جد متخلفة مقارنة بالتنمية الصناعية العالمية، ورغم إعطاء الحكومات الوطنية في كافة تلك البلدان الأولوية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الحل الوحيد لمواجهة تبعيتها الخارجية في المنتجات الصناعية بشتى أنواعها، والاستهلاكية بدرجة أولى، مما يجعل أمنها الغذائي والصناعي مهددا، فإن هذه الصناعات الناشئة تواجهها تحديات كبرى، يمكن تصنيفها إلى:

(أ) **تحديات وطنية:** متمثلة في توفير متطلبات السوق المحلية وتطلعات التنمية الصناعية والشاملة، وهي بذلك رهينة السياسات الحكومية المتبناة، خصوصا وأنها صناعات ناشئة تحتاج إلى المساعدات التمويلية والتنظيمية والإدارية والقانونية، وحيث أن أكبر ما يهدد بقائها هو التمويل اللازم والمستمر.

(ب) **تحديات داخلية:** وتتمثل على وجه التحديد في إحداث التكامل الأفقي و العمودي لتحقيق الدفعة القوية للمراحل اللاحقة لعملية التنمية، لأن حدوث التطور والنمو الصناعي على مستوى وحدات معينة دون أن يكون له أثر في نمو باقي الصناعات والقطاعات الأخرى، قد يجعل ذلك النمو وبالتالي الصناعة مرحلية، سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

(ج) **تحديات ذاتية:** والتي ترتبط بتطور القدرة الإبداعية والفنية للصناعة، للتحويل من مرحلة صغر الحجم ومحدودية الأهداف والآفاق إلى مرحلة النضج والتخطيط الإستراتيجي، ولذا يتوجب عليها القيام بعملية التحديث وتطوير القائم منها، سواء ما تعلق بمزيد من الإنفاق على البحث والتطوير، أو استقطاب التكنولوجيا المتطورة، وفي هذا الشأن يواجهها تحدي اختيار نوع التكنولوجيا لأن العالم المتقدم يتحول من التكنولوجيا الضارة إلى النظيفة، هذه الأخيرة هي ذات تكلفة عالية، قد تعجز الكثير من البلدان النامية (أو مؤسساتها) الحصول عليها.

(د) **تحديات إقليمية:** والمرتبطة أساسا بظروف المنافسة العالمية التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتاز بتطور الكفاءة الإنتاجية والإدارية والجودة العالية والأسعار المنخفضة، وهي عوامل تؤثر في الصناعات المحلية الصغيرة أو المتوسطة، التي أنشأت في ظل ظروف معينة، كما أن الانفتاح الاقتصادي العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية، التي تفرض رفع الحماية الحكومية عن تلك الصناعات سيؤدي بها إلى الزوال، أو على الأقل سيحدث اختلالا في موازينها، ويعرضها للأزمات.

(هـ) **تحدي محاولة اللحاق بالبلدان الصناعية المتقدمة:** إنه من الصعوبة بمكان على البلدان النامية اللحاق بالبلدان المتقدمة التي تشهد تحولا صناعيا هيكليا منذ عقود، حيث أنها لم تعد تقيم فقط بالإنتاج المادي الرأسمالي من المعدات والآلات المتطورة، وإنما تحولت إلى التخصص في إنتاج المعلومات، وصناعة المعرفة، وذلك لضمان احتكارها ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية، وإنما حتى

مع البلدان الصناعية الكبرى، وبهذا تكون هذه الدول قد قطعت أشواطاً طويلة، في الوقت الذي لا تزال فيه باقي البلدان النامية تبحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المعمرة، أو التحول - بفضل ارتفاع الدخل الفردي كنتيجة لدور التصنيع في الاقتصاد - إلى إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية وبعض من السلع الوسيطة، مما يعني ضمناً أن الفجوة بين العاملين المتقدم والنامي في مجال التصنيع تتسع أكثر.

الخاتمة :

تعاني البلدان النامية الكثير من الاختلالات في نظمها الاقتصادية، وبالأخص في قطاع الصناعة الذي انتهجته، باعتباره القطاع الديناميكي الدافع لتحقيق التنمية الشاملة، ونظراً لتخلفها المتوالي في ربط مناهج البحث العلمي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعاني من جمود مزدوج، الأول هو الجمود الفكري الناتج عن عدم تطور قاعدة البحث العلمي، واكتفاؤها بتحقيق بعض أهداف التنمية مثل مكافحة الأمية، وكذا عدم استعداد الأفراد للدخول إلى مرحلة الإبداع والتطوير، وفي هذا الشأن تلقى على الحكومات والمؤسسات مسؤولية النهوض بالعنصر البشري، وتحويل استغلاله من تكلفة إلى مورد نادر يجب الاهتمام به.

أما الثاني فيتمثل في التبعية المستمرة للعالم المتقدم في استخدام التكنولوجيا المتطورة، التي كثيراً ما تكون ذات تكلفة اجتماعية وخاصة مرتفعة لا تستطيع تلك البلدان أو المؤسسات الحصول عليها، مما يجعل من كفاءتها الإنتاجية الصناعية ضعيفة، لا تستطيع بها مواجهة التحديات المستقبلية، سواء ما تعلق بالجودة أو الأسعار، لذا يتوجب عليها العمل على تحديث صناعاتها من خلال التدفق المعرفي، وبناء التنمية الصناعية والتكنولوجية، لمعرفة حصة القيمة المضافة الصناعية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، ثم البحث عن أهم العناصر المساهمة في خلق هذه القيمة المضافة، مثل التركيز على نوع من الصناعات دون غيرها، بناء على مستوى التقنيات التي تحتاجها تلك الصناعات.

لكي تستطيع البلدان النامية تقليص الفجوة في حصصها من الإنتاج الصناعي العالمي، يجب الاهتمام بما يلي:

- ❖ تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الوطنية، وذلك لخلق العلامة التجارية للبلد، مثلما فعلت المنتجات الصناعية اليابانية حينما عندما جعلت العلامة التجارية للبلد أكثر تسويقا من المنتج نفسه (سيارات "TOYOTA" و"MAZDA" و"NISSAN" وغيرها من المنتجات الصناعية الأخرى؛
- ❖ تشجيع تحديث الصناعة من خلال إقامة البنية الأساسية التكنولوجية والمتمثلة في تشجيع التكامل الصناعي، وتوفير الاستثمارات اللازمة لذلك، وكذا إجراء المسوحات المستمرة للتكنولوجيا القائمة وإخضاعها للتقويم، لاختيار التكنولوجيا البديلة؛
- ❖ العمل على تنويع القاعدة الصناعية وزيادة تعبئة المدخرات الوطنية وترشيد إنفاقها على خلق الصناعات الرائدة، و ذلك من خلال بناء نظام مالي فعال، يسمح بتمويل إنشاء الصناعات أو التوسع فيها؛
- ❖ تنمية العنصر البشري لحثه على الإبداع والاختراع والتطوير، بمبدأ أن التكنولوجيا تكتسب ولا تستورد، وهذا لخلق تنمية اقتصادية متزامنة مع الحفاظ على البيئة (التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية).

الهوامش والمراجع:

- (1) عبد الرحمان يسرى أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها"، الدار الجامعية، 1996، ص ص 05-06
- (2) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية؛ نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل 2007، الأردن ، ص 88.
- (3) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 91.
- * يرى بعض الاقتصاديين أن مصطلح قطب النمو له علاقة بالجمال الاقتصادي على المستوى الوطني، بينما مركز النمو له علاقة بالجمال الإقليمي.
- (4) بشير محمد تيجاني، " مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 47.
- (5) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 100.
- (6) بشير محمد تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 56-57.
- (7) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 96-97.
- (8) نفس المرجع السابق، ص. ص 97-98.
- (9) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 102.
- (10) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره ص 107.
- (11) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره ص 108.

- (12) نفس المرجع السابق ص 110.
- (13) م. تودارو، ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 141.
- (14) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، " التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية و تطبيقية"، الإسكندرية، 2000، ص ص 308-309 بتصرف.
- (15) عمرو محي الدين، "التخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص ص 117-118.
- (16) محمد زكي شافعي، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 1970، ص ص 89-92.
- (17) عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 121.
- (18) عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.
- (19) خالد محمد السواعي، " التجارة و التنمية"، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص.ص 193-194، بتصرف.
- (20) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 310.
- (21) نفس المرجع السابق، ص 311.
- (22) يسرى الجوهري، "جغرافية التنمية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1999، ص.ص 229-230.
- (23) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 322 بتصرف.
- (24) نفس المرجع السابق، ص.ص 325-326.
- (25) عبد الرحمان يسرى أحمد، " تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلة تمويلها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص.ص 19-20، بتصرف.
- (26) محمد إبراهيم عبد الرحيم، " الاقتصاد الصناعي و التجارة الالكترونية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص 70.

حلول التلوث بين الحقيقة والخيال

د. فاطمة الزهراء زرواط

أستاذة محاضرة بجامعة مستغانم

أ. براحو حاج

أستاذ بجامعة مستغانم

الملخص:

أن مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للاستمرار هي أن لا تؤدي الممارسة الحالية إلى تقليل إمكانية المحافظة على مستويات المعيشة أو تحسينها في المستقبل، وبمعنى آخر ينبغي على الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحافظة على قاعدة الموارد حتى تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة أفضل.

ولقد أصبحت البيئة من مواضيع العصر ومحل اهتمام البشرية، فالتطور الاقتصادي والنمو الديموغرافي جعل لها مرضا مزمن يسمى بالتلوث البيئي، ويجب على المجتمع الدولي أن يفكر في كيفية التحكم في التوازن البيئي وعدم ظهور الأعراض التي عاجلا أم آجلا سوف تمس الجانب الاجتماعي والاقتصادي للدول وللبيئية أجمع.

مقدمة:

يسعى الإنسان إلى استغلال موارد البيئة بطريقة أو بأخرى لتلبية حاجياته الأساسية والثانوية عن طريق الوسائل التكنولوجية، فالبيئة تتداخل مع كل نشاطاته، أي الفرد يقوم بالإنتاج من خلال استغلاله للبيئة، ولكن عند استغلاله لم ينظر إلى التأثير السلبي لهذا الإرث الطبيعي الذي تركته لنا الأجيال السابقة، والذي يقوم بإعاقة نشاطاتنا.

فلذا ومن خلال دراستنا سوف نقوم بتعريف هذه المخلفات التي تأتي من خلال النشاط الصناعي ومدى تأثيرها على البيئة من تلوث وعدم القدرة على استغلالها الدائم، وكذلك تأثيرها على الجنس البشري من خلال ظهور الأمراض ونقص الغذاء وغيرها.

مفهوم البيئة: البيئة كلمة يرتبط استخدامها بالدراسة فهو المكان الذي تقوم عليه الدراسة معين، فنقول البيئة الزراعية أي دراستنا هنا تكون على الزراعة والمكان هو البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية....

والبيئة هنا وفقا لدراستنا هي البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية، فهو مفهوم إيكولوجي تاريخي يأخذ بالجوانب الإيكولوجية. بدأ الاهتمام الجاد بفكر البيئة في بداية الخمسينيات متمثلا، في جمعيات غير حكومية، وتجمعات شبابية وغيرها من المعبرين عن التخوفات والأخطار، تهدد صحة الإنسان من عمليات تلوث البيئة. وقد ازداد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها في أواخر القرن العشرين حيث بدأ تركيز العلماء والباحثين على أضرار البيئة، والأخطار التي تهدد استمرارية الحياة على الأرض، فانتشر الوعي البيئي في الدول المصنعة محدثا إديولوجيات بيئية جديدة، حيث أحدثت هذه الإديولوجيات البيئية نشاطا لدى الاقتصاديين لإعادة البحث في الركيزة الأساسية للاقتصاد وهي ندرة الموارد وإمكانية الاستخدام.

البيئة والقانون

كما هو معروف أن القانون كلمة يونانية وتعني العصا المستقيمة فهو معيار لقياس انحراف الأشخاص عن الطريق المستقيم أي عن الطريق التي سطره لهم القانون لكي يتبعوه في معاملاتهم، ويعتبر من أهم و أكثر الوسائل قبولا عند غالبية الأشخاص. ولحماية البيئة من شتى أنواع التلوث

وضع الإنسان قانون يقوم على حماية بيئته سواء على المستوى الدولي أو الوطني و المحلي، فيقوم بفرض مجموعة من العقوبات يهدف بها ترهيب الأشخاص الذين يقوم على تغيير نوعية البيئة.

أم أنواعه فيمكن تصنيفها إلى نوعان:

قانون دولي: وهو القانون الدولي لحماية البيئة، كون أن أول المواد القانونية تجسد ظهورها لأول مرة في القواعد الدولية هي التي ظهرت في شكل اتفاقيات بين الدول، وتكون إما اتفاقيات دولية أي بين أغلبية دول العالم مثل اتفاقية استكهولم حول البيئة الإنسانية يوم 05 جون 1972، أو اتفاقيات إقليمية مثل الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968، واتفاقيات ثنائية مثل الاتفاق الروسي - البولندي 1964 بشأن المحافظة على المياه السطحية والجوفية ومكافحة التلوث.

قانون وطني: لحماية البيئة الوطنية تجعل الدول قوانين جبائية منها تحفيزية وأخرى ردعية للمتسببين في التلوث، وكذلك تضمنت بعض القوانين جزاءات رتبها المشرع في حالة التجاوزات والاعتداءات المرتكبة في حق البيئة، ومن ذلك نجد قانون العقوبات، قانون الصحة، قانون الغابات و قانون حماية المستهلك.

دمج عنصر البيئة في اقتصاد وقوانين بعض الدول

أمريكا: في 22 أبريل 1970 خرج 20 مليون متظاهر من عموم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة السيناتور الأمريكي غيلورد نيلسن وذلك للتعبير عن مخاوفهم من مشكلات التلوث البيئي التي تتعرض لها البلاد جراء النشاطات الصناعية ، وكان المتظاهرون يطالبون الكونغرس الأمريكي بضرورة إصدار القوانين الهادفة لحماية البيئة و الصحة العامة ومنها إصدار قوانين وتشريعات تتعلق بالهواء النظيف والمياه النظيفة كما أدت هذه المظاهرات إلى تأسيس وكالة أمريكية من أجل حماية البيئة والصحة العامة وبالفعل أصدر الكونغرس الأمريكي فيما بعد قرارات بشأن عدد من التشريعات والقوانين البيئية وتكليف مؤسسات البحث العلمي بدراسة المشكلات البيئية.

فالمشرع الأمريكي يعتبر كل من يخالف قوانين البيئة ويعرض الصحة العامة للخطر "مجرما يستحق المحاكمة الرادعة".

فرنسا: قانون النزهة

في إطار الجهود الرامية للتقليل من حجم النفايات والطاقة المستعملة والانبعاثات الغازية في فرنسا، ولتشجيع استعمال المنتجات المتحللة والصدقية للبيئة، أعلن وزير حماية البيئة الفرنسي جان لوي بورلو عن نيته فرض "ضريبة نزهة" على أدوات الطعام التي تستخدم لمرة واحدة. وحسب برنامج الوزير الفرنسي، يفرض رسم ضريبي بقيمة 0.9 يورو لكل كيلو غرام من الصحون والكؤوس والملاعق والسكاكين والمناديل غير المصنوعة من البلاستيك أو الورق القابل للتحلل والتدوير، علما بأن المبالغ الناتجة من الضريبة ستخصص لدعم أسعار المواد القابلة للتدوير أو تلك المصنوعة من مواد قابلة للتحلل.

روسيا: أصدرت الحكومة الروسية قرارا يقضي بضرورة الفحص المنتظم لعوادم وسائل النقل البري والمائي والجوي. كما يفرض القانون الفيدرالي "حول الغرامات المالية على التأثير الضار في البيئة المحيطة" مسؤولية مادية عن تلويث البيئة الطبيعية.

دول الخليج العربي:

أدى النمو السريع للتنمية خلال السنوات القليلة الماضية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ظهور آثار سلبية تهدد البيئة وأنظمتها بأخطار تتطلب الاهتمام الفاعل والمشارك . وحتى يتم تحقيق التنمية المستدامة فلا بد من التوازن بين معطيات البيئة ومواردها الطبيعية مع مجالات التنمية المختلفة الزراعية والصناعية والاقتصادية ، أي يتم النمو دون أن تعرقل البيئة مسيرة التنمية ودون أن تخل التنمية بموارد البيئة. ومن بين القوانين المفروضة على العامة والأشخاص هي: على كل جهة عامة مسئولة عن إصدار مقاييس أو مواصفات أو قواعد تتعلق بممارسة نشاطات مؤثرة على البيئة أن تعطي السلطة المختصة الفرصة المناسبة لإبداء رأيها قبل منح تلك التراخيص أو التصاريح أو إصدار تلك الأنظمة أو المقاييس أو المواصفات، لا يعني الشخص المسبب للعمل المضر بالبيئة أو الإهمال الذي أدى إلى حدوث تأثير سلبي على البيئة من مسؤولية الضرر الذي لحق بالبيئة نتيجة لعمله أو لإهماله.

الاقتصاد والبيئة

البيئة والنظامين الرأسمالي والاشتراكي

في ظل التطورات التي حققها الاقتصاد الرأسمالي ظهرت الشركات الاحتكارية، وقد اعتادت هذه الشركات جعل تعظيم الربح من خصائصها الذاتية، وتحميل المجتمع الخسائر الناجمة عن تدمير البيئة، بل والأكثر من ذلك فإن معظمها يفترض أن استغلال البيئة للتخلص من النفايات أو للحصول على المواد الخام لنجاحها هذا أفضل لشركة، مع تجاهل استنزافها للموارد بما تقوم به من دعاية وإعلان لمنتجاتها ولتشجيع الاستهلاك بكل الوسائل.

أم الخصائص الأساسية للنظام الاشتراكي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، لقد أدت المركزية الشديدة للتخطيط إلى التطور السريع لبعض القطاعات الصناعية، إلى أضرار وخسائر بيئية، نظرا لما تفرزه من مخلفات شديدة التلوث.

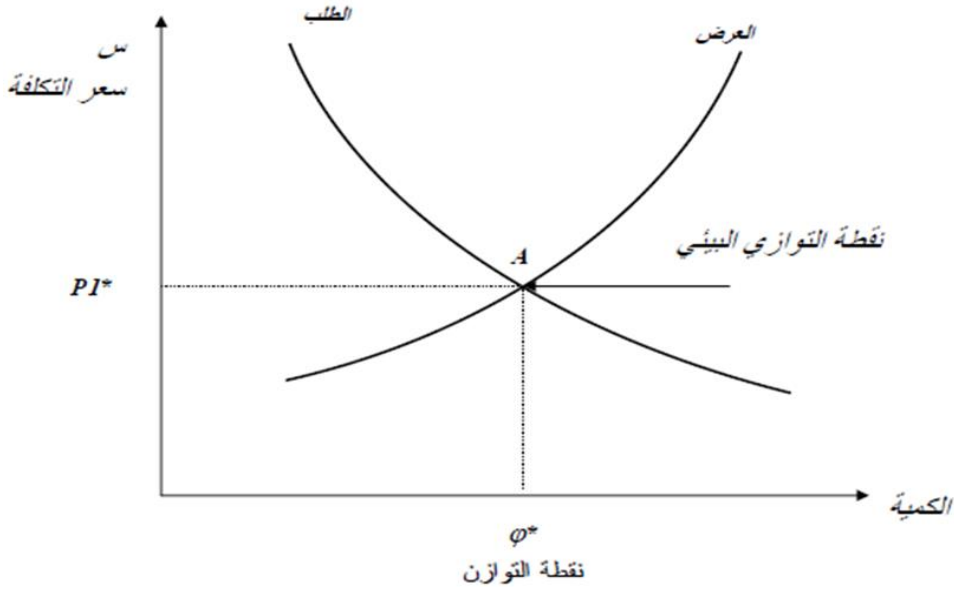
دور النشاط الاقتصادي في الإخلال بالتوازن البيئي

لقد جعل النشاط الاقتصادي العالمي الأرض كقرية صغيرة، فالطلب على سلعة ما في أي مكان من الأرض يتم جلبه من الطرف الآخر لهذا الكوكب، وحجم البضائع المتبادلة في التجارة العالمية يمثل الآن أكثر من ثلث الإنتاج الاقتصادي العالمي الكلي. فقد أدت الحاجة المتزايدة إلى الغذاء لبعض الدول إلى القيام بسياسات زراعية قصيرة المدى، أدت في نهاية الأمر إلى تدهور في الموارد الطبيعية بدلا من تقدمها، حيث لجأت بعض الدول إلى التخلص من مساحات شاسعة من الغابات بغرض الحصول على مساحات إضافية للأراضي الزراعية، مثل مجزرة الغابات الاستوائية في الأمازون بالبرازيل...

الاستقرار الاقتصادي والبيئة

الاستقرار الاقتصادي هو التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وإلى تحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع وفي الوقت نفسه المحافظة على قيمة النقود، بمنع التدهور المتواصل في الأسعار، والتوازن البيئي هو المحصلة المنطقية للآثار الجانبية للتنمية وقدرة البيئة على استيعابها أي استيعاب حاجات الأجيال الحاضرة دون الأضرار بالبيئة.

والشكل الموالي يوضح نقطة التوازن البيئي:



يتم الحصول على نقطة التوازن البيئي عندما تكون الأضرار بالبيئة في أقل مستوى، عند أقصى إشباع للحاجات.

تحليل طاقة استيعاب البيئة للتلوث

إن مستوى الإنتاج الأمثل لنشاط اقتصادي من وجهة نظر البيئة، هو أن القدرة الاستيعابية للبيئة لن تتأثر إلا بعد أن يزيد مستوى النشاط الإنتاجي عن النقطة التوازن البيئي.

قطاع الصناعة: الصناعة هي ذلك النشاط الإنتاجي الذي يتيح استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات أكثر قدرة على إشباع حاجات الإنسان المتعدد والمتزايد. ويتم هذا التحويل عن طريق وحدات إنتاجية تتحكم في التطورات التكنولوجية عبر الزمن والمكان.

أم خصائص الصناعة والقطاع الصناعي:

الصناعة نشاط كثيف مقارنة بالزراعة أو الرعي وغيرها، وهو كذلك يعتبر نشاط تحويلي، أم المناطق الصناعية فتمتاز بالكثافة السكانية وتخصص اليد العاملة، وهي تساعد بشكل كبير في الدخل القومي، والقضاء على البطالة.

منتجات ومخلفات القطاع الصناعي:

إن الإنتاج والاستهلاك ظاهرتين اقتصاديتين يتم دراستهما في كل من الاقتصاد الكلي والجزئي وقد أدت دراستهما إلى تعظيم كل واحد منهما بتعظيم الآخر ومما لم يلاحظ في هذه الدراسة هو ماذا ننتج وماذا نستهلك: الإنتاج هو سلعة أو خدمة (مدخلات بعد التحويل)

ف: المدخلات = سلعة أو خدمة + مخلفات، سلعة أو خدمة = استهلاك = مخلفات بعد الاستهلاك، ومنه المدخلات = مخلفات بعد الاستهلاك + مخلفات = مخلفات

مخلفات الصناعة:

مخلفات

نفايات مشعة

نفايات صناعية

غازية

نفايات صناعية

صلبة

نفايات صناعية

سائلة

هي المواد التي تحتوي على بعض النظائر المشعة الناتجة عن استخدام الطاقة النووية.

تتمثل في الأبخرة السامة، وهي الغازات أو الأبخرة الناتجة عن حلقات التصنيع والتي تنفث في الهواء الجوي من خلال المداخل الخاصة بالمصانع ومن بين تلك الغازات : أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، والأكاسيد النيتروجينية ...

هي بقايا مواد مصنعة مثل: الزيوت، مياه الصرف الصناعية وتلقى في المصببات المائية سواء على الأنهار أو البحار أو المحيطات، من أخطر النفايات السائلة هي المركبات النفطية.

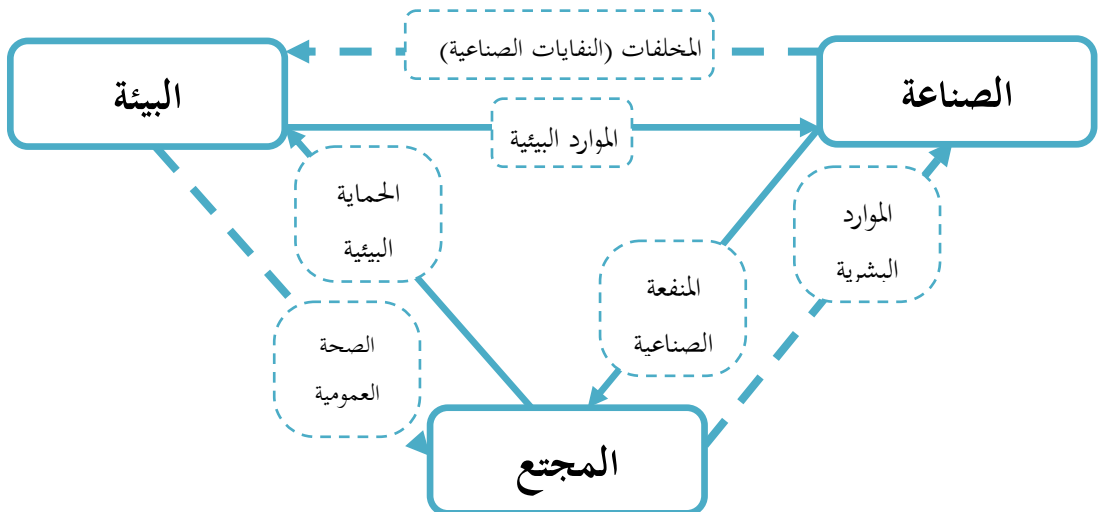
هي المواد التي تنتج أثناء مراحل التصنيع وفق حلقة تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى مواد جاهزة كلما زادت مراحل التحويل اتسعت الحلقة وزادت كمية النفايات وتختلف كمية تركيز هذه النفايات حسب نوعية الصناعة المعنية.

أضرار مخلفات الصناعة:

كثرت النفايات وتنوعها وازدياد حجمها وخاصة النفايات غير العضوية وغير القابلة للتحلل وإعادة الاستخدام، أو التي تحتاج إلى سنوات طويلة عند التحلل، قد خلفت وراءها الكثير من الملوثات التي تؤثر على المياه والتربة وحتى الإنسان والحيوان، وعلى سبيل المثال محطة الكهرباء التي تعمل بالفحم والتي تصل قدرتها إلى 1000 ميغاوات، تطلق في الهواء كل ساعة نحو 20 طناً من غاز ثاني أكسيد الكبريت، وحوالي 3.5 طن من أكاسيد النيتروجين، ونحو 45 طناً من الرماد المتطاير.

أثر التلوث البيئي على الحيوانات والإنسان:

ما يزيد على مليوني مادة كيميائية عرفت حتى اليوم، وفي كل عام ما يزيد على ألف مادة كيميائية تكتشف بواسطة المصانع الكيميائية ومئات من هذه المواد الكيميائية تستخدم تجارياً. ولا يعرف معلومات كافية عن تأثير معظم هذه المواد الكيميائية على صحة الإنسان والحيوان. يوجد قائمة بالأمراض التي يشك أو يعتقد في أنها نتيجة لوجود المواد الكيميائية في البيئة. فمشاكل الرئة وانتفاخها لها علاقة بتلوث الهواء، والتسمم بالرصاص له علاقة بالرصاص الموجود في الدهانات أو المضاف إلى البنزين، وأمراض القلب من أحد أسبابه أول أكسيد الكربون، وتلف الأعصاب الدائم سببه الزئبق، والكثير من الكيماويات التي من المحتمل لها علاقة بالسرطان. ويمكن توضيح أثر الصناعي على كل من البيئة والجنس البشري في تدفقين متعاكسين:



أساليب حماية البيئة:

إن المحافظة على البيئة تأخذ أشكالا مختلفة وجميعها تهدف لإيجاد الآلية التي ترقى لحماية البيئة، والمطلوبة منها تشيكل بمجملها حداً للتلوث والتدهور البيئي، وهذا الموضوع يتم الحديث عنه بطرق تعتمد على الإمكانيات المالية والمادية والبشرية ووفق للخطر الذي يتجلى من خلال نسب التلوث أو حدوث خلل في التوازن البيئي الطبيعي، ومن بين هذه الأساليب:

أولاً: التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة: من خلال فرض شروط الاستغلال؛

ثانياً: المبادرات الطوعية: عن طريق المكافآت؛

ثالثاً: الوعي البيئي: عن طريق الإعلام، والتربية البيئية؛

رابعا: الدراسات البيئية ومراكز البحث: بإنشاء مراكز بحث متخصصة، ومخابر بيئية داخل الشركات الصناعية؛

خامساً: التخطيط البيئي: يجب أن تكون هناك إستراتيجية أو خطة عمل.

إفريقيا مقبرة النفايات:

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف وصلت أن تكون مقبرة للنفايات؟

نظرا للقوانين الصارمة التي فرضتها الدول بخصوص التلوث البيئي في بلادها مثل الغرامات المالية المرتفعة والأحكام القضائية المخيفة على ملوثي البيئة أصبح البحث عن التخلص من هذه النفايات مشكل أمام المستثمرين وراحوا يبحثوا عن طرق السريعة والمربحة وكذلك الأقل كلفة للتخلص من نفاياتهم فوجدوا الصفقات المربحة مع الدول الإفريقية الفقيرة، فهي صفقة مربحة للطرفين الأول للتخلص من نفاياته والثاني للتخلص من فقره.

فقد أصبحت أرضاً سهلة للاستغلال من قبل الدول الصناعية الكبيرة و مقبرة لدفن

النفايات وخاصة منها النووية.

الجزائر وحماية البيئة:

نعلم بأن الجزائر 95 % من إقليمها خاضعة لمناخ جاف، وهذا الوضع يرتبنا من بين

البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا ب 1000 م³ سنويا لكل شخص.

وقد أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة بظاهرة التصحر والتي تقدر بـ 13.821.179 هكتار أي 69 % من مساحة السهوب، وهذا أيضا ما يجعلنا نحتاج للأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والرعي.

أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة ، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة.

تدخل الجزائر لحماية البيئة:

يعتبر المشرع الجزائري التلوث البيئي: "هو كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الإنسان، والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية.

لقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل إنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة التراب الوطني تقوم بتوزيع غاز البترول المميع، وهناك مصنع تكرير وإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة. وفي المدة الأخيرة استثمرت سوناطراك 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لاسيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون، تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، وإنجاز حوالي 30 مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون.

كما أن وضعية النفايات الصناعية تبعث على القلق، وإن كانت حوالي 50 % من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا لذلك جهزت مؤخرا 15 وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقياً، ومن جهة أخرى تعكف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأحوال البترول عوض طمرها وهذا تحقيقا لمواد القانون رقم

10-03 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

أما في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية فقد قامت جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلية زيادة في تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة 1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الإطارات المختصة، وقد قدرت كلفة إزالة أحوال الموانئ الرئيسية بمبلغ 3.600 مليون دينار سنة 2009.

موقف الجزائر من ندوة استوكهولم:

انعقد أول تجمع دولي حول موضوع حماية البيئة، تحت رعاية الأمم المتحدة باستوكهولم من 05 إلى 16 جوان 1972، فأصبح إعلان استوكهولم يشكل الإطار الرسمي لإعلان ندوة الأمم المتحدة حول البيئة.

وكانت أهداف المؤتمر ترمي إلى إطلاق مجموعة من النشاطات المنسقة دولياً، تهدف إلى زيادة المعرفة بالحقائق وتأثيرها في الإنسان والموارد (تقويم البيئة)، وكذلك حماية ونوعية البيئة وتحسينها وإنتاجية الموارد (إدارة البيئة). واتخاذ التدابير في حقول التعليم والتدريب والتوعية الشعبية والمساعدة التقنية للبلدان النامية. سلط المؤتمر الضوء على النشاطات الصناعية التي تطلق إلى الجو حرارة وغازات وجزيئات غريبة تؤدي إلى تلوث الهواء، وما تسببه زيادة نسبة غاز الفحم في الجو من تغيرات في مناخ الأرض، واستنزاف طبقة الأوزون في الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض وأحياءها من الأشعة فوق البنفسجية. وشهدت السنوات اللاحقة للمؤتمر عدداً من الاتفاقيات والإجراءات على المستوى الدولي والمحلي لكل بلدة، كانت جميعها تهدف إلى حماية الجو من التلوث.

موقف الجزائر كان كموقف دول العلم الثالث لا ترغب في العودة إلى المرحلة البدائية للمجتمعات الزراعية، فالمشاكل البيئية في الجزائر آنذاك تعلق بالتخلف، وسوء التغذية والأمية وانعدام النظافة والشروط الصحية، وأما انشغالات البيئة فترتبط أساساً بالوضعية السياسية

والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الشعوب العالم، وترجع مسؤولية التدهور البيئي إلى تطور الرأسمالية و الثورة الصناعية.

فقد اعتبرت الدول النامية حماية البيئة منارة جديدة للإمبريالية الرأسمالية لوقف التطور الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم الثالث، واعتبرته يشكل عائقا إضافيا للتطور والتنمية مثلها مثل الدول الصناعية.

التنظيم الإداري لحماية البيئة في الجزائر:

وضعة الجزائر أول جهاز إداري مركزي لحماية البيئة سنة 1974 ثم انتقلت مسؤولية حماية البيئة لوزارة الري واستصلاح الأراضي بعد إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1977، ثم كتابة الدولة للغابات والتشجير بعد التعديل الحكومي لسنة 1979، ثم أعيد تنظيم وزارة الفلاحة واستصلاح الأراضي وكتابة الدولة للغابات والتشجير، في شكل وزارة الفلاحة مدعمة بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي من خلال التعديل الحكومي سنة 1980.

الإدارة البيئية المركزية بعد قانون 1983

صدر قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية، وتجنب كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها. حيث ألحقت البيئة بوزارة الري والغابات إثر التعديل الحكومي لسنة 1984، وبموجب الرسوم 84-126، بموجب المرسوم 85-131 تم تقسيم الإدارة المركزية لوزارة الري والغابات إلى عدة مديريات. ثم ألحقت مهمة حماية البيئة من جديد بوزارة البحث والتكنولوجيا من خلال المرسوم 90-392 وأوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا، والذي يتولى إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة، ويدرس و يقترح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتها، ثم تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البحث والتكنولوجيا من خلال المرسوم 90-393 يعود سبب إلحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا إلى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة، وبعدها تحويل البيئة إلى وزارة التربة.

ومحاولة لدعم البيئة من خلال وزارة قوية تم إلحاقها بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة سنة 1993 ثم كتابة الدولة للبيئة، حيث تم تنظيم هياكل وزارة الداخلية والبيئة في شكل عدة

مديريات، وبقيت المديرية العامة خاضعة لأحكام المرسوم 93-235 مؤقتا إلى أن صدر المرسوم الجديد المنظم للمديرية العامة للبيئة. وكذلك ألحق بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة وال عمران ولكنه لم يعمر كثيرا بهذه الوزارة.

وأخيرا جاء النص على إحداث وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، والتي تتكون من عدة مديريات وكل مديرية تتكون من مديريات فرعية. إذ نصت المادة الأولى على أن الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم، تحت سلطة الوزير، والذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-08، من الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة والمديرية العامة للبيئة ومديرية الاستقبال والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم، ومديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق ومديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم ومديرية ترقية المدينة ومديرية الشؤون القانونية والمنازعات ومديرية التعاون ومديرية الإدارة و الوسائل وغيرها.

من هذا نلاحظ أن الإدارة البيئية لم تعرف استقرارا وثباتا، إذ تم تداول مهمة حماية البيئة منذ سنة 1974 إلى غاية 2001 بين عشر إدارات وزارية ، بمعدل سنتين ونصف عمر لكل وزارة، فهي مدة قصيرة جدا، لتقوم كل وزارة على الأقل بدراسة وتحديد مجال تدخلها نتيجة لتعدد المشاكل البيئية وتراكمها.

الخاتمة:

فعلاً نحن نعيش بين الحقيقة والخيال بين حقيقة ما نعاناه منذ أن ظهرت التأثيرات على بيئتنا وما نلاحظه من زيادة في التلوث والأضرار البيئية من نفايات صلبة مائية وهوائية، فالشركات الصناعية لم تتغير نظرتها اتجاه البيئة، وفاتورة الحماية البيئية في ارتفاع متزايد سواء على الشركات أو على الدولة، فأصبح التصحر يجتاح المناطق الزراعية والرعية مما يؤدي إلى ظاهرة الفقر والمجاعة، وأصبح تلوث الماء يدفع بالعالم إلى الندرة في المادة الأساسية للحيات، أما الهواء فلا تخفى على أحد ظاهرة الاحتباس الحراري وما سيحدث حسب العلماء للكوكب الأزرق.

والخيال من خلال المطالب التي حددتها المنظمات العالمية والوطنية لحماية البيئة والتي أزعجت بدورها جزء من الأضرار التي خلفتها التنمية الاقتصادية وخاصة بعض القطاعات الهامة مثل

الصناعة، الزراعة، وحتى السياحة، وكذا زيادة الجنس البشري، فرغم هذه الجهود إلا أنها تبقى ناقصة وتحتاج إلى الزيادة في الأبحاث والحماية للبيئة.

وقد أخذنا من القطاع الصناعي الأرباح والمنفعة، ونسينا العلاقة العكسية التي بينها وبين الموارد الطبيعية وتلويث البيئة الذي يعيش به الإنسان.

لذا فعلى القطاع الاقتصاد أن ينظر للبيئة بنظرة الندرة وليس بنظرة المورد الدائم، وعلى الدول أن توفر مستلزمات القطاع الاقتصادي باستعمال التكنولوجيا النظيفة والصدقية للبيئة، وعليه يجب الدراسة البيئية للمشاريع الصناعية قبل التأسيس وهو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة عنه، من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات الإنتاجية، والبحث في قطاع إعادة تكرير النفايات، وكذلك يجب أن تكون الجهة المعنية بحماية البيئة في أي دولة لها نوع من السلطة على الوزارات الأخرى، وعلى الشركات الصناعية أن تتقيد بالمعايير الدولية والوطنية وحتى الإقليمية لحماية البيئة فهذا له كذلك نوع من الربحية للشركات.

المراجع

كتب:

- محمد سعيد صباريني، رشيد الحمد: "البيئة ومشكلاتها"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة 2 العدد 22 ، أكتوبر 1984؛
- عبد العزيز خيمر عبد الهادي: "دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة 1986؛
- زين عبد المقصود: "البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف، الإسكندرية 1981؛
- أبو الحسن سعد الهلال وآخرون: "تلوث البيئة وأثره على الأمن القومي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، آلية 1984؛
- عصام حمدي الصفدي، نعيم الظاهر: "صحة البيئة وسلامتها. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى عمان الأردن، 2003 ؛

- زكرياء بيومي، عزت عبد الحميد برعي، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الولاء للطباعة والنشر، شبين الكوم 1992؛
- السيد أحمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة النظرية الاقتصادية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، الجزء الأول 1994؛
- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة 1987؛
- علي عبد الرحيم طلبة، محاضرات غير منشورة أُلقيت على طلبة ماجستير بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس القاهرة 1995؛
- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية القاهرة 1987؛
- John g. Rau and David G. Wootere : Environmental impact analysis Hand Book- univ of California، Meg Raw – Hill company 1980 ؛
- Milton M، Snadgrass et I.T Wallace : « Agriculture economics ، Ressources Mangment » Prentice- Hall، INC. Engleood، Cliffs، seond edition، 1980؛

مذكرات جامعية:

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : دور الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة للطلاب: برني لطيفة جامعة محمد خيضر بسكرة 2006- 2007 ؛
- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد دولي: التصنيع في الجزائر وأثره على البيئة للطالبة: حمو جميلة جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2010- 2011 ؛

● بحوث علمية:

- بحث حول: الآثار البيئية والصحية للنفايات الصناعية الخطرة في الدول العربية للأستاذ الدكتور/ محمود أحمد عبد اللطيف والدكتور/ نوبي محمد حسن؛

- بحث حول: التلوث الصناعي في محافظة النجف الأشرف ل: محمد جواد عباس شبع
جامعة الكوفة – كلية الآداب؛
- بحث حول: التلوث لطالبة سارة مهدي العازمي جامعة الكويت كلية العلوم الاجتماعية
قسم علوم المكتبات والمعلومات؛

الإنتاج الأنظف كإستراتيجية حديثة لتنمية الصناعة الجزائرية

د. سعدية قصاب

أستاذة محاضرة – أ

جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

sadiakessab@yahoo.fr

أ. بلال بوبلوط

جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

boubellouta-bilal@hotmail.com

الملخص :

شهد العالم في الربع الأخير من القرن الماضي في مجال الإدارة البيئية تطورا واسعا يمكن ملاحظته من خلال القوانين والتشريعات البيئية المتبعة نتيجة تزايد الانبعاثات السامة والنفايات الناتجة عن القطاع الصناعي، أدى هذا إلى زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا حيث تم اكتشاف ما سمي بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف كتقنية حديثة تسمح بخفض النفايات والتصرفات عند المنبع وزيادة تنافسية المؤسسة فضلا عن تعزيز إنتاجيتها، ومع مطلع الألفية الثالثة عرفت الجزائر عدة مستجدات في مجال تبني تقنية الإنتاج الأنظف قصد إنعاش القطاع الصناعي بتوفير منتجات أكثر استدامة وأقل ضرر بالبيئة، وهذا ما يمكن ملاحظته بنوع من التفصيل في مداخلتنا هذه.

الكلمات المفتاحية : الإدارة البيئية، الإنتاج الأنظف، الإدارة السليمة للنفايات، التنمية الصناعية.

مقدمة :

إن تحقيق تنمية صناعية مستدامة يتطلب إنشاء وتنفيذ نظام للإدارة البيئية بشكل يتناسب مع توفير أحسن رفاه اقتصادي للأجيال الحالية والحفاظ على إمكانيات الأجيال المستقبلية، ضمن إطار التطور مستمر الأثر والاستدامة البيئية من خلال ذلك ظهر مفهوم الإنتاج الأنظف كإستراتيجية حديثة تنهي الترابط بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي، وذلك بتقليل الأخطار البيئية الناتجة عن مخلفات المصانع من خلال خفض الانبعاثات والتصرفات أثناء العملية الإنتاجية عن طريق إعادة النظر في كفاءة وتصميم المنتجات وتقليل النفايات بالحد من توليدها عند المصدر أو إعادة تدويرها وبهذا يساهم الإنتاج الأنظف في خفض إهدار الموارد الطبيعية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة وتعزيز إنتاجيتها، فضلا عن تقليل التكاليف الناجمة عن نقل النفايات أو تخزينها. من هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية بحثنا : **ما هو واقع وأفاق تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف في الصناعة الجزائرية ؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى:**

أولا ماهية الإنتاج الأنظف من حيث تعريفه وآلية تطبيقه مع عرض أهم الفوائد المترتبة عنه اقتصاديا وبيئيا على المستوى الجزئي أو الكلي، وثانيا سوف نتطرق إلى تجربة الصناعة الجزائرية في تبني تقنية الإنتاج الأنظف بعد تشخيص أهم النفايات الخطرة بكل أنواعها مع تحديد إمكانات والخيارات الراهنة لتقليل هذه النفايات، ومن ثم عرض أهم التجارب الناجحة في هذا الميدان ومدى إمكانية تطبيقها على المؤسسة الصناعية في الجزائر، أما ثالثا فنبين أهم الفوائد التي تجنيها الصناعة الجزائرية بعد تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف ، إلا أن التحليل لهذه الظاهرة لا يكتمل إلا باستعراض أهم المشاكل التي تعيق التطبيق السليم لهذه التقنية والتي تعتبر تحديات تعترض المؤسسة الصناعية في الجزائر .

1- ماهية الإنتاج الأنظف.

يعود مفهوم الإنتاج الأنظف إلى ثمانينات القرن الماضي نتيجة تزايد المشاكل البيئية التي أضحت تشكل أكبر خطر يهدد صحة الإنسان، الأمر الذي تطلب فرض ضريبة بيئية لتقليل التلوث البيئي الناتج عن النفايات الخطرة والانبعاثات الغازية السامة، ترتب عنها ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية في البلاد التي بدأت في سن التشريعات البيئية قبل الأخرى، فزاد الاهتمام بتطوير

التكنولوجيا حيث تم اكتشاف ما سمي بالتكنولوجيا صديقة للبيئة وأطلق عليها العديد من المصطلحات حتى أصبحت تسمى بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وبهذا أصبح هذا الأخير أحد المقومات الحديثة للصناعة ذات الأثر المزدوج، التي تضمن أحسن قدرة تنافسية للمؤسسة وتعزيز الاستدام البيئي وبالتالي التنمية المستدامة .

1.1 - تعريف الإنتاج الأنظف "la production plus propre":

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف على أنه: " التطبيق المتواصل لإستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات ، والمنتجات ، والخدمات لزيادة الكفاءة والحد من المخاطر على الإنسان والبيئة"¹

وعرفه أيضا سنة 1990 أنه " التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات، بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة"²

ويمكن تعريفه أنه: " تقنية تسمح بزيادة كفاءة العملية الإنتاجية من حيث استخدام المواد الأولية أو التخلص الآمن من المنتجات، بشكل يضمن إنهاء الترابط بين النمو الاقتصادي المستديم والتلوث البيئي في إطار التطور مستمر الأثر "

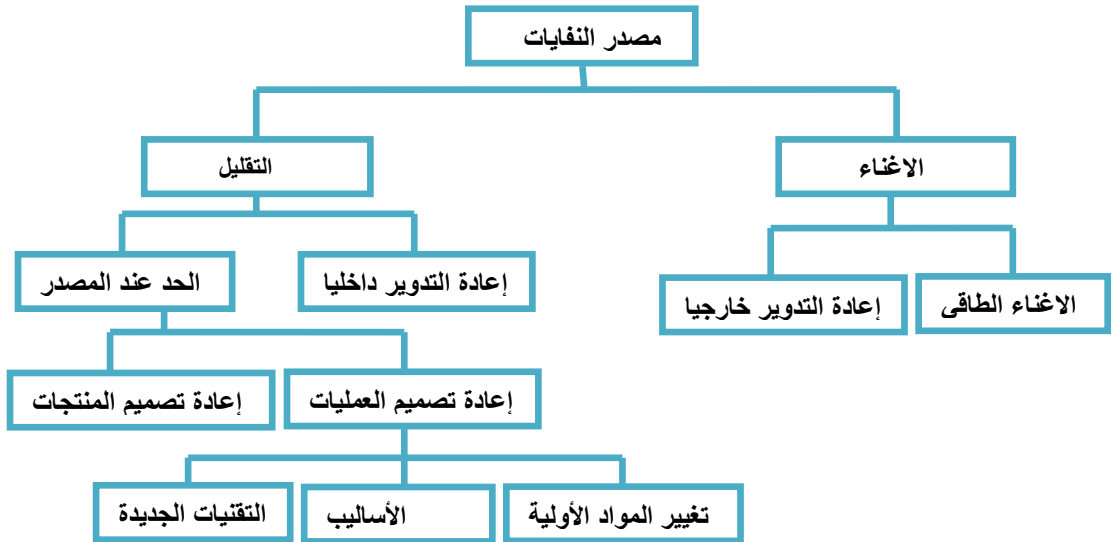
وبهذا يساهم الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أنه يضمن أحسن مستوى معيشي للأجيال الحالية دون أن يكون خطرا على الأجيال المستقبلية في إرضاء متطلباتها، ويعتبر من بين الأساليب الوقائية الفعالة بالنسبة للطرق التقليدية مثل تقنية نهاية الأنبوب (الخط) ، ذلك أنه يسمح بالحد من النفايات الخطرة أو التقليل منها ما أمكن ذلك عند المصدر، من خلال إعادة تدويرها بدل تخزينها أو التخلص منها أو إحلال مواد أولية جديدة أقل ضرر على الإنسان أو البيئة بدل المعالجة النهائية التي تطبق في أسلوب نهاية الأنبوب، بالإضافة إلى ذلك أن تقنية الإنتاج الأنظف تسمح بتزايد تكاليف الإنتاج بمعدلات متناقصة حتى تصل عبر الزمن لمستويات منخفضة من التكلفة مقارنة بتكاليف الأساليب التقليدية حيث تزداد تكاليف الإنتاج بمعدلات متزايدة عبر الزمن وتنتهي بمستويات مرتفعة من التكلفة وهذا يؤثر سلبا على كفاءة القطاع الصناعي³ ، ويمكن

حصر أهم الأسباب التي أدت إلى تبني الإنتاج الأنظف على نطاق واسع في القطاع الصناعي مقارنة بتقنية نهاية الأنبوب في ⁴:

- تكون تكاليف الإنتاج في تقنية نهاية الأنبوب في كثير من الأحيان أكبر منها في تقنية الإنتاج الأنظف؛
- تعتمد تقنية نهاية الأنبوب على التكنولوجيا التقليدية الملوثة بيئيا ، على عكس تقنية الإنتاج الأنظف؛
- النفايات المتولدة في تقنية نهاية الأنبوب تكون بكميات أكبر ويصعب التخلص منها في أغلب الأحيان.

هذا يعني أنه من ناحية المدخلات يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتقليل المواد الأولية السامة أما من ناحية المخرجات يوفر أحسن نوعية للمنتجات التي تسمح بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، وذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة عديمة أو قليلة النفايات التي تعمل على خفض تكاليف الإنتاج بإعادة تدوير النفايات قدر الإمكان .

الشكل رقم 1: تدابير الإنتاج الأنظف.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة، الاجتماع العادي الثالث عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، خطة إقليمية لخفض توليد النفايات الصناعية

الخطرة في بلدان خطة عمل المتوسط بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2010، أثينا، 2003، ص 11 .

2 - فوائد الإنتاج الأنظف .

يعتبر الإنتاج الأنظف كإدارة إستراتيجية متكاملة ، فمن ناحية يضمن للمؤسسة تحقيق أقصى ربح ممكن وزيادة قدرتها التنافسية وبالتالي النمو الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى يحافظ على سلامة النظام البيئي ، ويمكن حصر أهم فوائده في :

2.1- الفوائد البيئية :

- ✓ تطوير نظم إدارة النفايات وبالتالي خفض التلوث البيئي ما أمكن ذلك، ضمن إطار مبدأ الوقاية خير من العلاج أي المعالجة عند المصدر بدل المعالجة النهائية، وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات والكيمياويات؛
- ✓ تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بشكل يضمن حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية على السواء؛
- ✓ احترام نظام الإدارة البيئية وكذا قرارات شهادة الايزو 14001⁵ بشكل يسمح ببناء نظام لقياس الأداء البيئي؛
- ✓ البحث عن أحدث وأفضل التكنولوجيا قصد توفير أحسن بيئة للعمال وبالتالي تقليل حوادث العمل والأمراض؛
- ✓ الانتقال إلى استعمال الوقود الاحفوري ذات النوع الأنظف والأكثر سلامة من الناحية البيئية والصحية⁶؛
- ✓ تحسين الوصول إلى الخدمات وموارد الطاقة الموثوقة ذات التكلفة المنخفضة، المجدية اقتصاديا والسليمة بيئيا .

2.2- الفوائد الاقتصادية :

- ✓ تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية والإنتاجية للمؤسسة الصناعية مع تحسين سمعتها وبالتالي الاقتصاد الوطني؛

- ✓ توفير أفضل السلع والخدمات ذات نوعية رفيعة وأسعار تنافسية وبالتالي زيادة حجم الصادرات؛
- ✓ تخفيض البطالة ذلك أن فرض الضريبة على الطاقة وإنشاء مراكز فرز النفايات يوفر مناصب عمل جديدة؛
- ✓ تطبيق أفضل الحلول في العملية الإنتاجية من خلال إعادة تصميم المنتجات وإدخال طرق إنتاج جديدة؛
- ✓ تسخير الطاقة المتجددة لأغراض الاستعمال الإنتاجي وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة؛

3 - متطلبات تطبيق الإنتاج الأنظف.

إن نجاح تطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف مرتبط أساسا بمدى توفر سياسة واضحة من قبل السلطات الوصية، في وضع أطر تنظيمية وقانونية التي تسمح بتوفير الدعم المالي والترويج المعرفي بشكل يضمن استعمال هذا الأسلوب على نطاق واسع في الإنتاج الصناعي، وذلك من خلال إعداد دليل يتضمن أهم الطرق والوسائل التي تعمل على تفعيل تقنية الإنتاج الأنظف مع عرض أهم التجارب الناجحة في هذا المجال، ويمكن حصر أهم هذه التدابير في :

➤ إنشاء وتوفير الدعم الأزم لبرامج ومراكز الإنتاج الأنظف بشكل يسمح بتخطي العوائق الفنية والمعرفية وبناء القدرات التقنية لمساعدة المشاريع خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، من خلال إقامة نظام ودراسات لتقييم الأثر البيئي للمؤسسات الجديدة والمراجعة البيئية المستمرة للمؤسسات القائمة، وذلك عن طريق التنسيق بين الإدارة البيئية والأجهزة التنفيذية الصناعية، بشكل يضمن التطبيق الأمثل لخطوات الإنتاج الأنظف؛

➤ تقديم الحوافز للاستثمار في الإنتاج الأنظف وذلك عبر تقديم المعونة الفنية والترويج لإقامة المشاريع الصديقة للبيئة ، المجدية اقتصاديا والسليمة بيئيا ضمن إطار مبدأ ريو⁷ "من يلوث يدفع"، مع تحديد القطاعات الصناعية المولدة للنفايات والتصريفات الخطرة وتقدير كميته وتقييم آثارها البيئية والصحية؛

➤ اتخاذ مزيد من الإجراءات في تعبئة الموارد المالية عن طريق تشجيع البنوك ومؤسسات التمويل أو إقامة نظام خاص لتمويل المشاريع البيئية ، قصد تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في القطاع الصناعي، من خلال تخصيص الموارد المتاحة على أساس المؤسسات الصناعية المولدة للنفايات الخطرة ذات الأولوية القصوى في التقليل وفق معيار المقدار الإجمالي للنفايات المولدة والأثر البيئي والنمو الصناعي المتوقع⁸ ؛

➤ وضع برامج بهدف رفع الوعي البيئي من خلال نشر التكنولوجيا السليمة بيئيا، وبناء القدرات، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشأن استعمال التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تأسيس نظام للإشهار يقوم بنشر المعلومات عن نشاط ونفايات المؤسسة خاصة منها الضارة بيئيا أمام الرأي العام⁹ ؛

➤ وضع سياسة بيئية واضحة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية والأهداف الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وذلك من خلال إنشاء إطار قانوني وإداري بيئي سليم حتى يتسنى للمؤسسات الجديدة أو القائمة إدخال التشريعات والقوانين السارية أو الجديدة في عملية اتخاذ القرار بشأن تصميم وتنفيذ العملية الإنتاجية .

4 - آلية تطبيق الإنتاج الأنظف.

يعتمد تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف على بعض الأساليب التي تسمح بالتحليل والتقييم الدقيق للعملية الإنتاجية من حيث المدخلات والمخرجات أو تقدير المخاطر المحتملة وذلك عن طريق الاهتمام بدراسة دورة حياة المنتج من حيث اختيار المواد الأولية المستخدمة وطرق نقلها وتخزينها أو التخلص الآمن منها وكذا المنتجات، ويمكن توضيح ذلك في¹⁰ :

● **تحليل توازن الكتلة :** وذلك من خلال اختيار المواد الأولية المستخدمة أثناء العملية الإنتاجية (التصنيع والمعالجة) من حيث قابليتها لإعادة التدوير وسهولة تحليلها في الطبيعة بالإضافة إلى تحديد درجة سميتها ومدى توفرها ، وتحليل النفايات والانبعاثات الناتجة وكيفية التخلص الآمن من المنتجات بشكل يضمن التوفيق بين طبيعة المدخلات (المواد المستخدمة) ومتطلبات المخرجات (المنتجات) لتحقيق التوازن التالي :

معدل التغير = المدخلات - المخرجات + أو - التراكمات

● **تحليل المخاطر المحتملة :** تهتم هذه المرحلة بتقييم مجمل المخاطر المحتملة من الناحية الصحية أو البيئية، حيث تعتبر من أهم المراحل وذلك من خلال تعريف وتحديد الأخطار ثم تقييم درجة الاستجابة للخطر من حيث الأمراض الناتجة عن التلوث وكذا حوادث العمل مع دراسة وتحليل نسبة التعرض للخطر من حيث شدة وتكرار واستمرارية هذه الأخطار، ومن ثم تحديد خصائص الأخطار المحتملة بالاعتماد على فرضيات علمية واقعية وفرض أحكام التي تسمح بالإدارة المثلى للمخاطر عبر خفض النفایات قدر الإمكان التي تكون أقل ضرر على البيئة؛

● **تقييم دورة حياة المنتج :** تشمل دورة حياة المنتج عدة مراحل وذلك بدءا باستخراج أو اقتناء المادة الأولية ونقلها وتخزينها ثم استخدامها في العملية الإنتاجية والتخلص من المخلفات بطرق آمنة بيئيا أو إعادة تدويرها، وذلك بهدف تقديم تقييم شامل للأخطار المحتملة على الإنسان أو البيئة بشكل يسمح بإحلال مواد بديلة صديقة للبيئة في كافة عمليات الإنتاج قصد تحقيق التكامل المستمر بين النمو الاقتصادي المستديم وتحسين الأداء البيئي؛

● **إعادة تصميم المنتجات :** تعتمد هذه المرحلة على التكنولوجيا الحديثة المجدية اقتصاديا والسليمة بيئيا والأقل تكلفة ، وذلك بإدخال التقنيات الحديثة في تصميم العملية الإنتاجية من خلال استخدام النظم والأساليب التقانية التي تمكنها من استغلال طاقتها المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وآلات الاستغلال الأمثل والرشيد للوصول إلى أفضل مستوى من حيث الإنتاجية أو منتجات تكون صديقة للبيئة يمكن استخدامها والتخلص الآمن منها .

5- واقع الإنتاج الأنظف في الصناعة الجزائرية.

تخطى الإدارة البيئية باهتمام متزايد من طرف الحكومة الجزائرية وذلك من خلال اللوائح التنفيذية المطبقة والاستراتيجيات المتبعة والمتطلبات الواجب تطبيقها من طرف الصناعات ذات المخلفات والنفایات الخطرة والأكثر سمية، ففي قانون المالية لسنة 2000 تم رفع الرسوم المفروضة على الصناعات الملوثة وتطبيق مبدأ ريو " من يلوث يدفع "، أما من ناحية التحفيزات فقد استفادة المؤسسات الصناعية في الجزائر من تسهيلات مالية وجمركية وهذا بالنسبة للمؤسسات التي تعمل على تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل التلوث البيئي بكل أشكاله، لضمان بيئة نظيفة .

1.5. النفایات في الجزائر والأساليب الراهنة لتقليلها .

تعتبر إدارة النفايات الخطرة في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه الإستراتيجية الصناعية الجديدة ، نظرا للمخاطر البيئية والصحية الناتجة عن مخلفات المصانع، لذا تسعى السلطات الوصية إلى الحد أو التقليل من هذه المخلفات ما أمكن ذلك، عن طريق تشخيص أنواع النفايات الأكثر سمية ذات الأولوية في التقليل وسن التشريعات وفرض الرسوم الايكولوجية الكفيلة بذلك التي تسمح بزيادة الوعي البيئي لدى الأفراد ومن تم بناء إطار قانوني ومؤسسي لحماية البيئة .

1.1.5- الأنواع الرئيسية للنفايات في الجزائر.

تقدر كمية النفايات بأنواعها في الجزائر سنة 2009 بحوالي 5,8 مليون طن، حيث يخلف الفرد الجزائري حوالي 2,1 كغ من النفايات يوميا ، أما القطاع الصناعي فيولد حوالي 5,2 مليون طن سنويا (بما فيها الصناعات العادية) حيث أن النفايات الخاصة تمثل 325100 طن أما نفايات القطاع الصحي والمستشفيات فتقدر بـ 37000 طن ، ومن المتوقع أن يصل إجمالي النفايات الخطرة سنة 2020 و 2030 إلى حوالي 12 و 17 مليون طن على التوالي¹¹ . ويمكن تحديد كمية النفايات المولدة حسب نوعيتها في الجدول التالي :

الجدول رقم 1 : أنواع النفايات في الجزائر وكميتها لسنة 2009 .

إجمالي النفايات	8.5 مليون طن	تسيير النفايات	معدل نمو النفايات	0.3 %
أنواع النفايات		إعادة التدوير	نفايات المستشفيات	37000 طن/سنة
عضوية	60 - 65 %	الردم التقني	نفايات الصناعة	2547000 طن/س
الورق	9 - 10 %	مزابل عمومية مختلفة	مخزون نفايات الصناعة	4483500 طن/س
البلاستيك	11 - 13 %		النفايات الخطرة	325100 طن/س
النسيج	10 - 12 %			
الزجاج	1 - 1.5 %			
الحديد	1 - 2 %			
أخرى	2 - 4 %			

Source : le réseau régionale d'échange d'information d'expertise dans le secteur des rapport pays sur la gestion des ' déchets dans les pays du Maghreb et du meshreq p 8 . ، 2010، juillet، déchets solides en Algérie

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوضعية البيئية في مجال تسيير النفايات جد مقلقة وهذا ما دفع الحكومة إلى جعل الإدارة السليمة للنفايات محورا على جانب كبير من الأهمية في بناء إستراتيجيتها ومخططها المتعلق بالبيئة والتنمية الصناعية، وذلك بتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن التداول

الآمن للنفايات خلال مراحل إدارتها بدءا بتخزينها ونقلها أو إعادة تدويرها، حيث أنه بداية من 2002 تم الشروع في بناء مراكز الردم التقني للنفايات إذ وصل عددها ما يفوق 100 مركز سنة 2010، كما تم إنجاز 460 مخطط ودراسة في إطار تسيير النفايات الحضرية والصناعية والخاصة الأكثر سمية¹²، كما بينت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أنه تم إنجاز 3000 وحدة تفريغ عمومية على المستوى الوطني في مساحة قدرها 150000 هكتار، بالإضافة إلى اقتناء الأدوات والتجهيزات الخاصة بجمع ونقل النفايات . وضمن إطار تطوير الإدارة البيئية تم تخصيص مبلغ قدره 25 مليار دج للفترة الممتدة من 2001- 2006 ، كما تم رصد حوالي 36.5 مليار دج للفترة 2005- 2009 لحماية البيئة 50 % منها لمعالجة النفايات الخاصة والحضرية¹³ ، أما من ناحية إعادة رسكلة أو تدوير النفايات فنلاحظ أنها لم تتعد 5 % على الرغم من الجهود المبذولة ضمن هذا الإطار .

1.2 - الإطار القانوني والمؤسسي للحد من النفايات في الجزائر .

في إطار تطوير الإدارة السليمة للنفايات الخطرة في الجزائر تم إصدار العديد من القوانين والمراسيم التنفيذية قصد تقليل النفايات الحضرية والصناعية قدر الإمكان ، عن طريق تنظيم الجمع ، النقل والتخلص الآمن منها في ظروف تضمن أقل ضرر بالبيئة والصحة ، كما تم إقرار برامج وطنية متعلقة بتسيير النفايات الخطرة تسمح بتسهيل تنفيذ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، و تقلص تحفيزات مالية وضريبية بالنسبة للمشاريع الخاصة بمكافحة التلوث .

1.2.1- الإطار القانوني : لتخفيف التلوث البيئي الناتج عن النفايات الصلبة تم سن العديد من التشريعات الكفيلة بذلك التي من شأنها أن تتيح الفهم بشكل أفضل مبدأ الالتزام البيئي لدى الأفراد، حيث يمكن حصر أهمها في :

✓ القانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى وضع أساليب الجمع، الفرز والنقل الأمر الذي يسمح بتسهيل عملية المعالجة وبالتالي التثمين .

✓ المرسوم التنفيذي رقم 02 - 372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بكيفية تثمين نفايات التغليف، وتطبيقا لهذا الأخير تم وضع نضام وطني لاسترجاع وتثمين نفايات التغليف من

خلال إنشاء شبكات مختصة في جمع كل نوع من هذه النفايات وذلك عبر تقديم تسهيلات مالية للاستثمار في مشاريع EC-JEM .

✓ المرسوم التنفيذي رقم 02 - 175 المؤرخ في 20 ماي 2002 المتعلق بتأسيس الوكالة الوطنية للنفايات بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 02 - 263 المتعلق بإنشاء المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 04 - 199 المؤرخ في 19 جويلية 2004 المتعلق بتأسيس نضام وطني خاص بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تعمل ضمن إطار معالجة وتثمين نفايات التغليف EC-JEM؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 07 - 205 المؤرخ في 30 جوان 2007 المتعلق بإعداد الإجراءات والمنشورات لمراقبة المخططات البلدية المتعلقة بتسيير النفايات الحضرية والصناعية (المخطط البلدي لتسيير النفايات) .

2.2.1- الإطار المؤسسي : تبعا للتدابير القانونية المتخذة من طرف الحكومة ضمن إطار التسيير الأمثل للنفايات العضوية ، تم وضع حيز التنفيذ البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة PROGDEM بداية 2002 بهدف تفعيل دور البلديات في تسيير النفايات وتحسين البنية التحتية عن طريق إنشاء مراكز الردم التقني CET، مراكز الفرز CT، مزابل عمومية DP، بالإضافة إلى خلق مناصب عمل دائمة وتحسين تحصيل الضرائب والرسوم البيئية .

سمح هذا البرنامج بتحقيق : **الشكل 2 : كتلة من نفايات التغليف موجهة للتدوير .**



✓ تم إعداد أكثر من 900 مخطط بلدي لتسيير النفايات موزعة على 1541 بلدية ذات الأولوية في التقليل؛

✓ وضع حيز التنفيذ لإنشاء أكثر من 100 مركز الردم التقني بالإضافة إلى المزابل العمومية (مفارغ) المراقبة؛

✓ بناء أكثر من 10 مركز لفرز النفايات بأشكالها.

ومن المتوقع أن يصل عدد المزابل ذات الحجم الكبير في حدود سنة 2014 إلى حوالي 14 مزبلة وطنية كبرى مراقبة موزعة على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى بناء عن ما يزيد عن 300 مركز وطني للردم التقني (قسم ب) ¹³ .

2 - السياسة المتبعة في الجزائر لتطبيق الإنتاج الأنظف .

في إطار الترويج لتقنية الإنتاج الأنظف في الصناعة الجزائرية، قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بوضع حيز التنفيذ العديد من الإجراءات القانونية والتسهيلات المالية وبعض البرامج الخاصة بالتنمية البيئية التي من شأنها أن توفر أحسن بيئة تسمح عن طريقها بنشر مبدأ الإلزام والالتزام بالوعي البيئي بين الأفراد وتطبيقه على نطاق واسع في القطاع الصناعي لمكافحة التلوث ضمن إطار التنمية المستدامة. ويمكن حصر أهم هذه الإجراءات في :

➤ مضاعفة الرسوم المفروضة على الصناعات ذات النفايات الخطرة ، مع إقرار تطبيق مبدأ ريو الملوث الدافع من خلال تحميل المتسببين في تلويث البيئة المسؤولية عن طريق دفع النفقات المتعلقة بعملية إعادة تأهيل المحيط ¹⁴ . كما تم منح تسهيلات مالية وحوافز جمركية بالنسبة للمؤسسات الصناعية المستوردة للتجهيزات الإنتاجية التي تعمل على تخفيض مستوى الاحتباس الحراري وتقليل النفايات الخطرة بكل أنواعها ¹⁵ ؛

➤ فرض رسوم على النفايات الصناعية والخاصة الموجهة للتخزين، حيث حدد قانون المالية لسنة 2002 قيمة هذا الرسم ب 10500 دج عن كل طن مخزن من النفايات الخطرة وتم تخصيص عائدات هذا الرسم: 10% لصالح البلديات، 15% لصالح الخزينة العمومية، 75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ¹⁶ . كما تم إقرار رسم تحفيزي بهدف تقليل مخزون النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج قيمته 24000 دج عن كل طن ¹⁷ ؛

➤ بالنسبة للتلوث الناتج عن النفط تم فرض رسم بقيمة 1 دج لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي الذي يحتوي على رصاص ويتم تخصيصه : 50% لفائدة الصندوق الوطني للطرق، 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ولمكافحة تلوث المياه أقر قانون المالية لسنة 2003 رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي ويتغير هذا الرسم من 1-5 وذلك حسب تجاوز الحدود القصوى المتعلقة بقواعد الصب ¹⁸ ؛

➤ تأسيس رسم متعلق بالأكياس البلاستيكية بقيمة 5,10 دج / كلغ من الأكياس البلاستيكية سواء كانت مصنوعة محليا أو مستوردة وهذا حسب قانون المالية لسنة 2004، كما تم من خلال قانون المالية لسنة 2006 فرض رسم على زيت التشحيم بقيمة 12500 دج للطن. بالإضافة إلى الرسم المتعلق بالعجلات المصنوعة محليا أو المستوردة حيث حددت قيمته بـ 5 و 10 دج بالنسبة لعجلات المركبات الثقيلة والخفيفة على التوالي¹⁹ ؛

➤ تم إقرار في قانون المالية لسنة 2005 تسهيل الحصول على قروض بنكية ذات أسعار فائدة منخفضة نسبيا بالنسبة للمؤسسات التي يتركز نشاطها على حماية البيئة وإزالة التلوث²⁰ . كما تم تأسيس رسم تكميلي لمعالجة التلوث الجوي الناتج عن الانبعاثات الغازية من المؤسسات المصنفة التي تتجاوز الحد الأقصى المسموح به للتلوث وتخصص عائدات هذا الرسم : 10 و 15% لفائدة البلديات والخزينة العمومية و 75% لفائدة FEDEP²¹ .

3 - بعض التجارب الناجحة في مجال تطبيق الإنتاج الأنظف .

في ظل الأهمية الكبيرة التي أولتها أغلب المنظمات البيئية الوطنية والعالمية لحماية الموارد الطبيعية وتعزيز أنماط الإنتاج الأكثر استدامة ، وكنتيجة للتجارب الناجحة التي حققتها معظم المؤسسات التي تبنت تقنية الإنتاج الأنظف، أصبح هذا الأخير مشروعا بارزا في الكثير من الأعمال ، ومن بين الدعائم الأساسية لتنمية الصناعات سواء كبيرة الحجم أو الصغيرة ، حيث نجد أن أغلب التجارب في هذا المجال حققت بالفعل منتجات أكثر نظافة من ناحية التلوث البيئي وذات أسعار تنافسية من ناحية أخرى سمحت لها بتعزيز إنتاجيتها ولو بدرجات متفاوتة . ويمكن توضيح على سبيل المثال بعض التجارب الناجحة في تبني تقنية الإنتاج الأنظف من خلال :

3.1- الشركة الحديثة لدباغة الجلود في تونس²² : وهي شركة متوسطة الحجم يعتمد نشاطها على إعادة استخدام الكروم في دبغ الجلود ، حيث تدبغ حوالي 600000 قطعة جلد سنويا وتشغل 45 عاملا دائما و 30 عاملا موسميا .

من بين المشاكل التي تتعلق بالتلوث في هذه الشركة نجد: توليد الكبريتيد، التصريف المفرط للكروم، الكمية الكبيرة للدوافق، ضعف تقنية تثبيت الكروم، الاستخدام غير الناجع للأصباغ الكيماوية،

كما أن محطة المعالجة التحضيرية للماء الفائض لم تكن تعمل بصورة ملائمة مما جعل المعدل المفرغ منها يفوق المعدلات المطلوبة .

من خلال الدراسة التقييمية لتطبيق تقنية الإنتاج الأنظف تم إدخال أربعة طرق جديدة أثناء العملية الإنتاجية :

- فصل الماء الفائض من التكليس عن سائر الماء الحمضي الفائض لإزالة الفائض من الكبريتيد ، ويتم ذلك من خلال بناء حوض تجميع يعترض الماء الفائض القادم من عمليتي التكليس والغسل، وتتم أكسدة الكبريتيد؛

- رفع درجة حرارة حمامات الدباغة والتحكم في رقمها الهيدروجيني لزيادة تثبيت الكروم على الجلود ويتم ذلك عن طريق توصيل المرجل من أجل التسخين التحضيري لحمام الدباغة من خلال تركيب محبسين مستمرين في كل حمام؛

- إعادة تدوير الكروم المستخدم المتدفق بإضافة ثلث المتطلبات الأولية لتقليل الكروم المفرغ إلى الماء الفائض ويتم عن طريق حفرة حجز يضخ إليها فائض حمام الدباغة المستعمل بعد غربلته ويمكن استخدام المحلول 5 مرات قبل تفريغه؛

- إعادة تدوير محلول الصبغة الأسود المستعمل بإضافة نصف المتطلبات الأولية لخفض كمية الصبغة المفرغة في الماء الفائض، ويتم ذلك عن طريق تركيب الصهاريج والمواسير والمرشحات المطلوبة لإعادة التدوير؛

سمحت تطبيق هذه الإجراءات بتحسين الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات بالإضافة إلى تحسين الوضعين البيئي والمالي ويمكن توضيح ذلك من خلال :

تقليل كمية الكيماويات السامة المنبعثة ، تقليل كمية المياه الفائضة المطلوب معالجتها بنسبة 8.5% حوالي 2000 لتر مكعب سنويا، تحميل أملاح الكروم السامة بنسبة 55% ، وحمامات الصبغة بنسبة 25% ، كما يمكن تشغيل محطة المعالجة التحضيرية بصورة أكثر كفاءة ومنع الروائح الكريهة وغاز كبريتيد الهيدروجين السام، بالإضافة إلى ذلك تم توفير حوالي 98000 دولار سنويا لاستثمار إجمالي مقداره حوالي 25000 دولار، أما بالنسبة لإعادة تدوير الكروم المفرغ فقط فقد تم توفير مبلغ قدره 42000 دولار من خلال استثمار سنوي 5000 دولار .

3. 2 - مؤسسة إعداد شيبس chips في لبنان²³: تقوم هذه المؤسسة بمعالجة حوالي 1500 كلغ/سا من البطاطا كمادة أولية لإنتاج شيبس. وعند إجراء عملية تقييم للعملية الإنتاجية اتضح أنها تستهلك كمية كبيرة من الماء مع تصريف كمية معتبرة كنفايات سائلة ناتجة عن الماء المستخدم دون إعادة تدويره خاصة أثناء مرحلة الغسل، إضافة إلى ذلك تبين أن المركبات لها انبعاثات غازية سامة في الجو ينتج عنها روائح كريهة، وتمنع الاستفادة من الطاقة الحرارية، كما أن الزيت والنشاء المتولد عن وحدة الطبخ يصنف كنفايات عوض الاستفادة منه عبر استخدامه في عملية أخرى.

من خلال ذلك تم إعادة النظر في العملية الإنتاجية بإدخال تقنيات جديدة المتمثلة في :

- إعادة استخدام الماء الناتج عن عملية الغسل وتقسير وسائل تركيب وحدة المعالجة التي تحتوي على مصفاة؛
- استرجاع الزيت الناتج عن الكمية المستخدمة في وحدة الطبخ وإعادة بيعه للمؤسسات التي تنتج الصابون؛
- استبدال مازوت زيت الوقود بغاز بروبان (عبارة عن غاز يستعمل كوقود) لاستخدامه في عملية التسخين؛
- استرجاع حرارة الترميد (الإحراق) وذلك لاستخدامها في معالجة الانبعاثات الجوية الناتجة عن وحدة الطبخ؛
- إعادة تدوير الماء الناتج في عملية التبليل، بعد إعادة معالجة المياه التي كانت تصنف كنفايات سائلة؛
- استرجاع النشاء الناتج عن عملية التبليل وتقطيعه إلى قطع وبيعه كمادة أولية للصناعات النسيجية.

سمحت هذه التقنيات بتوفير عدة فوائد للمؤسسة سواء من الناحية الاقتصادية، المالية أو البيئية وذلك من خلال تخفيض استهلاك الماء ب 2 متر مكعب/سا أي ما يعادل 18 متر مكعب/اليوم، علما أن تكاليف استعمال الماء تقدر بحوالي 1 متر مكعب/اليوم = 182.5 دولار/السنة وبهذا تحقق المؤسسة حوالي 3285.04 دولار/السنة، بالإضافة إلى مبلغ 3703.2 دولار ناتج عن تكاليف التصفية. كما تم تقليل الماء الناتج عن العملية الإنتاجية المصنف كنفايات سائلة.

3. 3 - مؤسسة معالجة اللحم في البوسنة والهرسك²⁴ : من بين أهم المشاكل البيئية المتعلقة بهذه المؤسسة: الاستهلاك الكبير والمفرط للماء وتوليد عدة أنواع من النفايات مثل الدم، الشحم، بقايا المعدة غير المهضومة، مستخلصات اللحم والشوائب، بالإضافة إلى أن الماء الناتج يصنف كنفايات سائلة حيث يعبأ في صهاريج ويتم التخلص منه في الأنهار. لتقليل مستوى التلوث العضوي الناتج عن الماء المصنف في شكل نفايات والحد من إهدار الماء تم إدخال بعض التقنيات يمكن إيجازها في :

زيادة فترة نزيف الدم عند الذبح على الأقل سبعة دقائق، إنشاء نضام لجمع الدم لاستبدال الجمع اليدوي وفصل الدم عن الماء المتولد، تزويد المؤسسة بأنابيب لتنظيف التربة والمساحات الأكثر استعمالا وكذلك لاستخراج الشحم من الهيكل العظمي، تزويد قنوات التصريف بمصفاة لمنع دخول المواد الصلبة، تحسين عملية تسيير المخزون ومراقبة المواد المستهلكة لتجنب النفايات، تكوين العمال في مجال التنظيف والاقتصاد في الماء، ويمكن توضيح أهم الفوائد في :

الجدول رقم 2 : الفرق بين الطريقة التقليدية وتقنية الإنتاج الأنظف .

الربح	الطريقة الجديدة	الطريقة التقليدية	
1274	557	1831	استهلاك الماء : متر مكعب/السنة
1.8	1.2	3	استهلاك الملح : طن/السنة
426.3	2422.92	2849.22	تكاليف الماء : دولار/السنة
247.43	164.98	412.41	تكاليف الملح : دولار/السنة
65.32	247.46	312.78	تكاليف الماء المولد : دولار/السنة
924.5	3027.99	3952.49	التكاليف الكلية : دولار/السنة
924.5			الربح الاجمالي : دولار/السنة
58.45			الاستثمار الكلي : دولار/السنة

Source ; centre national des technologie de production plus propre: fiche technique, N° 25, P2.

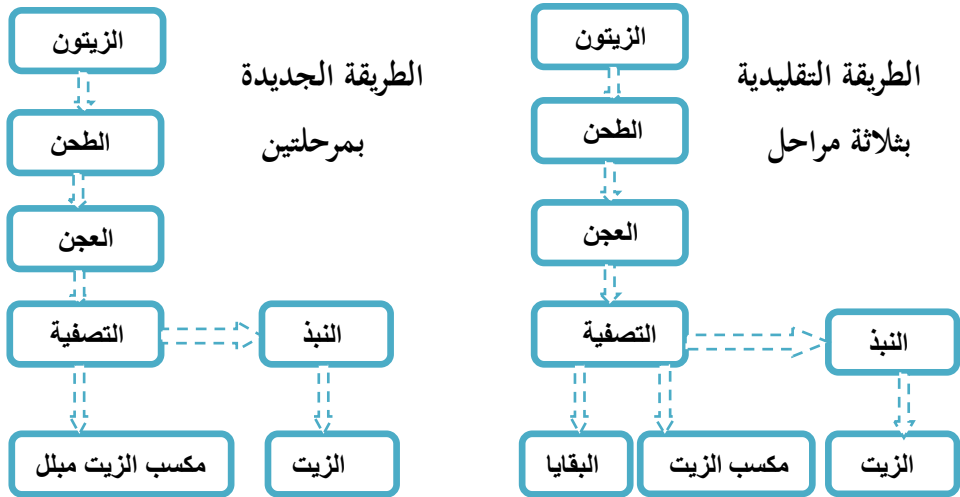
4 - تجربة الجزائر في تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف.

عرفت الجزائر في مجال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف تطورا يمكن ملاحظته من خلال المشاريع البيئية المسطرة والمراسيم التنفيذية المتبعة، خاصة منها المتعلقة بتسيير النفايات الخطرة بأنواعها

ومكافحة التلوث الناتج عن الهياكل الصناعية عمومية كانت أم خاصة ، حيث أنه مع مطلع الألفية الثالثة تم وضع حيز التنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية بهدف تقديم خدمات ومنتجات صناعية أكثر نظافة وبأقل تكلفة ، ويمكن توضيح ذلك في :

1. 4 - تثمين المنتجات الثانوية الناتجة عن صناعة زيت الزيتون²⁵ : تعتبر الجزائر من بين أهم المنتجين لزيت الزيتون في حوض المتوسط بمعدل إنتاج 45000 طن/السنة، حيث تمتلك حوالي 1532 معصرة زيت . من بين المخلفات الناتجة عن عملية العصر والتصنيع نجد حوالي 16800 طن/السنة كنواتج صلبة (Grignons) مكسب الزيتون وحوالي 34800 متر مكعب/السنة كنواتج سائلة (Margines) البقايا، حيث تعتمد استخراج هذه المنتجات الثانوية على ثلاثة مراحل كطريقة تقليدية ومع تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف أصبح المنتج يستخرج عبر مرحلتين ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل :

الشكل رقم 2 : مراحل إعداد زيت الزيتون .



Source ; centre nationale des technologies de production plus propre، revue- N° 8 ،Mia - Juin، 2011، p6.

تمكننا معاصر الزيتون التي اتبعت التقنية الجديدة من تحقيق عدة فوائد حيث أنه يتم استهلاك حوالي 8 لتر من الماء عند معالجة 100 كغ من الزيتون، أما في الطريقة التقليدية فقد كانت كمية الماء تقدر بحوالي 90 إلى 110 لتر لمعالجة نفس الكمية، أما كسب الزيت المبلى (Grignons) فقد زادت كميته إلى 70-80 كغ عند معالجة 100 كغ من الزيتون بعدما كانت

45- 55 كلغ لنفس الكمية، حيث يتم استخدامه كسماد لتخصيب التربة وتأمين أغذية الحيوانات بالإضافة إلى استعماله كوقود لإشعال المدافء لتشغيل معاصر الزيتون نفسها، وفي إطار مدى مراعاة معاصر الزيتون المعايير البيئية قامت الجهات المختصة بالبيئة لولاية تيزي وزو بإغلاق حوالي 12 معصرة لعدم احترامها المعايير البيئية سنة 2009 وحوالي 135 و 145 معصرة سنة 2010 و 2011 على التوالي من مجموع 416 معصرة عاملة .

4. 2 - تامين نفايات الألمنيوم واستبدال المواد الكيماوية في المؤسسة الجزائرية " Algal plus"²⁶:

تختص هذه المؤسسة في إنتاج صفائح الألمنيوم عبر ثلاثة مراحل حيث تقوم في المرحلة الأولى بتحويل خليط معدن الألمنيوم إلى صحائف ثم تقوم في المرحلة الثانية بمعالجة الوجه عن طريق الأكسدة الانودية بهدف إعطاء الصحيفة أحسن وجه وحمايتها من التآكل ثم تقوم بتغليفها بواسطة مسحوق عضوي راتنجي (مادة صمغية ولزجة تفرزها بعض النباتات) ، أما في المرحلة الثالثة فتقوم بمعالجة الماء الناتج عبر المراحل التالية إزالة المفعول، التجميد، التصفية، من بين المخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية نجد :

- ❖ 10% في المتوسط من وزن الصحيفة عبارة عن قطع تصنف في شكل نفايات صلبة؛
- ❖ تولد الوحل عند عملية تنظيف المحطة بالماء الناتج بعد استخدامه في عملية معالجة وجه الصحيفة؛
- ❖ رمي الماء الملوث الناتج عن عملية معالجة وجه الصحيفة، وتوليد انبعاثات غازية ملوثة مثل الدخان والغبار.

وعند تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف تم إعادة تصميم العملية الإنتاجية وذلك بإدخال تقانات جديدة مثل تامين وإعادة تدوير النفايات الصلبة ومعالجة الماء الناتج بهدف تقليل أثر الحموضة الناتج عن عملية معالجة وجه الصحيفة ، تثبيت وتجميد الوحل بمعالجة الماء الناتج عن طريق إضافة هيدروكسيد المعادن الناتج أساسا عن مرحلة معالجة هيدروكسيد الألمنيوم $Al(OH)_3$ ، هيدروكسيد الحديد $Fe(OH)_3$ ، استبدال المواد الكيماوية المستخدمة في مرحلة التغليف بمواد كيماوية تحتوي على كروم Cr^{6+} (نوع من المعادن أبيض اللون ولا يصدأ) ، اقتناء تجهيزات وتنظيم وضع الآلات التي تولد

الغاز والغبار أو الروائح بشكل يسمح بالجمع عند المنبع وتوجيه الانبعاثات مع احترام معايير النظافة وأمن العمال.

سمحت التقنيات الجديدة هذه بتوفير للمؤسسة عدة مزايا بيئية واقتصادية المتمثلة في :

❖ سمح تثمين وإعادة تدوير نفايات الألمنيوم بتقليل المواد الأولية المستخدمة مع توفير من 10 إلى 15 ضعف كطاقة؛

❖ نحصل على 1 كلغ من الألمنيوم عند تذويب نفس الكمية ، بالإضافة إلى أن تثمين 1 كلغ من الألمنيوم يسمح بتوفير حوالي 8 كلغ من البوكسيت (صخر يستخرج منه الألمنيوم) ، 4 كلغ من المواد الكيماوية و 14 كيلواط من الكهرباء؛

❖ القطع الناتجة عن عملية المعالجة بدل إعادة بيعها بسعر منخفض يعاد تدويرها وذلك بتذويبها في المسبكة؛

❖ الفرق الصافي بين تكاليف المواد الأولية المستوردة وتكاليف المواد الأولية (النفايات المثمينة) حوالي 25% سنويا.

أما على مستوى القطاع العمومي فقد قامت الحكومة الجزائرية بوضع حيز التنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تقليل التلوث بأنواعه وترشيد استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة بشكل يسمح بتوفير أفضل بيئة وبأقل تكلفة ممكنة مثل :

4. 3- برنامج الاقتصاد في الإنارة "Eco-lumière"²⁷: وهو برنامج وضع حيز التنفيذ من طرف الوكالة الوطنية لتطوير استخدام الطاقة وترشيده بهدف المحافظة على البيئة والتقليل من استهلاك الكهرباء ، وذلك عن طريق توزيع مصابيح اقتصادية ذات نوعية رفيعة حسب المقاييس المعمول بها بسعر استثنائي يقدر بـ 150 دج ، حيث يدوم المصباح 15 مرة أكثر عند استخدامه في المتوسط 4 سا/اليوم وبالتالي مدة صلاحيته تصل إلى 10 سنوات (15000 ساعة) ، بالإضافة إلى أنه يستهلك 80% أقل من الكهرباء (20 واط) . وقد أدرج هذا البرنامج حيز التنفيذ في النصف الثاني من سنة 2010 لمدة 10 سنوات وذلك بتوزيع 5 مليون مصباح اقتصادي على المستوى الوطني بتكلفة 2850 مليار/ دج ، حيث قدرت الكمية المزمع اقتصادها من الكهرباء بحوالي 3209 GWh و 896690 tep من الغاز الطبيعي.

4. 4- مشروع الإنارة العمومية بواسطة لوحات المزدوجة الفولطية ذات الشبكة الاتفاقية :
يهدف هذا المشروع إلى تقليل استهلاك الكهرباء و خفض انبعاث CO_2 في المناطق الصناعية ومناطق العمل في ولاية البليدة ، حيث وضع حيز التنفيذ بداية جوان 2009 مدة حياته 21 سنة بتكلفة إجمالية مقدرة بحوالي 58803500 دج . تقدر عدد مصابيح المناطق المعنية بـ 441 مصباح ذات 250 واط/سا وتشغل هذه المصابيح في المتوسط 4285.08 سا/سنة وبالتالي يقدر استهلاك الطاقة بحوالي MW472.43، سمح ذلك بتخفيض كمية CO_2 المنبعثة بـ 16,614 طن/سنة أي 12897.36 طن خلال فترة حياة المشروع ، وريح بـ 193460.4 دولار بالإضافة إلى توفير 17 منصب عمل .

ثالثا : آفاق الإنتاج الأنظف للصناعة الجزائرية .

تمتلك الجزائر من الموارد الطبيعية ما يؤهلها من اكتساب ميزة نسبية تسمح لها بتوفير منتجات أكثر استدامة و اقل ضرر بالبيئة وذات تكلفة منخفضة، وذلك عن طريق تكثيف الجهود البشرية وتوفير الوسائل المادية والفنية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنسيق بين السلامة البيئية والتنمية الاقتصادية، حتى تضمن كل شروط النجاح في تبني تقنية الإنتاج الأنظف ، وهذا مرتبط أساسا بمدى توفر سياسة حكومية واضحة التي تسمح بنشر أهم فوائد هذه التقنية وكذا معوقاتها .

1 - فوائد الإنتاج الأنظف للصناعة الجزائرية .

إن نجاح تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف مرتبط بما يوفره من قيمة حقيقية إضافية لأي مشروع كان ونظرا لطبيعة القطاع الصناعي في الجزائر يمكن حصر بعض الفوائد التي تضمن التنسيق بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة وذلك في :

➤ **الانتقال إلى الوقود الاحفوري الأنظف :** يعتبر الوقود الاحفوري (النفط والغاز) من أهم مصادر الدخل في الجزائر الأمر الذي يتطلب ترشيد استهلاكه وتحسين كفاءة استخدامه، حيث تعتبر إجراءات التطبيق السليم لتقنية الإنتاج الأنظف أفضل وسيلة لذلك، التي تسمح بالتحول إلى الغاز الطبيعي في المركبات مثلا، باعتباره أكثر البدائل استخداما نتيجة ما يفره من فوائد بيئية واقتصادية، كما أن استخدامه يقلل من استهلاك النفط ومشتقاته وبالتالي زيادة صادراته .

➤ **زيادة صادرات بعض المنتجات :** إن التطبيق واسع النطاق والسليم لتقنية الإنتاج الأنظف في تصنيع بعض المنتجات الجزائرية ذات المادة الأولية المحلية، خاصة منها الغذائية مثل زيت الزيتون والتمور، سيوفر منتج أفضل وبسعر أقل الذي يسمح بتعزيز تنافسية المؤسسة الجزائرية وتحسين صورتها في الأسواق الخارجية، نظرا للاهتمام المتزايد من طرف الدول المتقدمة بالمسائل البيئية وعلى رأسها المنتجات صديقة للبيئة، وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة حجم صادراتها .

➤ **زيادة حجم المواد الأولية :** من إجمالي النفايات في الجزائر يتم إعادة تدوير ما يقارب 5% ، حيث يتم ترميد 15% في مراكز الردم التقني والباقي أي 80% يتم التخلص منه في المزابل العمومية، خاصة أن النسبة الأكبر من هذه النفايات قابلة للتدوير، وهذا ما يجعل أنه من شأن التطبيق السليم لتقنية الإنتاج الأنظف وجعلها من بين الأولويات ذات الأهمية الكبيرة في إطار الإدارة السليمة للنفايات، توفير مواد أولية إضافية وذلك عبر رفع نسبة النفايات المعاد تدويرها .

➤ **تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والطاقة :** نظرا لطبيعة الموارد الطبيعية والطاقة في الجزائر فانه من شأن التطبيق الأمثل لتقنية الإنتاج الأنظف أن يضمن الوصول إلى موارد الطاقة ذات التكلفة الميسورة والمجدية اقتصاديا، خاصة فيما يتعلق منها بالكتلة الإحيائية مع تعزيز الاستخدام المستدام لها ، وذلك عن طريق نشر التقنيات والمعارف التي تسمح بالإدارة المثلى للأراضي الزراعية والحد من تدهورها ، بالإضافة إلى زيادة مصادر استخدام أنواع الطاقة والموارد المائية .

2 - معوقات تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف في الجزائر .

تختلف المعوقات التي تعترض التطبيق السليم لتقنية الإنتاج الأنظف من بلد لآخر، وذلك حسب طبيعة ومدى تطور القطاع الصناعي، من خلال ذلك يمكن حصر أهم هذه المعوقات بالنسبة للصناعة الجزائرية في:

➤ **قصور الإطار القانوني والتشريعي:** ذلك أنه مع مطلع الألفية الثالثة عرفت الجزائر عدة إجراءات قانونية وتشريعية بهدف خفض التلوث بكل أشكاله، على الرغم من ذلك بقيت النفايات في تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2009 حوالي 8.5 مليون طن تمثل منها كفايات حضرية صلبة 7 مليون طن، هذا يدل على عدم نجاعة الإجراءات المتبعة.

➤ **ضعف الوعي البيئي لدى الأفراد :** وذلك من خلال عدم التزام الأفراد باحترام قرار برنامج التسيير السليم للنفايات خاصة مواقيت إخراج النفايات المنزلية وفرزها حسب كل نوع ، ناهيك عن رميها في المكان غير المخصص لها ، كما أن غلق 12 معصرة زيتون سنة 2009 و 145 سنة 2011 في ولاية تيزي وزو وحدها بسبب عدم احترامها المعايير البيئية يدل على عدم اقتناع صناع القرار بتطبيق تقنية الإنتاج الأنظف على الرغم من تجربتها الناجحة في هذا المجال،

➤ **نقص المعلومات البيئية المتاحة :** إن نقص المعلومات البيئية الصادرة عن المنشآت الصناعية أو عدم شفافيتها، يعتبر من بين أهم العوائق التي تعترض تطبيق سياسة بيئية ذات أبعاد واضحة، التي تسمح بوضع برنامج لتقييم التلوث البيئي الناتج عن المؤسسات الصناعية وفرض الإجراءات الكفيلة بإزالته خاصة فيما يتعلق منها بالإنتاج الأنظف.

الخلاصة :

من خلال عرضنا لما سبق توصلنا إلى بعض الاستنتاجات بعضها يتعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص تجربة الجزائر في تبني تقنية الإنتاج الأنظف، ومن تم إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج المتوصل إليها والنقائص أو المشاكل المتعلقة بالسياسة البيئية في الجزائر، حيث يمكن حصر أهمها في :

❖ يعتبر الإنتاج الأنظف أحسن وسيلة لزيادة تنافسية المنشآت الصناعية وتعزيز إنتاجيتها في الدول النامية والمتقدمة على السواء، كونه ليس حكرا على المؤسسات ذات الحجم الكبير حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبنيه؛

❖ ضعف كفاءة الإطار العام في وضع سياسة حكومية واضحة التي تسمح بنشر مبادئ الالتزام البيئي لدى الأفراد وصناع القرار، خاصة منها ما يخص الإجراءات الواجب اتخاذها في إطار التطبيق السليم لتقنية الإنتاج الأنظف؛

❖ يستطيع القطاع الصناعي في الجزائر توفير عدة منتجات محلية صديقة للبيئة ذات قدرة تنافسية بفضل ما تتوفر عليه من موارد طبيعية والقدر على التمويل، خاصة فيما يتعلق منها بالمنتجات الغذائية والوقود الاحفوري الأنظف والكهرباء.

وفي الأخير يمكن أن نقترح بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في دعم تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف في:

- تكثيف الجهود البشرية وتوفير المتطلبات المادية من أجل إرساء قواعد الوعي البيئي بين الأفراد وكذا صناع القرار؛
- إقامة شراكة مع البلدان الرائدة في مجال الإدارة البيئية بهدف اكتساب المعارف والممارسات ذات النوع الأنظف؛
- ترويج الفهم الصحيح لمفهوم الإنتاج الأنظف وذلك من خلال إقامة أيام دراسية وعرض أهم التجارب الناجحة؛
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات البيئية وزيادة صرامتها مع تقديم تحفيزات مالية وضريبية للمنشآت غير الملوثة.

الهوامش :

- 1- برنامج الأمم المتحدة، الاجتماع العادي الثالث عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، خطة إقليمية لخفض توليد النفايات الصناعية الخطرة في بلدان خطة عمل المتوسط بنسبة 20 % بحلول عام 2010، أثينا، 2003، ص 10؛
- 2- زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، جمعية المكتب العربي للبحوث البيئية، الطبعة الأولى، 2005، ص 97؛
- 3- خالد مصطفى قاسم، إستراتيجية الإنتاج الأنظف من منظور تقنيات النانو كمدخل لتنشيط التنمية المستدامة في الصناعة العربية، المنتدى الصناعي العربي الدولي، الدوحة، 25 - 28 ماي 2010، ص 6؛
- 4- يحي المحجري، التحكم في التلوث الصناعي والإنتاج الأنظف، مشروع التحكم في التلوث الصناعي - جهاز شؤون البيئة، ص 46؛
- 5- عبارة عن قرارات بيئية عالمية اختيارية متفق عليها تعمل على تحسين الإدارة البيئية حيث تمنح للمؤسسات الصناعية التي تطبق متطلباتها؛
- 6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحسين كفاءة الطاقة واستخدام الوقود الاحفوري الأنظف في قطاعات مختارة في بعض بلدان الاسكوا، الجزء الثاني استخدامات الوقود الاحفوري الأنظف ، الأمم المتحدة نيويورك 2005، ص 28؛
- 7- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أوت - 4 ديسمبر 2002، ص 18؛
- 8- برنامج الأمم المتحدة، الاجتماع العادي الثالث عشر للأطراف في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، مرجع سابق، ص 24؛
- 9- وزارة الدولة لشؤون البيئة، جهاز شؤون البيئة، الإستراتيجية الوطنية للإنتاج الأنظف للصناعة المصرية، ص 24؛
- 10- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 10؛
- 11- le réseau régionale d'échange d'information d'expertise dans le secteur des déchets dans les pays du Maghreb et du meshreq ، rapport pays sur la gestion des déchets solides en Algérie ، juillet ، 2010 ، p 9 .

- 12- www.ensan.net/news/123/ARTICLE/2711/2008-03-23.htm.
- 13- Ubifrance et les missions économiques، l'eau et l'environnement en Algérie، 2010 p2.
- 14- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، ديسمبر 2001 ، ص 91 .
- 15- المادة 76 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .
- 16- المادة 203 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، ج ر عدد 2001/79 .
- 17- المادة 204 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، ج ر عدد 2001/79 .
- 18- Fazia dahlab ، prévention de la pollution dans la production des ciments en Algérie ، 16 décembre 2009 ، CNTTP ، Alger ، p 11 .
- 19- Bulletin d'information du centre nationale des technologies de production plus propre ، N° 3 Juin ، 2009 ، p 1 .
- 20- Fazia dahlab ، op- cit ، p 12 .
- 21- المادة 205 من قانون المالية 01-21 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002 .
- 22- سرور هوبوم ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية : تجربة اليونيدو ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002 ، ص 45 .
- 23- centre nationale des technologies de production plus propre، fiche technique N° 24 .
- 24- centre nationale des technologies de production plus propre ، fiche technique N° 25 .
- 25- centre nationale des technologies de production plus propre ، revue- N° 8، 2011، p7 .
- 26- Bulletin d'information du centre nationale des technologies de production plus propre ، N° 7 ، décembre 2010، p 3 .
- 27- Ministère de l'Aménagement du territoire، de l'environnement et du tourisme، projet CD4CDM Algérie développement des capacités pour la promotion du mécanisme de *développement* propre ، Alger ، 2010 ، p p 34-37 et pp 105-108.

أهمية القطاع الخاص في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر -إشارة إلى مجمع سيفيتال-

د. عدمان مريزق

أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للتجارة- الجزائر

mohamedayoub3@yahoo.fr

د. بوصافي كمال

أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للتجارة- الجزائر

k_boussafi@esc-alger.com

المقدمة

إن تطور القطاع الخاص الجزائري في ظل إستراتيجية التنمية التي اعتمدها الجزائر، التي لم تفصل في مشاركته بصورة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن التناقضات بين الواقع والنصوص القانونية الخاصة بهذا القطاع، حالت لأن لا يكون للقطاع الخاص دورا فعالا كما هو الشأن في الدول المصنعة حديثا أو على الأقل كما هو في الدول المجاورة للجزائر مثل تونس والمغرب. بالرغم من ذلك عرف القطاع الخاص خلال العشريتين الأخيرتين وتيرة نمو عالية جعلت منه قوة ضاغطة على القرار السياسي والاقتصادي.

فالإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الثمانينات، ابتداء من إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية كخطوة أولى لاستقلاليتها، وصدور القانونين الثالث والرابع للاستثمار، بالإضافة إلى إلغاء عدة قوانين كانت تبرز الدور القيادي للقطاع العام في التنمية، كإلغاء قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، كلها عناصر تؤكد هذه القوة والمكانة الجديدة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

لقد تزامنت هذه الإصلاحات مع ما جرى في منتصف الثمانينات من إصلاحات اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي، خاصة في المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي، من

تحولات نحو اقتصاد السوق، وهذا بإدخال آليات جديدة لتسيير اقتصاديات هذه الدول، والتي انعكست حتى على الإصلاحات في الاقتصاد الوطني الجزائري.

هذا الواقع الجديد على المستويين الوطني والدولي، يفرض لا محالة إلقاء الضوء على المكانة التي توصل إليها القطاع الخاص الجزائري في إطار هذه التحولات وهل سيسهم فعلا في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا أن نأخذ نموذج من القطاع الخاص والمتمثل في مجمع "سيفيتال" CEVITAL ونتبع تطوره ودوره التنموي وخلقه للشروة .

سنقسم هذا الورقة إلى قسمين أساسيين، سنتناول في القسم الأول بعض جوانب الخصوصية في الجزائر، أما القسم الثاني فيخصص لعرض نموذج من مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر، وهو مجمع " سيفيتال" ودوره في دفع عجلة القطاع الصناعي في الجزائر.

1- محاولة تحليل واقع الخصوصية في الجزائر

سنعرض في هذا الجزء الأول إلى الإطار القانوني للخصوصية في الجزائر، أسبابها ومتطلباتها، إلى جانب المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر، وأخيرا دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

1.1- الإطار القانوني للخصوصية في الجزائر

عرفت مرحلة 1962-1965 حدثين هامين في مجال الاستثمار الخاص ممثلين في:

- قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963.

- ميثاق الجزائر 1964، والذي خصص جزء منه للتعريف بالملكية الخاصة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ونظرا لعدم تحقيق أهداف القانون الأول للاستثمار لسنة 1963، صدر القانون **قانون الاستثمار الثاني**: القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966؛ والذي نظر للاستثمار الخاص على أساس أنه ركيزة لا يستهان بها للمساهمة في بناء الوطن، لكن يبقى على الدولة أن تواجهه نحو النشاطات المنتجة.

بعد ذلك جاء الميثاق الوطني 1976، ليحذر من قطاع خاص مستغل، يمكنه أن يصبح أداة سيطرة، تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية ومصدر للتفوق والضغط الاجتماعي. وكملاحظة إجمالية على المرحلة السابقة، أن ما جاء في القانون الخاص بالاستثمارات الخاصة من توجيه ومن ضمانات وتشجيعات، يعتبر متناقضا مع نصوص الميثاق الوطني لسنة 1976، والتي تبقى هي كذلك غير واضحة ومتناقضة في البعض منها وغير متطابقة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي. كل هذا جعل المستثمرين الخواص يتخوفون أكثر فأكثر، مما جعلهم يستثمرون في مؤسسات صناعية صغيرة.

وخلال الفترة 1979-1990، صدر قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، ليلح على تطوير الآليات المناسبة في ميدان القروض ونظام الأسعار، وكذا تطوير الإعلام حول الإمكانيات الموجودة والمتوقعة للاستثمار الخاص، كما أكد على ضرورة التكامل بين القطاعات، خاصة في مجال المناولة.

كما منح بموجب هذا القانون، جملة من التحفيزات والتشجيعات، يمكن تصنيفها في أربعة مجموعات:

- المناطق الحرة: وتضمنت:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال للنشاط المعتمد؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة على العقارات لمدة عشر سنوات ابتداء من نهاية مشروع البناء.
- الاستفادة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج عند الحصول على المعدات أو التجهيزات لإنتاج سلع تخضع للضريبة؛
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والإعفاء الضريبي الجزائي لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط المعتمد.

- الاستثمارات المنتجة: وتضمنت:

- الإعفاء الكلي من الرسم الوحيد على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات؛

- الاستفادة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج عند الحصول على معدات أو تجهيزات لإنتاج منتجات تخضع للضريبة؛
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء الضريبي الجزائي لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاث سنوات.
- استثمارات أخرى: وتضمنت:
 - إعفاء جزئي وتدرجي للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة تصل إلى خمس سنوات، ومبلغ يمكن أن يصل إلى 20% من رأس المال المستثمر في النشاط المعتمد؛
 - الإعفاء الكلي من الرسم على النشاطات الصناعية والتجارية ولكن لا يتجاوز ثلاث سنوات؛
 - الإعفاء الجزئي من الضريبة العقارية، لا يتجاوز عشر سنوات؛
 - تسهيلات أخرى: وشملت:
 - الحصول على قطعة أرض في المنطقة المهيئة؛
 - التمويل بالمواد الأولية ونصف المصنعة؛
 - التمويل بالتجهيزات ووسائل الانجاز لتحقيق المشروع؛
 - التمويل بقطع الغيار وتحديد التجهيزات؛
 - التمويل بنسبة معينة من المبلغ الإجمالي للمشروع حسب نوعية كل مشروع لا تتجاوز 30 من إجمالي مبلغ الاستثمار المرخص به؛
 - منح قروض قصيرة الأمد للاستغلال.
- كما نصت المادة 23 من نفس القانون، على أن التشجيعات تكبر إذا تعلق الأمر برأسمال بالعملة الصعبة أو بنشاطات منتجة لمواد معدة للتصدير.
- وفي 09 فيفري 1986 صدر الميثاق الوطني: ليؤكد ضرورة تنظيم القطاع الخاص والتخطيط له، الشيء الذي سيسمح بالتحكم في المداخيل ومكافحة كل أنواع الغش والتهرب الضريبيين.
- وخلال الفترة 1991-2005 صدرت عدة مراسيم، هي:
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وتسيير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 4 سبتمبر 2001 والمتعلق بصلاحيات وتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI).

2- أسباب الخصوصية في الجزائر

جرى تبرير الخصوصية بشكل عام على أساس قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أكفأ، مما يقتصد في استخدام الموارد وبحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وتقدم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين، وبخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل. وهذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض إليها¹.

وتنعكس الأسباب الحقيقية التي مهدت إلى إجراء عمليات الخصوصية في الجزائر من خلال العمليتين التاليتين²:

- تحول القطاع الخاص الجزائري إلى رأسمال خاص، وهيمنة رأسمالية خاصة وطنية، وتبني الجزائر سياسة "الباب المفتوح" أمام رأسمال الدولي، وجلب المصالح الأجنبية بتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد.
- أزمة نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي يعتبر في الواقع أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة.

3- متطلبات الخصوصية

- بينت التجارب الناجحة في مجال الإصلاح الاقتصادي ضرورة توافر الشروط التالية:
- الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال التحكم في التضخم وتحقيق عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات.
- تحرير الاقتصاد من المركزية والبيروقراطية.
- فتح المجال للملكية الخاصة والتسيير من خلال مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- ضرورة استجابة النظام المالي والنقدي لمتطلبات الخصوصية.

- لو تمعنا ضرورة توافر الشروط السابقة وغيرها بالنسبة لحالة الجزائر، يستنتج ما يلي³:
- ظل مسار الخوصصة محدود إلى غاية 2004، حيث أن السلطات العمومية لم تبرز إرادة واضحة وإستراتيجية متكاملة ومنسجمة لإقناع الأطراف الفاعلة في مجال الخوصصة.
- لم تتمكن الجزائر من إيجاد حلول للمشاكل التي تحول دون إحداث تنمية حقيقية، ذلك أن تقارير كثيرة بينت القيود المؤثرة على تطور المؤسسات. فالقطاع المالي مثلا ما زال يتحكم في جزء كبير من النشاط الاقتصادي، حيث تسيطر البنوك العمومية على 95 % وهو ما جعلها تقف حاجزا أمام المؤسسات الوطنية والأجنبية لدخول السوق المالي ولم تتمكن حتى من توظيف ما تملكه من أموال.
- أثبتت الدراسات التي قام بها البنك الدولي منذ 2002 أن مجموع 562 مؤسسة، 38 % منها كانت تبحث عن قطعة أرض للاستثمار⁴ استغرقت خمس سنوات، رغم مناداة السلطات بصيغة الاستغلال عن طريق الامتياز.
- الصعوبة في الحصول على المعلومات بسبب غياب الإعلام الاقتصادي وغياب تنظيم العمل.
- طلبت السلطات فتح رأس مال العديد من المؤسسات سواء عبر البورصة أو عبر الشركات القابضة، لكن العملية لم تحقق النتائج المرجوة.
- ما زال الخطاب الرسمي خطابا استهلاكيا مضمونه الفعلي والحقيقي لم يتجسد على أرض الواقع، وقد عبر بشكل رسمي مسؤولون في الدولة عن غياب إستراتيجية واضحة المعالم وتداخل المهام والصلاحيات والاعتبارات البيروقراطية التي لا زالت تلازم مسار الخوصصة والمحيط الاقتصادي.
- غياب الدراسات الاقتصادية المسبقة والتصرفات الارتجالية، جعلت مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لا يحقق أهدافه.

- تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني، حيث أكد صندوق النقد الدولي على أن نسبة الاقتصاد الموازي تقدر بـ 33.4 % .

4- المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

- على الرغم من الجهود التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية

الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحاول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ويمكن إجمالاً تصنيف تلك المعوقات فيما يلي⁵:

4-1- مشكلة التمويل ومزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص: يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي. ويمكن عرض ذلك في الجدول التالي:

الجدول(1) : تطور القروض حسب الشكل القانوني بالنسب

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العام	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
قروض القطاع الخاص / PIB %	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر: بنك الجزائر

يمكن أن نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل، حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع ووصلت هذه النسبة إلى 50 % في نهاية 2005 مقابل 80 % في سنة 1998. في المقابل نسجل ارتفاع نصيب القطاع الخاص في القروض، فمن 19 % خلال سنتي 1998 و 1999 قفز إلى حوالي 43 % خلال سنوات 2002، 2003 و 2004. أما في سنة 2005، فقد وصلت النسبة إلى 50 % تقريبا. أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذ انتقلت من 6 % في سنة 1998 إلى حوالي 12 % في سنة 2005. وتبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40 % أو في الدول المجاورة، حيث تصل إلى 56 % في المغرب و 61 % في تونس.

4-2- المعوقات الإدارية والتنظيمية: يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بأربعة عشرة إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5 % من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3 % من دخل الفرد.

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار ، وقد عبر المستجوبين في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا ومعيقا للاستثمار.

4-3- مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل. فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر.

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون متر مربع، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 08 مليون متر مربع. ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

4-4- مشكلة الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007. أما تونس فاحتلت

المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76. وأشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.4 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.

4-5- مشكلة القطاع الموازي: في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحدة على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية. وبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2000 وذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف. وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق. إلى جانب العراقيل السالفة الذكر، يمكن إضافة العراقيل التالية⁶:

- مشكلة النظام القضائي: رغم المجهودات الكبيرة التي تبذل لترقية النظام القضائي، وتأهيله لمتطلبات اقتصاد السوق، إلا أن هناك العديد من الثغرات التي تسيء إليه، وتضفي انطبعا مزعجا لدى المستثمرين. واستنادا إلى دراسة لبعض المؤسسات الدولية عام 2002، اتضح أ، عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائية، يتطلب نحو 20 إجراء، وحوالي 387 يوما. إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية.

- مشكلة الوصول إلى المعلومات: تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون.

وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات.

- عدم كفاءة شبكات الاتصال.

- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.

- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

5- دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر

يمكن عرض دور القطاع الخاص في التنمية بالجزائر من خلال مساهمته في تكوين القيمة المضافة والتشغيل، فيما يلي:

الجدول(2): تطور حجم وهيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر حسب القطاع بالنسب المئوية

البيان	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون المحروقات	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء والأشغال العمومية	27.4	26	31.3	61.58	80.45	79.72
النقل والاتصال	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة والخدمات	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

المصدر: شبي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

يتضح جليا ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة، خاصة سنة 2001، حيث بلغت 47.5%. حيث أن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي لدور الدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، بالإضافة إلى الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حركية لهذا الأخير.

كما يمكن عرض دور القطاع الخاص من خلال مساهمته في التشغيل، في الجدول التالي:

الجدول(3): مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

السنوات	العدد الإجمالي للعمال الأجراء	حصة القطاع الخاص	النسبة المئوية
1967	874000	299800	34.3
1970	1028700	349800	34
1981	2322000	655000	28.2
1982	2465000	657400	26.7
1986	2921000	717000	24.5
1990	3609000	952800	26.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007.

يتضح من الجدول أن حصة القطاع الخاص في التشغيل لا يستهان بها، كما يمكن تسجيل أنها هذه الأخيرة قد عرفت استقرارا نسبيا بعد سنة 1970.

الجدول(4): مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2003-2005

الوحدة: ألف عامل

2005			2004			2003			البيان
المجموع	الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	
1380	1352	28	1617	1592	25	1412	1361	51	الفلاحة
1059	664	395	1060	715	345	804	500	304	الصناعة
1212	1125	87	968	868	100	800	713	87	الأشغال العمومية والبناء
4393	1939	2454	4153	1945	2208	3668	1452	2216	التجارة والخدمات
8044	5080	7798	7798	5120	2678	6684	4026	2658	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2007.

يتجلى من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يشكل أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل ثم يليه القطاع الصناعي. كما يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في تزايد مستمر، في مقابل الثبات النسبي لمساهمة القطاع العام. وهذا ما يوحي أن مستقبل مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر قد يكون جيدا.

ويمكن تدعيم ما تقدم من خلال عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 في الجدول التالي:

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003 - 2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	
392013	293946	269806	245842	225449	207949	م. ص.م. الخاصة
626	666	739	874	788	778	م. ص.م. العمومية

المصدر:

Mouloud Abdenour, Matouk Belattaf, climat institutionnel de l'investissement des PME maghrébines : étude comparative : Algérie, Maroc, Tunisie.

ثانيا: دور مجمع "سيفيتال" في التنمية في الجزائر

سنحاول كشف النقاب عن دور مجمع "سيفيتال" في التنمية في الجزائر، من خلال عرض

الحقائق الآتية:

1- بعض الأرقام عن مجمع "سيفيتال"

- أسس في عام 1971، أصبح الآن متنوع الحرف والنشاط (حوالي 10 نشاطات مختلفة)
- رقم أعماله قدر في 2007 بـ 1.6 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو متوسط يقارب 50 بالمائة سنويا وذلك منذ 1999
- رقم الأعمال التقديري لـ 2008 يساوي حوالي 2.2 مليار دولار
- بدأ المجمع بتطبيق برنامجه الذي سطره للمرحلة 2005-2012 والخاص بتطوير وتنويع نشاطات المجمع.
- رقم الأعمال المقدر لـ 2012 يقارب 5 مليار دولار أمريكي.
- إنشاء مجمع صناعي في أفاق 2015 حول ميناء من الحجم العالمي تكلفته تفوق 30 مليار دولار أمريكي.

2- الهيكل التنظيمي لمجمع "سيفيتال"

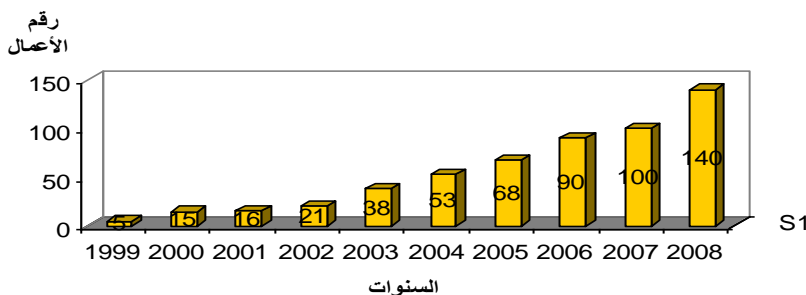
يمكن عرض الهيكل التنظيمي لمجمع "سيفيتال" في الشكل الموالي:



3- منتجات مجمع "سيفيتال"

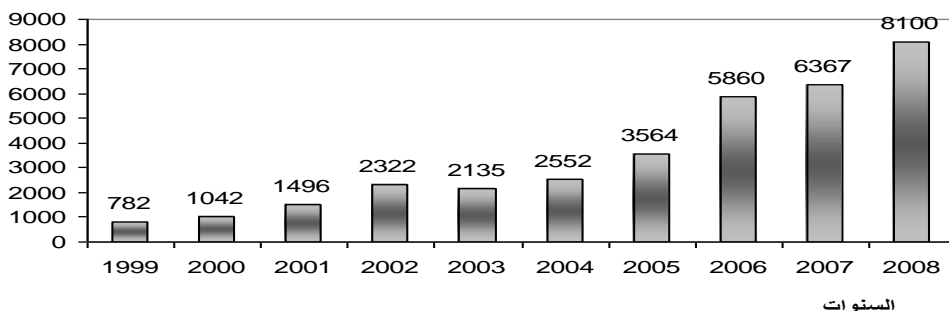
- الزيت النباتي: 570000 طن سنويا أي ما يعادل 140% من الاحتياجات المحلية.
 - السكر الأبيض: 600000 طن سنويا و 1800000 طن سنويا في 2009، حيث يصدر المجمع مادة السكر للمغرب والشرق الأوسط.
 - مادة "المارجرين" والسمن النباتي: 180000 طن سنويا ، 120 % من الاحتياجات الوطنية تصدر المادة لكل من أوروبا المغرب العربي والشرق الأوسط.
 - الماء المعدني والمشروبات الغازية : 3000000 قارورة يوميا.
 - ينتج المركب أيضا عصير الفواكه والمصبرات.
- ويمكن عرض تطور رقم أعمال المجمع، والذي هو في تزايد مستمر، في الشكل التالي:

الشكل(2): رقم الأعمال الخاص بمجمع "سيفيتال" (مليار دج)



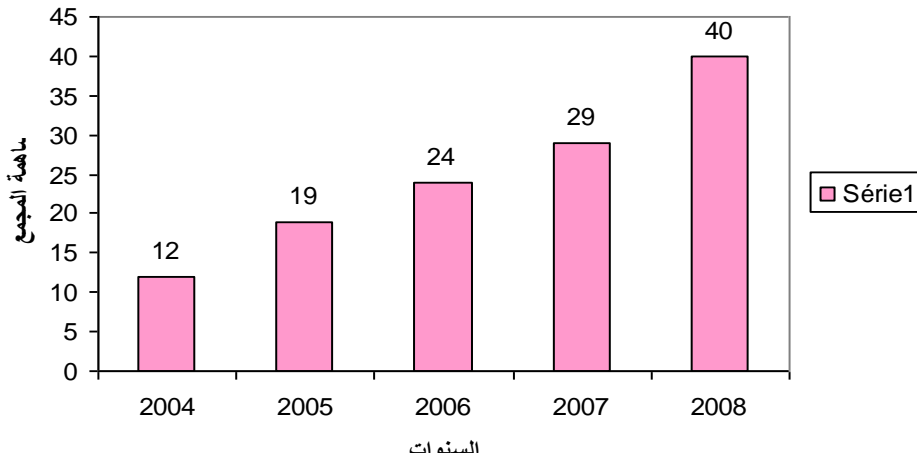
أما اليد العاملة المشغلة في المجمع، والعدد في تزايد، فيمكن عرضها في الشكل الآتي:

الشكل(3): اليد العاملة المشغلة في مجمع سيفيتال (1999 - 2008)



كما يمكن إبراز مساهمة المجمع في ميزانية الدولة في الشكل التالي:

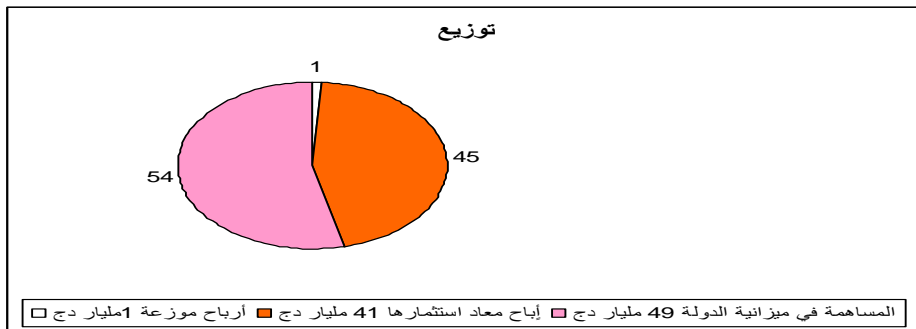
الشكل(4): مساهمة المجمع في ميزانية الدولة (مليار دج)



وباستطاعتنا تمثيل توزيع القيمة المضافة المحققة في الفرع الزراعي - الصناعي بين 1999 و 2006

في الشكل التالي:

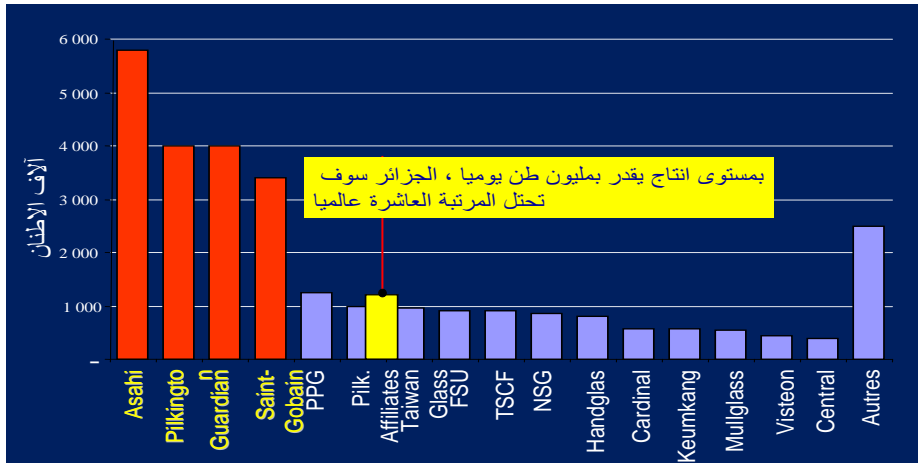
الشكل(5): توزيع القيمة المضافة المحققة في الفرع الزراعي - الصناعي لمجمع سيفيتال بين 1999 و 2006



إنتاج الزجاج المسطح

- الوضع التدريجي لخمس خطوط للإنتاج.
- الخط الأول 600 طن يوميا (بدأ العمل منذ 2007)
- 30 بالمائة من طاقة الإنتاج كافية لتغطية حاجات الاقتصاد الوطني و 70 بالمائة الباقية معدة للتصدير.
- الخط الثاني 800 طن يوميا (ينتهي التشغيل به في 2010).

- الخطوط: الثالث، الرابع والخامس تنجز قبل 2015.
- كما يمكن عرض حجم إنتاج الزجاج المسطح، في الشكل التالي:
- الشكل(6): حجم إنتاج الزجاج المسطح



➤ إنتاج المركب يتميز بالجودة العالية باعتبار أنه:

- . متحصل على علامة CE.
- . متحصل على مقاييس الجودة ISO 9001، ومقاييس ISO14001
- . يتميز بمنافسة عالية ويستخدم تكنولوجيا جد متطورة في أفق 2015 يصبح المركب يلعب دور فعال في السوق العالمي.

➤ تصدير مادة الزجاج المسطح إلى أوروبا

باخرة كل أسبوع ابتداء من يناير 2008.

باخريتين في الأسبوع ابتداء من 2009.

➤ التشغيل

خلق 650 منصب شغل مباشر وأكثر من ألف منصب شغل غير مباشر.

➤ تكلفة الاستثمار

20 مليون أورو، رأس المال الخاص 100 بالمائة.

➤ طاقة إنتاج " سيفيكو " للبناء الجاهز

- 700 متر مكعب من الخرسانة في اليوم.
- 2000 متر مربع من المساحة المبنية في اليوم أي ما يعادل سوبر ماركت واحد مساحته 2000 متر مربع في اليوم.
- 900 متر مربع من البلاط النخروبي الشكل.
- مشروع بناء مولد كهربائي ببجاية بطاقة 50 ميغا واط.
- مشروع أنجاز مولد كهر وحراري مع شراكة ألمانية وإيطالية.
- وكذلك ألواح الخلايا الشمسية.

➤ مولدات الطاقة الشمسية

- طاقة كامنة عالية (معدل الشمس في الجزائر عالي)
- أسواق واعدة في أوروبا ومنطقة البحر المتوسط والساحل
- إنتاج " سيفي-آغرو" داخل البيوت البلاستيكية

- البقوليات.
- المشاتل.
- الحمضيات.
- فواكه أخرى.
- الإنتاج الاصطناعي لبذور البطاطا في إطار الشراكة مع MULTIPLANTS الكندية.

➤ بناء المساحات الكبرى SuperMarkets

- 05 قواعد لوجيستكية تغطي كافة القطر الوطني.
- 120 مركز تجاري.
- 130 سوبر ماركت.

➤ سامحا Samha

- بناء مصنع إنتاج منتجات " سامسونغ " الكهرومنزلية لتغطية حاجيات السوق الجزائرية وللتصدير.
- مع شبكة للتوزيع مكونة من 300 مركز للبيع.

➤ مشاريع قيد الدراسة

- إنتاج البذور الزيتية.
- الإنتاج الحيواني والحليب .

4- آفاق 2015

4-1- مرفق ميناء وقطب تنافسي من الحجم العالمي

- انجاز مرفق ميناء بحري سعته تجعله يحتل المرتبة العاشرة عالميا ، يكون بمثابة مفترق الطرق البحرية بين أوروبا، افريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، ويكون أيضا عامل فعال في تطوير الصناعة التنافسية في الجزائر

4-2- إنشاء مشروع كاب جنات

- من أجل تطوير ميناء جديد بمياه عميقة ومنطقة صناعية بـ 5000 ساكن.
 - قرب هياكل النقل: طريق سريع (شرق - غرب)، السكة الحديدية، المطار.
 - القرب من مركز جامعي مهم (جامعة بومرداس ومعاهد المهندسين).
 - الموقع مربوط بـ ” حاسي الرمل ”.
 - إقليم من المفترض أن يستقبل مشروع من الطراز العالمي، توافر الأراضي.
- بالإضافة إلى:

- البناء البحري (كل أنواع السفن)
 - تركيب السيارات (350000 وحدة سنويا)
 - صنع الحاويات
 - إنتاج الكهرباء
 - تصفية مياه البحر
 - أكثر من ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعة صغيرة ومتوسطة للتحويل، المقاولات
- بالباطن، الخدمات.

5- النشاطات

- ميناء بمياه عميقة (أكثر من 20 كلم من المرفأ مرتبطة بمنطقة صناعية مدججة.

- مركبات بتروكيميائية
- مركب الألمنيوم (15 مليون طن سنويا)
- مركب لصناعة الحديد مدمج (10 مليون طن سنويا)، كل أنواع الحديد

الآثار المنتظرة

- الاستثمارات: أكثر من 30 مليار دولار أمريكي.
- خلق مناصب شغل (2015): أكثر من مليون منصب.
- الاستثمارات خارج المحروقات: 15 مليار دولار أمريكي قبل 2015
- 30 مليار دولار أمريكي قبل 2025

6- مثال عن شراكة مع مؤسسة لصناعة الألمنيوم Rio Tinto Alcan pour l'aluminium

Rio Tinto Alcan: الرائد الدولي في مجال الألمنيوم

- أول مجمع عالمي في هذا التخصص.
 - رأس المال البورصي: 160 مليار دولار أمريكي.
 - رقم الأعمال 2006: 49 مليار دولار أمريكي.
 - 71000 عامل.
 - 430 منشأة ومراكز للبحث والتطوير.
 - رائد معروف في مجال التنمية المستدامة واحترام البيئة
- الملف الكامل مع Rio Tinto Alcan قد قدم للوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) لعرضه على المجلس الوطني للاستثمارات.

7- أسباب نجاح سيفيتال

- اليقظة الإستراتيجية والتحليل الدائم لواقع الأسواق وتطورها.
- البحث وتطبيق المعرفة التكنولوجية الأكثر حداثة.
- الاهتمام باختيار الموارد البشرية وتكوينهم ونقل الكفاءات.
- شفافية المعلومة المالية، مما يسمح بالوصول إلى مصادر تمويل مختلفة.

الخاتمة

استندت فكرة الخوصصة إلى الكثير من المرتكزات الاقتصادية من حيث الموقف من الملكية ودورها في النشاط الاقتصادي عبر المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي. فتشجيع القطاع الخاص يمكن أن يتحقق بداية من زيادة الأهمية النسبية في مجال الإنتاج والخدمات والعمالة وذلك بإزالة الاحتكارات الحكومية في هذه المجالات، ولكن هذا لا يعنى التخلي عن الأدوات الرقابية من قبل أجهزة الدولة للتأكد من المواصفات العامة والجودة وحماية القاعدة العريضة من فئات الشعب وحماية البيئة.

ولا ريب أن التخفيض من القيود في دخول القطاع الخاص إلى مجال النشاط الإنتاجي والخدمي وبيع بعض وحدات القطاع العام ومنع تشوهات الأسواق وتحرير الأسعار باستخدام آليات السوق الحر تسهم في أن تعكس أسعار المنتجات والخدمات مستويات الأسعار الدولية وإيجاد قاعدة سلمية للتبادل الدولي على أساس تكلفة الإنتاج الحقيقية.

لقد عرف القانون الذي ينظم خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر إعدادا تدريجيا، لأن فكرة الخوصصة كان ينظر إليها كما لو كانت شيئا ممنوعا، لذا كان لابد من المواجهة التدريجية لهذا التفكير تماشيا مع انفتاح الذهنيات وبخاصة ذهنية الشريك النقابي.

وخلاصة القول، وبعد عرض تجربة مجمع " سيفيتال " باعتباره أحد الأقطاب الاقتصادية الخاصة المهمة في الجزائر، يمكن أن نتصور الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية في الجزائر، نظرا للدور الذي يلعبه مجمع واحد فقط . بالإضافة إلى ذلك يجب التنويه بنقطتي أساسيتين كانتا أحد أسباب نجاح مجمع " سيفيتال "، والمتمثلتين في اليقظة الإستراتيجية، والتي تفتقر إليها العديد من مؤسسات القطاع العام، والبحث والتطوير.

المراجع

- 1- ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 20.
- 2- حميدي حميد، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط بالجزائر والموسومة بـ " الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 373.
- 3- علي خالفي، إضاءات عن الخوصصة في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 16، 2007، ص 88-91.
- 4- تومي عبد الرحمن، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006، ص 117.
- 5- مولاي لخضر عبد الرزاق و بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07 / 2009-2010، ص 146-147.
- 6- وصاف سعيد و قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 08 / 2008، ص 48-49.
- 7- شبي عبد الرحيم و شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- 8- عيسى مراقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007.

«الصناعة التقليدية والحرف»

ففي الجزائر كأحد رهانات تنمية الصناعات خارج المحروقات وتنمية « الاقتصاد الوطني »

نورالدين جواوي

المركز الجامعي بالوادي
djouadidz@gmail.com

عقبة عبد اللاوي

المركز الجامعي بالوادي
okbabde@gmail.com

الملخص :

خلال العقود القليلة الماضية، شهد العالم حزم هائلة من عدة تطورات سريعة ومتبادلة الأثر، سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدت عند إحدى أهم مستوياتها إلى تعظيم هائل لقضية الاهتمام بملف التنمية. فأضحت هذه الأخيرة الهدف الأساس الذي تتطلع إليه كافة الاقتصاديات، خصوصاً النامية منها أملاً في تقليص الفجوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

وضمن ذلك المرتجى، وعند أحد أهم متطلبات تلك التنمية طفا للسطح أهمية إعادة الاعتبار للقطاع الريفي ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية خاصةً منه ما تعلق بفرع «الصناعات التقليدية والحرف». والجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تحتل ضمنها تلك الصناعات مكانة عالية الأهمية بين شعوبها، وفي ظل المحاولات الدائمة لتنمية إجمالي صادراتها خارج المحروقات (التي يمثل 97 % من إجمالي الصادرات)، كانت الخطوات جد واضحة لتطوير تلك الصناعات ورفع القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها كعامل تنموي .

على مستوى تلك الخطوات، وفي ظل الأزمات التي توالى على النظام الاقتصادي الدولي بشكل عام، وعلى الجزائر بشكل خاص، وتحت ضغط حزم كل تلك التحولات الحادة برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير أساس ضمن معادلة الحراك الاقتصادي المؤدي إلى التنمية

وأمام هذه المعطيات، وضمن مداخلتنا هذه سوف نحاول الإجابة على إشكالية: إلى أي مدى يمكن لـ «الصناعة التقليدية والحرف» المساهمة في تنمية «الاقتصاد الوطني» وإخراجه من طوق المحروقات ؟

المقدمة :

أصبحت « الصناعات التقليدية والحرف » بمختلف مكوناتها قطاعا رائدا من أهم قطاعات « الاقتصاد الوطني » كأحد رهانات تنمية الصناعات خارج المحروقات وتنمية « الاقتصاد الوطني » لما تتسم به من حيوية مستمرة وقابلية للتأقلم مع ما تمليه متطلبات التطور على الصعيدين المحلي والدولي وذلك بفضل المهارات التي يكتسبها الحرفيون وإمكانيات الإبداع في هذه الصناعات.

وتحظى « الصناعات التقليدية والحرف » في « الجزائر » بعناية ورعاية كبيرة باعتبارها أسمى مقومات الهوية والإبداع، وكذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وكذلك وكما وسبق ولأن قلنا كأحد رهانات تنمية الصناعات خارج المحروقات وتنمية «الاقتصاد الوطني» وفي هذه المداخلة سنحاول معرفة دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال ثلاث نقاط متمثلة في : دور الصناعات التقليدية والحرف بالنسبة للحرفي، ثم دورها بالنسبة للمجتمعات، بعد ذلك يأتي دورها بالنسبة للاقتصاد ككل.

1. دور « الصناعات التقليدية والحرف » بالنسبة لـ « الحرفي » :

إن عمل « الحرفي » كأى نشاط يقوم به من أجل الحصول على قوت يومه، ف « الحرفي » يقوم بمزاولة هذا النشاط من أجل الحصول على دخل يضمن له العيش، إلا أن هذا النشاط على خلاف العديد من الأنشطة الأخرى يكسب صاحبه مهارات عالية تمكنه من تحسين نوعية منتوجه.

1.1. تحسين دخل الحرفي وتحسين مستوى معيشتة :

يعتبر الدخل الفردي من أهم مؤشرات التنمية في دولة ما، لهذا عمدت الدولة لتطوير هذا القطاع لما يدره من دخل على الحرفي، ومن خلال الخصائص والمميزات التي ذكرناها سابقا للصناعة

التقليدية مثل كونها توظف يد عاملة محلية، وكذلك انخفاض تكلفة فرص العمل فيها باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى.

وهي أيضا تتميز بطابع خاص، نابع من ارتباطها المباشر بالمجتمع المحلي، وباحتياجاته ومتطلباته الإنتاجية والاستهلاكية، والمبدأ الأساسي للأسر المنتجة وللمشروعات الصغيرة التقليدية المستهلكين أو المستخدمين النهائيين. ولذلك يمكن القول أن الأسر المنتجة، تقليدياً، لا تواجه مشكلة تسويق، وهي تشكل سلعة تصديرية لازدياد « الطلب الخارجي » عليه هذا ما يجعلها مرتفعة الثمن، فهي تسهم في إحداث مناصب شغل للشباب،¹ إذا فهي تسمح للحرفي بتحسين دخله ومن ثم تحسين مستواه الاجتماعي والعائلي.²

2.1. اكتساب مهارات عالية وتحسين نوعية المنتج :

تعتبر « الصناعة التقليدية » مصدر هام للابتكار والإبداع، فقد أظهرت الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن ثلث براءات الاختراع التي تسجل سنوياً تعود إلى أصحاب الأعمال الصغيرة، حيث أن تركيز العمل على منتج محدد يؤدي إلى اكتساب خبرة كبيرة ويجفز على التغيير والإبداع على المنتج بهدف تحقيق ربحية عالية بتلبية حاجيات المستهلك الذي على اتصال مباشر بالمنتجات الأولية الوسيطة الأمر الذي يحسن من كفاءة الهيكل الاقتصادي الوطني لأي دولة.³ إذا تلعب « الصناعة التقليدية » دور أساسي في تدريب اليد العاملة حيث يتم نقل المعرفة التي تخلص الصناعة من صاحب العمل إلى الأجير لكي يكتسب خبرة وتدعم نشاط المشروع في آن واحد وتعتبر هذه الآلية مورد مهم لنقل المهارات إذا تم تطويره.⁴

وإذا كان الحرفي مؤهلاً ومؤطراً ومنهجاً في وتيرة التنمية فيمكن له أن يلعب دوره في مجالات إنشاء الثروة وإحداث مناصب الشغل والاندماج الاقتصادي والوصول إلى تنمية محلية وتلبية الاحتياجات المتعددة للعائلات والمؤسسات والإدارات ورفع مداخيل العملة الصعبة .

وبالتالي فقطاع « الصناعة التقليدية والحرف » يعمل على رفع مستوى التأهيل للحرفي مع الحفاظ على الإتقان اليدوي والإبداع، وكذلك تشجيع روح المبادرة والالتكال على النفس باعتبارهما ركائز أساسية لتنمية الصناعة التقليدية بحكم أن ممارسة هذه النشاطات في شكل فردي، أو في إطار مؤسسات صغرى يتطلب مهارات فنية ومهنية عالية.⁵

2. دور « الصناعات التقليدية والحرف » بالنسبة لـ « المجتمع » :

إن أهمية هذا القطاع لا تقتصر على الحرفي فحسب بل تتعداه إلى المجتمع، لما يقوم به من دور فعال في القضاء على أضخم المشاكل التي باتت تؤرق المجتمعات وتحدد أمنها واستقرارها، ألا وهي مشكلة البطالة، وخاصة في أوساط الإناث فهي ترفع من مشاركتهن في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أدوار أخرى سيتم تفصيلها في ما يلي :

1.2. القضاء على « البطالة » وما ينجم عنها من آفات :

تعد مشكلة البطالة من أضخم المشاكل التي تواجه المجتمعات، فعند تفاقم هذه المشكلة تجر في أذيالها كثيرا من الخسائر، سواء تعلق الأمر بالفرد، أو بالاقتصاد القومي فالنسبة للفرد تؤدي به إلى فقدان الأمن الاقتصادي لفقدان أدنى متطلبات الحياة، وأن استمرارها يدفع بالفرد إلى تعاطي الخمر والمخدرات، وممارسة العنف والجريمة.

حيث تؤكد معظم الدراسات الميدانية بوجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة في العالم، كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق في المجتمعات الرأسمالية رغم الرخاء الذي يعيشه لم يتمكن من القضاء على البطالة التي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وخاصة الجرائم الاقتصادية⁶.

أما بالنسبة لـ « الاقتصاد » فهي تمثل إهدار في قيمة العمل البشري حيث يخسر الاقتصاد قيمة الناتج الذي يمكن للعاطلين توفيره، وكذلك زيادة العجز في « الموازنة العامة » بسبب الإعانات التي تمنح للعاطلين، لهذه الأسباب وأخرى فإن هذه القضية تحظى باهتمام بالغ في معظم « الدول النامية » التي تتصف بالنمو السكاني السريع، وحيث لم يعد « القطاع الزراعي » قادر على امتصاص قدر كبير من قوة العمل⁷.

وكحل لهذه المشكلة تلعب « الصناعة التقليدية » دور كبير في إحداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى وهذا نظرا لقدرته على تعبئة اليد العاملة والحد من الطلب المتزايد على « الوظائف الحكومية » مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة « رأس المال » على مواجهة مشكلة « البطالة » دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية⁸.

إذا من خلال الدور الذي تلعبه الصناعة التقليدية في مواجهة مشكل البطالة فهي تحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توفر فرص عمل لديهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي وتستطيع هذه الصناعات وخاصة الحرفية منها استغلال الصببة كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب « الجرائم » بصورها المختلفة، وانسيابهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية وشهدت الجزائر سنة 2008، إنشاء أول قرية للحرف، في سياق سعيها للقضاء على البطالة وخلق ثروات منتجة، وتريد الجزائر دعم قطاع الصناعات التقليدية بحكم قدرته على امتصاص العاطلين عن العمل واكتساب يد عاملة معتبرة، علماً أنّ مشروع قرية الحرف هو في حقيقته إحياء لهيكل قديم، طالما أنّ القرية بشكل مغاير كانت موجودة، حيث كان هذا الفضاء مخصصاً للصناعة التقليدية، لكن محاولات تطويرها ظلت حبراً على ورق منذ سبعينيات القرن الماضي، على الرغم من التطور الذي شهده القطاع وحجم منتجات الصناعات التقليدية الذي شهد ارتفاعاً عبر مختلف مناطق البلاد⁹.

2.2 رفع مشاركة الإناث في « النشاط الاقتصادي » :

من الملاحظ أن نسبة « البطالة » ترتفع في أواسط الإناث أكثر من الذكور، وحسب مصادر متطابقة من منظمة العمل العربية وتقارير التنمية البشرية في الدول العربية فإن بطالة المرأة تصل إلى حدود مفزعة في كثير من الدول العربية على اختلاف سجلها الإنمائي ومستويات الدخول ففي الجزائر بلغ معدل بطالة الإناث 4,38% سنة 1995، إلا أنه تراجع إلى 1,18% سنة 2005. وذلك من خلال النهوض بالصناعات التقليدية والحرف¹⁰، وهنا تكمن أهمية هذا القطاع لما له من دور فعال في خفض معدلات البطالة النسائية وتوفير فرص عمل للمرأة وخصوصا الماكثة في البيت والتي لا تتيح لها ظروفها المختلفة العمل في القطاع الرسمي.

ف « الصناعات التقليدية والحرف » تعمل على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة وغيرها، مما يساعد على

استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهم، ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم من مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويجد من بطالتهن¹¹.

3.2. الحفاظ على الموروث الثقافي وتطوير السياحة:

تنوعت هذه الصناعات بين المناطق والبلدان تبعا لما حباها الله به من ثروات طبيعية، حتى باتت كل سلعة تحمل اسم، وهي مسميات شاعت منذ القدم وارتبطت بالمكان، ونجد أنفسنا حاليا نحاول ربطها بالزمان نسبة لسرعة التطور والنمو وتخطيهما كل المقاييس المتعارف عليها. هذا الاختصاص في لإنتاج، عدا كونه عنوان ترويج ودعاية للسلعة، فانه يحمل في طياته صفات مميزة لكل بلدة وقرية ومدينة حتى في الدولة نفسها، يتناقلها الأبناء عن الآباء مع تطويرها لمواكبة متطلبات كل مرحلة وتلبية لحاجات الناس اليومية. فأصبحت هوية وتراث، تجهد المجتمعات حاليا بالتمسك بها، عنوانا لتميازها الحضاري الإنساني أمام واقع العولمة وما تحمله من إيجابيات وسلبيات. فالتراث تراكم كمي ونوعي لمنتجات « الفكر في حركته المستمرة للارتقاء الإنساني تصب فيه روافد الإبداع والابتكار »¹².

وبالتالي أصبح التاريخ تراثا إنسانيا تسعى كلّ الدول على اختلاف عاداتها وتقاليدها لإبراز ما فيه من حضارة إنسانية قديمة، وقد وجدت دول العالم في المتاحف الأثرية والبيوت الحرفية خصوصا المتخصصة منها أداة لا غنى عنها، ليس فقط لحفظ تراثها الإنساني، بل لتقديمه للأجيال التي لم يعايش زمنها هذا التراث. وهذا ما أكدّه رئيس الجمهورية « عبد العزيز بوتفليقة » من خلال الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف التي انعقدت بقصر الأمم، حيث وضح أن الصناعات التقليدية والحرف أضحت تشكل عنصرا هاما في التعبير عن هوية شعب وثقافة أمة غائرة في التاريخ¹³.

إضافة إلى محافظتها على الموروث الثقافي، فهي تعمل على تطوير السياحة حيث يستند القطاع السياحي إلى حد بعيد على التراث الثقافي والطبيعي الذي يشكل في أغلب الأحيان أهم ثروة محلية، ويعتبر أهم وسيلة إن لم نقل الوسيلة الوحيدة لتسويق المنتجات الحرفية التقليدية وتمثل « الصناعات التقليدية والحرف » مصدر للإيرادات السياحية كأحد بنود الإنفاق السياحي الدولي،

حيث أن شراء هذه المنتجات يعد نشاطا هاما يمارسه السائحون خلال رحلاتهم، وأنها تعد أحد عناصر الجذب الثقافية للسائح حيث يمثل اقتناء السائح لها وسيلة للتعرف على عادات وتقاليده وثقافة السكان المحليين، حيث نرى أن نسبة كبيرة من السائحين يسعون لاقتناء منتجات الصناعة التقليدية اليدوية باعتبارها رمزا ملموسا وتذكارا للسائح عن رحلته السياحية للبلدان التي زارها¹⁴. وبالتالي ف « الصناعة التقليدية و الحرف » تعمل على تطوير السياحة و جذب عدد كبير من السواح، كما تساهم في الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع الجزائري.

4.2. تثبيت السكان في مناطقهم :

ترتكز النسبة الأكبر من سكان أي دولة في المدن لما يتوفر فيها من متطلبات الحياة إذ أن فرص العمل تتوفر بشكل أكبر من الأرياف هذا ما يدفع سكان الريف إلى مغادرة مناطقهم بغية الحصول على قوت يومهم.

إلا أن هذا القطاع يساهم في إطار التهيئة العمرانية في إنشاء وتزايد مناطق مصغرة للنشاطات، يمكن من استقرار السكان في مناطقهم ويساهم في التقليل من ظاهرة النزوح الريفي، وهو يساعد على دعم مجهودات التنمية بالجهات باعتبار تواضع تكلفة بعث المشاريع¹⁵.

إذا من خلال ما ذكرناه سابقا من توفير الحاجات الأساسية للسكان، ولما يتميز به القطاع من انخفاض في تكلفة فرص العمل حيث يمكن بأقل قدر ممكن من الاستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، فبإمكان هذا القطاع أيضا تحقيق التوازن بين الريف والمدينة، أي الحد من ظاهرة النزوح نحو المدن وتثبيت سكان الأرياف في مناطقهم.

وقد أثبتت التجربة ذلك حينما تبنت الحكومة برنامجا لتنمية أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي. وبالتكامل مع برامج قطاعية أخرى مثل (الفلاحة الصغيرة، الري، الكهرباء المياه، الطرق التعليم، والصحة) تم الانطلاق في إعادة الاعتبار للحرف اليدوية والعمل بالمنزل وخارجه، وتم تجسيد 1019 مشروع سنة 2003، و 2500 مشروع سنة 2004، و 3110 مشروع سنة 2005 أعطت النتائج التالية :

- رجوع تدريجي للنازحين واستقرار مطرد للأهالي؛
- انخفاض في نسبة البطالة بمعدل 50% ومضاعفة المردود العائلي بمعدل 3 مرات؛

- تحسين تدريجي لظروف الحياة و انطلاق حركية اقتصادية لهذه المناطق المعزولة بتكلفة زهيدة نسبيا .

5.2. تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال :

تلعب « الصناعة التقليدية » على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى ممارسته للحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد وبذلك يتكون النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله¹⁶ .

6.2. إشباع الحاجات الأساسية للسكان¹⁷ :

يعمل قطاع « الصناعة التقليدية والحرف » على إشباع الحاجات الأساسية للسكان ويساهم في زيادة الرفاهية العامة وعدالة توزيع الدخل الاجتماعي. وبدأ هذا المحور في بداية السبعينات نتيجة لفشل استراتيجيات التنمية واعتبارها واحدة من نظريات التنمية التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة وتحقيق رفاهية السكان.

إن مدخل الحاجات الأساسية يشير إلى التنمية باعتبارها إشباع لنوعين من الحاجات المادية والحاجات غير المادية التي تشمل التعليم والصحة والعمل، فالموضوع الأساسي لإستراتيجية الحاجات الأساسية هو ضمان تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات الحياة لغالبية السكان، وإذا كان المفهوم التقليدي للنمو يتمثل في مجرد الزيادة المضطردة في المتغيرات الكمية فحسب، وإنما إحداث تحسين في مستوى معيشة غالبية أفراد المجتمع من خلال إشباع الحاجات الأساسية بالقضاء على الفقر، أما شرط تحقيق هذا الهدف يتمثل في جانبين إحداث تحول هيكلي، وتحقيق أكبر درجة من الاعتماد على الذات، ونظرا لكثرة الطلب عليها تبقى الصناعة التقليدية تهتم خصوصا بمجالات التغذية، الألبسة الصيانة، وخدمات ما بعد البيع، التجهيزات المنزلية وكذا الخدمات التي يجب توفيرها للبيوت، كذلك تساهم في تهيئة البيوت والمحلات كما تعمل على تنمية المنتجات الصغيرة الضرورية.

3. دور « الصناعات التقليدية و الحرف » بالنسبة لـ « الاقتصاد الوطني » :

يعتبر اتساع القاعدة الصناعية المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية لأن اتساعها يؤدي إلى رفع مستوى وحجم عوامل الإنتاج المستخدمة هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة في معدلات نمو الدخل القومي، ومن شأن قطاع الصناعة التقليدية المساهمة في توسيع القاعدة الصناعية، لذا فهو يساهم في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير مناصب العمل، والمساهمة في زيادة الصادرات، ومن ثم رفع الناتج القومي.

1.3. إنشاء « مناصب عمل » جديدة :

يعتبر العمل من الحقوق الأساسية للإنسان وعنصرا محددًا لهويته ولمعنى حياته ومستوى معيشته، وحيث أن هدف التنمية هو تحقيق الرفاه للإنسان فإن أولى إيجابياتها بشكل خاص هي في مجال التشغيل من حيث خلق وزيادة فرص العمل وتأمين ظروف حياتية لائقة للإنسان عموما ولفئة الشباب على وجه الخصوص.

وفي إطار تفاقم مشكل البطالة وقلة الموارد المالية في الدولة، تلعب الصناعات التقليدية والحرف دور كبير في خلق فرص عمل، خاصة وأنها أنشطة لا تتطلب استثمارات كبيرة، وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المشروعات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في الصناعات التقليدية والحرف، مما يعني قدرة تلك المشروعات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها، كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل كما تحتاج إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي¹⁸.

وقد بلغ إجمالي النشاطات الحرفية في الجزائر حسب تصنيفات 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف 162085 نشاط حرفي، حيث تم تسجيل 10067 نشاط حرفي جديد في السداسي الأول لسنة 2009، وشطب 2629 نشاط، مما يوضح نمو قدره 7438 نشاط¹⁹.

التسجيلات الجديدة تشغل 20134 حرفي موزعة على ثلاث شعب:

- الصناعة التقليدية الفنية ب 1846 حرفي؛
- الصناعة التقليدية لإنتاج المواد ب 2431 حرفي؛
- الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات ب 5790 حرفي.

الجدول رقم (01) التسجيلات الجديدة التي ساهمت فيها « الصناعات التقليدية »

طبيعة النشاط	الحرفيين الفرديين	التعاونيات الحرفية	مجموع النشاطات	مجموع مناصب العمل
الصناعة التقليدية الفنية	1845	1	1846	3692
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	2430	1	2431	4862
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	5790	0	5790	11580
مجموع النشاطات	10065	2	10067	20134
مجموع مناصب العمل	20130	4		

المصدر: نشره المعلومات الإحصائية رقم 15، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، السداسي الأول لعام 2009، ص 27.

العمليات الآتية توضح تعداد مناصب العمل الجديدة:

$$\text{الحرفيين الفرديين: } 20130 = 2 \times 10065$$

$$\text{التعاونيات الحرفية: } 4 = 2 \times 2$$

$$\text{المجموع: } 20134 = 4 + 20130$$

ملاحظات حول إحصاء الحرفيين:

- كل حرفي فردي مرفق بصانع مؤهل.

- كل تعاونية متكونة على الأقل من 02 حرفيين.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مجموع النشاطات المنشأة تقدر بـ 10067 نشاط والتي أنشأت بدورها 20134 منصب عمل جديد وهذا خلال السداسي الأول لسنة 2009. وبالتالي فالصناعة التقليدية والحرف تعمل على خلق فرص عمل كبيرة، فخلال سداسي واحد لسنة 2009 حققت 20134 منصب عمل.

وتفيد بيانات الوزارة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وجود ما لا يقل عن 13 ألف حرفي شاب ينتظرون فرصاً لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما أنّ آلاف الطلبات لشبان لهم مؤهلات في مجالات معرفية وأخرى يدوية وبحوزتهم تصورات مجدية اقتصاديا تنتظر الضوء الأخضر من البنوك والإدارات المعنية، مع الإشارة إلى أنّ الفترة القليلة الماضية شهدت ميلاد ثلاثمائة

مؤسسة مصغرة نشأت بدعم من الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب، ويقود هذه المؤسسات شبان تتراوح أعمارهم بين 22 و 35 سنة، وتختص مؤسساتهم بالنشاط الحرفي والصناعات التقليدية من الدباغة والحلي، وقد مكنت هذه المؤسسات من تشغيل مئات الأشخاص، وقد تستوعب آلاف المستخدمين حال اتساعها لاحقاً.²⁰

2.3. إمكانية مساهمتها في « الصادرات »:

تعتبر الصادرات احد أهم مداخل التنمية الاقتصادية باعتبار أن الصادرات هي بمثابة محرك للنمو، وقد لقت هذه القضية اهتماما متزايدا من طرف الاقتصاديين خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية، وكذا نظرا لازمة المديونية الخارجية الناتجة عن سياسة الاقتراض من الخارج والتي أدت إلى تفاقم العجز في « الميزان التجاري » في ظل تزايد خدمة الدين، وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية .

وقد وقعت « الجزائر » كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية خاصة في إطار اعتماد نموذج الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، كما أن الاعتماد على تصدير المواد الأولية لا يعتبر مصدرا منتظما يعتمد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بسبب عدم الاستقرار الذي يميز أسواق هذه المواد على المستوى العالمي، وخير دليل على ذلك ما حدث في الجزائر خلال أزمة 1986، حيث أصبحت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات، وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والأسواق المالية والنقدية.

ومن هنا حاولت « الجزائر » وكغيرها من الدول النامية البحث عن مجال لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات وتنمية اقتصادها، فوجدت في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ما يلي حاجاتها. وبالتالي أصبح هدف تنمية الصادرات من أهم الأهداف الاقتصادية لعدة أسباب

أهمها:²¹

1. التخلص من عجز الميزان التجاري وهو أكثر الأسباب إلحاحاً كذلك فإن عملية تنمية الصادرات أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي والخاص بجوهر هو عملية التنمية في الأجل الطويل.

2. أنه بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية 1994 وانتفاع الأسواق في تجارة السلع والخدمات أصبح هدف تنمية الصادرات والتجارة الخارجية للدول يعتمد على الكفاءة البينية فيما تنجّه، مما يؤدي إلى تصاعد قوة البلدان المتقدمة اقتصاديا الأمر الذي يدفع الدول النامية أن تسعى لتنمية صادراتها وأسواقها، ومع وجود المستهلك العالمي الذي لا يدخل إلا بنوعيات سلع ذات مواصفات عالمية، مع قدرته على الشراء والدفع عن طريق الاتصالات الإلكترونية فإن التحدي لا يتعاضد أمام الدول النامية والمنشآت الحرفية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقاً لاحتياجات السوق الخارجي لما تتمتع به من مرونة متمثلة في تواضع رأس المال المستثمر وبالتالي قدرتها على تلبية احتياجات أسواق الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع مستوى دخول الأفراد في تلك الدول .

ومما يعزز ذلك ما تملكه المجتمعات النامية من تراث بالغ الثراء من الصناعات التقليدية، وتعد السياحة من أهم المنافذ لإدخال منتجات الصناعات الحرفية على وجه الخصوص إلى السوق العالمي من خلال حرص السائح على اقتناء المنتجات التذكارية. ففي الجزائر ورغم نوعية بعض منتجاتنا : الخزف الفني، الفخار، الحلي التقليدية، النسيج، فإن القيمة المحققة سنة 2000 قدرت بـ 500.000 دولار العائدة خصوصا من المبيعات خلال المشاركة في التظاهرات بالخارج²². أما فيما يخص الإستراتيجية الموضوعية آفاق 2010 فتتمثل العوائد الآتية من قطاع الصناعة التقليدية والحرف فيما يلي:

أ. في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية²³ : على أساس معدل ضريبي يقدر بـ 10.000 دج للسنة لكل حرفي (خارج مدة الإعفاءات المقترحة) وبعدد المتعاملين الخاضعين للضريبة 510.000 (حسب الإستراتيجية المقترحة آفاق 2010) فإن الإيرادات الحسابية السنوية المنتظرة ابتداء من آفاق 2010 قدرت بحوالي 05 مليار دينار.

ب. في ميدان المساهمة بالعملية الصعبة²⁴: لقد أنجزت دراسة سنة 1997 من طرف مكتب دراسات متخصص تحت إشراف وزارة التجارة و« برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD » بينت بأن طاقة إنتاج الصناعة التقليدية الحالية تستطيع أن توفر رقم أعمال سنوي موجه للتصدير يقدر بـ 5,5 مليون دولار.

واستنادا لهذا المعطى ولتجربة مشاركة القطاع في التظاهرات الدولية وبالنظر للنسبة المقدرة بـ 50% من الإيرادات يمكن أن تقل في سنة 2010 إلى مبلغ 66 مليون دولار يضاف إليه رقم الأعمال المحقق أثناء الشراء من طرف السواح (تقديرا 2,1 مليون سائح) لمصاريف تقدر بـ 80 دولار و برقم يقدر بـ 96 مليون دولار.

الحجم الإجمالي للإيرادات الموجهة للتصدير لآفاق 2010 تصل إلى 162 مليون دولار أي بحوالي 12 مليار دينار. وبالتالي فقطاع « الصناعة التقليدية » يساهم في المجهودات المبذولة من طرف الدولة للحد من « التبعيّة الاقتصادية »، لاسيما في مجال الإدماج الاقتصادي بتقليص الاستيراد والتخفيف من التبذير عن طريق زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة الإيرادات لفائدة « الخزينة العمومية »، والحصول على « العملة الصعبة ».

3.3 دور « الصناعات الحرفية » في استخدام الموارد وتنوع الهيكل الصناعي²⁵:

تتطلب « الصناعات التقليدية الحرفية » قدراً محدداً من رأس المال ومن ثم فإن المدخرات الفردية التي كانت ستبقى عاطلة، أو تتجه إلى الإنفاق على السلع الكمالية، أو الإنفاق غير المنتج تصبح كافية لإقامة المشروعات الصناعية الحرفية التقليدية وتستطيع غالباً الاستفادة من المواد الخام المتاحة في مناطق معينة والتي قد تظل بدون استغلال، وعندما يكون الطلب محدداً على أحد المنتجات يصبح من الضروري أن يتم على نطاق صغير.

ومع اتساع رقعة بلدنا « الجزائر »، وتعدد طبيعته الجغرافية والمناخية وتنوع العادات والتقاليد أدى ذلك إلى قيام صناعات وحرف تقليدية في كل منطقة تبعا لتوفر الخامات الأولية الضرورية لقيام أي صناعة، فهناك الكثير من المواد الأساسية لبعض « الصناعات التقليدية » كالأخشاب من الأشجار المحلية، كما تستخلص الجلود من الحيوانات المستأنسة مثل الجمال والأغنام والأبقار والأرانب وغيرها. وقد يستخرج الطين إما من بطون الأودية أو في مناجم تحت

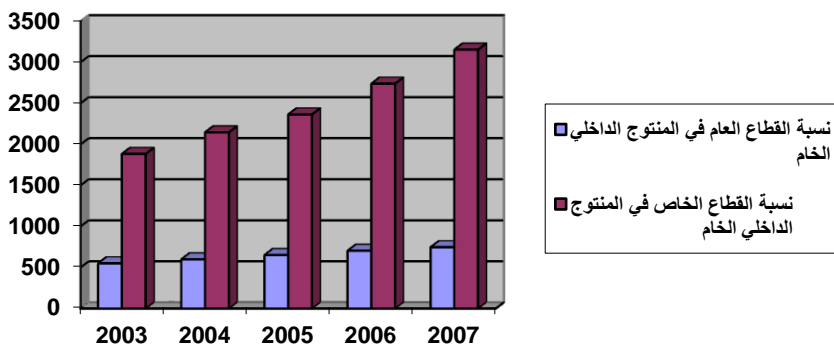
الأرض بمسافات قصيرة في مناطق عدة، كما استغل الصناعات الصوف من الأغنام والماعز في نسج بعض الأنواع من الصناعات التقليدية.

4.3. المساهمة في « الناتج الداخلي الخام » :

تحول قطاع « الصناعة التقليدية والحرف » في « الجزائر »، إلى قطاع اقتصادي قائم بذاته، وبات يساهم منذ 2002 في توفير اليد العاملة وخلق « القيمة المضافة » وقد أدى تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتدعيم هذا النوع من الصناعة بين 2003 و 2010 إلى تحقيق نتائج معتبرة، حيث تشير إحصائيات « وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة » والحصيلة المتوقعة للقطاع في أفق 2010 إلى أن القطاع سيحقق في سنة 2010 رقم 129 مليار دينار من الناتج الداخلي الخام ليشغل بذلك أكثر من 370 ألف حربي، وسيرتفع الناتج سنة 2014 إلى 189 مليار دينار، ويقفز إلى 334 مليار في أفق 2020 التي من المتوقع أن يضمن خلالها مليون منصب شغل في مختلف التخصصات الحرفية .

شكل رقم (01) تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال السنوات 2003

، 2004، 2005، 2006، 2007.



المصدر : نشره المعلومات الإحصائية رقم 14 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 2008، ص 51 .

الجدول رقم (02) : دور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال السنوات
2003، 2004، 2005، 2006، 2007 .

الوحدة : مليار دينار جزائري

2007		2006		2005		2004		2003		نسبة القطاع العام في المنتج الداخلي الخام
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
2.19	86.746	44.20	05.704	58	651	8	65.598	9	6.550	نسبة القطاع الخاص في المنتج الداخلي الخام
8.80	77.3153	56.79	06.2740	42	5.2364	3	75.2146	2	2.1884	المجموع
100	63.3903	100	11.3444	100	5.3015		4.2745		8.2434	

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14، وزارة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والصناعة التقليدية 2008، ص 51.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني تطور الناتج الداخلي الخام للسنوات 2003 إلى

2007، سواء بالنسبة القطاع الخاص أو القطاع العام ، إلا أن نسب « الناتج الداخلي الخام *PIB* »

في « القطاع الخاص » مرتفعة جدا عنها في القطاع العام .

خلاصة :

تمحور اهتمامنا في هذه «المداخلة» في التعرض لدور « الصناعات التقليدية والحرف » في تنمية « الاقتصاد الجزائري »، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن هذا القطاع له دور فعال في النهوض بـ « اقتصاد الجزائر »، فهو يعود بالفائدة على الحرفي بالدرجة الأولى من خلال اكتسابه مهارات عالية في ممارسة هذا النشاط، كذلك يحسن دخله الفردي ومن ثم تحسين مستوى معيشته ويعود بالفائدة أيضاً على المجتمعات من خلال تخفيض نسب « البطالة » وخاصة « البطالة النسائية »، وتقليل الانحرافات، إضافة إلى الحد من « النزوح الريفي » وتثبيت السكان في أماكنهم والحفاظ على التراث الثقافي وتطوير السياحة.

أما بالنسبة لـ « الاقتصاد » ككل فـ « قطاع الصناعة التقليدية والحرف » يعمل على خلق فرص عمل كبيرة للشباب، كما يمكن من استغلال الموارد المحلية المتاحة، إضافة إلى مساهمته في الصادرات ومن ثم الحصول على العملة الصعبة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة إيرادات « الخزينة العمومية »

الهوامش:

1. [www . alolabor. Org](http://www.alolabor.Org) .
2. www.faculty.ksu.sa .
3. موسى رحمانى وبوزاهر نسرين، **التعاون الوظيفي** ... ، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، التعاون الوظيفي ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر، بسكرة، 2006، ص 586 .
4. www.faculty.ksu.sa .
5. www.Lamtna.net .
6. خلف بن صالح النمري، **الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط 01 1999، ص 14 .
7. www.faculty.ksu.sa .
8. فتحي السيد عبده وأبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 76 . 77 .
9. www.economy.Akbarway.com .
10. www.alolabor.org .
11. فتحي السيد عبده وأبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مرجع سابق، ص 77 .
12. فائقة سباعي عويضة، **جهود الرعاية و الحكومة في مجال تنشيط السياحة وتنمية الصناعات التقليدية**، المؤتمر الدولي الأول حول السياحة والحرف التقليدية، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 03 . 04 .
13. www.radioalgérie.dz .
14. www.libyan-tourism.org .
15. www.faculty.edu.sa .
16. فتحي السيد عبده وأبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مرجع سابق، ص 77 .
17. **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010**، مرجع سابق، ص 32 .
18. www.libyan-tourism.org .

19. نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية ، مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائية ، السداسي الأول 2009 ، ص 08 و 27.
20. www.economy.akhbarway.com .
21. www.libyan-tourism.org .
22. مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سابق، ص 15.
23. مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف، فرص الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية، الملتقى الوطني الأول للصناعة التقليدية و الحرف، غرفة الصناعة التقليدية والحرف . غرداية، ص 05.
24. مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سابق، ص 68 . 69 .
25. www.libyan-tourism.org.

أهمية تأهيل واثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر. حقائق وآفاق ...

د. عروب رتيبة

المدرسة العليا للتجارة

أ. بوسعين تسعديت

المدرسة العليا للتجارة

الملخص :

تسعى أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة، لكن هذا الهدف المنشود ليس سهل التحقيق بالنظر إلى التحديات التي قد تواجهها. فالجزائر وعلى غرار باقي الدول تعمل هي الأخرى على لعب الأدوار المنوطة بها في المشهد الاقتصادي العالمي وذلك من خلال إرساء معالم تنمية شاملة تعمل على تفعيل كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي يعتبر سمة تطور أي مجتمع وعليه، فإن تحقيق هدف الولوج إلى الأسواق العالمية لا يتأتى إلا بثمين وتقدير القيمة الفعلية للخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وكذا تأهيل الموارد البشرية المتاحة، فهذين العاملين مجتمعين يعتبران المفتاح الرئيسي لإرساء إستراتيجية صناعية فعالة تسمح بتحسين قواعد الإنتاج، تطوير تنافسية المؤسسات، ومن ثم تعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، الاستراتيجية الصناعية، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

يعبر النشاط الاقتصادي عن عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل وفرة الموارد البشرية والطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، كما أن توفر هذين العاملين لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية لاستغلال هذه الموارد وتسييرها، ما من شأنه تمكين النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنطوي على تغييرات هيكلية هامة في الاقتصاد، تسمح بإرساء برامج وخطط في جميع المجالات وبخاصة منها المجال الصناعي، الذي يعتبر ركيزة تطور مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة. والجزائر بدورها وهي في مرحلة اقتصادية تتميز بالديناميكية الفعالة المدعومة بإرادة سياسة واضحة، تسعى إلى إرساء استراتيجية صناعية صلبة وذلك بالتركيز على الهياكل الأساسية ووضع خطط للتنمية الاقتصادية تستهدف تنمية القطاعات الصناعية. كما اتبعت الجزائر في سبيل ذلك جملة من الإصلاحات الهيكلية والمالية مست المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام تمهيدا للانتقال إلى الاقتصاد المفتوح. الذي من شأنه أن يحسن من تنافسية المؤسسات الجزائرية وقدرتها على الولوج إلى الأسواق الدولية وتحقيق التوازن الإنمائي على المدى القصير والطويل، ومن هنا تبرز أهمية الاهتمام بتأهيل العنصر البشري الذي يعتبر واضع ومحرك هذه السياسات الصناعية وكذا أهمية تهمين الموارد الطبيعية التي تعتبر المادة الأولية لتطبيق الاستراتيجية الصناعية وتطويرها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، وفي هذا الإطار جاءت فكرة طرح هذه المداخلات التي تسعى في مضمونها للإجابة عن الإشكالية الرئيسية الآتية: ما جدوى تهمين الموارد الطبيعة وتأهيل الموارد البشرية في إرساء معالم استراتيجية صناعية صلبة؟ وما مدى تأثير ذلك على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بتهمين الموارد الطبيعية؟ وما هي أهميتها في تجسيد الاستراتيجية الصناعية وتحقيق التنمية؟

- ما هو دور العامل البشري وأهمية تأطيره في ترشيد مسار التنمية؟

- ما هي معالم الاستراتيجية الصناعية وأهدافها في الجزائر؟

- ما هي آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في ما تعلق بالجانب الصناعي؟
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا الأسئلة الفرعية تم تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى جملة النقاط الآتية:

- تثمين الموارد الطبيعية وتأهيل الموارد البشرية ودورها في تجسيد الاستراتيجية الصناعية؛
 - الموارد البشرية والطبيعية في الجزائر؛
 - واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر؛
 - معالم الاستراتيجية الصناعية في الجزائر؛
 - آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في ما تعلق بالجانب الصناعي؛
1. تثمين الموارد الطبيعية وتأهيل الموارد البشرية ودورها في تجسيد الاستراتيجية الصناعية
- أصبحت الموارد الاقتصادية من الموضوعات الحيوية، نظرا لارتباطها الوثيق بالتقدم الاقتصادي للدول. وتزداد أهمية هذه الموارد بزيادة حجم استعمالاتها وكذا إمكانية زوالها ما يتطلب وضع الاستراتيجيات الكفيلة بالحفاظ عليها وحسن تسييرها خاصة في الجانب الصناعي الذي يركز عليها كعامل أولي وأساسي لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه سيتناول هذا العنصر ما يلي:
- تثمين وتأهيل الموارد الطبيعية والبشرية؛
 - الاستراتيجية الصناعية والتنمية الاقتصادية؛
 - أهمية الموارد الطبيعية والبشرية في تفعيل الاستراتيجية الصناعية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

1.1. تثمين وتأهيل الموارد الطبيعية والبشرية

يعرف المورد الاقتصادي على انه رصيد ذو قيمة اقتصادية يترتب على استغلاله تيار من المنافع أو الإشباع، قد يكون طبعيا أو غير طبيعي، وقد يكون ملموسا أو غير ملموس، كما يكون ماديا أو بشريا، كذلك قد يكون المورد متجددا أو غير متجدد كما أن الموارد تختلف في درجة توافرها في الأماكن المختلفة، فقد يكون المورد متوافر في كل مكان أو يكون مركزاً في مكان واحد،¹ وعليه يمكن تمييز من كل هذه الموارد مدى أهمية كل من :

- **تثمين الموارد الطبيعية:** وهي تلك الموارد التي وهبها الله للإنسان ومنها ما هو متجدد كالشمس، الرياح، الأمطار، وغير متجدد كالوقود الأحفوري مثلا والذي يعتبر أساس الطاقة المحركة لكل الصناعات. وتتلخص أهمية عقلنة استهلاك هذه الموارد والحفاظ عليها في كونها المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية فالاستهلاك غير المسؤول لها يترتب عنه بالضرورة تناقص في الإمكانيات الإنتاجية والصناعية وبالتالي إضعاف التنمية الاقتصادية، فلا يمكن أن تقوم التنمية على قاعدة من الموارد الطبيعية المتداعية.

- **تأهيل الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع وهو مستهلكها أيضا، وبالتالي فان كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج، تبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بمهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما التكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فانه لا يجب الاقتصار على الجانب الكلي لها، وإنما يشتمل على القدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة، ويتم التدخل في هذا المجال في كل ما يتعلق بتكليف الموظفين مع الهياكل ومستواهم الشخصي والفكري والمهني من أجل فعالية أكثر.²

1.2. الاستراتيجية الصناعية والتنمية الاقتصادية

يرتبط استمرارية نشاط المؤسسة الصناعية وبقائها أساسا بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات زبائنهم، وهنا تكمن أهمية توجيه نشاط هذه المؤسسة الصناعية بما يمكنها من تحديد أهدافها. هذه الأهداف الموضوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة مساهمة المؤسسة في إرساء معالم إستراتيجية صلبة للدولة وتنمية النشاط الاقتصادي للمجتمع الذي تنشط فيه، ومن هنا يمكن التعريف بمفهومين أساسيين الأول يتعلق بالاستراتيجية الصناعية والثاني يتعلق بالتنمية الاقتصادية:

- **الإستراتيجية الصناعية،** تعرف الاستراتيجية على أنها تلك الموارد الواجب استعمالها من أجل تحقيق النشاط الأساسي وسير السياسة العامة داخل المؤسسة أو الدولة بصفة عامة. وعليه، فإن الاستراتيجية الصناعية ما هي إلا عملية تحديد الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية والتي تسمح بوضع

الأهداف المستقبلية ما يساعد المؤسسة والدولة على تحديد الخطط القصيرة والمتوسطة المدى وتطبيق سياستها الصناعية، دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيق الاستراتيجية الصناعية.³

- التنمية الاقتصادية، هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.⁴

3.1. أهمية الموارد الطبيعية والبشرية في تفعيل الاستراتيجية الصناعية وتحقيق التنمية الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية التي سخرها الله للإنسان تبقى بدون معنى ما لم يبذل الإنسان قدراته ومهارته نحو تامين تلك الموارد باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام النشاطات الصناعية والإنتاجية وسبب استمرارها، وطالما أن قدرات الإنسان وحاجاته في تغير مستمر عبر الزمن ليشتمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد وتحسن المعرفة العلمية والفنية. فالدرجة التي استطاع الإنسان تحقيقها بفضل تنمية مؤهلاته أدت هي الأخرى إلى وضع سياسات واستراتيجيات إنتاجية وصناعية سمحت للمؤسسة بالمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع والتي تشتمل على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، تقدم المؤسسات المالية، وزيادات في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع.

2. الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الجزائر

1.2. الموارد الطبيعية في الجزائر

تمتلك الجزائر احتياطات طاقة ومنجمية معتبرة وتصنف ضمن أكبر البلدان المتوفرة عليها في العالم. وهي تتواجد عموما في جنوبها، فقد احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009.⁵ والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا. والرتبة الأولى عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال. كما تملك الجزائر احتياط يقدر بحوالي 25,000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وللجزائر ثروات طبيعية أخرى مثل الحديد الذي ينتج من منجم الوزنة ومنجم بوخضرة الذي ينتج

3.645 ملايين طن ومنطقة جبيلات في الجنوب وفيها واحد من أكبر حقول الحديد في العالم لم يستثمر، يوجد أيضاً الفحم واليورانيوم والذهب (في جبال الهقار) والزنك والرصاص والنحاس والزئبق، ما يسمح للجزائر بتنويع الإنتاج خاصة في مجال الصناعة، فهي تتوفر على أكثر من 30 معدن تستخدم في تلبية مختلف الحاجيات البشرية مثل، الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، التنغستن، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس، والأحجار الكريمة والمعادن النادرة، ففي الهقار يوجد 173.000 طن من الذهب الخام في منجمي تيراك وأمسماسة واللدان ينتجان 18 غ/طن. وأما معدن الباريت فيحتوي على احتياط يساوي 40.000 طن، وأما الرصاص والزنك فهما يستخرجان من مناجم الشمال والجزائر لديها كمية كبيرة من الملح لكثرة البحيرات والشطوط المالحة وقدر بمليار طن. وأما الفوسفات فهو يتركز بمنجمي جبل العنق والكويف وهو يقدر في الأول بمليار طن وسماكة احتياطه ما بين 5 و 30 م، اليورانيوم يتركز في مناجم الهقار.⁶ كما تشمل البلاد احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والإسمنت في شمال البلاد، كل هذه الخيرات والطبيعية من شأنها مساعدة الجزائر على إنشاء صناعات ثقيلة والنهوض بقطاعها الصناعي باعتبار هذه الموارد العنصر الأساسي لعملية التنمية وإنشاء هيكل اقتصادي متين من بين أهم أولوياته تامين واستغلال المعطيات المتاحة للاقتصاد الجزائري كما ينبغي.

2.2. الموارد البشرية في الجزائر

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2011 حوالي 36,3 مليون بتوقع لـ 37.1 مليون مع مطلع سنة 2012، فمعدل الزيادة السكانية يقدر بحوالي 4%، كما أن أغلبية سكانه هم من فئة الشباب شباب حيث قرابة النصف تقل أعمارهم عن 25 سنة والثلثان أقل من 35 سنة و80% أقل من 45 سنة، وتتوفر الجزائر على عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي 120000 حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل، بالإضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني⁷ وبالرغم من الحيز المعتبر الذي أولي لهذه الفئة من المجتمع في جل السياسات والقوانين التي طرحت في سوق العمل، إلا سوء التأطير والتمهين كان السمة الغالبة على هذه الكفاءات بحكم أن هذه الموارد البشرية لم تصل بعد إلى المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية وخاصة في متعلق بجانب الصناعة وتكنولوجيات الحديثة، ويعودعلة ذلك إلى الفجوة الحاصلة بين مخرجات جهاز التعليم

العالي والبحث العلمي واحتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة من كفاءات بشرية، إذن فما على الدولة إلا العمل على تكثيف استراتيجيات التنويع الاقتصادي الموجهة لبناء صناعات مستدامة من أجل توليد فرص عمل، بالإضافة إلى اتخاذ تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتنمية رأس المال البشري

3. واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي، الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتيجيات الصناعية في تلك المراحل وفي المراحل الحالية والمستقبلية، وعليه سيتناول هذا العنصر ما يلي:

- أداء القطاع الصناعي الجزائري؛
- مميزات القطاع الصناعي في الجزائر؛
- تحديات القطاع الصناعي في الجزائر.

1.3. أداء القطاع الصناعي الجزائري

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وأخرى. تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008 و 2010 بحوالي 55% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في، صناعات غذائية، صناعات الكترونية، كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يتركز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما مثل ما نسبته 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص، ويعودا تسجيل هذه النسبة إلى النص التشريعي والقانوني الموضوع في هذا الإطار وخصوصا القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل من 1/6 مساهمة هذه الأخيرة. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر ب 4.3% سنة 2008 بالمقارن مع ارتفاع قدر ب 2.8% سنة 2006 يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة.

2.3. مميزات القطاع الصناعي الجزائري

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تنتهيا لها. لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي:⁹

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

3.3. تحديات القطاع الصناعي في الجزائر

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا:

- بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة؛

- ومدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وبالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون له آثار سلبية خصوصا:

- التأثير على إنتاجية المؤسسات بالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية؛

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة؛

- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع إستراتيجية صناعية صارمة، وهذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية

التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوحي الحلول الجزئية الظرفية.

4. معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري، وعليه، سيعالج هذا الجزء النقاط الآتية:

- الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة؛

- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة.

1.4. الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة

أصبحت الاستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر اليوم والغد، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في النقاط الآتية:¹⁰

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛

- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛

- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء

سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

تندرج الاستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد، كما تركز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار.

2.4. المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:¹¹

- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها؛
- الانتشار القطاعي للصناعة؛
- انتشار وتوسع حيز الصناعة؛
- سياسات الترقية الصناعية.

1.2.4. اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

2.2.4. الانتشار القطاعي للصناعة

وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة. ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملّة: تامين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

- **تامين الموارد الطبيعية**، الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة،

بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى. القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيماويات، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفلوإذ)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية)؛

-تكتيف النسيج الصناعي، ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك المتعلقة عموما بالتجميع والتوضيب، الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز؛

-ترقية الصناعات الجديدة، اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا وتأخر جهوي من قبل الجزائر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

3.2.4. انتشار وتوسع حيز الصناعة

البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ومفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. هذه المناطق متمركزة ووضعتها في مكانها يتم تدريجيا. فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات.¹²

4.2.4. سياسات التطور الصناعي

و تغطي أربع مجالات كبيرة:¹³

-وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع؛

- **الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور**، فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركة السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني؛
- **تطوير الموارد البشرية والمؤهلات**، واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية. تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية؛
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر**، والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدريب بالنسبة للاستثمار الوطني. وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

5. آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الاستراتيجية

الصناعية في الجزائر

يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري، دور فاعل في تدني مساهمته في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر. إن عمل الدولة الجزائرية على تحقيق سياساتها الصناعية الحالية والمستقبلية سوف لن يتأتى إلا بتحديد آفاق مستقبلية تركز في مضمونها على عنصرين أساسيين الموارد الطبيعية والبشرية، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى:

- **تأمين مواردها الطبيعية**، تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية وعقلنة استهلاكها في الجزائر حجر زاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في جانبها الصناعي خاصة، فوفرتها وجودتها تمثل نقطة بداية المسار الصناعي، وخاصة مواردها الطاقوية باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد

ربيعي، حيث تشير العديد من الدراسات أن قرب نضوب هذه الثروة الطبيعية بات قريبا جدا بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري. هذا التأثير المباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية من سياحة، صناعة، صحة، زراعة... الخ، ومن هذا المنطلق سعت الحكومة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيراً لمرحلة ما بعد عهد النفط. وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجددة كالماء، الشمس والرياح بحلول 2020. فالهدف الأساسي للإستراتيجية الصناعية الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات؛

- **تأهيل الموارد البشرية**، تركز الاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر على تطوير العنصر البشري كأساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملاً مشجعاً على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة، وتسعى الجزائر في إطار تطبيق أهدافها الصناعية بالموازاة وتأهيل مواردها البشرية إلى انتشار مراكز للتعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة، بالإضافة إلى إنشاء لجنة تسهر عليها الدولة تعمل على بحث وتطوير العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا، ووضع جهاز تشريعي ينظم تامين الأفكار المحددة وترويجها على السوق وكذا تجنيد مختلف الوسائل العمومية لتدعيم المشاريع التنموية وتمويل النماذج الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي . كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث والتنمية لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.¹⁴

الخاتمة

تسعى أنظمة العالم الاقتصادية على اختلاف توجهاتها إلى محاولة ضمان الاستقلال الكامل لمواردها الاقتصادية، وتحقيق نمو صناعي مبني على أساس كفاءات وخبرات مواردها البشرية، لتحقيق التنافسية بين مختلف الصناعات في السوق المحلي أو الأجنبي. إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتلخص في ضرورة توفير منظور إستراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية في ظل الموارد المتاحة للتقريب، ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازم تبنيها خلال المراحل الزمنية المختلفة. ومن مجمل ما جاء في هذه الورقة البحثية يمكن استنتاج ما يلي:

- إن حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، لم تحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، وهذا راجع إلى سوء التأطير والتنظيم الذي يتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى العنصر البشري؛
 - الاستراتيجية الجديدة للقطاع الصناعي المتبناة من طرف الدولة الجزائرية تضعها أمام رهانات حقيقة، فالمشكلة ليست في صياغة السياسات بقدر ما هي مشكلة تطبيق للقرارات الناتجة عنها؛
 - الموارد الطبيعية المتاحة للصناعة الجزائرية تسمح لها بتحقيق أفضل إنتاجية في حال تم تجميعها وإدراك قيمتها؛
 - إن إبداء وإعطاء الأهمية للعنصر البشري من خلال التركيز على الإبداع والتجديد في الاستراتيجية الصناعية الجديدة سيعطي مجال أوسع لتفجير القدرات والكفاءات ما من شأنه تفعيل دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية.
- ومهما كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصناعي ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الجزائر خلال السنوات السابقة، فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية.

الهوامش

1. ساملي رشيد، أثر التلوث البيئية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 14؛
 2. مندور أحمد، رمضان أحمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت. 1990
 3. BOUAYAD Anis, stratégie et métier de l'entreprise, édition DUNOD, Paris,
 4. عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 20؛
 5. <http://ar.wikipedia.org/wiki/>, consulter le 14/10/2011 ;
 6. - www.ons.dz, consulter le 10/11/2011 ;
 7. براق محمد، بوسبعين تسعديت، استراتيجية مواجهة البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول البطالة في الجزائر بجامعة المسيلة، 16 و 17 نوفمبر 2011، ص: 10؛
 8. le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010, p:63 ;
 9. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، ص : 93.
 10. Le Rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, la stratégie de relance et développement industriels, Algérie,
 11. <http://www.assisesdelindustrie.dz> , consulter le 25/11/2011 ;
 12. Le Rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, op-cit , 2007, p : 65 ;
 13. <http://www.assisesdelindustrie.dz> , consulter le 25/11/2011.
 14. قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 103.
- ## 2. المراجع:
1. بلقاسم محمد، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 1، 1999؛
 2. -عفيفي سامي، تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية، القاهرة، دار النهضة العربية،
 3. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001؛
 4. -ABDELHAK LAMIRI. Gérer l'entreprise ALGERIENNE en l'économie de marché , édition preste comm.Alger, 1993 ;

تقيم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق

أ. عية عبد الرحمان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة ابن خلدون (تيارت)

أ. بلقيوس عبد القادر

جامعة ابن خلدون (تيارت)

الملخص:

بعدها فشلت المخططات التنموية التي رفعت شعار "الصناعة المصنعة" في تحقيق أهدافها، اعتمدت الجزائر آليات اقتصاد السوق للنهوض بالقطاع الصناعي بعد الأزمة الاقتصادية جراء انهيار أسعار النفط سنة 1986، والتي من بينها الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن غياب الفعالية والاحترافية في التطبيق، بالإضافة إلى الانفتاح على الأسواق الدولية أدى إلى فشل هذه الآليات في إعادة بعث النمو في القطاع الصناعي وذلك بالرغم من بعض النتائج الايجابية المحققة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الصناعة المصنعة، الخصخصة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها.

المقدمة :

من اجل إقامة منظومة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تستبعد كل أشكال السيطرة وتضمن مبدأ المشاركة الواسعة لجميع الفئات، تبنت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاقتصادي الاشتراكي، حيث برز ذلك من خلال إسناد القيادة للقطاع العمومي، والاعتماد على المخططات التنموية لتجسيد نموذج يعبر عنه في الأدبيات الاقتصادية " باستراتيجية النمو غير المتوازن"، وقد اعتمدت الجزائر على الصناعة القاعدية لأداء هذا الدور، وبغرض إنجاح هذه الاستراتيجية اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، كما تم تكريس هذا الخيار خلال فترة سبعينيات القرن الماضي نتيجة الطفرة التي عرفها الاقتصاد الوطني بفضل تعاظم عوائد صادرات قطاع المحروقات، غير أن ظهور مجموعة من الاختلالات على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية ، دفع بالحكومة إلى اعتماد عدد من الإجراءات بهدف معالجة الوضعية، كان من أهمها إعادة الهيكلة العضوية و المالية، إلا أن الأزمة العكسية النفطية سنة 1986 كشفت عن اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري، دفعت بدولة إلى الدخول في مرحلة من الإصلاحات على المستوى الكلي مست مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة منها المالية والصناعية، طبقت خلالها الحكومة سلسلة من البرامج المقترحة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي كان من ضمنها تبني مشاريع الخصخصة، تشجيع الاستثمار، مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الاندماج في نظام اقتصاد السوق، الذي يعتبر القطاع الصناعي محرك النمو وممول التنمية.

من هذا المنطلق يقيم هذا الموضوع بالبحث والتحليل مدى نجاعة تلك المشاريع في النهوض بقطاع الصناعة الجزائري، وما مدى فعاليتها في رسم معالم استراتيجية صناعية حديثة، من أجل ذلك قمنا بصياغة الإشكالية التالية :

-هل ساهم تبني المشاريع المستمدة من آليات اقتصاد السوق في النهوض بقطاع الصناعة الجزائري؟

ومن أجل تفسير إشكالية البحث قمنا بتصميم وصياغة الفرضية التالية:

- لقد أدى تطبيق عدد من الاستراتيجيات الهادفة إلى النهوض بقطاع الصناعة الجزائري خلال فترة التحول إلى نظام اقتصاد السوق إلى تحقيق بعض الانجازات النسبية، غير أنها عجزت عن إعادة بعث النمو في القطاع.

خطة البحث:

من اجل اختبار الفرضية تناولنا هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول: واقع قطاع الصناعة الجزائري خلال فترة التخطيط الاشتراكي؛

- المحور الثاني: برامج التثبيت والتعديل وأثارها على القطاع الصناعي؛

- المحور الثالث: المشاريع الجديدة لنهوض بقطاع الصناعة الجزائري؛

- المحور الرابع: انعكاسات تطبيق المشاريع الجديدة على القطاع الصناعة.

المحور الأول: واقع قطاع الصناعة الجزائري خلال فترة التخطيط الاشتراكي

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة نظاما اقتصاديا يتفق في مبادئه والمنهج الرأسمالي ورثته عن الاستعمار الفرنسي، غير أن القيادة الثورية كانت ترغب في تغيير ذلك النظام من خلال سعيها لتبني النموذج الاشتراكي كسياسة اقتصادية على اعتبار انه يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، وهو ما يفسر التحول الكبير في السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة ستينيات مقارنة بفترة سبعينات القرن الماضي.

1- سياسة تسيير القطاع الصناعي بعد الاستقلال:

قامت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بتسيير عدد من الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية التي تركها الاستعمار استناد إلى نظام التسيير المعتمد قبل الاستقلال، والذي يتفق في مبادئه مع النظام الرأسمالي، خاصة وأنها كانت مجبرة على الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من مسيرين، وقوانين ومراسيم وممارسات، ولتكيف ذلك مع الواقع الجديد تم تبني نظام "التسيير الذاتي" للأملاك، وذلك من خلال مرسوم الذي صدر في 1963¹، حيث يعتمد هذا النظام على تكوين للجان لتسيير الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرين، وتتكون لجنة التسيير الذاتي من العمال الدائمين ينتخبون رئيس لهم وكذا من مدير تعينه الدولة، وقد قدر عدد المؤسسات الإنتاجية التي خضعت لهذا النوع من التسيير خلال الفترة 1963-1968 بحوالي

330 مؤسسة، منها مؤسسات الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية.

2- نموذج الصناعة المصنعة في ظل سياسة التخطيط الاشتراكي الشامل

تبنت القيادة الثورية النموذج الاشتراكي لتسيير سياستها الاقتصادية، خاصة وأنها تلقت تعاطفا وعونا ماديا من قبل البلدان الاشتراكية خلال الثورة المسلحة، لذلك أصرت في العديد من المناسبات على تغيير الاستراتيجية التسييرية الموروثة عن الاستعمار، وقد برز ذلك بوضوح من خلال إعلان طرابلس سنة 1962 وميثاق الجزائر سنة 1964، وذلك من اجل بناء اقتصاد وطني مستقل يستبعد كل أشكال السيطرة ويضمن مبدأ المشاركة الواسعة لجميع الفئات ولتحقيق تلك الأهداف تم تطبيق سياسة المخططات التنموية الاشتراكية التي تحمل الطابع الديمقراطي في الإعداد والطابع الإلزامي في التنفيذ، وقد اعتمدت السلطات على نظريات بعض الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الماركسي وأبرزهم Feldman، François Perroux، الذين أسسوا لفكرة توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي وهو النموذج المعروف بإحلال الواردات الذي ليس بالضرورة أن يكون واردات استهلاكية كما كان عليه الأمر في أمريكا اللاتينية وإنما إحلال واردات السلع التجهيزية كمرحلة أولى، ولإنجاح هذا النموذج تم تبني "استراتيجية النمو الغير المتوازن"، بالتركيز على "الصناعة المصنعة" على اعتبار انه القطاع الذي يحقق نموذج إحلال واردات السلع التجهيزية، وبالتالي سيكون بمثابة الوسيلة الأنجع التي يمكن لها أن تحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر، لهذا الغرض تم إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة الثقيلة من اجل الاعتماد عليه ليكون محرك لنمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة منها القطاع الزراعي، ولضمان نجاح تلك الاستراتيجية تم إسناد القيادة للقطاع العمومي مع تدعيم ذلك بسلسلة من الإجراءات والتدابير المرافقة الهادفة إلى حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية بتقليص دور الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وكذا حماية القدرة الشرائية للعائلات والوحدات الإنتاجية، وكذا باعتماد سياسة التسعير الداري، والتركيز في منح الأولوية للاستثمارات القادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي، وقد تمت عملية تنفيذ استراتيجية "الصناعة المصنعة" بسلسلة من المخططات التنموية²، وهي: المخطط الثلاثي، والمخطط الرباعي الأول والثاني، حيث تم تخصيص استثمارات مالية كبيرة لقطاع الصناعة الثقيلة.

جدول رقم(1): حجم الإنفاق الاستثماري (مليار دينا جزائري) و بنية الاستثمارات الجزائرية (%).

قطاعات النشاط	المخطط الثلاثي	%	المخطط الرابعي الأول	%	المخطط الرابعي الثاني	%
صناعة المحروقات	2.3	24	4.6	24	19.5	17.72
صناعة إنتاج وسائل الإنتاج	1.4	15	5.5	15	18.5	16.8
صناعة إنتاج سلع استهلاكية	1	10	2.3	10	9.6	5.0
الزراعة والري	1.9	17	4.1	17	16.6	15
البنية التحتية	1.1	10	3.1	10	15.5	14
السكن	0.4	3.5	0.9	3.5	8.3	7.5
التكوين	1.0	9.5	3.3	9.5	10.0	9
الصحة	0.3	2.5	1.5	2.5	5.7	6
أخرى	0.9	8.5	1.3	8.5	5.4	5

المصدر: بوكوس سعدون، عرض الاقتصاد الجزائري، رسالة ليل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2002 ص 140

نلاحظ أن حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة الثقيلة ظل يحظى بأولوية مطلقة، - بالمقارنة مع صناعة السلع الاستهلاكية- تكريسا لنموذج التنمية المعتمد، ومع ارتفاع أسعار النفط خلال فترة تنفيذ المخطط الرابعي الثاني تضاعف حجم المخصصات إلى أكثر من ثلاث مرات لدرجة أنها كادت تفوق المخصصة الاستثمارية الموجهة للقطاع المحروقات الذي كان يحقق أكبر عوائد .

3- إصلاح مؤسسات القطاع الصناعي خلال فترة الثمانينيات:

حسب نتائج المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في جوان سنة 1980 فان سياسة المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر من 1967 إلى 1978 قد عجزت عن تحقيق أهدافها التنموية، وهو ما دفع بالمؤتمرين للدعوة إلى التخلي عن سياسة التخصيص الغير المتوازن لقطاعات النشاط الاقتصادي، واعتماد آليات جديدة للتحكم الأفضل في جهاز الإنتاج الصناعي، بناء على ذلك قامت الحكومة الجزائرية خلال الفترة 1982-1985 بتبني مجموعة من الإصلاحات تركزت

بالخصوص على مؤسسات القطاع الصناعي، كان من أبرزها إعادة الهيكلة العضوية والمالية، غير أن الانحياز الكبير لأسعار المحروقات الذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل العمليات الاقتصادية الجزائرية سنة 1986، دفع بالحكومة إلى تبني نموذج إصلاحي يحاكي في مضمونه أسس نظام اقتصاد السوق وقد برز ذلك من خلال منح مؤسسات القطاع العام الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية، مما تقدم سنحاول أن نبرز كل مرحلة من الإصلاحات على حدا.

3-1 إعادة الهيكلة العضوية والمالية:

جاءت إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الإنتاجية، من اجل تحقيق عدة أهداف من أبرزها:

- مراجعة الاستراتيجية التي تم تبنيها خلال مرحلة تنفيذ برامج المخططات الرباعية، والتي أعطت الأولوية لتنمية قطاعات الطاقة والصناعة الثقيلة وإهمال باقي القطاعات الأخرى؛
- التخفيف من الأعباء الكبيرة على ميزانية الدولة، التي كانت تمنح إعانات إنتاج إلى مؤسسات عمومية تسجل خسائر مالية نتيجة عدم فعالية جهازها الإنتاجي وارتفاع تكاليف عملياتها؛
- تبسيط مهمة كل مؤسسة وتكييف حقل نشاطها لتحقيق أهدافها، وكذا التحكم الأكبر في الجهاز الإنتاجي والاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية.

وقد تمت عملية إعادة الهيكلة وفق لمعيار ثلاثة وهي: حسب المنتج، حسب الوظائف، وحسب العامل الجغرافي، وقد خلفت عملية إعادة الهيكلة العضوية للقطاع الصناعي: ارتفاع عدد المؤسسات الوطنية العمومية من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 460 مؤسسة سنة 1984، تشمل حوالي 2079 وحدة في حين أن عدد المؤسسات العمومية الولائية بلغ 504، بينما بلغ عدد المؤسسات البلدية 1079³.

في حين أن إعادة الهيكلة المالية جاءت بهدف تزويد المؤسسات العمومية بوسائل تمويلية تضمن لها التوازن المالي وذلك عن طريق إعادة تكوين الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة ديونها وقد كلفت اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات خلال الفترة 1983-1986، بدراسة 284 ملف واقترحت تخصيص مبلغ إجمالي لإعادة تشكيل رأس المال المؤسسات حدد بـ

61.2 مليار دينار، غير أن البنك الجزائري للتنمية أعاد ضبط هذه المبالغ واقترح تمويل المؤسسات بـ 36.8 مليار دينار.

3-2. استقلالية المؤسسات ونشأة صناديق المساهمة:

جاء مشروع استقلالية المؤسسات سنة 1988، بعد الأزمة الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب الصدمة النفطية العكسية سنة 1986، والتي أدت إلى تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام، في ظل عدم قدرة الدولة على توفير التمويلات اللازم لمواصلة الدورات الإنتاجية، وقد تم تطبيق هذا المشروع على الوحدات التي استفادة من مشاريع إعادة الهيكلة العضوية والمالية، وكان الهدف من هذا قانون الذي اعتبر كامتداد للإصلاحات السابقة، منح مؤسسة القطاع العام استقلالها المالي، وشخصيتها الاعتبارية.

وعليه فقد قامت السلطات الجزائرية بوضع تنظيم جديد للقطاع العام من خلال قانون استقلالية المؤسسات رقم 01-88، حيث تحولت بموجبه مؤسسات النشاط الاقتصادي من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة (شركات أسهم، وشركات تضامن وشركات ذات مسؤولية محدودة) تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر سنة 1975، كما أصبحت هذه المؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية، الأمر الذي يؤهلها بان تكتسب الحقوق (الحق في الملكية، اكتساب الحقوق العقارية التعاقد مع أي طرف... الخ) وتحمل الالتزامات، ذلك أنها تمتع بالاستقلال المالي والأهلية القانونية⁴.

ومن اجل تكريس مشروع الاستقلالية المالية ، تم إنشاء صناديق المساهمة CNPE التي يمكن تعريفها بأنها "شركة عمومية تسير رؤوس أموال المؤسسات العمومية بواسطة حافضة أسهم نيابة عن الدولة وباسمها مع احترام مبدأ الاستقلالية والمتاجرة"، وتتولى صناديق المساهمة التي تم إنشاءها بالقانون رقم 03-88 في 12 جوان 1988⁵ القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة، حيث يتمثل دورها في مراقبة المؤسسة العمومية وتوجيهها، كما تتدخل في إعداد ومتابعة تنفيذ البرامج، بواسطة ممثليها في مجالس إدارة المؤسسات على اعتبار أنهم يمثلون صاحب الأسهم وهي الدولة، أي أنها تعتبر بمثابة الوسيط الذي تمارس الدولة من خلاله حقها في ملكيتها على المؤسسات العمومية، غير انه لا يمكن أن ينفرد صندوق مساهمة واحد بملكية نسبة كبيرة من أسهم الشركة،

حيث حدد القانون النسبة القصوى للمساهمة بـ 40٪ فقط، وذلك بغرض مشاركة عدة صناديق مساهمة في رأسمال المؤسسة الواحدة، لهذا الغرض تم إنشاء 08 صناديق للمساهمة مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية وفقا لمبدأ التخصص وهي:⁶

-صندوق الصناعات الغذائية والصيد البحري، - صندوق المناجم والمحروقات والري، - صندوق التجهيزات - صندوق البناءات، - صندوق الكيمياء، البيتروكيميا والصيدلة، - صندوق الإلكترونيك، البريد والمواصلات والإعلام الآلي، - صندوق النسيج، الجلود، والألبسة، - صندوق الخدمات.

4-أسباب فشل إستراتيجية الصناعية خلال فترة التسيير الاشتراكية

يعود سبب انهيار الاستراتيجيات الصناعية خلال الفترة 1967-1989 لأسباب عديدة من أهمها:

- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات، حيث برز ذلك من خلال معدل التغطية المنخفض و المسجل سنة 1986 أين بلغ 16 ٪ فقط، وهو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائري الذي عوّل عليه ليكون محرك النمو؛
- صعوبات التمويل بقطع الغيار وبالسلع الوسيطة، في ظل انعدام التنسيق فيما بين القطاعات المختلفة؛
- افتقاد المؤسسات إلى يد عاملة مؤهلة وإلى تأطير كاف، مقابل التضخم في عدد العمال؛
- انعدام المنافسة الداخلية ما بين الوحدات الإنتاجية نتيجة لغياب التحفيز والعقوبات؛
- الدور السلبي لنظام التسعير الإدارية الذي يتميز بعدم المرونة وعدم الاستقلالية، فهو لا يصلح كمؤشرات للتعبير عن الندرة النسبية ومدى الاختلال بين العرض والطلب وتخصيص الموارد لأنه نظام فعال فقط من حيث الحفاظ على القدرة الشرائية، وبتالي فدوره الاجتماعي غلب على دوره الاقتصادي⁷.

المحور الثاني: برامج التثبيت والتعديل وأثارها على القطاع الصناعي

أدت الأوضاع الاقتصادية التي عرفت الجزائر سنة 1986 على اثر انهيار أسعار النفط، إلى ظهور اختلالات واضحة وسريعة في الاقتصاد الجزائري بينت ضعفه وهشاشته وعدم قيامه على أسس صحيحة خاصة في ميدان تسيير واستثمار الموارد المالية، نتيجة لذلك كان من الضروري القيام

بإصلاحات جذرية تمس هيكل الاقتصاد الجزائري وتسمح بتكيف الوضعية الاقتصادية مع المحيط المالي والنقدي الدولي، كما تسمح بالاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي، لذا كان من الضروري طلب مساعدة المؤسسات المالية والنقدية الدولية للاتفاق معها حول تطبيق برامج إصلاحية مدعومة بتسهيلات مالية من أجل معالجة تلك الاختلالات.

1- أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة تنفيذ برامج الثبيت والتعديل:

من بين أهم الإجراءات التي تم اتخاذها الحكومة عند تنفيذها لسياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تم اقتراحها من قبل صندوق النقد الدولي خاصة والبنك العالمي:

- التحرير التدريجي للأسعار السلع والخدمات الداخلية؛

- التخفيض التدريجي لقيمة العملة التي انتقلت من 12.2 دينار لكل دولار سنة 1989 إلى 58.7 دينار لكل دولار سنة 1998.

- إدخال أدوات السياسة المالية والنقدية كالنسب الاحتياطات، تسقيف الائتمان، التقليل من النفقات العمومية، من أجل توجيه الاقتصاد الوطني وفقا للسياسة التي ترغب الحكومة في تنفيذها؛

- إصلاح النظام الضريبي الذي تمخض عنه ضرورة دفع المؤسسات لأنواع عديدة من الضرائب والرسوم، والتي من أبرزها الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS

الرسم على القيمة المضافة TVA، وكذا الرسم على النشاط المهني TAP، والدفع الجزائي VF؛

- تحمل الخزينة العمومية لكميات ضخمة من ديون المؤسسات العمومية، سواء منها الأجنبية أو المحلية المدومة والمستحقة على المؤسسات العمومية⁸ والتي تم شطبها في إطار عملية التطهير المالي؛

- تحويل ملكية رؤوس أموال المؤسسات العمومية في جوان سنة 1996 من صناديق المساهمة إلى الشركات القابضة (les Holding)، وذلك بموجب قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12-1995) وقد تم في هذا الصدد تأسيس 11 شركة قابضة وطنية وخمس شركات قابضة جهوية، حيث تملكت الشركات القابضة رؤوس أموال المؤسسات الوطنية العمومية ذات النشاط الصناعي، التجاري والخدمي، مع استثناء مؤسسات قطاع المحروقات وقطاع النقل والبنوك وشركات التأمين.

2-آثار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي على القطاع الصناعي:

تميزت الوضعية الاقتصادية في الجزائر عشية الانتهاء من تطبيق برامج التثبيت و التعديل، بانحسار وانكماش مختلف القطاعات الإنتاجية الغير النفطية ولكن بدرجة متفاوت، ذلك أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الغير النفطي كان ينخفض بنسبة 1.5% في المتوسط سنويا خلال الفترة 1986-1991، والسبب في ذلك يعود إلى الركود القاتم للصناعة التحويلية وانخفاض الإنتاج في باقي القطاعات الاستراتيجية خاصة منها قطاع الصناعة والبناء ، وكذا القطاع الزراعي.

غير أن القطاع المتضرر أكثر من غيره ودون منازع هو القطاع الصناعي حيث انخفض الإنتاج فيه وظلت معدلات استخدام قدرته متدنية وتدهورت مالية المؤسسة أشد تدهور، حيث تم حل العديد من المؤسسات العمومية، وكانت أكثر الصناعات تضررا هي الصناعة المعملية في مقدمتها صناعة الجلود والنسيج كما تضررت الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية التي تشكل النواة المركزية لأي منظومة صناعية، حيث انخفض إنتاجها بنسبة 50 % خلال الفترة 1984 - 1997، وقد بلغ هذا الانخفاض أشده بين سنتي 1994 و 1997 وذلك بنسبة 30 %⁹، مما نتج عنه بطالة كبيرة في أداة الإنتاج، ويعود سبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الخسائر المالية التي تكبدتها المؤسسات، نتيجة لعدم تحصيل ديونها، وتقلص الطلب على منتجاتها داخليا مع عدم تمكنها من التصدير نتيجة لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية بالإضافة خسائرها في جانب الصرف، ذلك أن تخفيض قيمة الدينار ضخم من قيمة المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية الصناعية التي ارتفعت على الحساب من 90 مليار دينار سنة 1995 إلى 113 مليار دج في نهاية سنة 1996، وهو ما يمثل 28 % من رقم الأعمال الإجمالي أي 3.4 أشهر من متوسط الإيرادات، مما أدى إلى غلق عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية.

من جهة أخرى ومن أهم ما تميزت به فترة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي هو قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ، حيث كان على هذه الأخيرة مواجهة نتائج قرارات السياسة الاقتصادية الكلية دون أن تكون مهيأة لذلك (تحرير الأسعار، ارتفاع معدلات الفوائد، وتخفيض قيمة الدينار، والانفتاح الاقتصادي).

جدول رقم (2): عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها (إلى 30 جوان 1998)

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاع القانوني القطاعات الاقتصادية
25	2	18	5	الزراعة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء و الأشغال العمومية
98	-	83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

يظهر الجدول أعلاه أن القطاع الصناعي كان أكثر القطاعات تضرر من حيث عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها، ذلك أن نسبة 54٪ من عمليات حل المؤسسة كان في القطاع الصناعي، كما أن نسبة المؤسسات العمومية كانت الأكبر ب 86 ٪، مما أدى إلى تخفيض عدد كبير من العمال.

الجدول رقم(3) حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال القطاع الصناعي خلال الفترة 1994-1998

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاع القانوني
36868	232	6310	30235	عدد العمال

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 ص: 92

يبين هذا الجدول أن البرامج الإصلاح الاقتصادي كانت سلبية على التشغيل في القطاع الصناعي حيث بلغ عدد العمل الذين توقفوا عن العمل خلال الفترة 1994-1998 حوالي 36868، علما انه من بقي منهم تضرر من جراء عملية تخفيض قيمة الدينار بتراجع قدرته الشرائية، وما زاد من خطورة الوضع هو أن الرأس المال الخاص الوطني رفض الاستثمار في القطاعات الإنتاجية واتجاه نحو تمويل الدائرة التجارية، كما ركز الرأس المال الأجنبي على الاستثمار في قطاع المحروقات.

المحور الثالث: المشاريع الجديدة لنهوض القطاع الصناعة الجزائري

نتيجة لانحياز مؤسسات القطاع العمومي حذت الحكومة حذو الأنظمة الرأسمالية التي تعتمد في تنمية اقتصادياتها انطلاقا من تبني استراتيجيات تهدف إلى رفع معدلات النمو ومواجهة البطالة، والمستمدة من أسس نظام اقتصاد السوق، من هذا المنطلق قامت الدولة بتنفيذ عدد من تلك الاستراتيجيات بهدف إنعاش قطاعات الإنتاج الحقيقي، والتي من أبرزها خوض تجربة خصخصة المؤسسات العمومية، وكذا وضع إطار قانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير الأداء في التعاملات المالية خاصة في بورصة الأوراق المالية، مما تقدم سنحاول أن نبز من خلال هذا المحور طريقة تنفيذ هذه المشاريع التي كانت تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية على غرار الصناعة .

1-الخصخصة

بدأت عملية الخصخصة في الجزائر بعد أن تكبدت الخزينة العمومية خسائر مالية كبيرة جراء تحملها لخسائر المؤسسات العمومية المتراكمة، التي تعاضمت خاصة بعد عملية التطهير المالي وتراجع قيمة الدينار وكذا بعد فشل برامج الشئيت في إعادة التوازنات الكلية، وكانت البداية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح ببيع المؤسسات العامة، وكذا عرض إدارتها على القطاع الخاص بموجب عقود إدارية، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بالاشتراك بنسبة 49 % في أسهم رأسمال المؤسسات العمومية¹⁰، تلتها بعد ذلك صدور قانون الخصخصة من خلال الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي، ومن اجل التنظيم الجيد للعملية صدرت بعد ذلك مجموعة من المراسيم على غرار المرسوم 97-327 المحدد لطريقة دفع حقوق التملك، وكذا المرسوم 98-195 المحدد لقائمة المؤسسات المراد خوصصتها والتابعة للقطاعات المعروضة للخصخصة والمحددة سابقا في الامر 95-22 على غرار الفنادق ومؤسسات التوزيع صناعة النسيج، والصناعة التحويلية، بينما حددت المراسيم 96-104، و96-105، و96-106 التي صدرت على التوالي سنة 1996 دور مؤسسات المكلفة بالإشراف على عملية الخصخصة¹¹ والتي من أبرزها :

- المجلس الوطني للخصخصة والذي تمثلت مهمته في تنفيذ عملية الخصخصة.

- لجنة مراقبة عملية الخصخصة والتي أنشأت بهدف السهر على التطبيق الجيد للقوانين و ضمان الشفافية والسير الحسن للعملية.

غير أن التردد في التنفيذ كان الصفة التي ميزت الفترة 1995-2000، لذلك وبهدف إعطاء ديناميكية أكبر للعملية تم ادخل بعض التعديلات على قانون الخصخصة من خلال الأمر رقم 04/01 الصادر في 20 أوت 2001، حيث سمح هذا الأخير في مادته 15 بتوسيع العملية، حيث أصبحت كل مؤسسات القطاع العام التي يخضع شكلها القانوني لSPA باستثناء شركة سونطراك معروضة على القطاع الخاص، فيما نص الأمر 03/01 الصادر في ذات التاريخ على مسار الخصخصة وآلياتها وشروطها، ليتم بعد ذلك حل الشركات القابضة الوطنية وتعويضها بـ 83 مجمع صناعي، غير أن الدولة عادت وشدت في مسألة خصخصة المؤسسات العمومية، في إطار روج ظاهرة تدخل حكومات الدول المتقدمة لتوطين البنوك وعدد من المؤسسات الخاصة بمناسبة خطط الإنقاذ التي تم تبنيها لمواجهة الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 2008، فقد نص التعديل الذي ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على إلغاء الخصخصة الكلية 100٪، حيث أصبح لا يسمح للشرك الأجنبي الاشتراك بأزيد من نسبة 49٪ في رأسمال الشركات العامة المعروضة للخصخصة، في حين أن الشريك الوطني له الحق في نسبة لا تزيد عن 34٪¹²

2-تشجيع الاستثمار الأجنبي

بهدف إشراك الرأسمال الأجنبي في عملية النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني على غرار الصناعة، تم تشجيع الاستثمار الأجنبي ابتداء من سنة 1993، فبموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار (خارج المحروقات)، تم العمل على جلب المستثمرين الأجانب، عن طريق منحهم امتيازات جبائية، وكذا تسهيلات إدارية كاعتماد شبك موحد يضم كل الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، كما حدد ذات القانون مزايا إضافية عند الاستثمار في المناطق الخاصة والمناطق الحرة، كذلك ومن اجل مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم، تم وضع تحت تصرفهم كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي¹³، فقد لهم من طرف "وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها" (APSSI)، والتي تم إنشاؤها بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، غير الإقبال المحتشم للمستثمرين

الأجانب خلال الفترة 1993-1999 دفع بالحكومة إلى إدخال تعديلات على قانون الاستثمار في مناسبات عديدة ابتداء من سنة 2000، كان من أبرزها الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والذي الغي التمييز بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبين الاستثمارات العمومية والخاصة، كما اتسع مفهوم الاستثمار ليشمل المساهمات النقدية أو العينية في رأس مال المؤسسة العمومية، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار المحلي الأجنبي، كما اتخذت الحكومة عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 كان من أهمها تقليص كبير في مدة معالجة ملفات الاستثمار مع تسهيل إجراءات الاستيراد وإلغاء الضريبة على فوائد عمليات التصدير، وكذا حماية حقوق المستثمرين الذين أصبح لهم حق الطعن لدى اللجنة المختصة لهذا الغرض¹⁴.

3- تنشيط دور الأسواق المالية لدعم القطاع الصناعي

بعدما تم التنصيب الرسمي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة¹⁵ في شهر فيفري 1996، قامت هذه اللجنة بمنح تأشيرة دخول عدد من المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى شركة سوناطراك استفادت شركات صناعية أخرى شركة الرياض سطيف التي لجئت إلى الدعوة العمومية للمدخرين من اجل رفع رأسمالها وذلك بوضعها في السوق 2 مليون سهم بسعر اسمي 2300 دج وقد امتدت مدة الاكتتاب من 01 أكتوبر إلى 15 ديسمبر 1998، كما تم منح تأشيرة الدخول إلى البورصة لمجمع صيدال على أساس المذكرة الإعلامية المقدمة بتاريخ 24 ديسمبر 1998 وتمثل قيمة العرض في طرح سندات تساوي 20٪ من رأس المال الاجتماعي للمجمع و المقدر بـ 2.5 مليار دج أين قسمت الحصة المتنازل عنها إلى 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج للسهم.

4- مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة تقوم بإنتاج سلعة أو خدمة مهما كان شكلها القانونية والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، على ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، مع ضرورة توفرها على الاستقلالية، كما تتميز بمحدودية مواردها وأسواقها وكذا بساطة هيكلها التنظيمي، و سهولة مراقبتها و تسييرها، لقد تبنت الدولة الجزائرية هذا التوجه ابتداء من سنة 1989 والذي كان يهدف إلى إعادة تنظيم القطاعات الإنتاجية على غرار الصناعة،

بإشراك الخواص وذلك من خلال تكوين نسيج صناعي يحترم التسلسل الهرمي عن طريق البدء بالمؤسسات الصغيرة ثم المتوسطة ومن ثمة الانطلاق في التأسيس صناعة ثقيلة تلبي مختلف حاجيات قطاعات الاقتصاد الوطني ، وكغيره شهد مشروع المؤسسات الصغيرة تعديلات عديدة بهدف إنجاحه، فمن خلال قانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، تم تنصيب مراكز الدعم أو التسهيل، والتي كان هدفها تقديم الدعم في مجالات عديدة منها:

* الدعم الفني: يتضمن دراسة تقنية للمشروع، و موقعه، وكذا اختيار الآلات الإنتاجية.

* الدعم الإداري : ويتمثل في تسهيل الإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الخاصة بالترخيص والتسجيل، وكذا إجراءات الحصول العقارات الصناعية.

* الدعم المالي: يشمل الدعم المالي كل ما يتعلق بالتمويل، كضمان جزء من القروض، تخفيض تكلفة التمويل وتمديد آجال السماح، وكذا الإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، واشتراكات الضمان الاجتماعي.

كما تم بموجب ذات القانون تنصيب عدد من الآليات، لتشجيع إنشاء واستمرار هذه المؤسسات والتي من أهمها:

4-1.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، في محاولة لدعم تشغيل الشباب ضمن سلسلة من الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة تتمثل أهدافها الأساسية في تشجيع المبادرات الرامية إلى خلق نشاطات تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب، من خلال تقديم الدعم والاستشارة وكذا الامتيازات لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة، ويمس المشروع فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة، والذين يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، وهم مستعدون للمساهمة في التمويل الجزئي للمشروع وعليه فقد عمل هذا الجهاز على تمويل عدد كبير من النشاطات الاقتصادية (باستثناء النشاطات التجارية البحتة) بما فيها الصناعية عن طريق تقديم قروض قد تصل إلى 10 مليون دينار جزائري بصيغ تمويلية مختلفة، حيث تقوم الدولة من خلال البنوك بتمويل ما نسبته 60% إلى 70 % من قيمة المشروع ، كما قد تمنح البنوك قروض بفوائد صفيرية عندما لا

تتعدى مساهمتها المالية نسبة 25٪، بالإضافة إلى ذلك يستفيد أصحاب هذه المشاريع من إعفاءات ضريبة منها الرسم على القيمة المضافة TVA وكذا الضريبة على الدخل IBS و IRG خلال فترة 3 سنوات الأولى، علما انه يتم تمديدتها أحيانا إلى 6 سنوات (بموجب قانون الصادر سنة 2007) عندما يتعلق الأمر بنشاطات محددة في أماكن معينة.

4-2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في : 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقدم قروض مصغرة قد تصل إلى 500.000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين، وقد كان الهدف من هذا المشروع عندما انطلقت سنة 1999 تحت اسم القرض المصغر هو إعطاء فرصة للشباب لإنجاز مشاريع مصغرة تدعمها الدولة مالية في حدود 35000 دج إلى 40000 دج مقابل فائدة 2.5 ٪ على مبلغ القرض في محاولة خلق ثروة بديلة تساهم في تحسين العائد الوطني.

5- إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها:

جاء المشروع الخاص باستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة سنة 2007 بهدف تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية وتطوير مختلف قطاعات النشاط الصناعي، على اعتبار أن هذا الأخير يعتبر أفضل ضمان للنمو المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة كتلك التي تميز قطاع المحروقات، وتقتضي هذه الاستراتيجية تدخل الدولة كمول وموجه دون مسير من اجل ضمان تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، حيث تم إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى، تتشكل من شركات عمومية كبرى التي تنشط في نفس المجال.

المحور الرابع: انعكاسات تطبيق المشاريع الجديدة على القطاع الصناعة

مما تقدم نلاحظ أن الدولة لم تدخر جهدا لإعادة إنعاش قطاع الصناعة بالجزائر مستخدمة العديد من الآليات المستمدة من نظام اقتصاد السوق، غير أن هذه المشاريع وإن كانت قد حققت جزءا من أهدافها عجزت عن النهوض بالقطاع الصناعي ودليل ذلك أن مساهمته في تكون الناتج ضلت الأضعف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، كما أن معدلات نموه لم تتجاوز في المتوسط 1٪

خلال الفترة 2000-2010، وظلت تنافسية الإنتاج الصناعي ضعيفة بالرغم من حيازة عدد من المنتجات الصناعية الجزائرية على شهادة مطابقة المواصفات إنيزو 9000، في وقت تعاظمت واردات المنتجات الصناعية الجزائرية من حيث القيمة والحجم ، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور دراسة أسباب عدم نجاعة تلك المشاريع في تحسن أداء القطاع الصناعي الجزائري.

1-تقييم أداء القطاع الصناعي خلال الفترة 2001-2010

بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي ظلت معدلات نموه ضعيفة جدا أحيانا و سالبة أحيانا أخرى ، علما أنه حتى تلك النتائج الضعيفة المحققة لم تشمل كل جوانب القطاع الصناعي، واقتصرت فقط على بعض النشاطات وهي الصناعة الغذائية والتبغ والكبريت الذي سجل مؤشرها نمو ايجابيا بلغ سنة 2007 معدل 2.1٪ و 6.8 ٪ سنة 2008، غير أن هذا لا يعني أن فاتورة المواد الغذائية انخفضت بل على العكس من ذلك ارتفعت ب 3 مليار دولار بين سنتي 2007 و 2008 (علما أن هذه الصناعة سجلت معدل نمو سالب سنة 2009 قدر ب 9.3٪ إلى جانب النمو الايجابي لمؤشر الصناعة الكيماية والمطاط والبلاستيك الذي قدر ب 6.8٪ سنة 2008.

الجدول رقم (4) تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000 - 2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو	1.7	-0.3	1.1	1.1	0.4	1.6	-0.3	0.8	4.3	0.4	-2.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال هذا الجدول نلاحظ معدلات النمو الضعيفة جدا والمسجلة في القطاع الصناعي، وذلك بسبب ركود معظم فروع القطاع، على غرار مؤشر الصناعة المصنعة الذي عرف تغيرا سلبيا قدر ب 2.9٪ سنة 2007 ونمو ضعيف سنة 2008 قدر ب 1.9٪، من جانبه سجل النمو في الصناعة الحديدية والمعدنية والالكترونية معدل سالبا بلغ 15٪ في الفترة 2006-2007 و 5٪ سنة 2008، كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر صناعة النسيج والملابس الجاهزة الذي تراجع نموه ب 15٪، كما سجل مؤشر صناعة الجلد والأحذية نسبة سالبة قدرت ب 4.8٪ سنة 2007، وعرف مؤشر صناعة الفلين والورق والطباعة تراجعا كبيرا بلغ 11.9٪ سنة 2008، و 25.6 ٪ سنة 2009.

مما تقدم يبرز لنا سبب تسجيل القطاع الصناعي لأقل نسبة مساهمة بمقارنة مع باقي القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة.

جدول رقم (5): نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام

خلال الفترة 2001-2010

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	الإدارة	الضرائب والرسوم
2001	33.6	9.7	7.3	8.4	22.5	11.1	7.1
2002	32.5	9.2	7.4	9.0	22.6	11.0	8.3
2003	35.5	9.8	6.7	8.5	21.5	10.5	7.7
2004	37.9	9.7	6.2	8.3	21.1	9.9	7.3
2005	44.7	7.7	5.5	7.5	19.6	8.5	6.6
2006	46.3	7.5	5.3	8.2	19.6	8.0	5.8
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	20.6	8.5	5.7
2008	45.0	6.6	4.7	8.6	19.4	9.8	5.8
2009	31.1	9.3	5.7	10.9	23.8	12.2	7.1
*2010	34.7	8.4	5.0	10.4	21.9	13.5	6.1

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر لسنوات 2007، 2011/Bulletin www.bank-of-algeria.dz

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي بالإضافة إلى أنه كان القطاع الأقل مساهمة في تكوين الناتج ضل ينخفض باستمرار، وهو ما أدى إلى تقلص عدد عمال القطاع الذين انتقلوا من نحو 216.761 عامل سنة 1998 إلى 174.481 عامل عند نهاية السداسي الأول من سنة 2004، أي أن حوالي 42.280 عامل فقد وظيفته.

2-أسباب فشل استراتيجية تنمية القطاع الصناعي

يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر من أجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداء من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

1-2. الأسباب المباشرة

يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى النقائص والمشاكل العديدة التي عرفها تنفيذ تلك المشاريع والتي من أبرزها:

1-1-2. فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نتائج إيجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حوالي 90755 مؤسسة وتوفير أكثر من 945.000 منصب شغل حسب إحصائيات سنة

2009 وذلك نتيجة للدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، وقروض بنكية بفوائد مخفضة والتي تجاوزت سنة 2009 ما قيمته 900 مليار دينار أي ما يعادل ثلث محفظة البنوك¹⁶، فشل هذا المشروع في النهوض بالقطاع الصناعي، ودليل ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز 6% حسب إحصائيات سنة 2007، كما أنها اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية، مع ضرورة الإشارة إلى أنه قد تم شطب حوالي 38489¹⁷ مؤسسة إلى غاية سنة 2009، ويعود سبب فشل هذا المشروع إلى عدة عوامل من أهمها:

- الضعف الواضح في تسيير الإداري والتقني، بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور التكنولوجي ومراعاتها للبعد التسويقي؛
- صعوبة الاستمرار في الحصول على تمويلات مالية؛
- فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، ذلك أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار استراتيجية التصنيع.

2-1-2. ضعف إقبال المستثمر الأجنبي

بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدودا خاصة في مجال القطاع الصناعي وذلك بالرغم من نجاح عدد من الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية على غرار : - الشركة المختلطة (HENKEL ENAD Algérie) التي تمت بين شركة ENAD والمجموعة الألمانية HENKEL براس مال قدره 89.6 مليون دولار و 60% كحصة للشريك الأجنبي و 40% حصة ENAD.

- الشركة المختلطة (Arcelor-Mittal Steel Annaba) التي تمت بين الشركة الهندية LNM والمجموعة الصناعية للحديد والصلب SIDER، براس مال قدره حوالي 4.5 مليار دولار و 70% كحصة للشريك الأجنبي و 30% حصة SIDER .

غير أن ذلك بقي غير كافٍ بالنظر إلى الإمكانيات المالية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر وكذا بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار فمعظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في

الجزائر بعيدا كل البعد عن المعايير الدولية، حيث يشير التقرير 11 الصادر عن البنك العالمي والخاص بتقييم مناخ الأعمال في 175 دولة عبر العالم، والذي عنوانه " القيام بالأعمال "، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة، حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا، إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر، فمثلا يتطلب على كل مستثمر يرغب في إقامة مشروع ما اجتياز 14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق، كما أن المدة التي تتطلبها كل مرحلة هي 24 يوما، علما أن تكلفة إعداد الوثائق يمكن أن تصل إلى 5.21٪ من القيمة الأولية للمشروع، مما أدى إلى تنهقر الجزائر إلى الرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار¹⁸.

2-1-3 التردد وتضارب القرارات فيما يخص الخصخصة

بالرغم من خصخصة 458 مؤسسة عمومية صناعية خلال الفترة 2003 الى 2008، إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع خصخصة كل مؤسسات القطاع المعروضة للخصخصة، والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلي نظر لانعدام كفاءة واحترافية نسبة هامة من الرأس المال البشري، بالإضافة إلى ثقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة والتي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، خاصة في ظل غياب تقدير حقيقي للقيمة السوقية للمؤسسات العمومية، دون إغفال حالة التدهور في البني التحتية وعدم صلاحية عدد كبير من الأجهزة والآلات والمعدات، ففي هذا الصدد تشير أرقام وزارة الاستثمار لسنة 2003 أن عدد المؤسسات الغير مؤهل والمعرضة للخصخصة هو 731 مؤسسة أي ما يعادل 66٪ من إجمالي المؤسسات المعروضة للخصخصة، كما ساهم عدم التوصل إلى حل عملي لمشكل ملكية العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة.

2-1-4 انعدام الحركية في بورصة الجزائر

إن غياب سوق مالي يتميز بدينامكية مثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة، ففي هذا الصدد ذكر التقرير السنوي

2008 الصادر عن لجنة تنظيم عملية بورصة القيم المنقولة الجزائرية، أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية يبقى متواضعة جدا، وذلك بعد مضي عشر سنوات من انطلاق نشاط بورصة الجزائر، حيث لم يسجل في سنة 2008 أي إصدار جديد وأصبح قسم بورصة الجزائر يضم سهمين اثني فقط هما مؤسسة تسيير نزل الأوراسي ومؤسسة صيدال¹⁹.

2-2. الأسباب الغير مباشرة

يمكن اعتبار أن الأسباب الغير المباشر لفشل مشاريع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة، غير أن أبرزها:

2-2-1 الظروف الدولية والعولمة

إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا وبصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري، وذلك بالرغم من أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة، في مقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، وقد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الاور-متوسطة ومنطقة التجارة الحرة العربية، وكذا الاستعداد للانضمام إلى OMC، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي ولأساليب التسويقية.

2-2-2 الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات

احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني مساهما في المتوسط بنسبة تتجاوز سنويا 43% في تكوين الناتج خلال الفترة 2000-2005، لترتفع إلى 54% خلال الفترة 2005-2010، كما أن صادرات هذا القطاع ضلت تمثل نسبة تفوق 97% في الإجمالي، وساهم موارده ب 2/3 إيرادات ميزانية الدولة²⁰، كل ذلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية، خاصة عندما انتقل متوسط سعر برميل الخام الجزائري من 54.64 دولار سنة 2005 إلى 98.3 دولار كمتوسط سنة 2008، و الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من 26.92 مليار دولار سنة 2006 إلى 38.5 مليار دولار سنة 2008، أي ما يعادل أزيد من 50% من إجمالي صادرات قطاع المحروقات التي تجاوزت 77 مليار دولار سنة 2008، فارتفعت بذلك الفوائض المالية الجزائرية.

الجدول رقم(6) تطور قيمة الفوائض المالية الجزائرية

السنوات	2005	2006	2007	2008
نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	2.0	3.0	3.0
احتياطي الصرف مليار دولار	56.18	77.78	110.18	143.3
صندوق ضبط العائدات مليار دينار	1842	2931	3216	4280

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أكتوبر 2008

نلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط قد ساهمت في ارتفاع فوائض كلا من احتياطي الصرف، وصندوق ضبط العائدات، وهو ما مكن الدولة من تغطية التزاماتها المالية الخارجية كالتسديد المسبق للديون ومواجهة ارتفاع فواتير السلع المستوردة، وكذا التزاماتها الداخلية والتي منها رفع الأجور، وتسريع وتيرة إنجاز الهياكل القاعدية، وبالتالي برزت عدم الحاجة إلى فوائض القطاعات الإنتاجية الأخرى.

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يمكن القول بأنه قطاع الصناعة الجزائري الذي مر بمرحلتين أساسيتين وهما:

- مرحلة التخطيط الاشتراكي أين تم الاهتمام بقطاع الصناعة الثقيلة لدرجة انه اعتبر بمثابة القاطرة التي تقود النمو، غير أن إستراتيجية "النمو الغير متوازن"، والتي تم تطبيقها بسلسلة من المخططات التنموية فشلت في تحقيق أهدافها، وذلك بسبب تقديم الهدف الاجتماعي على الهدف الاقتصادي، بينما يقتضي تطور القطاع الصناعي إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي.

- مرحلة اعتماد آليات اقتصاد السوق للنهوض بالقطاع الصناعي، والتي فشلت بدورها للاعتبارات عديدة من أبرزها، عدم التطبيق الفعّال لتلك الآليات في ظل انعدام الرغبة السياسية الكاملة، وكذا من اجل تجنب التبعات السلبية على الأوضاع الاجتماعية، كما كان للانفتاح على الأسواق الدولية خاصة منها التي تمت في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية دور أساسيا في عدم نجاح تلك الاستراتيجيات مع الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2005-2010 ساهم كذلك في عدم نجاح مشاريع النهوض بالقطاع الصناعي.

نتائج اختبار الفرضيات

لقد فشلت مشاريع النهوض بقطاع الصناعة الجزائري التي تم تطبيقها خلال فترة 1990-2000 في تحقيق معظم أهدافها، وذلك بالرغم من بعض النتائج الايجابية، ودليل ذلك تسجيل اغلب فروع القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة، وكذا استمرار الجزائر في استيراد اغلب منتجاتها من الخارج خاصة في ظل تعاظم مداخيل العملة الصعبة.

التوصيات

- مما تقدم نلاحظ أن سبب تعثر نمو القطاع الصناعي في الجزائر لم يكن نتيجة لانعدام المشاريع المستمدة من نظام اقتصاد السوق، الذي حققت بفضلها الصناعة تطورا عالميا كبيرا، ولكن نتيجة لغياب الفعالية والاحترافية في التنفيذ لذلك نوصي بما يلي:
- توسيع مشاريع الشراكة الصناعية مع الأطراف الأجنبية خاصة منها دول النامية، حتى تتمكن المنتجات الوطنية من الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث والرقى إلى مستوى الجودة العالمية؛
- تطوير مهارات الإطارات والمسيرين من خلال دورات تكوينية وتدريبية ودفعهم للتشبع بروح المسؤولية من أجل الحفاظ على المؤسسات وضمان استمرارية نشاط؛
- خلق روح المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية من جهة وبين العمال من جهة أخرى، عن طريق التحفيزات المادية والمعنوية؛
- إعطاء البعد التسويقي دورا أساسيا في عملية توزيع المنتجات.

الهوامش:

1. احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، الجزائر، ص: 22
2. Hocine Benssad, **l'Algérie de la planification socialiste à L'économie de marché**, ENAG Edition 2004, p 19
3. محمد بلقاسم حسن بملول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، الجزائر، 1993، ص: 38
4. الجريدة الرسمية، العدد الثاني، لسنة 1988، المادة السادسة من قانون رقم 88-01 المتضمن القانون التجاري والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية
5. أنشئت صناديق المساهمة بمقتضى القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 م المتعلق بصناديق المساهمة ويترأس مجلس مساهمات الدولة رئيس الحكومة وهو مكلف بتحديد التوجهات الكبرى للمؤسسات في مجال النمو والتفرع والمساهمة في رأسها
6. جبار محفوظ، كفاءة البورصة الجزائرية خلال الفترة 99-01، مقال مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 3/2001 ص: 658
7. عبد الله بلوناس الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية أطروحة لنيل شهادة دكتور دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005 ص: 89
8. النشاشي كريم وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998
9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998
10. النشاشي وآخرون مرجع سبق ذكره، ص: 26
11. T.Amel, **Privatisation des entreprise publique économique en Algérie**, Edition Belkeise, Alger 2011 p :128
12. T.Amel op- cite:134-135

13. عبد الله بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر سنة 2004 ص:158
14. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 5 جامعة الشلف ص: 99-100
15. والتي تأسست بمقتضى المرسوم التشريعي 93 - 10 بتاريخ 1993/05/23 وعين أعضائها بتاريخ 1995/12/27
16. مجلة الرابط، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ربيع 2010 نقلا عن المفوض العام للجمعية البنوك والمؤسسات المصرفية الجزائرية عبد الرحمن بن خالفة بمناسبة الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
17. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2009
18. قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 97،98
19. التقرير السنوي 2008، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ديسمبر 30 افريل 2009
20. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004

المراجع:

- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية،1993، الجزائر.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، الجزائر.
- جبار محفوظ، كفاءة البورصة الجزائرية خلال الفترة 99-01، مقال مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد3/2001
- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 5 جامعة الشلف
- عبد الله بلوناس الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005

- بوكبوس سعدون، عرض الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002/2001 .

- عبد الله بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر سنة 2004

- الناشبي كريم آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

- إحصائيات بنك الجزائر لسنوات 2007 ، www.bank-of-algeria.dz/Bulletin2011

- التقرير السنوي 2008، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ديسمبر 30 افريل 2009

- التقارير السنوية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، 2008، 2009

المراجع بالفرنسية

1. Hocine Benssad, **l'Algérie de la planification socialiste à L'économie de marché**, ENAG Edition 2004.
2. Tbani Amel , Privatisation des entreprise publique économique en Algérie ,Edition Belkeise, Alger 2011.
3. -Ben Bbitour .A , l'Algérie ou troisième millénaire Défis et potentiels Edition marinor Algérie 2004 .

دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية دراسة كمية

أ. زياد أمحمد

جامعة معسكر

ملخص:

يحاول هذا البحث انطلاقاً من نموذج اقتصادي ذو معطيات متجمعة، دراسة العلاقة ما بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في بعض الدول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، المغرب، سوريا وتونس) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2010. تبين نتائج الدراسة آثار إيجابية ومعنوية للاستثمار المحلي، للقوى العاملة وللنمو الاقتصادي في هذه الدول، ولكن حسب درجة أثر متفاوتة.

الكلمات - المفتاح :

الموارد البشرية، النمو الاقتصادي، نموذج ذو معطيات متجمعة .

Abstract:

This paper examines, within the framework of a panel data models, the relation between the development of the human resources and economic growth from a sample countries of the MENA region (Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Syria and Tunisia) from 1990 to 2010.

The results suggest a significant effect of the foreign trade, national investment and the development of the human resources on the economic growth of this country, but with different effects.

Key words:

Human resources, economic growth, panel data models.

Classification JEL : M12, O49, C33

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الهامة، التي ما تزال تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين والقادة السياسيين في مختلف الدول خاصة النامية منها، وذلك لأهمية هذه العملية في إحداث التطور وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوبة، حيث لا يمكن الوصول إلى الانتقال بواسطة موارد بشرية تعاني من سوء التغذية أو من الأمراض الفتاكة، أو تفتقر إلى المعرفة والكفاءة العلمية والخبرة اللازمة.

وهكذا تبرز أهمية الموارد البشرية في مجال التنمية، وذلك انطلاقا من كون العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت في عملية التنمية، وعليه فانه لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن تنمية الموارد البشرية، فتنمية الموارد البشرية تعتبر شرط سابق وأساسي لإحراز التنمية. وعليه فإن هذه المداخل تهدف إلى الاهتمام بالموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وبوضعية التنمية البشرية في الاقتصاد والمجتمع بصفة خاصة من خلال جانبين. الجانب الأول يهتم بالإطار النظري للمفاهيم الأساسية، أما الجانب التطبيقي فسوف نحاول فيه انطلاقا من نموذج قياسي التحقق من العلاقة الموجودة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية في بعض من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

وبشكل أكثر تحديد تحاول هذه المداخل الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بتنمية الموارد البشرية؟
2. ما هو واقع تنمية الموارد البشرية في العالم العربي؟
3. هل تساهم فعلا الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية؟

1. نبذة تاريخية عن تطور الموارد البشرية:

لقد تم الاهتمام بالموارد البشرية منذ الحضارات السابقة والثورة الصناعية، سوف نتطرق إلى تطورها التاريخي.

1.1 العصور القديمة:

لقد عرفت وظيفة الموارد البشرية منذ العصور القديمة، لقد ظهرت مع وجود الإنسان على هذا الكون، فعن طريق هذه الأخيرة مرست وظيفة التسيير والتي وجدت منذ الأزمنة الغابرة في تاريخ

البشرية، فالأديان السابقة ومنها اليهودية والمسيحية تبين لنا كيف كان نوح وسيدنا إبراهيم عليهما السلام ومن جاءوا من بعدهم سيروا ووجهوا عدد كبير من الرجال والموارد ووصلوا إلى العديد من الأهداف المتنوعة، انطلاقا من بناء سفينة نوح عليه السلام إلى إدارة الأحياء مروراً بحروب منتصرة فهناك العديد من النصوص في التسيير ذكرها (Jethro) نسيب موسى عليه السلام، والذي يعتبر كمستشار في التسيير، فقد لقن لهذا النبي مفاهيم في تفويض السلطة، تحديد عدد التابعين المباشرين والتسيير بالاستثناء، فالحضارات القديمة كالحضارة الإغريقية، اليونانية، حضارة ما بين النهرين والحضارة الفرعونية. فكل هذه الحضارات تشهد بما حققته من نتائج مذهلة في مبادئ التسيير والإدارة المطبقة في قيادة الشؤون السياسية، في شق الطرق والبنيات الضخمة، وتطوير أنظمة المحاسبة وما إلى ذلك. كما مرست هذه العملية في المجال الإداري، حيث ظهرت نماذج إدارية وتنظيمية متقدمة في حضارة الصين القديمة، حيث عرف أقدم نظام في التاريخ لشغل الوظائف العامة على أساس عقد الاختبارات والمفاضلة بين المتقدمين لاختيار الأصلاح. وهو إجراء تقديمي للغاية لم تأخذ به الدول الحديثة إلا في القرنين التاسع عشر والعشرين.

كما إتبع اليونانيون القدماء بعض الطرق لشغل الوظائف العامة، والتأكد من أهمية اختيار الفرد لشغل الوظيفة التي تتناسب مع قدراته ومواهبه، وذلك ضمانا للقيام بأعباء تلك الوظيفة . ويرجع الفضل إلى أفلاطون في تحديده لفكرة المستويات الإدارية وتوزيع السلطة عليها، والفصل أيضا بين السلطة التشريعية التي عليها اتخاذ القرار والسلطة التنفيذية التي يقع عليها تنفيذ هذا القرار.

2.1 الحضارة الإسلامية:

كانت للحضارة العربية الإسلامية إسهامات كبيرة في مجال الإدارة وذلك من خلال قواعد وعمليات إدارية، حيث لم تقتصر تعليماته على مجرد تقديم أفكار ومبادئ نظرية فحسب، بل تضمن الفكر الإسلامي صورا لتطبيق هذه المبادئ التي يمكن ذكر بعض الأمثلة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مبدأ الشورى: (وأمرهم شورى بينهم) قرآن كريم، صورة الشورى (الآية 38)

- مبدأ تلازم السلطة والمسؤولية: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) قرآن كريم، سورة النساء، (الآية 59)

-مبدأ الخواطر: (ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون) قرآن كريم، سورة الأحقاف، (الآية 19)

-مبدأ اختيار القادة والولاة وعمال الدولة: إذا ولي الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة (حديث شريف)

-مبدأ المساواة: الناس متساوون كأسنان المشط، ولا فضل لعربي على أعجمي، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى (حديث شريف)

-مبدأ الرقابة على الولاة وعمال الدولة ومحاسبتهم: أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن وجدتم فيا اعوجاج فقوموني (عمر بن الخطاب رضي الله عنه)

فعن طريق الإدارة الرشيدة استطاعت الأمة الإسلامية آن ذاك أن تمتد من الخليج إلى المحيط لتتوغل في كل من أوروبا وإفريقيا وآسيا، وكل ذلك بفضل رجال أكفاء بنيت كفاءتهم على العقيدة وعلى قدرتهم الخاصة. ولم تتوقف مساهمات الأفراد منذ تلك العصور والأزمات لتستمر في المشاركة والإشراف على كل الأعمال والإنجازات بشكل أو بآخر لتأخذ طابعها العلمي مع بداية الثورة الصناعية.

3.1 مرحلة الثورة الصناعية:

تميزت الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر (1750) إلى منتصف القرن العشرين (1950)، بالعديد من التحولات في مجال الاعتناء بالموارد البشرية. يمكن تجسيد فكرة الاهتمام بالموارد البشرية من خلال ما جاء به تيلور والذي يعتبر بأب التسيير العلمي نسبة إلى المدرسة التي كان ينتمي إليها وهي مدرسة التسيير العلمية. حيث نادى هذا الأخير بثورة ذهنية تكافئ الطرفين . هذه الثورة الذهنية ارتكزت على أربع مبادئ:

-تطوير أحسن طريقة للعمل؛

-الانتفاء العلمي والتطوير الشخصي للعمال؛

-التقارب والإمام بأحسن طريقة للعمل و للعمال المتكونين والمديرين؛

-التعاون الضيق بين المسيرين والأفراد الغير مسيرين، تعاون يقتضي تقسيم العمل، مسؤولية تخطيط العمل الذي ترك للمسيرين؛

وفي هذا السياق، لا ننسى أيضا إسهامات فيول والذي عاصر تيلور وكان لهما نفس الانتماء. أما بالنسبة لمدرسة السلوكات خلال الثلاثينات من القرن الماضي والتي كان على رأسها ألتون مايو فمن خلال الدراسة التي قام بها هذا الأخير وزميله فريتز على هاوتورن « Hawthorne » « Western Electric » والتي أرادا من خلالها معرفة أو تحديد أثار عوامل المحيط الفيزيائي ككشافاة الإنارة على إنتاجية اليد العاملة. فقد اكتشفا بأنه ليس هناك علاقة نظامية، إلا أن التجارب أوضحت بأنه لو أن رؤساء الفرق برهنوا على قدراتهم الحقيقية فيما يخص القدرات الاجتماعية والبحث عن تعاون بين العمال بدلا من المعارف التقنية المفروضة بدون نقاش ولا شيء آخر، فإنتاجية العمال تحسنت بصورة واضحة. وبالتالي يجب على المسيرين أو رؤساء الفرق أن يعتمدوا على سلوكات الأفراد وعلى الجانب البسيكولوجي، فالكتابات العديدة لهذه المدرسة تلح على ضرورة لجوء المسير إلى أحسن الممارسات فيما يخص العلاقات الإنسانية. فالمحاور التي ركزت أكثر على العلاقات الإنسانية تمثلت في التحفيز، القيادة، التكوين المهني والاتصال.

وفيما يخص المدرسة الاجتماعية فإن هذه الأخيرة تعتبر بأن ممارسة التسيير يعتبر بمثابة نظام بين العلاقات الثقافية. فلها توجيهه سوسيولوجي، فهي تبحث للتعريف بمختلف الأفواج أو الجماعات الاجتماعية في الميدان بالنسبة لمنظمة ما وعلاقتهم الثقافية وكذلك إدماج هذه الجماعات في نظام اجتماعي كامل. فالمدرسة الاجتماعية تعتبر كمدرسة السلوكات، حيث ظهرت من تطبيق علوم السلوك في التسيير.

إلى جانب هذا، هناك العديد من المدارس الأخرى التي أسهمت بطريقة أو بأخرى في تطوير إدارة الموارد البشرية من خلال بعض الآراء و النظريات المتعلقة بالعملية التسييرية وهي المدرسة المبنية علي الأنظمة، المدرسة التسييرية، المدرسة البنية علي القرارات...

2. تنمية الموارد البشرية : مفاهيم ومحددات.

قبل أن تطرق إلى تعريف ماهية تنمية الموارد البشرية، فإننا نرى بداية ضرورة عرض بعض المفاهيم القريبة من مفهوم الموارد البشرية وتنميتها، وذلك لإزالة اللبس والتداخل بين المفاهيم.

1.2 مفاهيم و تعاريف:

أ) مفاهيم أولية:

يقدم المكتب الدولي للعمل (BIT) المفاهيم التالية:

- **القوى البشرية:** هو ذلك الجزء من السكان الذي يمكنه المساهمة في النشاط الاقتصادي عدا: الأطفال، أصحاب المعاشات ومن في حكمهم، العجزة بسبب المرض .
- **القوى العاملة:** هم الأفراد البالغين للسن القانوني للعمل ويزاولون العمل.
- **العاطلون:** هم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل
- **الأفراد خارج قوة العمل:** هم القادرين على العمل ولا يبحثون عنه مثل : طلاب الجامعات والثانويات ، ربات البيوت، المسجونون، الزاهدون عن العمل.

ب) الموارد البشرية:

يقصد بها في المشروعات أو في مؤسسات جميع الأفراد الذين يعملون بها، بينما يقصد بالموارد البشرية في الدولة جميع الأفراد الذين يحملون جنسية هذه الدولة وقيمون بها بصفة دائمة غير أننا نرى بأن الموارد البشرية تشمل جميع السكان المقيمين في دولة معينة سواء كانوا أصليين أو غير أصليين.

كما يضع مفهوم الموارد البشرية الإنسان على نفس مستوى الموارد المجتمعية الأخرى إلا أنه مورد من أغلى الموارد، فهو القادر على تحويل الموارد إلى طاقة منتجة ونافعة، ذلك أن الإنسان هو صانع هذا التحول في الموارد الأخرى وهو الموظف لها، وهو بذاته مورد لا تنضب طاقاته وهو في نهاية الأمر الغاية والهدف الذي من أجله يتم استثمار وتشغيل طاقات مختلف الموارد الأخرى. ويشكل مختصر فإن الموارد البشرية هم البشر.

ج) تنمية الموارد البشرية:

يتحدد معنى تنمية الموارد البشرية على أنه " : إعداد العنصر البشري إعدادا صحيحا بما يتفق واحتياجات المجتمع، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية، فضلا عن زيادة طاقاته وجهوده".

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1990 أن التنمية البشرية تعنى بتوسيع نطاق الاختيار أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة. وهكذا لا يظهر هناك تعارض بين التعريفين السابقين، فتنمية الموارد البشرية تركز بشكل أساسي على تحسين الظروف الحياتية للإنسان من ناحية الصحة والتعلم والحياة الكريمة، وبهذه الإجراءات يمكننا توفير الموارد البشرية القادرة على إحداث عملية التنمية المستدامة والشاملة.

كما أشار " مكتب العمل العربي " : " أن مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور، ولم يعد يقتصر فقط على التعليم والتدريب، بل أصبح يركز على تطوير أنماط التفكير والسلوك ، ونوعية التعليم والتدريب، ونوعية مشاركة الأشخاص في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب ، وطرق وأساليب العمل والإنتاج أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مهاراتهم وقدراتهم.

2.2 محددات و وسائل عملية تنمية الموارد البشرية:

تشير تقارير الأمم المتحدة بأن تنمية الموارد البشرية تركز على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في

الآتي:

- أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية (خالية من الأمراض)؛
- أن يكتسبوا المعارف (التعلم).؛
- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق؛

بالإضافة إلى ما سبق يرى مجموعة من الباحثين أن المحاور الرئيسية لعملية تنمية الموارد

البشرية تتمثل في ما يلي:

- مدى إشباع الحاجات الأساسية للنمو الجسدي :وتشمل الغذاء، والماء، والكساء، والصحة والسكن، وحماية الجسم من الاعتداء والإصابة.

- **مدى إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية :** وتشمل التعليم وتحصيل المعرفة، وتنمية المهارات والمواهب، والعمل النافع المجزي للفرد والمجتمع، والتواصل الاجتماعي من خلال إتاحة المعلومات والخبرات وتكوين الوعي الاجتماعي. والاعتراف بقيمة الإنسان في أسرته ومحيطه الاجتماعي، حب الاستطلاع والتجربة والاختبار.
- **مدى إشباع الحاجات النفسية :** وتشمل الطمأنينة وإبعاد عوامل الخوف والقلق والمحبة، واكتساب الخبرة، والانتماء والهوية.
- **مدى القدرة على المشاركة في صنع القرار ومتابعة تنفيذه وتقييمه، والمشاركة العادلة في ثمرات العمل.**
- **مدى إشباع الحاجات المعنوية :** وتشمل القدرة على التعبير دون كبت أو قهر، القدرة على الفعل والتأثير، القدرة على إبعاد الظلم والتعسف، القدرة على التجديد والابتكار والإبداع.
- لا شك أن وسائل تنمية الموارد البشرية عديدة ومتنوعة ولعل أبرزها التعليم والتدريب، وقد اختلف بعض المؤلفين في تحديد عدد ونوع هذه الوسائل. سوف نحاول التعرض لمختلف هذه الوسائل:
- **الغذاء:** لا شك أن توفير الغذاء هو شرط أساسي ومطلب سابق على جميع وسائل تنمية الموارد البشرية، إذا يتعين أولا توفير الغذاء المناسب الصحي للمواطن والذي يمكنه من العمل بنشاط وحيوية، وكما نلاحظ في مختلف دول العالم خاصة في إفريقيا أن سوء التغذية يؤثر سلبا على البني الصحية للإنسان ومن ثم على مردوده في عمليات الإنتاج.
- **الصحة:** تعتبر الخدمات الصحية من بين الوسائل الهامة في تنمية الموارد البشرية، من خلال ما توفره للموارد البشرية من رعاية صحية وحماية ضد الأمراض، الأمر الذي يساهم في طول العمر وتخفيض نسبة الوفيات.
- **التعليم :** تشكل سياسات التعليم الجيدة الركيزة الأساسية في تنمية الموارد البشرية، في تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة، وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من خلال ما توفره من

تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة.

• **التدريب :** التدريب هو نشاط يهدف إلى تنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للأفراد العاملين لتمكينهم من تحقيق دوائهم من خلال مزاج أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة مهنية ممكنة. ويعتبر التدريب أكثر تخصصا وتحديدًا من نطاق التعليم، إذ يهدف لتمكين الفرد من إتقان عمله بشكل جيد، وهو يرتبط بأهداف المنظمة على خلاف التعليم الذي يرتبط عموما بأهداف الفرد أكثر من ارتباطه بأهداف المنظمة.

• **الإعلام :** يلعب الإعلام دورا هاما في تنمية الموارد البشرية من خلال ما يطرحه من قضايا تنموية واقعية تؤدي إلى زيادة الوعي لدى المواطنين والمسؤولين بقضايا ومسائل تتعلق بتنمية الموارد البشرية، وتوعية الإنسان بأخلاقيات وسلوكيات معينة تعود عليه بالنفع والفائدة، ومثال ذلك البرنامج التي تبث حول مخاطر الإدمان وغير ذلك من الظواهر الهدامة والمضرة بالفرد والمجتمع.

• **المؤسسات الثقافية والفكرية :** والمقصود بها تلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يكون هدفها هو زيادة الوعي الثقافي وتنمية مدارك الإنسان ومعارفه في مجالات متنوعة، وهذه المؤسسات لها دور في نشر الوعي ونشر المعرفة والثقافة من جهة، والمساهمة في ترشيد الأفراد نحو حسن استغلال أوقات فراغهم، مثل الأندية الثقافية فعض مثلا أن يخاطب الشاب الجمعات والشلل المنحرفة، فإنه يجد بديل جيد وهو النادي الذي يحسن من مستواه الثقافي، ومن ثم تكون هذه المؤسسات قد ساهمت بشكل غير مباشر في تنمية الموارد البشرية من خلال الحد من المشاكل الاجتماعية مثل السرقة وغيرها.

3.2 مقاييس تنمية الموارد البشرية

يتم قياس تنمية الموارد البشرية من خلال ثلاثة مؤشرات وهي:

أ. **العمر المتوقع عند الولادة :** ومعناه عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة، في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته .

ب. **معدل القراءة والكتابة بين الكبار :** المقصود به النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرءوا وأن يكتبوا بفهم فقرة بسيطة عن الحياة اليومية.

ج. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي : هو عبارة عن حاصل قسمة الناتج القومي الإجمالي على عدد السكان وغالبا ما يعبر عن هذا النصيب الدولار. وقد يتم استخدام مقاييس أخرى إضافية تشمل على : معدل وفيات الأطفال، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة عدد السعرات الحرارية يوميا. وهذا ما قد يؤدي إلى بعض التدخل بين مقاييس تنمية الموارد البشرية والمقاييس المتعلقة بنوعية الحياة.

وترتكز مقاييس تنمية الموارد البشرية على قياس الشروط والمهارات اللازمة لتطوير قدرات الأفراد ، والتي تؤدي دورا في التنمية الاقتصادية في المجتمع . ويطلق على المقياس الذي يتكون من المؤشرات الثلاثة السابقة اسم مؤشر التنمية البشرية (IDH).

3. الدراسة التطبيقية :

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية، لا بد من تناول وضعية التنمية للموارد البشرية في الوطن العربي، وهذا بعرض لأهم الخصائص والتجارب التي تمت مؤخرا.

1.3 واقع تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

في الواقع إن الدول العربية كغيرها من الدول النامية حاولت تطبيق العديد من السياسات والخطط التنموية، بهدف الخروج من دائرة التخلف والحقا بركب الدول المتطورة، غير أن الملاحظ لهذه التجارب التنموية يجد بأنها لم تحقق ما كان مخططاً لها، وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة ولا يتسع المجال لذكرها كلها هنا، إذ أن ما يهمنا هنا هو واقع تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، فمن خلال الدراسات التي اهتمت بقياس نوعية الحياة في البلدان العربية يمكن الوقوف على التغيرات التي حدثت على مجال تنمية الموارد البشرية.

فقد قام الباحث محمد العوض جلال الدين بتطبيق القياس لنوعية الحياة الذي اشتهر استخدامه خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، مستخدماً أربعة مؤشرات هي :توقع الحياة عند العمر الواحد، معدل وفيات الأطفال الرضع، نسبة غير الأميين من الكبار، ومتوسط الدخل للفرد، وقد توصل الباحث إلى أن هذا المؤشر قد ارتفع في غالبية البلدان النفطية خلال فترة قصيرة وبمعدلات كبيرة ، أما بقية الدول العربية فقد عجزت غالبيتها على أن تقدم بصورة محسوسة إلى الأمام على الرغم من الجهود في كثير منها قد بدأت مبكرة.

وفي دراسة أخرى، قام الباحث نادر فرحاني استخدم فيها ثلاثين مؤشرا تتصل بالتنمية البشرية وطبقها على 125 دولة نامية ، تتضمن 18 دولة عربية، وقد توصل الباحث إلى أنه في مجال التغذية فإن الدول العربية تتمتع بوضع أفضل من بقية الدول النامية، أما في مجال التعليم فإن الدول العربية تعتبر أسوء حالا لاسيما فيما يتعلق بمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي المنظم، وكذلك نفس الشيء فيما يتعلق بمؤشرات الحياة السياسية.

أما مكتب العمل العربي، فقد أشار إلى أن هناك في الوطن العربي حوالي (72) مليون نسمة يعانون من الأمية، (90) مليون نسمة محرومين من شبكة الصرف الصحي ، و (60) مليون نسمة محرومين من المياه الصالحة للشرب، وهناك (45) مليون نسمة يعانون من تلوث الهواء، وغير ذلك من المشاكل والأوضاع المتدهورة التي تدل على ضرورة بذل المزيد من الجهود التنموية للرفع من الخدمات المقدمة للسكان.

2.3. دراسة تطبيقية :

أ) نموذج:

تسمح لنا الدراسات القياسية السابقة من افتراض معادلة قياسية من الشكل:

$$LPIBP_{it} = \beta_0 + \beta_1 IDH_{it} + \beta_2 Linv_{it} + \beta_3 Llab_{it} + \varepsilon_{it}$$

باستعمال معطيات متجمعة لسبع دول (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا) في دراستنا، حولنا القيام بالتحقيق حول مصداقية الفرضيات و التي تقوم على أساس علاقة موجبة بين تنمية الموارد البشرية و التنمية الاقتصادية لأي بلد.

لهذا الغرض، قمنا بإجراء تقدير كمي على معطيات متجمعة مع أثر ثابت للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2010. تتمثل المتغيرة التابعة في معدل نمو الناتج المحلي الخام لكل فرد، أما المتغيرات المفسرة (المستقلة) فهي تلك التي غالبا ما تستعمل كمحددات هامة للنمو : معدل نمو الاستثمار المحلي من الرأسمال المادي، معدل نمو القوى العاملة مع إدماج متغيرة اصطناعية تتمثل في دليل التنمية البشرية (IDH)، حيث قمنا بأخذ 4 عند تواجد مستوى ضعيف لها، 3 لمستوى متوسط، 2 لمستوى مرتفع، 1 لمستوى عالي جدا. في ما يخص المعطيات، فهي تنحدر من بنوك معلوماتية مختلفة: CD-ROM للبنك العالمي لسنة 2007، الإحصائيات الدولية من صندوق النقد الدولي،

الديوان الوطني للإحصائيات إلى جانب مجلات دورية تهتم بالموارد البشرية في دول العالم. في ما يخص التصنيف، اعتمدنا على جدول يحدد IDH منذ 1990 إلى غاية 2010 متوفر في موقع البنك العالمي.

ب) تحليل النتائج:

من الجدول (1) يتضح أن المعاملات التي تقيس مدى فعالية وأثر التنمية البشرية على التنمية الاقتصادية تتصف بالمعنوية وموجبة تماما. فحسب التقارير والدراسات السابقة فإن أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي قوي في الدول ذات مستوى معيشي مرتفع لتوفر الإمكانيات المائلة والمتوفرة للعنصر البشري، بالمقابل فهي معتبرة ومحدودة أحيانا كما هو الحال للدول المتخلفة. فالتائج المتحصل عليها تبين أثر معنوي ومهم لدليل IDH مقارنة مع القوى العاملة والاستثمار المحلي والتي يأتي في المرتبة الثانية.

في ما يخص تحليل الآثار الثابتة، فنلاحظ عموما أن دول المغرب العربي تتقدم في المراتب مقارنة مع الدول الأخرى المأخوذة في دراستنا، وهذا يدل على القيام بالاعتناء وتطوير الموارد البشرية من طرف حكوماتها وخصوصا مؤخرا.

Tableau (1) : Estimation par régression de panel de la croissance du PIB par habitant¹ 1990-2010¹

Variables explicatives	Coefficients	Ecart- type
IDH	0.224	0.029
Investissement national	0.015	0.005
Forces de travail	0.070	0.054
Effets fixes :		
- Algérie	6.468	
- Egypte	5.937	
- Liban	6.536	
- Jordanie	6.279	
- Maroc	6.007	
- Syrie	5.956	
-Tunisie	6.097	
Statistiques :		
R ²	0.814	
DW	1.526	
Nombre d'observations	295	

¹Les valeurs obtenues sont calculées en logarithme.

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة ما بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وتحليلها وخصوصا وضعية التنمية البشرية في بعض من دول منطقة MENA. هذا التطور في دليل IDH ناتج عن الاهتمام الواسع لحكومات دول هذه المنطقة بشعوبها في شتى الميادين وخصوصا منذ التسعينات إلى يومنا هذا.

من النتائج المتوصل إليها، يتضح بأن التنمية البشرية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل موجب ولكن بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الاهتمام والوسائل المتاحة لذلك، حيث يساهم بطريقة مباشرة على النمو والتنمية.

بالمقابل، فان تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية ما تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد والمثابرة، حتى تصل إلى مصاف الدول المتطورة، ولاشك أن الحديث عن تنمية الموارد البشرية لا يمكن أن يتم في ظل غياب استراتيجية محددة يتم الاسترشاد بها لتحقيق ذلك، ونحن هنا لسنا بصدد وضع أو اقتراح استراتيجية معينة لتنمية الموارد البشرية، حيث أن الأمر في ذاك يبقى للجهات المخططة والمنفذة على مستوى الدولة، فهي تتطلب الوقت الكافي لتأهيلها وإعدادها وتكوينها بشكل جيد.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية

- مهدي حسن زويلف، "إدارة الأفراد: في منظور كمي والعلاقات الإنسانية"، عمان، 1994.
- محمد فلح صالح، "إدارة الموارد البشرية"، دار الحامد، عمان، 2004.
- مصطفى محمود أبي بكر، "الموارد البشرية: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"، الإسكندرية، 2006.
- محمد بوهزة، "تطور دور الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الجزائرية".
- الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإلاندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة.
- لعل بوكميش، "ماهية تنمية الموارد البشرية والواقع في العالم العربي والنامي"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإلاندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة.
- صلاح عبد الباقي، "إدارة الموارد البشرية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.
- صالح عودة محمد، "إدارة الأفراد"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.
- فريد نجار، "إدارة وظائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية"، الإسكندرية، 1999.

2. باللغات الأجنبية

- B.H. Balgati, Econometric Analysis of Panel Data, John Wiley & Sons, England. (1995).
- F. BENCHEMAM, G. GALINDO, Gestion des ressources humaines, Gualino Editeur, Paris, 2006.
- Banque mondiale, Rapport mondial sur le développement humain 2009.
- A. ROGER, L'évolution de la fonction Ressources Humaines : une analyse sur la base des offres d'emploi, Journées nationales des IAE, 2002, Paris.

الإبداع ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية

أ. بن يمينة كمال

أستاذ بجامعة مستغانم.

أ. حولة يحيى

أستاذ بجامعة عين تموشنت.

الملخص:

إن بقاء واستمرار المؤسسة في السوق يتطلب منها العمل على التحسين الجيد والتطوير والتجديد لميزاتها التنافسية باستمرار، لأن موضوع الإبداع ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، باعتبار الإبداع أساس تنمية وتقوية المؤسسات، كونه يسمح بخلق واستحداث طرق ومناهج تنظيمية وتسييرية وإنتاجية، لأن إستراتيجية التحديث والتجديد هي الإستراتيجية الأكثر إتباعا من قبل المؤسسات الكبرى وذلك لمواجهة المنافسة الحادة في عالم يتميز بتغيرات عميقة وجذرية، فعملية تقديم أو تحسين المنتجات الجديدة والموجودة في السوق أو ابتكار عملية إنتاجية جديدة ما هو إلا الإبداع الذي أصبح اليوم عاملا رئيسيا ومهما في بقاء المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: الإبداع، التنافسية، الميزة التنافسية.

مقدمة:

إن الضغوط التنافسية بين المؤسسات لا تقتصر على المستوى المحلي فحسب، بل تعدى ذلك إلى المستوى العالمي، فإذا كانت درجة حدة هذه الضغوط تختلف باختلاف طبيعة النشاط، ومدى اتساعه وتنوعه، فإن استمرار بقاء المؤسسة في السوق يتطلب منها العمل على التحسين والتجديد والتطوير لميزتها التنافسية باستمرار، لأن من الناحية العملية لا تستطيع أن تحتفظ بميزتها التنافسية بصفة دائمة، نظرا لأن المؤسسات المنافسة تعمل للتغلب على تلك الميزة، من خلال الابتكارات المذهلة التي تحدث تغييرات جذرية على المنتجات والخدمات المقدمة.

لهذا يعتبر كل من الإبداع والتجديد عاملا مهما ورئيسيا بل حاسما في منافسة الشركات وقدرتها على الاستمرار في السوق، هذا ما يوضحه عالم الأعمال من التقدم السريع الذي يعتبر هذا الأخير تحديا بالنسبة للمؤسسة أكثر منه فرصا، لأنه يعمل على تقادم ميزتها التنافسية، لذلك من الضروري أن تبحث المؤسسة عن آليات تسمح لها بتنمية وتطوير ميزتها أو مزاياها التنافسية. وعليه نحاول من خلال هذا البحث أن نجيب على الإشكالية التالية:

ما هو دور الإبداع في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنتناول العناصر التالية:

أولا: ماهية الإبداع.

ثانيا: التنافسية والميزة التنافسية.

ثالثا: دور الإبداع في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية.

1. ماهية الإبداع

1.1. تعريف الإبداع:

يعني أنه اختراع الشيء، إنشاؤه على غير مثال سابق، وجعله غاية في صفاته، وأن الإبداعية في الفن والأدب هي استحداث أساليب جديدة بدل الأساليب القديمة أو المتعارف عليها.¹ إنه إيجاد وتقبل، وتنفيذ الأفكار، والعمليات، والمنتجات، والخدمات الجديدة، إنه الاستخدام الأول، أو المبكر لإحدى الأفكار من قبل واحدة من المنظمات التي تنتمي لمجموعة المنظمات ذات

الأهداف المتشابهة، فهو الاستخدام الناجح لعمليات، أو برامج، أو منتجات جديدة تظهر كنتيجة لقرارات داخل المنظمة.²

ويعرف Joseph Schumpeter الإبداع على أنه " النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوبا جديدا في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه".³ كما عرفه Peter Drucker بأنه " تغيير في ناتج الموارد، بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك".⁴

كما يؤدي الإبداع في العادة إلى تحسين النشاطات والفعاليات المختلفة داخل الشركة من خلال زيادة الفعالية والكفاءة ودرجة الابتكار والإبداع في العمليات.⁵

كما تجدر الإشارة إلى وجود مفاهيم أخرى تتقاطع مع مفهوم الإبداع: الاختراع Invention يعني استخدام الإبداع لإنشاء شيء جديد.

أما الابتكار Innovation هو إيجاد طريقة جديدة لاستخدام اختراع سابق بشكل مفيد. فهناك عدة تعاريف متعلقة بالابتكار بحسب المفكرين، فهناك من يعرفه على أنه " القدرة على توليد فكرة أو أفكار جديدة لتطوير منتج أو تنظيم أو نظام إداري أو دمج عنصرين أو أكثر في عنصر أرشق واشمل...".⁶

فالابتكار ما هو إلا مرحلة نسبية بين العملية المؤدية للتقييم الكامل والاستخدام الأمثل للاختراع، فالمبتكر هو الشركة التي تقوم بتطبيق الاختراع لأول مرة، أما الآخر فيرى بأن الابتكار عبارة عن حالة فكرية يشجعها انفتاح التفكير والتأمل في الأفكار المتضاربة المختلفة وأعمال اللاشعور والاستعراض والتصور، ويتطلب تفكيراً لا شعوريا وعميقا قبل أن يحدث الإلهام.⁷

فكل التعاريف قد تعترض، لكن ما يتفق عليه هو أن الإبداع والاختراع يرتكزان على مبدأ تقدم شيء جديد من غير مثال أسبق، بينما الابتكار يعتمد على استخدام اختراعات سابقة بطريقة جديدة لأهداف تجارية.

فتقوم أي عمل إبداعي يتطلب توافر عناصر الإبداع الأساسية وهي:⁸

المرونة: تعني سيولة المعلومات المخزنة، وسهولة استدعائها وتنظيمها وإعادة بنائها والنظر إلى المسائل من زوايا عدة.

الطلاقة: فهي غزارة الإنتاج، وسرعة توليد وحدات من المعلومات، كإعطاء كلمات تتفق مع معنى ما، أو تضاده، أو تربط جزءا بالكل.

الأصالة: تعني التفرد بالفكرة، ولا يقصد بذلك أن تكون الفكرة منقطعة عما قبلها ولكن صاحبها زاد فيها شيئا، أو عرضها بطريقة جديدة.

2.1. أنواع الإبداع:

هناك نوعان من الإبداع هما كالتالي:

- **الإبداع الإداري:** يتضمن البناء التنظيمي والقواعد والأدوات والإجراءات وإعادة تصميم العمل، بجانب النشاطات الإبداعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات بين الأفراد والتفاعل فيما بينهم لتحقيق الأهداف المرجوة.

- **الإبداع الفني:** يتضمن ابتكار منتجات أو خدمات جديدة وتطوير المنتجات القديمة وإحداث تغييرات تقنية بوسائل وأدوات المنظمة.⁹

3.1. تصنيفات الإبداع:

● **الإبداع الإداري والتنظيمي:** يعني تقديم شيء جديد أو قيمة مضافة سواء في الفكر الإداري أو التقنيات أو تحويل الأفكار الإدارية إلى منتجات أو خدمات جديدة تضيف قيمة ومعنى أو تكون قابلة للتطبيق، فهو يتضمن إدخال تغييرات في التنظيم، وخلق نماذج تنظيمية جديدة تمكن المؤسسة من أداء مهامها بمرونة وإحداث تحسين في علاقات العمل. فهذا النوع من الإبداع هو غير مادي، ويهدف إلى جعل أساليب التسيير والتنظيم أكثر نجاعة، مما ينعكس إيجابا على سلوك المؤسسة بصفة عامة. فالإبداع الإداري والتنظيمي يتناول الأساليب الإدارية والتنظيمية لأن الإبداع الحقيقي يمر بمراحل متكاملة تبدأ من أسلوب الإدارة والأنظمة إلى الاستراتيجيات والإجراءات والسياسات ثم الخدمات والمنتجات والأساليب والتقنيات والسلوك التعامل مع العاملين والعملاء المستفيدين.

● **الإبداع التكنولوجي:** هذا النوع من الإبداع يرتبط بفكرة التدرج التي تشمل التكنولوجيا ودورة حياتها بداية من التصميم، ومرورا بالنشر والسوق وتحسين، وانتهاء بالتدهور. بمعنى أن الإبداع التكنولوجي هو تدرج اقتصادي يتضمن متغيرات مثل التنافسية، المردودية،

الاستثمار...الخ. بالإضافة إلى أنه " تدرج اجتماعي يشمل ممثلين، تمثيلات جماعية أو فردية، كما أنه بالمقابل يمثل تدرج مؤسساقي يتم في شكل برامج، تنظيمات عمومية أو خاصة".¹⁰ فعملية تحسين المنتجات الموجودة أو تقديم منتجات جديدة تماما للسوق أو تحسين عملية إنتاجية موجودة أو ابتكار عملية إنتاجية جديدة هو ما نسميه بالإبداع التكنولوجي، ويعتبر اليوم عاملا حاسما في بقاء المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي.

- **الإبداع في المنتجات والخدمات:** الإبداع الإداري والتنظيمي ينعكس على تقديم الجديد في الخدمات والمنتجات وأسلوب أو طريقة الشركة أو جهاز في تقديم خدماتها ومنتجاتها وعمليات الإنتاج أو أسلوب التعامل مع المستفيدين ونظم العمل وسرعة تقديم الخدمة ومتابعة ما بعد الخدمة أي جودة الخدمة والمنتج ومتابعة تقديم خدمات ما بعد الخدمة أو البيع.
- **تصنيفات شومبيتر:** صنف شومبيتر الإبداع إلى خمسة أنواع تتمثل في:¹¹

- إدخال طرق جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل.
- إنتاج منتجات جديدة.
- إيجاد منفذ جديد يمكن تصريف المنتجات.
- اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية سواء كان موجودا من قبل أو كان صعب المنال.
- خلق تنظيم جديد كتركيب وضعية احتكار.

4.1 معوقات الإبداع: إن التجديد أو الإبداع نوع من عمليات التطوير والتغيير فهو يلقي معارضة ومقاومة أحيانا لعدة أسباب مثل:¹²

- ❖ الرغبة في المحافظة على أساليب وطرق أداء المنظمة يستلزم في بدايته نفقات إضافية ليست المنظمة لأن تتحملها.
- ❖ رغبة قيادة المنظمة بعدم التطوير والإبداع والتغيير إيمانا بقاعدة "إذا لم تتعطل لا تصلحها" وهذا هو منهجية وأسلوب الشركات والمنظمات التقليدية " لا تحرك ساكنا" وهي فلسفة لها أنصار كثر في العالم الثالث.
- ❖ القناعة بما تقدمه الشركة أو الجهاز من منتجات أو خدمات الجهاز ورضاء المسؤولين عنها.

❖ عدم وجود منافسين لمنتجات أو خدمات الشركة أو المؤسسة يجبرونهم على التطوير والإبداع في العمل.

❖ ثبوت الهيكل البيروقراطي مدة طويلة وترسخ الثقافة البيروقراطية وما يصاحب ذلك من رغبة أصحاب السلطة في المحافظة عليها وعلى طاعة وولاء المرؤوسين لهم أو رغبة أصحاب الامتيازات في المحافظة على امتيازاتهم.

3. التنافسية والميزة التنافسية

1.3. تعريف التنافسية:

أصبح مصطلح التنافسية يشكل حلقة أساسية لدى المفكرين الاقتصاديين والمختصين في إدارة الأعمال والمؤسسات، سواء كانت مؤسسات عالمية أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد بدأ يظهر جليا في مجالات الأعمال والتجارة والمال والاقتصاد في الآونة الأخيرة، إلا أنه رغم التطرق إليه من قبل العديد من المفكرين لم يتم الوصول إلى إعطاء تعريفا محددا، لذا يمكن إعطاء أكثر من تعريف للتنافسية.

■ تعرف التنافسية على النحو التالي: " التنافسية بالمعنى الضيق يعبر عنها و تقاس على الفور في أسواق بالمنتجات المباعة بطريقة مريحة وتحسد المواقف المنشودة من قبل المؤسسة حتى تكون أفضل من منافسيها الفعليين".¹³

■ وتعرف أيضا: " التنافسية هي القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق والتي تقلل من نصيب الشركة في السوق المحلي والعالمي، ويترتب على التنافسية الوصول إلى مركز تنافسي".¹⁴

■ وتعرف: " المؤسسة التنافسية عندما تكون قادرة على الحفاظ باستمرار (بصفة دائمة) وبطريقة طوعية في سوق تنافسي ومتغير، بتحقيق معدل ربح على الأقل يساوي المعدل المطلوب لتمويل أهدافها".¹⁵

ففي الأخير يمكن القول أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على كسب مكانة بين الأقوياء في السوق، من حيث حصة السوق، الربحية، النمو، الاستقرار، رقم الأعمال وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تتمثل أهمها في الجودة الشاملة، الإبداع، التكلفة، البحث والتطوير، الابتكار والتجديد، تسيير الموارد البشرية وانتهاج الاستراتيجيات الهجومية... الخ.

1.1.3. أنواع التنافسية:

نجد أن هذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين:

✓ **التنافسية الملحوظة:** يعتمد هذا النوع من التنافسية على النتائج الايجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه لا يجب أن نتفائل بشأن هذه النتائج، كونها تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن طريق ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، إذ أن النتائج الايجابية في الأجل القصير، قد لا تكون كذلك في الأجل الطويل.¹⁶

✓ **القدرة التنافسية:** على الرغم من أن مفهوم القدرة التنافسية يستخدم على نطاق واسع، معايير متفاوتة وغير محددة، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بشكل عام على أنها الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أن تستخدم تدابير أو إجراءات معينة تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم.¹⁷

2.1.3. أسس تطوير تنافسية المؤسسة: من أهم عناصر التي تتركز عليها تنافسية المؤسسة منها:

- التطور التكنولوجي؛
- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة؛
- تطوير اليد العاملة وتكوينها؛
- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق؛
- الاهتمام بالبحث والتطوير؛
- دراسة الأسواق الخارجية؛
- تطوير نظام المعلومات.

2.3. تعريف الميزة التنافسية:

ومن ذلك فلقد شغل مفهوم الميزة أو القدرة التنافسية اهتمام الباحثين في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، فكانت النتيجة عدم الاتفاق بشأن مفهوم الميزة التنافسية، وذلك لاختلاف رؤى علماء الاقتصاد عن تلك الخاصة بعلماء إدارة الأعمال. فهذا الاختلاف يرجع إلى الوحدة التي ينظر إلى قدرتها التنافسية، حيث يهتم الاقتصاديون عادة بالعوامل

التي تحدد القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ككل، في حين ينصب اهتمام رجال إدارة الأعمال على تنافسية المؤسسة أو الصناعة.¹⁸

تتمثل الميزة التنافسية للمؤسسة في تمتعها بقدرة خاصة ناشئة عن امتلاكها موردا متميزا يكون مرشدا أساسيا في اختيار قوتها الدافعة عند صياغة الإستراتيجية المناسبة وهذا ما يمكن المؤسسة من تقديم منتجات ذات قيمة ومنافع للعملاء وتفضل عما يقدمه المنافسون الآخرون فتأكد التمييز والاختلاف عنه.¹⁹

فحسب Porter تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة، تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من طرف المنافسين الآخرين، إذ أنه يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا.²⁰

1.2.3. أنواع الميزة التنافسية: تتمثل في:

❖ **الميزة التنافسية الداخلية:** فهي تكون عندما تكتسب المؤسسة الأفضلية فيما يخص تحكمها في تكاليف التصنيع، إدارة أو تسيير المنتج، هذه الأفضلية تكسب المنتج إمكانية عرض سعر أقل مقارنة بالمنافسين الآخرين، كما أن الميزة التنافسية الداخلية تنتج عن الإنتاجية الجيدة، وبهذا تعطي للمؤسسة مردودية حسنة، وتزيد من طاقتها على مواجهة التخفيض في الأسعار المفروضة من طرف السوق أو المنافسين.²¹ فالإستراتيجية التي تبنى على الميزة التنافسية الداخلية، هي إستراتيجية السيطرة عن طريق التكاليف، وبالتالي على المؤسسة العمل على اكتساب ميزة التكلفة الأقل، والتي تعني قدرة المؤسسة على تصميم، تصنيع وتسويق المنتج بأقل تكلفة مقارنة مع المؤسسات المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أرباح أكبر.

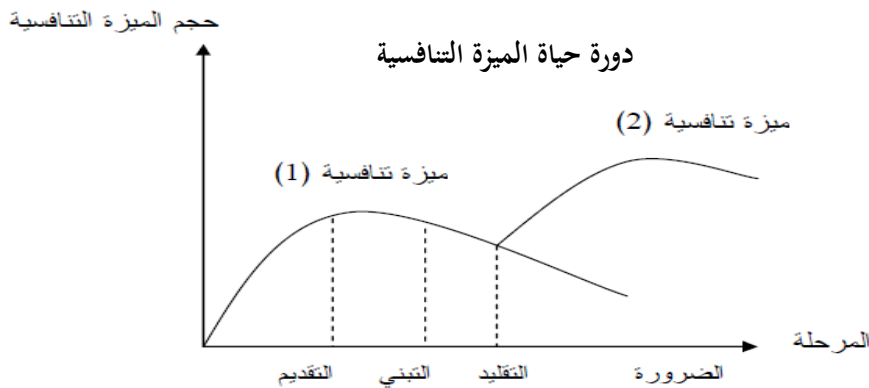
❖ **الميزة التنافسية الخارجية:** فهي تكون عندما يمكن تقديم منتج ذو نوعية متميزة، والتي تنشئ قيمة للمشتري إما عن طريق تخفيض تكاليف الاستعمال أو عن طريق تحسين أداء الاستعمال، ويمكن لها أن تعطي للمؤسسة قوة أكبر في السوق، بحيث أنها تتمكن من فرض أسعار أعلى مقارنة بالمنافسين الآخرين، لكن في المقابل تكون منتجاتها ذات نوعية متميزة، ونجد أن الإستراتيجية المبنية على أساس الميزة التنافسية الخارجية تكون إستراتيجية تميز.²² وتأتي ميزة التميز

عند قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز وفريد بحيث تكون له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (مميزات خاصة للمنتج، جودة أعلى، خدمات ما بعد البيع).

2.2.3. محددات الميزة التنافسية:

حدد نبيل مرسي خليل في كتابه الميزة التنافسية في مجال الأعمال " متغيرين " أو بعدين هامين، وهما كما يلي:

- **حجم الميزة التنافسية:** تتحقق الاستمرارية للميزة التنافسية للمؤسسة (إذا كان بإمكانها المحافظة عليها سواء ميزة التكلفة الأقل أو ميزة تمييز المنتج)، في ظل مواجهة المنافسين الموجودين في قطاع النشاط، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلبت جهودا أكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها، ومثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة، فإن الميزة التنافسية دورة حياة هي الأخرى، كما هو مبين في الشكل التالي:



المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 86.

- **نطاق التنافس أو السوق المستهدفة:** يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة المؤسسة بغرض تحقيقها لميزة أو مزايا تنافسية، فالتوسع في هذا النطاق يمكن أن يحقق وفورات في التكلفة مقارنة بالمنافسين المتواجدين في قطاع الصناعة، ومن أمثلة ذلك الاستفادة من استخدام نفس منافذ التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة، وفي مثل هذه الحالة تتحقق اقتصاديات (وفورات) الحجم، ويظهر ذلك خاصة في عمليات المؤسسة.

ومن جانب آخر، يمكن للنطاق الضيق أن يساعد المؤسسة في تحقيق ميزة تنافسية، وذلك من خلال التركيز على قطاع سوقي معين، وخدمته بأقل تكلفة أو بمنتج (سلعة أو خدمة) متميز. ويمكن إيجاد أربعة أبعاد لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية، وهي كما يلي:²³

1- نطاق القطاع السوقي: ويقصد به مدى تنوع كل من مخرجات المؤسسة و العملاء الذين تقوم بخدمتهم، وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع (جزء) معين من السوق أو خدمة كل السوق.

2- النطاق الرأسي: ويعبر على مدى أداء المؤسسة لأنشطتها سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة، فالتكامل الرأسي المرتفع مقارنة مع المنافسين قد يحدد مزايا التكلفة الأقل أو التمييز، ومن جانب آخر يتيح التكامل درجة اقل من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد في حالة التكامل الرأسي الخلفي أو منافذ التوزيع في حالة انتهاج المؤسسة لإستراتيجية التكامل الرأسي الأمامي.

3- النطاق الجغرافي: ويعكس عدد الأماكن أو المناطق الجغرافية أو الدول التي تنشط بها المؤسسة، وبالتالي تتنافس فيها، ويسمح هذا النطاق الجغرافي للمؤسسة بتحقيق مزايا تنافسية، وذلك من خلال مشاركتها في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة، أو ما يعرف بأثر مشاركة الموارد، وتبرز مدى أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسة التي تعمل حاليا على نطاق عالمي، حيث تقدم منتجاتها ليس على المستوى المحلي بل في كل مكان من العالم.

4- نطاق الصناعة: ويعكس مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المؤسسة، فوجود روابط وعلاقات مشتركة بين مختلف الأنشطة عبر عدة صناعات، من شأنه إتاحة فرص لتحقيق ميزة أو عدة مزايا تنافسية بالنسبة للمؤسسة، فقد يؤدي استخدام نفس أنشطة الإنتاج أو قنوات التوزيع عبر الصناعات المختلفة التي تنشط فيها المؤسسة إلى امتلاكها لميزة تنافسية.

إن الأبعاد الأربعة السابقة ذكرها (نطاق القطاع) السوقي، النطاق الرأسي، النطاق الجغرافي ونطاق الصناعة، إضافة إلى حجم الميزة التنافسية تعتبر كمحددات للميزة التنافسية للمؤسسة، وبالتالي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار من اجل المحافظة على ميزتها التنافسية وتعزيز موقعها التنافسي.

4. دور الإبداع في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية

1.4.1. أثار الإبداع على تعزيز القدرة التنافسية:

تظهر أهمية ودور الإبداع في تدعيم الميزة التنافسية لمؤسسة من خلال العناصر التالية:

1.1.4.1. مساهمة الإبداع في الحصول المؤسسة على حصة سوقية أكبر: حتى تستطيع المؤسسة الحصول على حصة سوقية أكبر لابد من العمل على تلبية رغبات وأذواق المستهلكين ولا يمكنها ذلك إلا بتفعيل الإبداع بكل صوره ومستوياته. فالابتكارات والعروض التسويقية المتجددة والمختلفة عن المنافسين والمتكيفة مع أذواق المستهلكين والمتغيرات البيئية أخرى تسمح للمؤسسة بجذب مستهلكين جدد مما يسمح لها بالحصول على حصص سوقية أكبر، ذلك أن التغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة جعلت المؤسسات أمام التزامات معينة بالنسبة للجودة، حيث أصبحت الجودة من العوامل الأساسية لتقييم أداء المؤسسات، ولهذا فالتوجهات العالمية الحالية هو استطلاع توقع المستهلك من زاوية الجودة، فظهرت بذلك مقاييس لقياس الجودة والنظم الخاصة بها وأطلق عليها سلسلة الإيزو 9000 جعل المؤسسات تعمل جاهدة للحصول على هذه الشهادة، من أجل البقاء والمحافظة على مكانتها في السوق.

2.1.4.2. تمكين المؤسسة من مواكبة التسارع التكنولوجي: إن المؤسسات العملاقة في عالم الأعمال هي على دراية تامة بأنه لا بقاء لها في السوق الحادة التنافس إلا بالسباق التكنولوجي، الذي يتيح منتجات جديدة ومتطورة مع تكلفة معقولة، وعليه فالبحوث والتطوير، كما يعبر عنها البعض:²⁴

هي " الباب الرئيسي للقيمة المضافة الأعلى ومن ثم الربحية الأعلى"، وهو ما توصلت إليه كبريات المؤسسات العالمية في صناعة الأدوية والسيارات والأسلحة والالكترونيات...، وعادة ما تتنوع النشاطات التي تشمها البحوث والتطوير، من تصميم إلى دراسات التحسين المستمر في شتى مجالات الأداء التي تسمح بتحسين الجودة وخفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، فالبحوث والتطوير من أهم السبل التي تدفع المؤسسات نحو مواجهة تحديات التنافسية العالمية والعولمة.

3.1.4. زيادة أداء المؤسسة: إن كل شيء مبني على الأداء الذي سوف يحققه الابتكار أو الإبداع، الذي يرتبط في الأساس بما حققه من ميزة تنافسية للمنتوج وجلب للمستهلكين باعتباره خاصا ومتميزا ومصدر القيمة الإضافية بالنسبة إليهم، وبصيغة أخرى يمكن أن نلمس دور الإبداع في زيادة أداء المؤسسة من جانبيين. جانب متعلق بالتكلفة، بحيث يؤدي الإبداع إلى استخدام أساليب جديدة ومتطورة في عملية الإنتاج مما ينجم عنه تخفيض تكاليف الإنتاج، وجانب آخر متعلق بتقديم منتجات ذات جودة عالية تستطيع المؤسسة عرضها في السوق بأسعار أقل.

4.1.4. حماية المؤسسة من الداخلين المحتملين: تتجلى الأهمية التي تعطيها المؤسسات العملاقة للتجديد والإبداع المتميز، من أجل كسب حصص سوقية جديدة وربح المعركة التنافسية، والحماية من الداخلين المحتملين وذلك من خلال إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تقف حاجزا أمامها في كل المجالات (فنية، تسويقية، مالية، إنتاجية، لأن الظروف والمشاكل تختلف ولا تتشابه)، التطوير وهي²⁵: " فالإبداع يسمح للمؤسسة بالحفاظ على مكانها في السوق وبالتالي ضمان بقائها ونموها واستمرارها في بيئة دائمة التغير وشديدة المنافسة".

5.1.4. تأثير الإبداع على المنافسة السوقية: يعمل الإبداع التكنولوجي غالبا على تكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، وتنبثق قوة الإبداع التكنولوجي على إثارة المنافسة السوقية وذلك من خلال²⁶:

- التأثير على قوة التنافسية بين المنافسين الأقوياء؛
- التأثير على إمكانية دخول المنتجين الجدد إلى الصناعة؛
- التأثير في قوة التنافسية للمشتريين والعملاء؛
- التأثير في قوة التنافسية للمنتجين والعارضين؛
- التأثير في قوة تهديد السوق بالمنتجات البديلة .

6.1.4. تطوير العنصر البشري: إن استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة يتطلب تكوين يد عاملة مؤهلة، أي توفر العامل البشري في عمليات التصميم والإبداع الفكري، التخطيط والبرمجة، التنسيق والتنظيم، التطوير والتحديث، التنفيذ والإنجاز وغيرها من العمليات التي هي من إنتاج العمل الإنساني وبدونها لا يتحقق أي نجاح مهما كانت الموارد

المتاحة للمؤسسة، لجذب تنمية القدرات الفكرية وإطلاق الفرصة أمام الفرد للإبداع والتطوير وتمكينه من مباشرة مسؤولياته. كما انه لا بد من خلق فكرة العمل في شكل فريق لأن السبب الرئيسي في عملية التجديد والابتكار يكمن في تضافر جميع الموظفين في المؤسسة من اجل الوصول موحد ومحدد مسبقا في برامج واستراتيجيات الإبداع.

خاتمة:

يتضح أن للإبداع أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تهدف إلى التفوق والتميز والوصول إلى القمة والشهرة العامة، من خلال العمل على تقديم الجديد من أجل المحافظة على وفاء زبائنهم ومنه تنمية قدرتها التنافسية، لهذا يمكن النظر إلى المنافسة كعملية موجهة بواسطة التجديد والإبداع، فرغم كل عمليات الإبداع فلا يتحقق لها النجاح، لكن العمليات التي تحقق النجاح يمكن أن تشكل مصدرا رئيسيا للمزايا التنافسية، لأنها تمنح المؤسسة شيئا منفردا وشيئا يفتقر إليه منافسوها مما يسمح لها بالتميز والاختلاف عن غيرها، فضلا عن فرض أسعار عالية لمنتجاتها أو خفض بعض تكاليف منتجاتها بنسبة كبيرة مقارنة بمنافسيها، هذا للإبداع دور بارز سواء بالنسبة للاقتصاد أو للمؤسسات، فهو أساس دفع التنمية بسرعة أكبر وباستمرار، خاصة إذا علمنا أن هذا العصر يتميز بالتغير الدوري والسريع، لذا يتطلب تطوير ونشر الإبداع والابتكار في المؤسسات.

الهوامش والمراجع:

1. يوسف محمد رضا، المعجم الكامل الوجيز، مكتبة لبنان للنashرون، بيروت 2002.
2. العميان، محمد سليمان. (2002) السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال. الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
3. بيتر دروكر، التجديد والمقاومة، ترجمة ممارسات ومبادئ، ترجمة حسين عبد الفتاح، الأردن، مركز الكتب الأردني، 1988.
4. العلي، عبد الستار، والعمرى، غسان (2006) المدخل إلى إدارة المعرفة، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. سعيد يس عامر، إدارة القرن 21.
6. سعيد يس عامر، الإدارة وآفاق المستقبل.
7. محمد عادل فارس، الإبداع والابتكار، (نظرات في خصائص المبدعين)،
http://annajah.net/arabic/show_article.shtml?id=32942009
8. غول فرحات، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية: حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 2006.
9. نادية أمال شرقي، الإبداع والتجديد أساس النجاح والمنافسة للشركات، 15 أكتوبر،
http://annajah.net/arabic/show_article.shtml?id=32942009
10. فريد راغب النجار، " إدارة اعمليات والانتاج و التكنولوجيا"، الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997.
11. اسماعيل زغلول ومحمد الهزائمة، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، تحرير: علي توفيق الصادق، (صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1999).
12. رجم نصيب، أمال صباري، الاستراتيجيات الحديثة للتغير لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، الكتاب الجامع للملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر بسكرة، ايام 29-30 أكتوبر 2002.

13. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
14. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
15. نبيل مرسي خليل، الإدارة الإستراتيجية، دار المعرفة، الإسكندرية.
16. سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 2011.
17. JEAN lachman, Le financement des stratégies de l'innovation, Economica, 1993.
18. Daft, Richard, L. (2000). Managment (5th ed). Orlando, Florida :Harcourt, Inc., The Dryden Press.
19. J.Fericelli et C.Jessua, « l'entreprise dans l'évolution de la pensée économique », connaissances politique, N°1, Février, 1983.
20. Roger Percerou : « Entreprise, Gestion et Compétitivité », éd.Economica, 1984.
21. H.Lesca, Structure et système d'information : facteurs de compétitivité, (Masson, France, 1982).
22. M.Porter, l'avantage concurrentiel des nations, (inter-édition, Paris, 1993).
23. Jean-Jacques Lambin, le marketing stratégique, 4^e édition, (édition international, Paris, 1998).

التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة والنمو الإقتصادي، نمط جديد للتصنيع

أ. حواس أمين

جامعة عبد الرحمن بن خلدون-تيارت

د. ساعد بوخاتم

جامعة عبد الرحمان بن خلدون-تيارت

Abstract:

Learning is a new approach to analyzing the role of trade in capital goods in promoting industrialization process of developing countries. This approach can explain how fast late industrializing economies "the Rest" are catching-up the income and technological level of developed ones. Also, this paper presents an endogenous growth model of an open economy in which the growth rate of income is higher if foreign capital goods as inputs are used relatively more than domestic capital goods for production of capital stock.

Using the approaches, we drives a number of conclusion about the effects of trade liberalization on technological capabilities building and therefore on economic performance. First, that liberalizing imports of capital good can promote development of the local manufactures industry through the dynamic learning effects from trade. Second, the ratio of imported to domestically produced capital good in composition of investment in addition to the volume of total capital accumulation is highlighted as an important determinant of economic growth.

Key words: Economic Growth, Learning process, industrialization, Capital Goods Imports, Endogenous Growth Models.

مقدمة:

يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية Economic Development في الأساس "عملية للتحويل الهيكلي A Process of Structural Transformation"، يلعب فيه التصنيع Industrialization دورا رئيسيا (Ros, 2000). هذه العملية تنطوي على فكرة إعادة تخصيص العوامل المنتجة من قطاع الزراعة "التقليدية Traditional" والقطاعات الأولية الأخرى إلى قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات "الحديثة Modern" (Lewis, 1954)، وإعادة تخصيص تلك العوامل فيما بين أنشطة القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي، على ذلك كلما زادت سرعة تحرك تلك العوامل من الزراعة التقليدية و الأنشطة غير الرسمية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، كلما شكل ذلك عاملا حاسما في رفع معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي (Ocampo, 2007).¹

بالطبع، لا تأخذ جميع الأنشطة الحديثة مكانها داخل قطاع الصناعة التحويلية، بل يمكن لتوسيع الأنشطة الزراعية غير التقليدية أن يلعب دورا هاما في عملية التنمية (كما هو الحال في تشيلي)، أيضا يمكن لتحديث قطاع الزراعة التقليدية أن يمثل عنصرا مهما في تحقيق مكاسب الإنتاجية (كما هو الحال مع الثورة الخضراء Green Revolution)، ومع ذلك، يرتبط تحقيق نمو سريع ودائم بشكل كبير على قدرة الاقتصاد في تنويع هيكل الإنتاج المحلي، بمعنى توليد أنشطة جديدة، أو تقوية الروابط الاقتصادية داخل البلد، وخلق تكنولوجيات عالية، في هذا الجانب، عادة ما يسهم القطاع الصناعي (التصنيع) والخدماتي بشكل ديناميكي في عملية التنويع تلك في الواقع تشير دلائل من الدول النامية خلال الربع الأخير من القرن الماضي على أن "تحقيق معدلات نمو سريعة في بعض الدول النامية كان مرتبطا بشكل أساسي بتنويع الإنتاج في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة، في حين أن تجريب دول نامية أخرى معدلات نمو بطيء عادة ما كان مرتبطا بقطاعات ذات إنتاجية منخفضة" (Rodrik, 2007, p.7).

لكن كيف يمكن إحداث تغيير هيكلي للإنتاج في الدول النامية؟ للإجابة عن هذا السؤال، يرى العديد من الاقتصاديين أن عملية النمو والتنمية في الدول النامية لا تتعلق بتحريك الحدود التكنولوجية أو تطوير ممارسات غير تكنولوجية جديدة (والتي تحدث فعلا في الدول المتقدمة)، بل

يرتبط بتغيير هيكل الإنتاج من خلال إدخال أنشطة أو قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة، والذي يتطلب بدوره (أي، التغيير الهيكلي) تبني وتكييف التكنولوجيات والاستراتيجيات التنظيمية الحديثة (اكتساب المعرفة الموجودة) مع الظروف المحلية لبناء قدرة تكنولوجية في مجال التصنيع (*Ocampo and Vos, 2008*). من جانب آخر، وبسبب أن التصنيع يتطلب حجم استثمارات كبيرة في قطاع الصناعة التحويلية، فلا بد من توظيف المزيد من الآلات والمعدات المتطورة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، ولتحويل الأنماط التصديرية من تصدير مواد أولية إلى تصدير سلع صناعية (*and Temple, 1997*). في الحقيقة، يشير *Keller (2004)* إلى أن معظم الدول تعتمد على مصادر أجنبية للحصول على التكنولوجيا والتي تمثل 90% أو أكثر من نمو الإنتاجية المحلية، هذا يؤكد الفكرة التي يتبناها اقتصاديو نماذج الفجوة الثنائية *Two-Gap Models* حول عدم إمكانية معظم الدول النامية "محليا" أن تنتج سلعا ذات تكنولوجيا متقدمة، وإنما تضطر للحصول على التكنولوجيا الحديثة إلى استيراد السلع الرأسمالية الأجنبية من الدول المتقدمة. وعلى هذا الأساس، وفي حالة وجود عجز في النقد الأجنبي لتمويل التكنولوجيا المطلوبة والتي تجسدها السلع الرأسمالية الأجنبية والسلع الوسيطة، فإن اقتصاديات البلدان النامية لا تستطيع العمل على أكمل وجه لإرساء قاعدة تصنيعية هامة تقود لتحقيق معدلات نمو مرتفعة (*Chenery and Bruno, 1962 ; Mackinnon, 1964 ; Taylor, 1990 ; Bacha, 1993*).

في الواقع، يرى بعض الاقتصاديين أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، وغيرها من البلدان المصنعة حديثا، فعلى سبيل المثال، ترى *Amsden (1989)* أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا (تعني بذلك الدول سالفة الذكر) يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية *Learning Foreign Technology*، فدول مثل اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك "أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها (اقتراضها) على التكنولوجيا الأجنبية بدلا من توليد منتجات أو عمليات جديدة" (*Amsden, 1989: 05*). كما اعتبرت *Amsden* أن نماذج النمو المناسبة لمثل تلك الاقتصاديات المصنعة حديثا ينبغي أن لا تدرج الابتكارات التكنولوجية *Technological innovation* وإنما واردات التكنولوجيا الأجنبية.

في الآونة الأخيرة، تزايد عدد الكتابات التي تشير إلى إمكانية رفع معدلات نمو الدخل عن طريق التجارة الدولية والسياسة التجارية الداعمة لسياسة تصنيعية على المدى الطويل موجهة للدول النامية، حيث استطاع عدد من الباحثين تقديم مجموعة متنوعة من الأطر النظرية لاقتصاد منفتح من خلال توسيع نماذج النمو الداخلي لاقتصاد مغلق لكل من *Romer (1986)* و *Lucas (1988)*، وما يمكن استخلاصه من هذه النماذج هو أن "واردات المدخلات الأجنبية تعتبر أحد المحددات الهامة للرباط بين النمو الاقتصادي والتجارة"، ويظهر كل من *Grossman & Helpman (1991)*، *Rivera-Batiz & Romer (1991)*، و *Quah & Rauch (1990)* أنه يمكن للتجارة الدولية أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي من خلال توفير مجموعة واسعة من المدخلات الرأسمالية والوسيطية، أي تمكين البلدان من توظيف مجموعة متنوعة من الآلات والمعدات المتطورة بشكل كبير، التي تعمل على تسهيل أنشطة البحث والتطوير أو أنشطة التعلم بالممارسة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة إنتاجية الموارد المحلية من الجانب الكمي والنوعي.² وبالتالي، يبدو أن هذه الكتابات توفر أسسا نظرية لتلك القناعة الراسخة منذ فترة طويلة في أذهان اقتصادي التنمية بأن التجارة الدولية من خلال توفير مدخلات أجنبية ضرورية وذات كفاءة لقطاع التصنيع، تعتبر عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، ترى *Anne Krueger (1983)* أن "التخفيض من واردات السلع الرأسمالية سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Product, GDP)، كما أن التخفيض من واردات السلع الوسيطية والمواد الخام من شأنه أن يؤثر سلبا على الإنتاج والعمالة".

على هذا الأساس، تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين تعلم التكنولوجيا عبر استيراد السلع الرأسمالية *Capital good imports* والنمو الاقتصادي *Economic Growth* في اقتصاديات الدول النامية. هذا يتطلب منا تقسيم هذا البحث إلى عدة أجزاء، ففي حين يعمل الجزء الثاني من الدراسة على تقديم بعض الأفكار الحديثة حول مفهوم "التعلم كمنط للتصنيع *Learning as* *Pattern of Industrialization* كمرحلة تسبق "الابتكار التكنولوجي *Technological Innovation*"، سنحاول في الجزء الثالث تقديم بعض المعلومات الخاصة بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية وعلاقتها بحجم نصيب الفرد من الناتج، أما الجزء الرابع يستعرض البيانات التي تصف

الاتجاهات الأخيرة المتعلقة بواردات السلع الرأسمالية كأحد أهم القنوات الخارجية التي تتعرض من خلالها الدول النامية إلى التكنولوجيا الأجنبية، في الجزء الخامس من هذه الدراسة، سنحاول بالاعتماد على مجموعة من الدراسات البحثية المختلفة، تقديم نموذج للنمو الداخلي يظهر أن التجارة الدولية عن طريق توفير سلع رأسمالية أجنبية (Foreign capital goods)، تزيد من كفاءة تراكم رأس المال وبالتالي معدلات نمو الدخل في الدول الأقل نمواً، وفي الأخير يلخص الجزء السادس الحقائق الأساسية لهذه الدراسة.

1. التعلم: نمط للتصنيع

تتوقع نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory أن ينمو اقتصاد مفتوح ما بشكل أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير الانفتاح التجاري على التحسينات التكنولوجية. وينجلي ذلك من خلال تلخيص المفاهيم النظرية لعدد من الدراسات الاقتصادية المؤثرة في ميدان التجارة والنمو، والتي تؤكد على آليتين رئيسيتين يمكن للتجارة الدولية من خلالها أن ترفع معدل نمو البلدان على المدى الطويل. أولاً تمكن التجارة من استخدام أصناف متنوعة (Romer, 1987) وذات جودة عالية (Aghion and Howitt, 1992) من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية³ ثانياً تلعب التجارة دوراً هاماً كقناة لتحويل الأثر الانتشاري للمعرفة knowledge spillovers عبر الدول (انظر على سبيل المثال : Coe and Helpman, 1995 ; Coe et al., 1997 ; Keller, 2000, 2004, 2010)، هذا يعني أن الدول التي تستخدم المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية بشكل واسع في عمليات الإنتاج تحي فوائدها كبيرة بسبب تجسيد تلك المنتجات للمعرفة الأجنبية. كما أن الأثر الانتشاري الذي يحدث نتيجة عملية نشر المعرفة جراء زيادة حجم المنتجات المستوردة يتميز بتكاليف أقل مقارنة بتكاليفه البديلة - تتضمن تكاليف البحث والتطوير R&D costs لتطوير المنتج - أكثر من ذلك، يمكن للواردات أن تسهل عملية تعلم كل ما يتعلق بالمنتجات Learning about the products (على سبيل المثال، الهندسة العكسية)، محفزة بذلك إمكانية تقليد أو ابتكار منتجات منافسة. كذلك تعمل العلاقات التجارية على تحفيز تفاعل الأفراد مع القنوات الأخرى للاتصال التي تؤدي إلى تعلم واسع لطرق الإنتاج، تصميم

المنتجات، الطرق التنظيمية، وشروط السوق. على ذلك، يمكن للبلد الذي يقوم باستيراد السلع الجديدة أولا، أن ينتجها بنفسه ثانيا، وان يقوم بتصديرها في نهاية المطاف (Chuang,1998). مع ذلك، يعتمد حجم اثر الانتشاري الناجم عن التجارة على مخزون المعرفة المادي وغير المادي Tangible and Intangible Knowledge Stock للشركاء التجاريين وعلى التعلم المحتمل للسلع المتداولة، في هذا الإطار، يقدم كل من *Acemoglu and Zilibotti* (1999) تفسيرات نظرية للفتاوت الواسع الحاصل في مخزون المعرفة عبر البلدان، حيث يرون أن المجتمعات تقوم بتراكم المعرفة عن طريق تكرار مهام معينة، على أن ندرة رأس المال من شأنه أن يقيد تكرار تلك الأنشطة المختلفة، لذلك، فان المجتمعات الغنية تميل إلى جمع المزيد من المعرفة مقارنة مع المجتمعات الفقيرة، مما يسمح للسابق (المجتمعات الغنية) باكتساب ميزة نسبية في إنتاج سلع كثيفة المعرفة/إنتاجية عالية.⁴

هل من الممكن أن تستفيد البلدان الفقيرة من تراكم المعرفة الحاصل في البلدان الغنية؟ للإجابة على هذا السؤال، استطاع *Chuang* (1998) تكوين نموذج للتعلم الناجم عن التجارة بهدف إظهار المكاسب المحتملة التي يمكن للبلدان الفقيرة أن تجنيها من استيرادها للمنتجات ذات الإنتاجية العالية من البلدان الغنية، في هذا الصدد، يشير تحليل *Chuang* إلى انه كلما كانت حصة المنتجات ذات الإنتاجية العالية اكبر في سلة واردات البلد (مع بقاء الأمور الأخرى على حالها *ceteris paribus*)، كلما كانت هناك إمكانية أكبر لحدوث التعلم والنمو الناجمين عن التجارة. بشكل مماثل، تؤكد دراسة *Goh and Olivier* (2002) على وجود آثار ايجابية للتعلم الناجم عن التجارة على معدل نمو البلدان الأقل نموا في المدى البعيد، حيث يظهر النموذج المقدم في الدراسة أن الحصول على السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة، من شأنه أن يمكن البلد النامي من تراكم رأس المال، والذي بدوره يحفز التعلم بالممارسة *Learning by Doing* ويرفع معدل النمو الاقتصادي.⁵

في الواقع، يوجد ثلاث قنوات رئيسية لنقل ونشر التكنولوجيا عبر الواردات : أولا، التجهيزات والمعدات الأجنبية المستثمرة التصميم المتقدمة وأساليب الإدارة الحديثة، والتي تجسد عموما التكنولوجيا الأجنبية، فزيادة الاستثمارات في السلع المصنعة والتجهيزات الأجنبية سيرفع من تكنولوجيا البلد المحلي من خلال الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المجسدة في هذه الاستثمارات.

أكثر من ذلك، يتضمن الاستثمار في السلع المصنعة الأجنبية والتجهيزات تأثيرات خارجية قوية تأخذ شكل تدريب للتقنيين المحليين في البلد الأجنبي لتعلم كيفية استخدام هذه التجهيزات (De Long and Summers, 1991, 1992, 1995)، في حين أن القناة الثانية التي يؤثر فيها مخزون رأس المال الأجنبي على معدل نمو التكنولوجيا هي "اقتصاديات الحجم Economics of Scale"، فوجود مستوى مرتفع من واردات رأس المال الأجنبي يمكن البلد المحلي من استخدام التكنولوجيا الأجنبية على صعيد (حجم) معين بهدف تقليل (تصغير) تكاليف الوحدة الإنتاجية (يمكن للتكاليف الحدية للإنتاج أن تنخفض إذا كان حجم السوق كبيرا بما فيه الكفاية) (Helpman, 1985)، أما القناة الثالثة فتتمثل في تراكم الخبرة (Experience Accumulation)، فكفاءة استخدام التكنولوجيا الأجنبية يعتمد على خبرة مستخدميها. وعليه فإن المستوى المرتفع لمخزون رأس المال الأجنبي المستورد يعني وجود المزيد من الأشخاص لتعلم كيفية استخدام (تشغيل) التجهيزات الأجنبية وبالتالي تراكم أسرع للخبرات. وهذا ما يعرف بمفهوم "التعلم بالممارسة" والذي يمثل عموما أحد الجوانب الهامة للتعليم، والذي يكون مرتبطا بشكل مباشر بتراكم مخزون رأس المال الأجنبي (Zhang & Zou, 1995).

تتوافق هذه الآراء مع ما توصلت إليه Amsden (1989) حول أنماط التصنيع في الدول الصناعية والدول المتخلفة، حيث ترى أنه "إذا كانت عملية التصنيع الذي حدثت أولا في إنجلترا نهاية القرن الثامن عشر على أساس الاختراع invention، وإذا كانت التي حدثت بعد 100 عام تقريبا في ألمانيا والولايات المتحدة على أساس الابتكار innovation، فانه يحدث الآن (في القرن العشرين) بين الدول "المتخلفة Backward" على أساس تعلم Learning التكنولوجيا الأجنبية المتطورة..... أكثر من ذلك، عملية التصنيع القائمة على التعلم بدلا من الاختراع أو الابتكار ليست المثال الوحيد المقترن بالقرن العشرين، فبريادية إنجلترا للعالم في القرن الثامن عشر من خلال الاختراع، قامت دول قارة أوروبا والولايات المتحدة بإتباعها على أساس التعلم في القرن التاسع عشر. وإذا ما أصبحت ألمانيا مبتكرة بنفسها في القرن التاسع عشر فلأنها استفادت من دراسة أمثلة الدول السبقة مثل إنجلترا، فرنسا وهولندا. أما بالنسبة للولايات المتحدة، يرى Rosenberg (1972) أنها كانت مقترضة ومبتكرة للتكنولوجيا في آن واحد خلال القرن التاسع عشر. كما أن العديد من الشركات الأمريكية والألمانية التي تعتبر رائدة في مجال الابتكار، كان معظمها تابعة في مجال التكنولوجيا

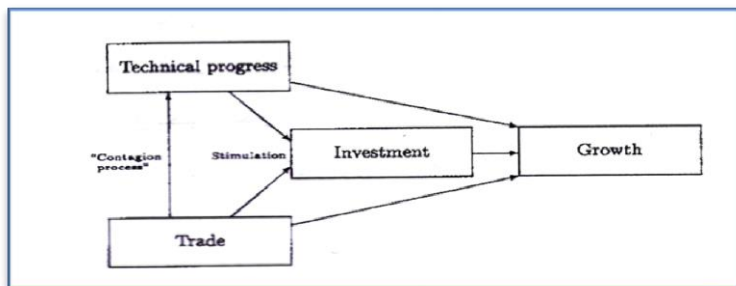
"(pp.3-4). إضافة إلى ما سبق، يرى *Gerschenkron* (1962) في كتابه *Economic Backwardness in Historical Perspective* " أن الاقتصاديات المتخلفة نسبيا خلال القرن التاسع عشر كألمانيا، فرنسا وروسيا، استطاعت اللحاق بركب الاقتصاديات الأكثر تقدما من خلال القيام باستثمارات عملاقة في مجال التصنيع عن طريق تبني وتعلم تكنولوجيات الحدود. على أن تسهيل حدوث مثل هذا التقارب يتطلب إرساء بعض التنظيمات "غير التنافسية non competitive" التي تتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين المؤسسات والبنوك، فضلا عن مدى حجم تلك المؤسسات وحجم تدخل الدولة لذلك، فان وجود سياسات ومؤسسات ملائمة في تلك الأمم المتخلفة نسبيا تعزز القدرة على نسخ وتعلم الأنشطة من خلال نقل وتبني التكنولوجيا من شأنه أن يشجع على القيام بالاستثمار في مجالات التصنيع (Evenson & Singh, 1997). لا بد أن نشير أيضا إلى أن الكفاءة التنظيمية للشركات عن طريق التعلم بالممارسة يمثل مصدرا هاما في ديناميكية نمو الصناعة. ففي دراسة *Nelson and Winter* (1982)، تلعب المؤسسات والمنظمات دورا نشطا في عملية التصنيع، بسبب تركيزهما على التفاعل الدائم بين الخصائص المؤسسية للمسار التكنولوجي *institutional properties of the technological trajectory* والأنشطة التعليمية للشركات *the Learning activities of firms* مؤخرا، يؤكد الاقتصاديون على أهمية نظرية التعلم التفاعلي *theory of interactive Learning* كعامل لنشر المعرفة، والتي تتضمن المفهوم المشترك لإدخال ونشر المعرفة في شكل منتجات، خدمات، أو عمليات جديدة، أي أن التعلم يؤدي إلى إحداث معرفة جديدة وظهور أنواع جديدة من أصحاب الأعمال يستخدمون تلك المعرفة (Sengupta, 2011).⁶

في الحقيقة، نجاح العديد من الاقتصاديات حديثة التصنيع (Newly Industrialized Economies, NIEs) في جنوب شرق آسيا ككوريا الجنوبية، سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، والصين في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة (بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 7.6% خلال الفترة 1989-2007) يرجع في الأساس إلى تبني سياسة التوجه الخارجي *outward orientation*، والذي يعكسه النمو السريع الذي شهده حجم وأصناف صادرات تلك الدول والمتضمنة صادرات ذات تكنولوجية عالية للدول المتقدمة،⁷ هذه الأخيرة تتأثر بحجم وكفاءة إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية

الذي عرف تغييرا جذريا في المراحل التنموية الأولية لتلك الدول، نتيجة تبني إستراتيجية للتصنيع قائم على تحويل الهياكل الإنتاجية ورفع نصيب الفرد من الناتج فيها على أساس نقل التكنولوجيا الأجنبية عن طريق استيراد المدخلات ذات التكنولوجيا العالية من البلدان الصناعية (*Rhee et al.*, 1984)، ثم تطبيق طرق تعلم (التعلم بالممارسة، التعلم بالتدريب،....، التعلم بالتصدير) ديناميكية استطاعت توليد وفورات حجم في قطاعات تصنيعية ناشئة حديثا. في هذا الجانب، ترى *Amsden* (2001) أن النهضة الاقتصادية التي عرفتتها الدول حديثة التصنيع (كالصين، الهند، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تاوان، تايلاندا في آسيا، الأرجنتين، البرازيل، شيلي، المكسيك في أمريكا اللاتينية، تركيا في الشرق الأوسط) تشكل ظاهرة فريدة خلال القرن العشرين، لأول مرة في التاريخ، استطاعت تلك الدول المتخلفة القيام بعملية التصنيع دون الحاجة إلى القيام بالابتكارات الملائمة *industrialized without proprietary innovations*، كما أنهم استطاعوا اللحاق بالركب في الصناعات التي تتطلب كميات هائلة من القدرات التكنولوجية المتقدمة دون أن تمتلكها. بذلك يجسد المصنعون اللاحقون بحق فكرة "التعلم البحت *pure Learning*"، والتي تعني الارتباط الأولي الإجمالي مع الدول الأخرى في مجال تداول التكنولوجيا لإرساء القاعدة التصنيعية. يضيف *Paul Krugman* (2011) لهذا التحليل "أن معظم التحليلات الاقتصادية ترى أن تحقيق دول شرق آسيا (بالخصوص NIC's) لمعدلات نمو مرتفعة كان ممكنا بسبب كونها "دولا متخلفة نسبيا (شبه متخلفة) *Relative Backwardness*". فمع مرور الزمن، استطاعت تلك الدول التحرك نحو العالم المتقدم عن طريق الاستفادة من تبني التكنولوجيا المتقدمة التي تم توليدها في دول متقدمة كالولايات المتحدة" (2011, p.383). أما في تحليل *Van and Wan* (1997) لأنماط النمو لـ NIEs يتبين أن تلك الدول استطاعت تحقيق معدلات نمو سريعة ومرتفعة من خلال اعتماد ميكانيزمات للنمو الاقتصادي تتطلب أولا، توليد روابط تكميلية بين تراكم رأس المال، مكاسب التكنولوجيا والتجارة الدولية، فتخلف أي رابط من تلك الروابط لم يكن ليتمكن تلك الاقتصاديات من تحقيق تنمية صناعية مذهلة كالتّي تحققت على مدار العقود الثلاث الماضية. ثانيا، فيما يتعلق بنمط التنمية المتبع، استطاعت NIEs الحصول على التكنولوجيا (في المراحل التنموية الأولية)

بتقريب المسافة مع العالم المتقدم من خلال اقتراض التكنولوجيا، وليس من خلال القيام بأنشطة البحث والتطوير المحلية المكلفة، والتي تتميز بالمخاطرة.⁸

الشكل رقم (01): روابط السببية



Source: Van and Wan. (1997, p.267).

ومع ذلك، يقترن حجم تأثير الانفتاح (ارتفاع مستوى التكنولوجيا المستوردة) على تبني وتعلم التكنولوجيا وبالتالي على تطور الأنشطة التكنولوجية المحلية بشكل مباشر وغير مباشر (بناء القدرة التكنولوجية Technological capability building) على الأسعار النسبية لتلك السلع الرأسمالية المستوردة، وعلى نوعية القدرة الاستيعابية للبلد المتلقي والتي تتعلق بمدى توفر عوامل الإنتاج كالعمالة المؤهلة. في هذا الصدد، يشير *Aghion et al.* (2003) إلى أن "المؤهلات لا تمثل فقط مدخلا في إنتاج السلع والخدمات، بل كذلك عاملا هاما في خلق واستيعاب المعرفة التكنولوجية الجديدة" (p.444). أما *Acemoglu* (2003) فيؤكد على ذلك بقوله: "في ورقة *Nelson and Phelps* (1966)، يتم افتراض رأس المال البشري كعامل ضروري لتبني التكنولوجيا الجديدة. يترتب عن هذه النظرة على الأقل اثنتين هامتين: أولا، زيادة الطلب على المؤهلات كلما تم إدخال التكنولوجيا الجديدة، وثانيا، تمكن الاقتصاديات ذات رأس المال البشري المرتفع من الاستحواذ على أفضل التكنولوجيات بشكل فعال" (p.465). أيضا نوعية المؤسسات الموجودة في البلد *(Parente and Prescott, 1991 ; Clarke, 2007)* ومناخ أعمال ملائم تؤدي مجتمعة إلى ارتفاع مستوى نجاح تكيف التكنولوجيا المتقدمة مع الظروف المحلية *(Dahlman et al., 1987; Rosenberg, 1976)* كنتيجة لذلك، يمكن لبلد ما عن طريق استخدامه للتكنولوجيا المستوردة المتاحة بشكل فعال أن يحقق تحسنا متوقعا في الإنتاجية *(Pack, 2006)*.

3. السعر النسبي للسلع الرأسمالية والدخل الفردي: قام عدد من الباحثين بدراسة خصائص بيانات "السعر النسبي للسلع الرأسمالية Relative Price of capital good" لمختلف الدول، فعلى سبيل المثال، استطاع كل من *De Long and Summers* (1991) باستخدام بيانات سعر مكونات الاستثمار المقدم من قبل مشروع الأمم المتحدة للمقارنة الدولية للبيانات (UNICP)، أن يكتشفوا وجود ارتباط سلبي بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDP per capita) والسعر الحقيقي للمعدات والتجهيزات الاستثمارية (ويعرف على أنه سعر التجهيزات الاستثمارية بالنسبة إلى مخفض GDP (Deflator) في عام 1980). وعليه، يرى *De Long and Summers* أن "الدول التي تتحقق نموا سريعا هي تلك الدول التي تشهد أكبر تراجع في الأسعار الحقيقية النسبية للمكونات (الآلات)"، هذا يعني أنه كلما استطاع الاستثمار قيادة النمو الاقتصادي، فإن السعر النسبي للسلعة الرأسمالية يتناقص مع تراكم رأس المال.⁹

من جانب آخر، اختبر كل من *Summers and Hestan* (1991) بيانات تقرير (UNICP) حول الأسعار الوطنية وأسعار الدولار الدولية للمجموعات السلعية الكلية (Aggregate commodities groups) لعام 1980، من خلال تقسيم عينة مكونة من 60 بلدا إلى 6 مجموعات على أساس نصيب الفرد من الدخل فيها وفقا للجدول أدناه:

الجدول رقم (01): أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية لعام 1980

الأساس = 100 سعر السلعة في الولايات المتحدة

مجموعة الدول	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	الكل
عدد الدول	12	14	10	10	8	6	60
GDP per capita % of U.S GDP per Capita	<10%	10-20	20-35	35-60	60-75	>75%	
السلع الاستهلاكية							
المواد الغذائية (A)	106	105	106	102	96	91	104
السلع الرأسمالية							
الاستثمار المحلي (B)	155	146	112	95	93	94	115
المنتجات الدائمة (C)	149	172	131	115	84	84	124

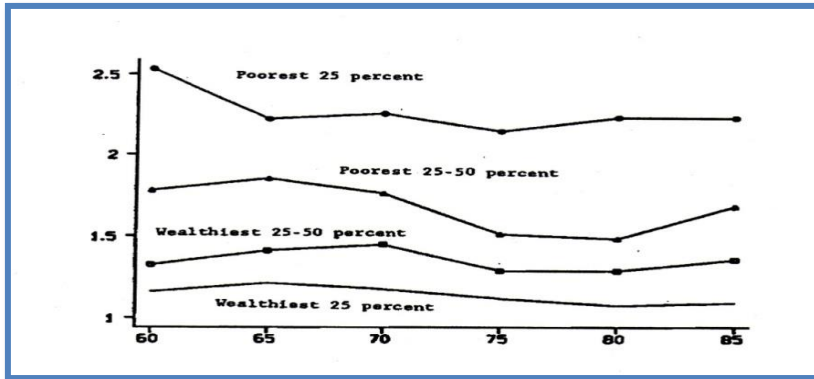
110	100	99	87	98	135	170	(D) التشييد والبناء
الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية إلى السلع الاستهلاكية							
1.11	1.03	0.97	0.93	1.06	1.39	1.46	B/A
1.19	0.92	0.83	1.13	1.24	1.64	1.41	C/A
1.06	1.09	1.03	0.85	0.92	1.29	1.6	D/A

Source: *Summers and Heston. (1991, p.338)*

يظهر الجدول رقم (01) نسب الأسعار الوطنية إلى الدولية، والتي تدل على الاختلاف الحاصل بين السعر المحلي والسعر الدولي لكل سلعة كلية ولكل مجموعة من الدول. فعلى سبيل المثال، وجد أن الأسعار الوطنية لسلع الاستثمار المحلي هي باهظة نسبيا (relatively expensive) في المجموعة الأولى (الدول الفقيرة) بمعامل 1.55 بالمقارنة مع السعر الدولي (الذي يعرف على أنه سعر السلعة في الولايات المتحدة). مما يلاحظ من الجدول أيضا، أن أسعار السلع الاستهلاكية تتناقص تدريجيا وبشكل طفيف مع تزايد متوسط دخل الفرد، أما السلع الرأسمالية، فإن أسعارها تظهر تناقصا واضحا وكبيرا مع تزايد متوسط دخل الفرد. لذلك، تصبح الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) إلى السلع الاستهلاكية "أكثر تكلفة (باهظة)" في الدول ذات الدخل المنخفض (كما هو مبين في الجدول أعلاه).

في الواقع، يشير كل من *Summers and Heston* (1991) إلى أن بيانات (UNICP) تعتبر محدودة في إظهار اتجاهات السعر النسبي للسلع الاستثمارية عبر الزمن لأنها لا تغطي مجموعة واسعة من الدول، خصوصا في السنوات الأخيرة. لذلك، وبهدف دراسة فيما إذا كانت علاقة السلبية بين السعر النسبي للسلع الرأسمالية والدخل الفردي ثابتة عبر الزمن، يقترح *Summer and Heston* تعريف السعر النسبي للسلعة الاستثمارية على أنها "نسبة (ratio) مخفض الاستثمار (investment deflator) إلى مخفض الاستهلاك (consumption deflator)"، وبإتباع نفس الخطوات السابقة، يتم تقسيم عينة مكونة من 99 بلدا إلى 4 مجموعات ترتب على أساس مستوى الدخل الفردي لسنة 1960. ليتم الحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم (02): السعر النسبي للسلع الرأسمالية لفئات الدخل، 1960-1985



Source: Lee, Jong-Wha. (1995, p.27.)

يظهر لنا الشكل أعلاه بوضوح أن علاقة السلبية بين السعر النسبي للسلع الاستثمارية ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام هي "مستقر عبر الزمن stable over time" بين فئات الدخل: فإذا كان مستوى الدخل منخفضا، فإن السعر النسبي للسلع الرأسمالية يكون مرتفع (Ebrahimi, Collins and Williamson, 2001; 2011). وبالتالي تظهر النتائج أن جميع السلع الرأسمالية كانت "ارخص نسبيا" في الدول الغنية (Richer Countries) في حين كانت "باهظة نسبيا" في الدول الفقيرة (Poor Countries). لذلك، تتمتع الدول ذات الدخل المنخفض في ظل التجارة الدولية بين DCs و LDCs بميزة نسبية في السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها ميزة نسبية في السلع الاستثمارية.¹⁰

4. الاتجاهات الحديثة لواردات السلع الرأسمالية:

بالحديث عن أهم الاتجاهات الحديثة للتجارة في التكنولوجيا الأجنبية منذ منتصف التسعينات، شهدت حصص المنتجات التكنولوجية العالية المستوردة imported high-tech products في إجمالي الناتج الداخلي (GDP) ارتفاعا بأكثر من 50 بالمئة في الدول ذات الدخل المنخفض Low-countries و 70 بالمئة في الدول ذات الدخل المتوسط Middle-countries (انظر الجدول رقم 02). وفيما يتعلق بالمناطق النامية، تستحوذ منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ East Asia and the Pacific على أعلى حصة من الواردات التكنولوجية العالية في GDP (8.4 بالمئة) مع تسجيل أعلى نسبة في ماليزيا (37 بالمئة) والفلبين (18 بالمئة). يظهر الجدول أسفله أيضا زيادات كبيرة في

حصص تلك الواردات من GDP في منطقة أوروبا واسيا الوسطى Europe and Central Asia والذي يعكس واقع انتقال العديد من دول تلك المنطقة إلى اقتصاديات السوق، وبالتالي تحسن ظروف حصولها على منتجات التكنولوجيا العالية خاصة بعد تخفيف الحرب الباردة لقيود التصدير. من جانب آخر، مثلت واردات التكنولوجيا العالية 3.8 بالمئة من GDP في أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي Latin America and the Caribbean و 3.6 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa، وهي نسبة تقل عن تلك المسجلة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء Sub-Saharan Africa (4.5 بالمئة).

الجدول رقم (02): واردات السلع التكنولوجية تزايدت في الدول النامية

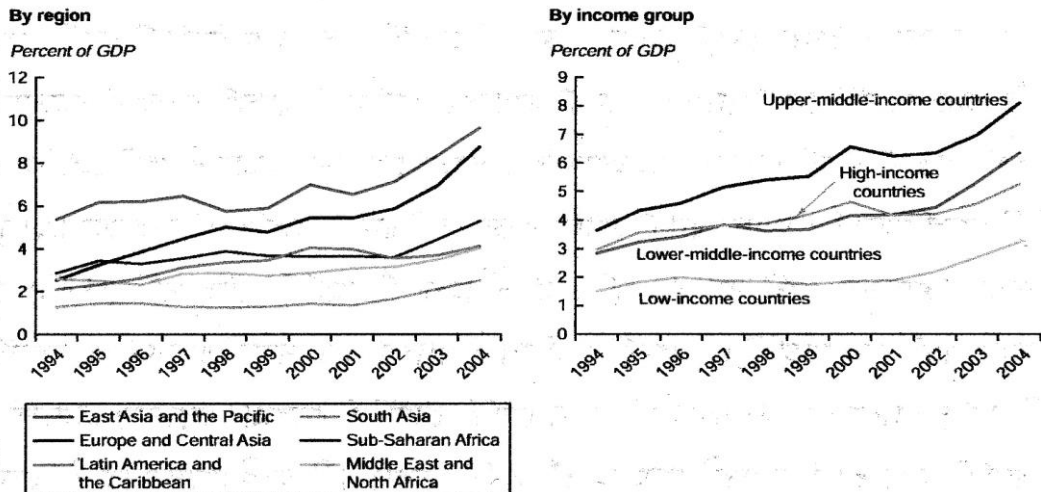
المناطق	واردات سلع التكنولوجيا العالية (% of GDP)			واردات السلع الرأسمالية (% of GDP)		
	1994-2002 التغير %	2002-04	1994-96	1994-2002 التغير %	2002-04	1994-96
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.9	8.4	42	11.6	12.8	10
أوروبا واسيا الوسطى	3.2	7.2	125	7.1	14.7	107
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	2.4	3.8	61	5.4	7.2	32
شرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.5	3.6	44	6.3	8.9	42
جنوب آسيا	1.4	2.1	53	3.1	3.8	22
إفريقيا جنوب الصحراء	3.2	4.5	39	9.3	10.5	14
مجموعات الدخل						
الدول ذات الدخل المرتفع	3.4	4.7	38	5.5	7.0	27
الدول ذات أعلى دخل متوسط	4.2	7.2	71	8.7	13.1	51
الدول ذات أدنى دخل متوسط	3.2	5.4	70	6.9	9.2	33
الدول ذات الدخل المنخفض	1.8	2.7	53	4.9	5.7	17

المصدر: البنك العالمي 2008.

أما فيما يخص مجموعات الدخل Income groups، فقد استطاعت الدول ذات الدخل المنخفض تحسين إمكانية حصولها على التكنولوجيا العالية المجسدة في المنتجات الأجنبية، فبعد أن كانت النسبة حوالي 1.8 بالمئة في الفترة 1994-2001، ارتفع متوسط حصة واردات التكنولوجيا الأجنبية

من GDP دول الدخل المنخفض سنة 2002 لتبلغ نسبة 3.2 بالمئة سنة 2004 (انظر الشكل رقم (03)).

الشكل رقم (03): ارتفاع واردات التكنولوجيا العالية



ما يمكن ملاحظته أيضا من الشكل أعلاه، تتمتع مناطق جنوب آسيا South Asia وإفريقيا جنوب الصحراء بزيادات كبيرة في حصة الواردات التكنولوجية، على الرغم من أنها نسب منخفضة جدا (مقارنة بالمناطق الأخرى) لا تتعدى 3 بالمئة من GDP في جنوب آسيا خلال الفترة 1994-2004، وتراوح ما بين 2 بالمئة إلى 5 بالمئة من GDP في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال نفس الفترة. تحذر الإشارة في هذا المقام، إلى أنه بالرغم من أن واردات السلع التكنولوجية العالية تمثل مؤشرا لمدى تعرض اقتصاد ما للتكنولوجيا، فإن هذا المؤشر غير قادر على التفريق (التمييز) بين الواردات التكنولوجية الموجهة للاستهلاك والواردات التكنولوجية الموجهة للإنتاج، كما أنها لا تشير إلى حجم تأثير تلك الواردات على المكونات التكنولوجية للأنشطة الاقتصادية لبلد ما (World Bank, 2008).

إن تمكن واردات السلع الرأسمالية كالألات والمعدات من إنتاج سلع ذات نوعية رفيعة وأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية، يعكس تأثيرها الواضح والقوي على القدرة التكنولوجية لبلد ما. بالنسبة لبلد يعمل داخل الحدود التكنولوجية، يمكن لوجود حصة كبيرة من واردات السلع الرأسمالية أن يعكس "نشاطا استثماريا كبيرا وقويا، ووجود عملية ارتفاع تكنولوجي وهيكل إنتاج متطور نسبيا

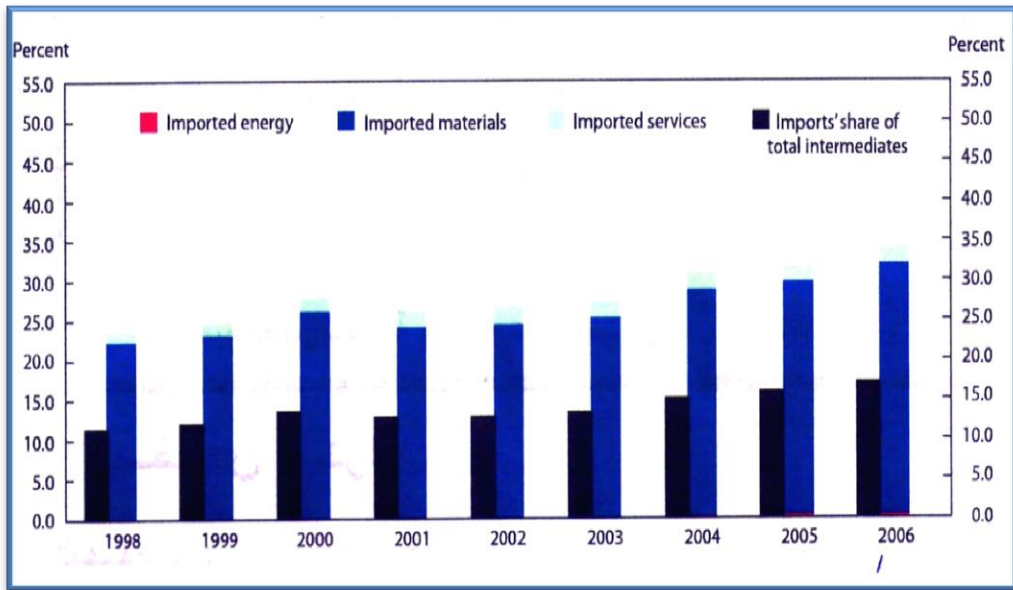
على المدى الطويل ". كنتيجة لذلك، فإن استيراد الدول ذات الدخل المتوسط middle-income countries لكميات أكبر من السلع الرأسمالية (كنسبة من GDP) يجعل منها دولا متطورة تكنولوجيا نسبيا بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المنخفض الأقل تطورا.

عموما، شهدت حصص السلع الرأسمالية من GDP للدول النامية ارتفاعا محسوسا خلال عقد التسعينات، حيث شهدت الدول ذات أعلى دخل متوسط Upper-middle income countries زيادة تفوق 51 بالمئة واستحوذت على أكبر حصة للسلع الرأسمالية من GDP (13 بالمئة)، في حين استطاعت الدول ذات أدنى دخل متوسط Lower-middle-income countries تعزيز اعتمادها على تلك السلع بنسبة 33 بالمئة واستحوذت على أقل من نصف حصة السلع الرأسمالية للمجموعة الأولى. لذلك، فإن الفجوة التكنولوجية Technological Gap بين المجموعتين مازالت تتسع الأولى. (UNCTAD,2007). من جانب آخر، تشهد منطقة أوروبا وآسيا الوسطى زيادات إقليمية واسعة في واردات السلع الرأسمالية، تعكس الانتعاش الاقتصادي الكبير التي عرفته تلك الدول خاصة بعد مرحلة الركود الذي رافق تحولها إلى اقتصاد السوق، وكما هو الحال بالنسبة لواردات التكنولوجيا العالية، يستحوذ جنوب آسيا على أقل نسبة من واردات السلع الرأسمالية رغم التحسن الطفيف الذي عرفته حصة الواردات الرأسمالية خلال فترة الدراسة، ويمكن إرجاع هذه النسبة الضعيفة للواردات الرأسمالية من GDP إلى إتباع حكومات تلك المنطقة لسياسات الاكتفاء الذاتي autarchic النسبية خلال العقود الثلاثة الماضية. في الأخير، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسنا واضحا في حصة واردات السلع الرأسمالية من GDP بانتقالها من 63 بالمئة (الفترة 1994-96) إلى 89 بالمئة (الفترة 2002-04) والذي يرجع أساسا إلى إتباع معظم دول تلك المنطقة لسياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية منذ بداية التسعينات.

و مع ذلك، لا يقتصر استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة على الدول النامية فقط، بل تتعداها لتشمل الدول الصناعية المتقدمة، فعلى سبيل المثال، تبرز دراسة Eldridge and Harper (2010) حقيقة اعتماد نمو إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الأعمال الخاص business private sector في الولايات المتحدة على استيراد المدخلات الرأسمالية والوسيطة، حيث تبين الدراسة أن المدخلات الرأسمالية والوسيطة المستوردة تساهم بنسبة 14% في متوسط النمو السنوي لإنتاجية

العمل في قطاع الأعمال الخاص، وبنسبة 23% في متوسط النمو السنوي لإنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية. أما حصص المدخلات الرأسمالية المستوردة من المدخلات القطاعية الإجمالية فيظهره الشكل أدناه :

الشكل (04) : حصص واردات المدخلات الرأسمالية القطاعية ، و لإجمالي المدخلات الرأسمالية لقطاع الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة، 1998-2006.



Source: *Eldridge and Harper. (2010, p.7)*

من خلال الشكل أعلاه، تظهر البيانات أن ما يقارب 24% من المدخلات الرأسمالية القطاعية في الصناعة التحويلية تم استيرادها سنة 1998، وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا محسوسا تجاوز نسبة 34% سنة 2006. نشير أيضا، انه ابتداء من سنة 2002، عرفت حصص السلع الرأسمالية المستوردة من إجمالي السلع الرأسمالية والقطاعية، والمستخدمه من قبل شركات الصناعة التحويلية تزايداً بشكل مستقر.

5. نموذج النمو الداخلي مع المدخلات الأجنبية:

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتقديم نموذج لاقتصاد مغلق (closed economy) أين معدل نمو الدخل الفردي يتم تحديده من قبل قطاع السلع الرأسمالية (قطاع الصناعة)، كما أن السعر النسبي للسلعة الرأسمالية إلى السلعة الاستهلاكية ينخفض عبر الزمن على طول مسار النمو المتوازن

ثم سنقوم بعد ذلك بتوسيع هذا النموذج إلى اقتصاد مفتوح (open economy) أين تعتبر "السلعة الرأسمالية الأجنبية المستوردة أحد المدخلات المهمة في عملية إنتاج السلع الرأسمالية المحلية".¹¹

يتضمن النموذج الذي سنحاول تقديمه في هذه الدراسة بعض السمات المشتركة لنماذج النمو الداخلي الأخيرة،¹² من حيث أنه يركز على أهمية المدخلات الأجنبية في النمو الاقتصادي، فبعد تشديد النظر في أثر التجارة الدولية على التقدم التكنولوجي في دراسة سابقة، سنحاول في هذا الجزء من البحث تأكيد وجود ارتباط آخر بين المدخلات الأجنبية وكفاءة تراكم رأس المال (the Efficiency of Capital Accumulation) وبالتالي النمو الاقتصادي. في النموذج المقترح، يتم قيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة تراكم المال والتعلم التكنولوجي، حيث يتم قيادة تراكم رأس المال عن طريق إنتاج سلع رأسمالية في قطاع الصناعة التحويلية، أما التعلم التكنولوجي فيفترض أنه يحدث عن طريق التجارة في السلع الرأسمالية (أي، وجود مستوى مرتفع لمخزون رأس المال الأجنبي المستورد يعني وجود المزيد من الأشخاص لتعلم كيفية استخدام (تشغيل) التجهيزات الأجنبية وبالتالي تراكم أسرع للخبرات).

1.5- اقتصاد مغلق:

ليكن لدينا بلد ما يفترض أن لديه نفس ميزات نموذج النمو الداخلي ذو قطاعين (Two Sector Endogenous growth Model) المقدم من قبل *Rebello* (1990).

يقوم اقتصاد البلد بإنتاج سلعة استهلاكية وسلعة رأسمالية، حيث تنتج السلع الاستهلاكية بدمج عاملي رأس المال والعمل وفقا لدالة إنتاج من نوع *Cobb-Douglas* التالية:

$$C = (\phi K)^{\alpha} L^{1-\alpha}, 0 < \alpha < 1 \quad (1)$$

حيث: K يمثل مخزون رأس المال الإجمالي، L يمثل عنصر العمل، α تمثل حصة رأس المال من الناتج (ثابت) و ϕ هو جزء من K المستخدم في قطاع الاستهلاك.

أما السلعة الرأسمالية فيتم إنتاجها باستخدام مخزون رأس المال فقط وفقا للعلاقة التالية:

$$I = A(1 - \phi)K \quad (2)$$

حيث A تمثل معلمة الإنتاجية (موجبة) والتي تعكس مستوى التكنولوجيا المتاحة.

يتم استخدام جميع السلع الرأسمالية لتراكم رأس المال (مع افتراض عدم وجود للاهتلاك) وفقا للاتية

$$\dot{K} = I \quad (3)$$

حيث \dot{K} يعبر عن التغير في مخزون رأس المال المادي عبر الزمن ($\dot{K} \equiv \partial K / \partial t$).
 شرط تعظيم الأرباح يعني أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون نفسها في كلا القطاعين (بسبب التنقل الكامل لرأس المال بين القطاعين) حيث:

$$pA = \alpha(\phi K)^{\alpha-1} \quad (4)$$

حيث p يشير إلى سعر السلعة الاستثمارية بالنسبة للسلعة الاستهلاكية.
 يفترض في الحالة المستقرة أن يكون مخزون رأس المال المستخدم في قطاع السلعة الاستهلاكية ϕ ثابتا، و عليه، تبين المعادلة (4) أن السعر النسبي للسلعة الرأسمالية تنخفض مع تراكم رأس المال في الحالة المستقرة. وبالتالي يكون السعر النسبي للسلعة الرأسمالية أرخص (أقل تكلفة) في بلد ذو "مخزون مرتفع لرأس المال الفردي".

يساوي الدخل الوطني (مقاسا بمصطلح السلعة الاستهلاكية) إلى:

$$Y = C + pI = [1 + \alpha(1 - \phi) / \phi] C \quad (5)$$

وبالتالي، نستنتج من خلال المعادلة أعلاه أن الناتج الداخلي الخام ينمو بمعدل مساوي إلى معدل نمو الاستهلاك في الحالة المستقرة، مما يعني ضمنا أن النمو الاقتصادي يؤدي دائما إلى مستوى مرتفع من الاستهلاك والمنفعة.

في جانب الاستهلاك، يفترض النموذج أن الأسر تعظم منفعتها وفقا للدالة التالية:

$$U = \int_0^{\infty} e^{-\rho t} \log(C) dt \quad (6)$$

حيث ρ يمثل معدل التفضيل الزمني (موجب وثابت).

في الحالة المستقرة، تختار الأسر مسار نمو الاستهلاك الأمثل عند معدل $\bar{C} = r_c - \rho$ حيث r_c هو معدل الفائدة المحسوب بمصطلح السلعة الاستهلاكية.

يتطلب شرط التحكيم المعيارية (The standard arbitrage condition) أن يكون $r_c = A + \bar{p}$ (انظر: Rebelo, 1990, p.7). وعليه، ومن خلال المعادلة (1) و(4)، يصبح معدل نمو

السعر النسبي للسلعة الرأسمالية في الحالة المستقرة مساويا إلى $\bar{p} = (\alpha - 1)\bar{K}$

و: $\bar{C} = \bar{K} + \bar{p} = \alpha\bar{K}$. إذن، بدمج كل النتائج مع المعادلة (5) يعطى معدل نمو الدخل في الحالة المستقرة على أنه:

$$\bar{Y} = \bar{C} = \alpha(A - \rho) \quad (7)$$

هذه المعادلة تعني ضمناً أن وجود مستوى تفضيل منخفض (ρ منخفض) وإنتاجية أكبر (A مرتفع) سيعمل على تحقيق نمو سريع في الاقتصاد، وبالتالي يمكن لهذا النموذج للنمو الداخلي أن يفسر التباعد (divergence) الحاصل لمعدلات النمو الاقتصادي بين الدول من خلال وجود اختلافات في مستوى التفضيلات أو الإنتاجية بين الدول، كما أن هذا النموذج يتنبأ بأن الدول الفقيرة ستبقى "فقيرة دائماً".

يمكن الحصول على معدل الادخار الأمثل $s^* = p\dot{K} / Y$ بدمج المعادلات (2)، (4) و (5):

$$s^* = [1 + \alpha^{-1}\phi(1 - \phi)^{-1}]^{-1} = [1 + \alpha^{-1}\rho(A - \rho)^{-1}]^{-1} \quad (8)$$

وبالتالي، يكون معدل الادخار الأمثل مرتفعاً في الاقتصاد الذي يكون أكثر إنتاجية وذات تفضيلات زمنية مرتفعة.

2.5- اقتصاد مفتوح:

الاقتصاد المغلق الذي تم مناقشته في الفرع أعلاه لا يسمح بأي إمكانية لوجود تبادل تجاري بين الدول، لذا سنعمل في هذا الفرع على توسيع النموذج السابق من خلال افتراض وجود اقتصاد عالمي يمكن من خلاله للبلدين - بلد أقل نمواً (LDC) وبلد متقدم (DC) أن ينخرطوا في التجارة الدولية.

لنفترض أن البلد المتقدم (DC) قد حقق بالفعل مرحلة التصنيع (Industrialization) وينمو بمعدل معطى من خلال المعادلة (7). في المقابل يبدأ البلد الأقل نمواً (LDC) مرحلة إنتاج السلع الرأسمالية في قطاعه الاستثماري.

يمكن من خلال المعادلة (4) التي تشير إلى أن السعر المحلي للسلعة الرأسمالية هي أقل تكلفة نسبياً في DC الذي يملك مخزوناً كبيراً من رأس المال، أن نستنتج أن DC يتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة الرأسمالية، في حين أن LDC لديه ميزة نسبية في إنتاج السلعة الاستهلاكية. وعن طريق إحداث تبادل تجاري بين البلدين، يمكن للبلد المتقدم DC أن يحصل على السلعة الاستهلاكية الرخيصة نسبياً، كما يمكن للبلد الأقل نمواً في المقابل أن يحصل على السلعة الرأسمالية الرخيصة نسبياً. وعليه فإن استيراد السلعة الرأسمالية من البلد المتقدم DC سيرفع من معدل نمو البلد الأقل نمواً

LDC، في حين سيتمتع DC بقدر أعلى من المنفعة من خلال استيراده للسلعة الاستهلاكية من LDC،

لنفترض الآن أن قطاع التصنيع في LDC يتطلب كل من السلع الرأسمالية المحلية (domestic) والمستوردة (imported) وذلك في ظل افتراض إمكانية وجود إحلال غير تام بين السلعة الرأسمالية لـ DC والسلعة الرأسمالية في LDC، ووفقا لهذا الافتراض، يمكن إنتاج السلعة الرأسمالية لـ LDC بالجمع بين السلعة الرأسمالية المحلية I_D والسلعة الرأسمالية المستوردة I_M وفقا لدالة إنتاج من نوع -Cobb Douglas التالية:

$$I = I_D^{1-\gamma} I_M^{\gamma}, 0 < \gamma < 1 \quad (9)$$

حيث: γ تمثل معلمة موجبة.

أما السلعة الرأسمالية المحلية I_D فنتج باستخدام مخزون رأس المال فقط (مثل البلد المتقدم):

$$I_D = A(1 - \phi)K \quad (10)$$

وبالتالي، يمكن إعادة كتابة المعادلة (9) كالآتي:

$$I = [A(1 - \phi)K]Z^{\gamma} \quad (11)$$

حيث Z تمثل نسبة السلعة الرأسمالية المستوردة إلى المحلية المستخدمة في إنتاج السلعة الرأسمالية في LDC، وتعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$Z = I_D^{-1} I_M = I_M / A(1 - \phi)K \quad (12)$$

لذا، سيطلق على المتغير Z مصطلح "نسبة الواردات في الاستثمار Ratio of Imports in Investment".

لنفترض أن قطاع السلعة الاستهلاكية في LDC لديه نفس دالة الإنتاج المعطاة وفقا للمعادلة (1)، وأن شرط تعظيم الأرباح يعطى وفقا للآتي:

$$pA(1 - \gamma)Z^{\gamma} = \alpha(\phi K)^{\alpha-1} \quad (13)$$

$$p_M = p \cdot \gamma \cdot Z^{\gamma-1} \quad (14)$$

أين p_M تمثل سعر السلعة الرأسمالية المستوردة وتعطى بصفة خارجية.

تبين المعادلة (14) أن توازن المتغير Z يحدد من خلال الاختلاف الحاصل بين السعر المحلي p والسعر الأجنبي p_M . وباستخدام المعادلات (13) و(14)، يمكن الحصول على توازن Z كالآتي:

$$Z = A^{-1} \cdot \gamma / (1 - \gamma) \cdot \alpha(\phi K)^{\alpha-1} \cdot p_M^{-1} \quad (15)$$

تظهر المعادلة (15) أن السلعة الرأسمالية المستوردة الرخيصة نسبيا ستعمل على الرفع من قيمة المتغير Z (مع إعطاء قيم لمخزون رأس المال K والمعلومات الأخرى).

يعطي التوازن التنافسي معدل النمو في الحالة المستقرة بنفس الطريقة التي تحدث في اقتصاد مغلق، حيث يفترض أن الأسر في LDC تعمل على تعظيم دالة المنفعة الزمنية المعطاة وفقا للمعادلة (6)¹² وبدمج معادلة مسار الاستهلاك الأمثل $\bar{C} = r_c - \rho$ وشرط التحكيم $\bar{C} = A(1-\gamma)Z^\gamma + \bar{p}$ يمكن الحصول على معدل نمو الاستهلاك كالأتي :

$$\bar{C} = A(1-\gamma)Z^\gamma + \bar{p} - \rho \quad (16)$$

أما معدل نمو مخزون رأس المال فيعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$\bar{K} = A(1-\phi)Z^\gamma \quad (17)$$

يعطى الدخل الوطني مقاسا من ناحية السلعة الاستهلاكية وفقا للعلاقة التالية :

$$Y = C + (1-\gamma)pI = [1 + \alpha(1-\phi)/\phi]C \quad (18)$$

وبالتالي، ينمو GDP بنفس معدل نمو الاستهلاك في الحالة المستقرة. أما معدل الادخار $s = p\dot{K} / Y$ فيمكن حله ليصبح:

$$s = (1-\gamma)^{-1} [1 + \alpha^{-1}\phi(1-\phi)^{-1}]^{-1} \quad (19)$$

بالتطرق إلى الحالة المستقرة، تصبح ϕ حصة مخزون رأس المال المستخدمة في كل قطاع ثابت. وبدمج المعادلات (16) و (17) و $\bar{C} = \bar{K} + \bar{p}$ ، يمكن الحصول على حصة مخزون رأس المال $\tilde{\phi}$ في التوازن:

$$\tilde{\phi} = p.A^{-1}\tilde{Z}^{-\gamma}, 0 < \phi < 1 \quad (20)$$

أين \tilde{Z} تمثل قيمة Z في الحالة المستقرة .

باستخدام $\bar{Y} = \bar{C} = \alpha\bar{K}$ ، يعطى معدل نمو المتوازن للناتج في الحالة المستقرة وفقا للمعادلة التالية:

$$\tilde{Y} = \alpha[A(1-\gamma)\tilde{Z}^\gamma - \rho] \quad (21)$$

وعليه، وفقا للمعادلة (14)، يجب على معدل نمو السعر النسبي للسلعة الرأسمالية أن يكون نفسه في الحالة المستقرة في كلا البلدين. وبالتالي يتطلب توازن الحالة المستقرة أن يتساوى معدل نمو الدخل مع معدل نمو محدد في ضوء معلومات التفضيل والتكنولوجيا المعطاة.

أما خلال الفترة الانتقالية التي يقترب فيها اقتصاد LDC إلى الحالة المستقرة ابتداء من مستوى أولي منخفض لمخزون رأس المال، سيرتفع مخزون رأس المال والدخل الفردي تدريجيا نحو قيمها في الحالة المستقرة.

وطوال الفترة الانتقالية، إذا كانت نسبة الواردات في الاستثمار Z لاقتصاد ما مرتفعة فان معدل نمو الدخل يكون مرتفعا أيضا. فكما تظهر المعادلة (17) وفي ضوء معلمات معطاة، يتزايد معدل نمو مخزون رأس المال (وكذلك الدخل) مع تزايد قيمة المتغير Z . نتيجة لذلك، ووفقا للنموذج، يستطيع اقتصاد بلد ما أن يحقق نموا سريعا إذا استخدم سلعاً رأسمالية مستوردة بنسب أكبر من استخدامه للسلع الرأسمالية المحلية في عملية تراكم رأس المال.

في نفس السياق، إذا وجد بلدين اقل نموا LDCs لديهما نفس مستوى الدخل الفردي وتمارسان التجارة مع نفس البلد المتقدم DC، فان البلد الذي يخصص حصة من دخله لاستيراد السلع الرأسمالية الأقل التكلفة بنسبة أكبر من الحصة التي يخصصها لشراء السلع الرأسمالية المحلية، فانه سيشهد نموا سريعا أكبر من البلد الآخر.

يقدم النموذج المقدم تنبؤا آخر يتمثل في تزايد مخزون رأس المال والدخل بمعدلات منخفضة (فرضية تناقص العوائد) في الفترة الانتقالية، كما أن المعادلة (15) يظهر أن Z تتناقص كلما تزايد مخزون رأس المال عبر الزمن.

يمكن إعادة كتابة المعادلة (15) باستبدال p_M في المعادلة (14) لنحصل على:

$$\tilde{Z} = \gamma / (1 - \gamma) \cdot [\phi K / \phi^* K^*]^{\frac{\alpha-1}{\alpha}} = \gamma / (1 - \gamma) \cdot (y / y^*)^{\frac{\alpha-1}{\alpha}} \quad (22)$$

حيث: $\tilde{Z} = \frac{[(1-\alpha) + \phi^{-1}]}{[(1-\alpha) + \phi^{*-1}]}^{\frac{\alpha-1}{\alpha}}$ و y يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني، والرمز $*$ فوق المتغيرات فيمثل البلد المتقدم DC. تبين المعادلة (22) وبالنظر إلى معلمات أخرى، أن قيمة المتغير Z تتناقص كلما تناقصت فجوة الدخل بين LDC و DC.¹³ وبالتالي، عندما يبدأ LDC مع مخزون منخفض لرأس المال تكون قيمة المتغير Z مرتفعة، لذلك يظهر معدل نمو الناتج مرتفعا و أكبر مما هو عليه في الحالة المستقرة. وكلما اقترب اقتصاد LDC (الذي يبدأ بفجوة دخل

ضخمة) نحو الحالة المستقرة، تنخفض نسبة السلع الرأسمالية المستوردة Z وبالتالي ينخفض معدل نمو الدخل أيضا.

وعليه يتوقع هذا النموذج إمكانية حدوث تقارب للدخل بين LDC و DC طالما أن معدل نمو الدخل مرتفع في الدول ذات الدخل المنخفض، وبالتالي، فإن فجوة الدخل الفردي بين البلدين ستتقلص عبر الزمن.

أخيرا يستطيع هذا النموذج المقدم تبين صلة (علاقة) معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل بمجهود تعلم التكنولوجيا المتقدمة عن طريق واردات التكنولوجيا الأجنبية، وبذلك يعمل هذا النموذج على شرح تجربة نجاح بعض الدول النامية في اللحاق بركب الدول الصناعية وتختلف (فشل) بقية الدول عن ذلك.¹⁴

الخاتمة:

عمل هذا البحث على تقديم نموذج بسيط لاقتصاد منفتح من خلال توسيع نموذج النمو الداخلي لاقتصاد مغلق مقدم من قبل *Rebelo* (1990) الذي يفترض فيه إنتاج سلعتين نهائيتين - سلعة استهلاكية وسلعة رأسمالية-، كما أن هيكل قطاع السلعة الرأسمالية (أي قطاع التصنيع) يحدد معدل نمو نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل. وتوصل نموذج *Rebelo* إلى أن السعر النسبي للسلعة الرأسمالية ينخفض عبر الزمن على طول مسار النمو المتوازن، وبالتالي فإن سعر السلعة الرأسمالية بالنسبة للسلعة الاستهلاكية هي اقل تكلفة (ارخص *Cheaper*) في بلد ذا دخل مرتفع يتميز بمخزون كبير لرأس المال . وعليه، بتوسيع هذا النموذج من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد عالمي (Lee,1995 ;Mazumdar,2001)، يمكن لبلد اقل نموا استيراد السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة ومزجها (دمجها) مع السلع الرأسمالية المحلية لإنتاج قطاعها الأساسي للسلع الرأسمالية (أي القيام بعملية التصنيع). وعليه يمكن لتلك المدخلات الأجنبية المستوردة الأقل تكلفة أن تقود البلد اقل نموا لتحقيق معدلات نمو بشكل أسرع وبالتالي فإن البلد الذي يستخدم المدخلات المستوردة أكثر نسبيا من المدخلات المنتجة محليا من اجل الاستثمار، سيستفيد من زيادة فعالة لتراكم رأس المال المادي هذا من جانب. من جانب آخر، زيادة استخدام تلك المدخلات الأجنبية المجسدة للمعرفة الحديثة من شأنه أن يزيد من كثافة تعلم كيفية استخدام (تشغيل) التجهيزات الأجنبية من قبل

العمال وبالتالي تراكم أسرع للخبرات (تراكم رأس المال البشري)، هذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

على هذا الأساس، يجب على السياسة التجارية المنتهجة من قبل الحكومة أن تكون محددا حاسما لنسبة الواردات في الاستثمار، حيث أن أي نوع من التشوهات التجارية المفروضة على واردات السلع الرأسمالية كالرسوم الجمركية والقيود الكمية الأخرى، من شأنه أن يرفع من سعر السلع الرأسمالية المستوردة وبالتالي يخفض من قيمة المتغير Z . لذلك فإن السياسة التجارية التشويهية (The Distortionary Trade Policies) ستعمل على خفض معدلات النمو من خلال إجبار الاقتصاد على استخدام رؤوس الأموال المحلية أكثر من مستوى كفاءتها. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن البلد الذي يتبع سياسة تجارية تشويهية يشهد معدلات نمو منخفضة لنصيب الفرد من الدخل مقارنة ببلد يتبنى سياسة التجارة الحرة. بالإضافة إلى السياسات التجارية، يمكن للمعالم الهيكلية (Structural Features) للاقتصاد (السياسة الصناعية، السياسة الزراعية، السياسات الإقليمية..) أن تؤثر على مدى اعتماد الاقتصاد على السلع الرأسمالية الأجنبية بالنسبة إلى السلع الرأسمالية المحلية لبناء مخزونها من رأس المال. في حين، إذا وجد اقتصاد ما يتمتع بوفرة في المصادر الطبيعية المتنوعة فإنه يمكنه بسهولة تحقيق اكتفاء ذاتي في إنتاج السلع الرأسمالية.¹⁴ كذلك إذا تميز بلد ما بحواجز تجارية طبيعية (Natural Trade Barrier) كارتفاع تكاليف النقل، فإنه من المحتمل أن يقوم باستيراد كميات أقل. وبالتالي يمكن أن يتم تحديد نسبة مكونات الاستثمار الأجنبية إلى المحلية اعتمادا على بعض الخصائص الهيكلية كنسب عوامل الإنتاج والحواجز التجارية الطبيعية، والتي تكون موجودة في كل اقتصاد.

References

- Acemoglu, D. and Zilibotti, F. (1999) "Information Accumulation in Development", *Journal of Economic Growth*, 4(1), pp.5-38.
- Acemoglu, D. (2003). "Factor Prices and Technical Change: From Induced Innovations to Recent Debates." in P. Aghion, R. Frydman, J. Stiglitz and M. Woodford (eds.) *Knowledge, Information and Expectations in Modern Macroeconomics* (in honor of Edmund S. Phelps). Princeton, New Jersey: Princeton University Press, pp. 464-491.
- Aghion, P. and P. Howitt (1992). "A Model of Growth through Creative Destruction." *Econometrica*, 60 (2), pp. 323-351.
- Aghion, P. and Howitt, P. (1998), *Endogenous Growth Theory*, MIT Press.
- Aghion, P., Howitt, P. and Violente, G. (2003). "Wage Inequality and Technological Change: A Nelson-Phelps Approach." in P. Aghion, R. Frydman, J. Stiglitz and M. Woodford (eds.) *Knowledge, Information and Expectations in Modern Macroeconomics* (in honor of Edmund S. Phelps). Princeton, New Jersey: Princeton University Press, pp. 443-461.
- Amsden, A. (1989), *Asia's Next Giant :South Korea and Late Industrialization* , Oxford University Press.
- Amsden, A. (2001), *The Rise of "The Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies* ,Oxford University Press.
- Broda, C., Greenfield, J. and Weinstein, D. (2006) "From Groundnuts to Globalization: A Structural Estimate of Trade and Growth", NBER working paper No 12512, Cambridge MA.
- Chuang, Y. (1998) "Learning by Doing, the Technology Gap and Growth", *International Economic Review*, 39(3), 697-721.
- Coe, D. and Helpman, E. (1995), "International R&D Spillovers", *European Economic Review*, Vol. 39, pp. 859-887.
- Coe, D., Helpman, E. and Hoffmaister, A. (1997), "North-South R&D Spillovers", *Economic Journal*, Vol. 107, pp. 134-149.
- Collins, W. and Williamson, J. G. (2001), "Capital goods prices and investment, 1870-1950", *Journal of Economic History* 61 (1), pp.59-94.
- Dahlman, C. Ross-Larson, B. and Westphal, L. (1987). "Managing Technological Development: Lessons from the Newly Industrialising Countries." *World Development* 15 (6), pp.759-775.
- De Long, J. and Summers, L. (1991), "Equipment Investment and Economic Growth" *Quarterly Journal of Economics*, 106(2), pp.445-502.
- Eldridge, L. and Harper, M. (2010), "Effects of imported intermediate inputs on Productivity", *Monthly Labor Review*, pp.3-15.

- Feenstra, R. (2004), *Advanced International Trade: Theory and Evidence*, Princeton University Press, Princeton and Oxford.
- Grossman, G. and Helpman, E. (1991), *Innovation and Growth in the World Economy*. MIT Press Cambridge, MA.
- Hsieh, C. and Klenow, P. (2007), "Relative prices and relative prosperity", *American Economic Review* 97 (3), pp.562–585.
- Kaldor, N. (1966), *The Causes of the Slow Rate of Growth in the United Kingdom*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Keller, W. (2004), "International technology diffusion", *Journal of Economic Literature*, 42(3), pp. 752-782.
- Krueger, A. (1983), "The Effects of Trade Strategies on Growth", *Finance and Development*, Vol.20, No.1, pp.1-8
- Krugman, P. (1981), "Trade, Accumulation, and Uneven Development", *Journal of Development Economics* 8, pp. 149-161.
- Krugman, P. Robin, W. and Ray, M. (2011) *Macroeconomics in Modules*, 2nd Edition, Worth Publishers, New York, USA.
- Lee, J. (1995), "Capital Goods Imports and Long-run Growth", *Journal of Development Economics*, Vol. 48 (1), pp. 91-110.
- Lucas, R. (1988), "On the Mechanics of Economic Development", *Journal of Monetary Economics* (22), pp. 3-42.
- Mazumdar, J. (2001), "Imported Machinery and Growth in LDCs", *Journal of Development Economics*, Vol. 65, pp. 209-224.
- Ocampo, J. and Vos, R. (2008), *Uneven Economic Development*, Zed Book Limited, New York.
- Rebelo, S. (1990), "Long Run Policy Analysis and Long Run Growth", *Journal of Political Economy* 98, pp. 500-521.
- Rhee, Y. Ross-Larson, B. and Pursell, G. (1984), *Korea's Competitive Edge: Managing Entry into World Market*, Washington, D.C.: World Bank.
- Rivera-Batiz, L., and Romer, P. (1991), "Economic Integration and Endogenous Growth". *Quarterly Journal of Economics* (106), pp.531-566.
- Rodrik, D. (2007), "Industrial Development; Some Stylized Facts & Policy Directions", in Disano, J. (eds), *Industrial Development for 21st Century: Sustainable Development Perspectives*, United Nations, New York, pp.7-28.
- Romer, P. (1986), "Increasing Returns and Long-run Growth", *Journal of Political Economy* (94), pp.1002-1037.
- Sengupta, J. (2011), *Understanding Economic Growth: Modern Theory and Experience*, Springer, New York.
- Shapiro, H. (2008), "Industry and Industrial Policy", in Dutt, A. and Ros, J. (eds), *International Handbook of Development Economics*, Volume 1, Edward Elgar Publishing, MIT, USA, pp.470-482.
- Summers, R. and Heston, A. (1991), "The Penn World Table (Mark 5) an Expanded Set of International Comparisons, 1950-1988", *Quarterly Journal of Economics* (106), pp.377-368.

- Temple, J. and Voth, H. (1997), "Human capital, equipment investment, and industrialization", *European Economic Review* (42), pp.1343-1362.
- UNCTAD. (2007). *The Least Developed Countries 2007: Knowledge, Technological Learning and Innovation for Development*. Geneva, UNCTAD.
- Van, P. and Wan, H. (1997), "Interpreting East Asian Growth". in Jensen, B. and Wong, K. (eds.), *Dynamics, Economic Growth, and International Trade*, University of Michigan Press, USA, pp.265-285.
- World Bank. (2008). *Global Economic Prospects: Technology Diffusion in the Developing World*, Washington, DC: World Bank.
- Zhang, X. and Zou, H. (1995), "Foreign Technology Imports, and Economic Growth in Developing Countries", *mimeo, Policy Research Department, W.P.No.1412, The World Bank*, pp.1-36.



Les Textes de Communications rédigés en Langue française

Intitulé de la communication :

Industrie hors hydrocarbures en Algérie et appui de l'UE au secteur des PME

KHIAT Kenza

Doctorante à l'Université d'Oran. Magister en Sciences Economiques

DEKKICHE Mokhtar

Enseignant à l'Université de Mostaganem.

DERBAL Abdelkader

Professeur Université d'Oran. Directeur du Laboratoire Macroéconomie Organisationnelle (LAMEOR).

INTRODUCTION :

En Algérie, le secteur des hydrocarbures constitue la principale source de croissance même si le PIB hors hydrocarbures a connu une bonne évolution au cours des dernières années¹. En 2010, outre les hydrocarbures, c'est la réalisation et l'intensification des grands investissements publics, ainsi que la consommation des ménages, qui ont tiré la croissance.

Toutefois, les exportations hors hydrocarbures de l'Algérie ont enregistré une hausse de près de 52 % en 2010 pour se monter à 1.62 milliard USD contre 1.06 milliard en 2009², année durant laquelle elles avaient baissé de 46 %. Malgré cette évolution, les exportations algériennes hors hydrocarbures restent marginales, ne représentant que 2.8 % du volume global des exportations.

Des statistiques de l'ONS concernant les industries hors hydrocarbures qui ont connu une hausse de l'ordre de 3 % en 2009 par rapport à 2008 avec une progression relevée de 1.4 % au quatrième trimestre 2009³. Les industries manufacturières, ont connu une timide augmentation ne dépassant pas 0,7%. Il faut savoir, note l'ONS, que les résultats de la production industrielle sont dus à une importante chute des niveaux de production des hydrocarbures durant les premier, second et troisième trimestres de l'année et une hausse au quatrième. Ce dernier a été particulièrement marqué par des augmentations des niveaux de production des secteurs de la chimie, du caoutchouc et du plastique de l'ordre de 21%, suivis de ceux de l'énergie avec un niveau de 5,2% d'augmentation et des matériaux de construction avec 4,1%. Une enquête d'opinion initiée par l'ONS auprès des chefs d'entreprises affirme une hausse de l'activité industrielle au dernier trimestre 2010 dans les secteurs public et privé.

Afin d'améliorer la compétitivité externe des entreprises et de leur permettre de faire face à la concurrence accrue qui résulte de l'entrée en vigueur de l'accord d'association avec l'Union européenne intervenue en septembre

2005⁴, plusieurs programmes de mise à niveau d'entreprises publiques et privées ont été engagés.

Mots Clefs : Industrie hors hydrocarbures, Produit Intérieur Brut, Petites/Moyenne Entreprises, Union Européenne.

1. SITUATION ECONOMIQUE DU PAYS :

Depuis la formulation du programme intégré (en 1999), la situation économique de l'Algérie a connu des évolutions positives. Le rétablissement des grands équilibres budgétaires, initié à la faveur du PAS (Programme d'Ajustement Structurel) au milieu des années 90, s'est poursuivi avec des performances en net progrès. Comme le montre la plupart des indicateurs économiques, ces évolutions laissent prévoir une amélioration continue pour les années à venir⁵.

Les revenus pétroliers en Algérie, ont marqué une diminution, amortie cependant par le renchérissement du dollar, monnaie des transactions pétrolières, et par la baisse de leurs dépenses, qui diminuent suite à la baisse des prix des produits alimentaires. La baisse des prix du pétrole entraînera tôt ou tard une limitation des quotas et par suite une diminution du volume de production, et par suite du niveau de la croissance du PIB.⁶

Ainsi, les autorités relèvent qu'à court et moyen termes, le pays est à l'abri des effets néfastes de la crise mondiale. L'exposition de l'économie algérienne s'expliquerait par la prédominance des exportations d'hydrocarbures et des produits miniers, qui représentent environ près de 97% du total des exportations algériennes.

Les prix du pétrole ont été entraînés à la baisse en raison essentiellement de la baisse sensible de la demande mondiale, notamment dans les pays industrialisés. Une faible partie des réserves tirées des hydrocarbures ont été placées auprès du Trésor américain sous forme de titres sûrs à maturité longue (5 à 7 ans) à l'abri d'une dégradation des cours du dollar dont la perte de confiance en l'évolution de l'économie américaine risque d'aggraver l'amplitude⁷. Les programmes de promotion des investissements lancés (2009-2014) en vue de soutenir la croissance restent ambitieux. Toutefois, une baisse d'affluence touristique d'environ 10% a été constatée en janvier 2009 par rapport à 2008 dans la région de Tamanrasset ou Djanet dans le sud algérien.

2- LES PERFORMANCES DE L'INDUSTRIE ALGERIENNE - HORS HYDROCARBURES :

Les performances de l'industrie algérienne - hors hydrocarbures - sont encore insuffisantes pour espérer à court terme un renversement de la situation. Les réformes structurelles entamées à la fin des années 80 n'ont pas pu transformer les entreprises en acteurs suffisamment compétitifs au plan national ; et encore moins au plan régional ou international :⁸

Les entreprises publiques, bien qu'ayant été transformées en entités autonomes et marchandes, continuent à subir les effets de l'absence

d'investissement (qui avait commencé dès 1986 avec la chute des cours du pétrole). Promises à la privatisation à partir de la fin des années 90, celle-ci n'a encore concerné qu'une partie des entreprises publiques locales, et peu de grandes entreprises nationales³. Seules quelques rares grandes entreprises nationales ont été privatisées ;

Les entreprises privées - qui n'ont été véritablement reconnues par les pouvoirs publics qu'à partir de 1991 avec la révision du Code des investissements - n'ont pas encore atteint un niveau de maturité suffisant pour être des acteurs compétitifs sur les marchés extérieurs. Leurs faibles compétences managériales et les contraintes multiples qu'elles rencontrent dans l'environnement algérien - notamment l'accès au crédit bancaire et au foncier industriel - limitent considérablement leurs possibilités de gagner en performance ;

En dehors du secteur des hydrocarbures, qui accapare l'essentiel des investissements étrangers, l'Algérie n'est pas encore une destination attractive pour les Investissements Directs Etrangers (IDE). Le climat des affaires en Algérie est encore considéré comme un frein aux opportunités d'investissements directs ; et cela, malgré un Code des investissements qui octroie aux promoteurs des avantages (notamment fiscaux) substantiels.

Dans ce contexte, l'industrie algérienne est mal préparée pour tirer profit de l'ouverture de l'économie vers l'extérieur. La fragilité de l'industrie algérienne a déjà été mise à rude épreuve bien avant l'accord d'association avec l'Union européenne et l'adhésion prochaine de l'Algérie à l'OMC.

Le démantèlement des monopoles à l'importation au début des années 90 s'est traduit par la quasi disparition de filières industrielles entières - comme les textiles et cuirs -, concurrencées par les produits en provenance des pays du Sud-Est asiatique. Le démantèlement des barrières douanières - attendu avec l'avènement de ces accords - va accroître la pression concurrentielle sur les entreprises algériennes. Beaucoup d'entre elles vont perdre des parts substantielles sur le marché intérieur. Et peu d'entre elles pourront développer suffisamment leur compétitivité pour espérer conquérir des marchés à l'extérieur.

3- SITUATION ACTUELLE DE LA PME/PMI EN ALGERIE, REALITES ET PERSPECTIVES :

La date de 1988 pour l'économie algérienne, est la période de transition vers une économie de marché, ce changement l'a conduit à établir des relations avec des institutions internationales telles que le Fond Monétaire International (FMI) et la Banque Mondiale pour atténuer la crise de ses dettes et pour pouvoir appliquer un régime de politiques monétaires, financières et commerciales, qui lui a dicté la privatisation de nombreuses entreprises publiques, une procédure qui a contribué au lancement et au développement des PME/PMI. L'état a mis en place un nouveau cadre législatif et des réformes de redressement économique, tel le

nouveau code de la promotion de l'investissement promulgué le 05/10/1993, ce code a eu pour but :

- * La promotion de l'investissement
- * L'égalité entre les promoteurs nationaux privés et étrangers
- * Réduction des délais d'études des dossiers
- * Remplacement de l'agrément obligatoire par une simple déclaration pour investir.

Les résultats satisfaisants ont poussé l'Etat a promulgué en 2001 l'ordonnance relative au développement de l'investissement (Ordonnance N° 01/03 du 20/08/2001) et la loi d'orientation sur la promotion de la PME/PMI (Loi N° 01/18 du 12/12/2001).

Cette procédure a fixé des mesures de facilitations administratives dans la phase de création de l'entreprise, ainsi que la création d'un Fonds de Garantie des prêts accordés par les banques en faveur des PME/PMI, la création du Conseil National de l'Investissement (CNI), et la suppression de la distinction entre investissements publics et investissements privés, qui a enregistré une diminution de 228, en 07 années.

Par contre le total des artisans durant 07 années, a connu une augmentation nette et a passé de 79 850 entreprises artisanales en 2003 à 162 085 entreprises à la fin de 2009⁹.

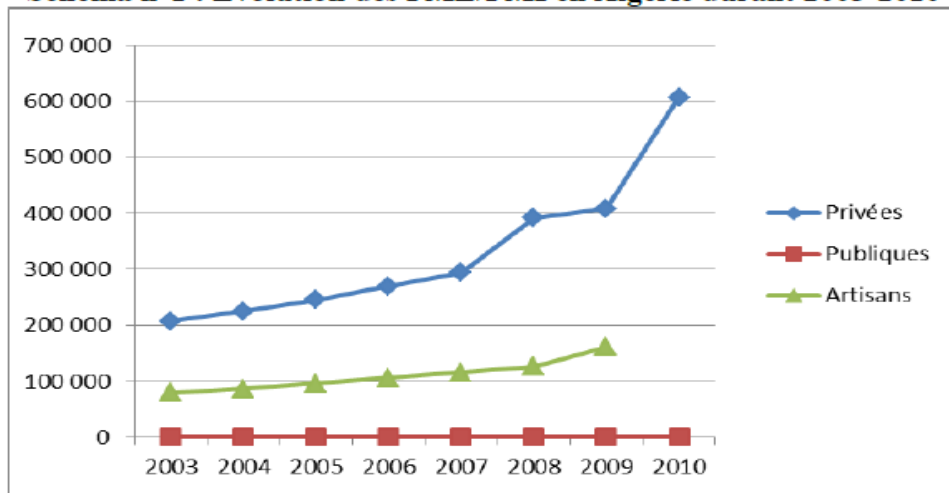
En matière de densité, le secteur enregistre un taux de dix PME/PMI pour mille habitants (10/1000), un taux qui reste très loin des normes internationales ou le taux le plus faible est de l'ordre de quarante-cinq PME/PMI pour mille habitants (45/1000). Des statistiques plus détaillées sur l'évolution du secteur PME/PMI sont mentionnées dans le tableau suivant :

Tableau - 2 : Evolution des PME/PMI en Algérie durant 2003-2010

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Privées	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
Publiques	788	778	874	739	666	626	598	560
Artisans	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	---
TOTAL	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

Schéma n°1 : Evolution des PME/PMI en Algérie durant 2003-2010



Source : Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009

4- POLITIQUE DE LA CONCURRENCE

L'ouverture de l'économie algérienne sur l'extérieur via les Accords d'association avec l'Union Européenne, de libre échange avec d'autres pays et la future adhésion à l'OMC, ont accentué la concurrence sur le marché national. Ceci exige une harmonisation du régime juridique de la concurrence.

L'Algérie a mis en place un régime de concurrence régit par l'ordonnance 03-03 du 19 juillet 2003 qui abroge l'ordonnance N° 95-06 du 25 janvier 1995. Ce régime est largement inspiré de la législation européenne de la concurrence. Il a pour objectif la protection de la libre concurrence et la garantie de la transparence et la loyauté dans les pratiques commerciales. Pour ce faire, il détermine des règles strictes contre les pratiques déloyales des acteurs économiques contre d'autres notamment les PME. L'abus de position dominante est également interdite par ce régime, qui consiste à ce que une grande entreprise utilise sa position dominante sur le marché pour étouffer des concurrents de moindre taille, ainsi que l'interdiction des actions concertées qui créent ou renforcent ces positions dominantes. L'Algérie surveille aussi d'éventuels accords sur les prix entre les grandes entreprises qui risquent d'entraver la concurrence.

Cependant, le régime sur la concurrence est vu par les opérateurs privés comme étant répressif, notamment la persistance du favoritisme du secteur public. En effet le Gouvernement demandent aux opérateurs publics (administrations et collectivités, organismes d'Etat et entreprises publiques) d'acheter leurs biens et services d'abord et en priorité auprès d'autres institutions de l'Etat. D'ailleurs l'ensemble des pratiques dénoncées relève de la pratique d'abus de position dominante par les entreprises du secteur public. Et ceci paraît paradoxal qu'on sait

que le secteur public ne participe qu'à moins de 13 % de la valeur ajoutée totale. (OCDE, 2004 ; Banque Mondiale, 2005). Un autre aspect qui marque la concurrence en Algérie, c'est bien le secteur informel qui représente aujourd'hui plus de 34 % du PIB. L'existence de ce secteur exerce, au moyen des pratiques déloyales, une pression sur le libre jeu de la concurrence et affecte la compétitivité des entreprises privées notamment de petite taille.

5- UNE PLURALITE DES STRUCTURES D'APPUI A LA PME

Plusieurs structures sont impliquées dans la création et le développement des PME, on note :

- Le Conseil National de l'Investissement ayant pour mission d'établir la stratégie de développement de l'investissement et même les formalités d'accès aux avantages prévus par la réglementation. Il propose aussi la création d'organismes et d'instruments financiers appropriés au financement de l'investissement;
- L'Agence Nationale de Développement de l'Investissement est appelée à être représentée dans l'ensemble des provinces du pays. Elle a pour tâche essentielle le développement et le suivi en matière d'investissement, dans le cadre d'une démarche décentralisée et moins basée sur l'octroi des avantages. Elle contribue à alléger les démarches administratives relatives au lancement des projets d'investissement à travers un guichet unique décentralisé au niveau local. Ce dernier regroupe l'ensemble des administrations concernées par l'investissement. Il est doté de pouvoirs réels pour fournir toutes les prestations nécessaires à la concrétisation des investissements. Cette agence gère en collaboration avec le Conseil National d'Investissement, le Fonds d'appui à l'investissement, qui est destiné pour la prise en charge des dépenses partielles ou globales engagées pour l'amélioration des infrastructures environnantes de l'investissement (arrivées d'électricité, de gaz, d'eau, les routes, les réseaux d'assainissement).

Ce fonds est consacré particulièrement aux projets localisés dans les zones à développer et ceux soumis à convention;

- L'agence nationale de développement de la PME, crée en 2005 comme instrument de mise en oeuvre de la politique nationale de développement de la PME;
- Les Directions des provinces comme source d'informations;
- Les centres de facilitation en tant que structures d'accompagnement, d'encadrement, d'appui et d'orientation des porteurs de projets. Il s'agit de leur offrir un guichet unique approprié afin de les aider en matière de formalités administratives dans la phase de création de leurs entreprises et réduire le délai de création d'entreprises;
- Le fonds de garantie des crédits aux PME; ayant une garantie qui varie de 10% à 80% de la perte nette assumée par les banques;
- La caisse de garantie des crédits d'investissements des PME;

- Le conseil national consultatif pour les PME, dont la principale fonction est la concertation;
- Le conseil national de sous-traitance, comme instrument d'intégration économique.

Il pilote quatre Bourses Régionales de Sous-traitance et du Partenariat, créées lors de la convention Algérie PNUD/ONUDI, dans l'objectif d'établir une banque de données industrielles sur la sous-traitance des entreprises. A cet effet, ces bourses constituent un espace d'information et d'animation pour les PME;

- Les pépinières d'entreprises en tant que structure d'accueil et de développement des entreprises naissantes.

D'autres structures dont les principes et les avantages diffèrent, consolident le dispositif de création d'entreprise :

- Agence Nationale pour le Soutien de l'Emploi des Jeunes créée en 1997, contribue au soutien à la création et au financement de la micro entreprise par des jeunes âgés de moins 35 ans;
- La Caisse Nationale d'Assurances Chômage intervient dans le financement des porteurs de projet âgés de 35 à 50 ans;
- L'Agence Nationale de Gestion du Micro- crédit, a été mise en place le 16 décembre 2003 pour appuyer la création d'entreprise.

5.1. Programme d'Appui au Développement des PME (Euro Développement PME):

C'est, de loin, le projet d'appui le plus important en termes de ressources mobilisées puisqu'il dispose de 60 millions d'Euros. Le projet, lancé et en phase de croisière à partir de 2002, est directement centré sur la mise à niveau des entreprises privées industrielles ainsi que sur les entreprises dans les autres secteurs de l'activité économique mais liées à l'industrie (ce qui exclut les entreprises à vocation strictement commerciale). Les entreprises publiques ne sont pas concernées par le projet.

Le projet est domicilié auprès du Ministère algérien de la PME et de l'Artisanat. Il est dirigé par une Unité de Gestion de Projet (UGP) responsable de la coordination et de la gestion opérationnelle des activités du projet. Il vise en priorité des actions de mise à niveau des entreprises de type PME dont la taille est comprise entre 20 et 250 salariés. Il est constitué de trois volets :

Volet 1 : Appui direct aux PME - il s'agit principalement de la réalisation de pré-diagnostics, d'actions de mise à niveau dans les entreprises et l'organisation de séminaires de formation. À fin avril 2006, ce programme a touché 550 entreprises, dont 150 ont bénéficié d'actions de mise à niveau.

Volet 2 : Appui financier - le projet a fourni un appui à la création d'un Fonds de Garantie des Crédits aux PME (FGAR) et a permis la formation d'analystes des banques algériennes aux techniques d'appréciation des risques entreprise.

Volet 3 : Appui institutionnel : le projet a permis la création d'un Conseil national Consultatif de la PME. Il a aussi financé des formations destinées aux associations patronales et professionnelles ainsi qu'aux chambres de commerce et d'industrie et aux cadres du ministère de la PME et de l'Artisanat.

5.3. APPUI DE L'UE AU SECTEUR DES PME ALGERIENNE :

Avec l'entrée en vigueur de l'Accord d'association avec l'Europe, qui dessine les lignes d'un partenariat global politique, économique et financier, l'Algérie entre dans un espace la soumettant à la nouvelle logique d'intégration des économies mondiales qui sera consacrée davantage par sa prochaine adhésion à l'Organisation mondiale du commerce.

Alors elle doit parvenir à diversifier son économie et se préparer à une plus grande ouverture commerciale, avec un objectif nouveau : la création et le développement d'entreprises capables d'exporter sur les marchés régionaux, africains et européens.

Désormais l'objectif central de la stratégie de réformes est la diversification de la base de production industrielle, agricole et de services, pour réduire progressivement la dépendance encore excessive par rapport aux hydrocarbures et pour une meilleure intégration du pays dans les échanges internationaux.

La redynamisation des PME pourrait être la solution à ce problème en améliorant encore la balance commerciale, En effet le développement des PME, un secteur désormais prioritaire et créateur de richesses et de valeur ajoutée, est un des points décisifs en vue de la diversification de l'économie algérienne et du développement économique hors hydrocarbures.

L'Accord d'association avec l'Union européenne (UE) offre à l'Algérie une formidable opportunité d'intégration aux marchés d'échange mondiaux, mais il comporte également d'importants défis. Les nouvelles entreprises devraient être encouragées à tirer avantage des opportunités d'exportation dans la zone de libre-échange émergente euro-méditerranéenne. Parallèlement, les industries en concurrence avec les produits importés seront exposées à des pressions concurrentielles accrues une fois que le Droit Additionnel Provisoire (DAP) aura été éliminé.

Les entreprises de ces secteurs industriels—notamment les entreprises publiques—devront faire l'objet d'une restructuration en profondeur et améliorer leur efficacité pour pouvoir faire face à la concurrence. L'Algérie a fait des progrès pour arriver à des coûts unitaires de main-d'œuvre compétitifs dans un certain nombre d'industries à forte intensité de main-d'œuvre, ce qui est essentiel pour la création d'emplois.

Pour que cette position concurrentielle puisse se consolider, un environnement des affaires doit se développer, qui favorise l'investissement dans ces industries à forte intensité de main-d'œuvre et encourage la croissance de la productivité. L'amélioration de la qualité de l'infrastructure et des services commerciaux connexes, la simplification des procédures douanières, et

l'alignement des normes des produits aux normes internationales renforceraient l'attrait de l'Algérie pour un investissement orienté vers l'exportation, ce qui permettrait au pays de bénéficier de la zone de libre-échange avec l'UE pour les produits industriels.

Conclusion :

Dans cet article, nous avons montré que l'ouverture des entreprises, et particulièrement celles des PVD, sur leur environnement extérieur est une condition nécessaire de succès durable. Cette ouverture est nécessaire pour s'adapter à une économie de marché sans cesse galopante. Les entreprises doivent être capables de détecter les signaux annonciateurs d'évolution et de changement. L'écoute et la collecte des informations anticipatives sont nécessaires à la formation de stratégies à partir de situations émergentes. La gestion des informations de l'environnement (anticipative) est d'une importance capitale pour la survie des entreprises.

Cette gestion nécessite d'instaurer une culture d'ouverture dans les entreprises. C'est la mission de l'État d'instaurer une politique claire est soutenu, de contribuer à l'émergence de ces fonctions et programmes ainsi que de créer des structures étatiques pour contribuer au développement de l'intelligence économique.

L'Accord d'association avec l'Union européenne (UE) offre à l'Algérie une formidable opportunité d'intégration aux marchés d'échange mondiaux, mais il comporte également d'importants défis. Les nouvelles entreprises devraient être encouragées à tirer avantage des opportunités d'exportation dans la zone de libre-échange émergente euro-méditerranéenne

Les entreprises de ces secteurs industriels—notamment les entreprises publiques—devront faire l'objet d'une restructuration en profondeur et améliorer leur efficacité pour pouvoir faire face à la concurrence. L'Algérie a fait des progrès pour arriver à des coûts unitaires de main-d'œuvre compétitifs dans un certain nombre d'industries à forte intensité de main-d'œuvre, ce qui est essentiel pour la création d'emplois. Pour que cette position concurrentielle puisse se consolider, un environnement des affaires doit se développer, qui favorise l'investissement dans ces industries à forte intensité de main d'œuvre et encourage la croissance de la productivité. L'amélioration de la qualité de l'infrastructure et des services commerciaux connexes, la simplification des procédures douanières, et l'alignement des normes des produits aux normes internationales renforceraient l'attrait de l'Algérie pour un investissement orienté vers l'exportation, ce qui permettrait au pays de bénéficier de la zone de libre-échange avec l'UE pour les produits industriels .¹⁰

Référence :

1. Perspectives économiques en Afrique (2011), « Algérie 2011 ». BAfD, OCDE, PNUD, CEA.
2. Idem, P 3.
3. ONS, Office National des Statistiques Algérien.
4. Perspectives économiques en Afrique (2006), BAfD, OCDE. P 118.
5. Organisation des Nation Unies pour le Développement Industrielle (ONUDI). « Évaluation indépendante ALGÉRIE : Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie ». P09. Vienne, 2006
6. Nations unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, Vingt quatrième réunion du Comité intergouvernemental d'experts (CIE), Rabat (Maroc) , 6-9 mai 2009, « Les conditions économiques et sociales en Afrique du Nord, Analyse de la conjoncture en 2008 ». P 12.
7. Déclaration du Gouverneur de la Banque d'Algérie.- Al watan, 30 décembre 2009.
8. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.
9. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.
10. Document du Groupe de la Banque mondiale, mémorandum du président de la banque internationale pour la reconstitution et le développement et de la société financière internationale au conseil d'administration concernant une stratégie de coopération avec la république algérienne démocratique et populaire. 30 Juin 2003, P 12-13.

Intitulé de la communication :

La désindustrialisation en Algérie : une lecture régulationniste.

Samir BELLAL¹

Maître de Conférences, Faculté des Sciences Economiques de l'Université de
Guelma.

Résumé :

La question de l'industrialisation dans le contexte particulier d'une économie rentière peut être appréhendée de façon féconde à travers l'analyse de la combinaison des formes institutionnelles considérées comme fondamentales par l'Ecole de la régulation. Après une caractérisation des évolutions qui ont eu lieu, ces deux dernières décennies, dans les configurations concrètes de chacune des formes institutionnelles de la Régulation, on se propose de mettre en relief la dimension institutionnelle de la question de l'industrialisation à travers notamment l'identification de certaines des principales caractéristiques des nouveaux arrangements institutionnels au regard des nécessités du développement de l'activité industrielle en Algérie.

Mots-clés : Industrialisation, régime rentier, dutch disease, institution, régulation.

ملخص

يمكن التطرق إلى مسألة التصنيع في حالة الإقتصاد الريعي بطريقة أنجع من خلال تحليل تركيبة الأشكال المؤسسية الأساسية حسب نظرية الضبط الإقتصادي. بعد التطرق إلى الخصائص المميزة للتطورات التي حدثت، خلال العشريتين الأخيرتين، في الأشكال المؤسسية، سنهتم بإظهار البعد المؤسسي لإشكالية التصنيع وذلك من خلال ملاحظة تأثير الهيكلية المؤسسية على تطور القطاع الصناعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التصنيع، نظام ريعي، المرض الهولندي، المؤسسة، الضبط الإقتصادي.

Codes JEL : B52, L5, O1, O2

INTRODUCTION :

Dans beaucoup de modèles de développement adoptés par les pays en développement, une place particulière est accordée à l'industrie manufacturière². Posséder une industrie nationale est en effet un enjeu d'indépendance économique et politique. Dans nombre de pays dominés économiquement, des mouvements nationalistes puissants ont entrepris de construire une industrie nationale indépendante, venant se substituer aux importations. L'Algérie a suivi cette trajectoire.

L'histoire économique récente de l'Algérie est cependant celle d'un échec cuisant de son projet industriel. Entrepris dans un contexte caractérisé par le boom des ressources extérieures, le projet d'industrialisation s'est rapidement mis à montrer des signes d'essoufflement (années 80), pour sombrer dans un processus de déclin manifeste (années 90 et 2000), renforcé ces dernières années par une politique d'ouverture au pas de charge et par un désengagement de l'Etat de la sphère industrielle.

Cette histoire économique n'est cependant pas particulière à l'Algérie. Elle est celle de la quasi-totalité des pays riches en ressources naturelles et qui ont entrepris de s'industrialiser. Il s'agit là d'un fait frappant de l'histoire économique : les pays richement dotés en ressources naturelles ont enregistré des performances économiques moins bonnes par rapport aux pays qui en sont moins dotés. L'idée est aujourd'hui répandue qu'il existerait une relation directe, significativement négative, entre ressources abondantes et croissance, idée souvent formulée en référence à la théorie dite du « syndrome hollandais »³.

Cette communication s'articule autour de trois points : le premier est consacré à une présentation chiffrée du phénomène de la désindustrialisation en Algérie. Dans le second, nous exposons les caractéristiques essentielles des arrangements institutionnels qui ont accompagné et/ou suscité le phénomène durant les décennies 90 et 2000. Bien que sommaire, la description du contexte institutionnel de la désindustrialisation nous permet d'envisager, dans le troisième point, les différentes configurations institutionnelles en tant qu'elles constituent les éléments d'un système, autrement dit, un mode de régulation. Cet exercice, dont l'ambition est de proposer une interprétation régulationniste de la désindustrialisation, consiste à mettre en évidence des incompatibilités entre régulations partielles, et une inaptitude manifeste de l'architecture institutionnelle d'ensemble à générer et piloter une dynamique industrielle, seule à même de permettre une rupture avec le régime rentier.

1. Le déclin industriel : Quelques chiffres.

Si l'on doit caractériser la crise du régime rentier par le ralentissement de la croissance du produit industriel, on doit alors observer que cette crise perdure depuis au moins deux décennies. L'analyse rétrospective et bilancielle de

l'activité industrielle depuis le début des années 90 permet en effet de relever un déclin industriel sans précédent.

Quelques chiffres permettent d'illustrer cette situation.

En termes réels, le marasme industriel s'exprime par une baisse continue et ininterrompue de la production industrielle, comme le montrent les données du tableau ci-dessous.

Tableau 1: Evolution de la production industrielle (1990-2008)
(Indice 100 en 1989).

Année	90	92	94	96	98	00	02	04	06	08
Industrie hors hydrocarbures	101	92	84	73	75	74	75	74	74	76
Industries manufacturières	101	89	80	68	69	66	65	62	58	52

Source : ONS et Banque d'Algérie.

Ainsi, en 2008, la production des industries manufacturières ne représente plus qu'un peu plus de la moitié de celle de 1989.

Par branches industrielles, les statistiques sur l'évolution de la production montrent que, à l'exception des industries sidérurgiques, métalliques, électriques (ISMME) et des matériaux de construction, toutes les autres branches industrielles ont connu des baisses continues de production.

Si l'on considère la croissance de la valeur ajoutée industrielle, on note une tendance continue à la baisse dans le secteur public. Ce dernier ne cesse d'enregistrer des taux de croissance négatifs tout au long de la période 1990-2008. Bien que positifs, les taux de croissance enregistrés par le secteur privé demeurent en deçà de ce qu'ils auraient dû être.

Tableau 2: Croissance de la valeur ajoutée industrielle
(1997-2007) (en %).

	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07
Industrie manuf. pub	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	7.6	9.2	0.8	1.9	1.3	1.0	3.3	1.3	4.5	2.2	6.5
Indus. sect. privé	5.0	5	8	5.3	3	6.6	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2

Source : Banque d'Algérie et ONS.

Par ailleurs, l'évolution de la répartition sectorielle du PIB indique une baisse de la part relative de l'industrie. En 2005, celle-ci ne représente plus, à prix courants, que 5,3 % du PIB. Dans le PIB hors hydrocarbures, cette part ne dépasse guère 9,7 %⁴.

Si l'on prend maintenant le critère du taux d'utilisation des capacités de production installées, les données statistiques par branche d'activité font ressortir, sur une période assez longue, une nette tendance à la baisse et une sous utilisation structurelle des capacités. Seules la branche « Hydrocarbures » et, à un degré moindre, la branche « Matériaux de construction », font exception.

Le déclin du secteur public industriel s'exprime aussi au travers de la baisse de sa contribution en termes d'emplois. En 2007, les entreprises publiques industrielles et commerciales ne représentent que 03 % de l'emploi total.

La désindustrialisation à laquelle nous assistons dans le secteur public n'a pas été contrebalancée par le secteur privé, en dépit du dynamisme qu'on lui prête et du potentiel qu'on lui attribue habituellement. Essentiellement présent dans les activités naturellement peu ouvertes à la concurrence étrangère (c'est-à-dire, pour reprendre la terminologie de la théorie du dutch disease, le secteur des biens non échangeables) et où les délais de récupération sont très courts, le secteur privé est peu présent dans l'industrie manufacturière, où seulement un tiers (1/3) des entreprises opèrent⁵.

Tableau 3: Part du secteur privé dans la valeur ajoutée des différents secteurs (en %).

	1989	1994	2001	2004
Agriculture	99.8	99.1	99.6	99.6
Hydrocarbures	0.0	0.4	4.3	0.8
Indust hors hydroc	25.9	26.5	41.8	39
BTP	35.9	60.7	69.1	73.5
Transport- communic	44	54	76	77
Commerces	77	84.2	93.9	93.6
Services	77.9	85.3	89.9	87.5

Source : ONS.

On observe donc un accroissement de la place du secteur dans l'industrie puisque, entre 1989 et 2004, celle-ci passe de 25 % de la valeur ajoutée industrielle à plus de 39 %. Cependant, il semble que cette évolution connaît, ces dernières années, une sorte d'essoufflement⁶

2. Le contexte institutionnel de la désindustrialisation.

Une analyse sommaire des changements qui sont intervenus dans les configurations concrètes des cinq formes institutionnelles de la Théorie de la Régulation (TR)⁷ à partir du début de la décennie 90 est à même de fournir des indications sur l'environnement institutionnel nouveau, environnement qui, en général, encadre, stimule et/ou bloque les dynamiques industrielles. Il s'agit surtout de saisir les ruptures et les continuités qui caractérisent l'évolution de chacune des formes institutionnelles, prises séparément. L'analyse des évolutions de l'ensemble des formes institutionnelles prises en tant qu'éléments d'un système, c'est-à-dire en tant que mode de régulation, sera abordée dans la troisième section consacrée à la dimension institutionnelle de la politique industrielle.

Sommairement, le nouveau environnement institutionnel se caractérise par :

1. *La libération des prix et l'institutionnalisation de la concurrence.*

La manipulation des prix dans une logique administrative est l'expression première du volontarisme économique en tant que mode de régulation. Il nous semble par conséquent naturel de commencer par l'institution « formes de la concurrence »⁸ pour identifier les changements institutionnels qui ont lieu depuis le début des années 90.

Dictée par l'accentuation de la contrainte extérieure suite à la chute des prix du pétrole en 1986, la libération des prix constitue une rupture avec la logique administrative qui a toujours guidé la politique des prix en Algérie. Cette rupture s'est traduite dans les faits par un processus accéléré d'ajustement des prix à tous les stades de leur formation.

La libéralisation des prix a donné lieu à un mouvement d'alignement progressif des prix officiels sur ceux en vigueur sur le marché parallèle. Le but implicite d'un tel ajustement étant la récupération, au profit des entreprises du secteur public, des rentes spéculatives réalisées auparavant par le secteur informel.

Faute d'entraîner une relance de la production et de l'investissement dans le secteur public, les revenus supplémentaires tirés des ajustements de prix serviront, à la faveur d'une « autonomie de gestion », à financer des augmentations de salaires ; augmentations qui, très souvent, ne correspondent pas à une croissance de la productivité.

En effet, la segmentation de l'économie en monopoles de branche fait que le prix fixé pour un bien peut s'accommoder de n'importe quel volume de production, et donc de coût.

Outre qu'elle contrarie, en maintenant inélastique l'offre, le rôle régulateur des prix, la segmentation de l'économie en monopôles de branche se traduit par la persistance de rentes s'exprimant sous forme de productivités marginales positives.

Il va sans dire que la libéralisation des prix a eu pour effet immédiat une compression drastique de la demande dans un contexte caractérisé par une rigidité des structures de l'offre.

L'absence de structures économiques concurrentielles semble donc être le principal obstacle sur lequel bute la réforme des prix. Or, comme le note A. Benachenhrou (1999), la mise en place de ces structures concurrentielles est plus facile à légiférer qu'à mettre en place. Ainsi, même si une loi sur la concurrence est adoptée, sa mise en œuvre demeure cependant problématique en raison du phénomène de concentration économique⁹.

2. Le rapport salarial : ni taylorisme primitif, ni fordisme périphérique.

Dans une économie en développement, et rentière de surcroît, comme celle de l'Algérie, le rapport salarial est loin de revêtir le statut de forme institutionnelle centrale. Cela ne doit cependant pas occulter le fait que, dans tous les cas, les modalités de mobilisation de la main d'œuvre jouent un rôle essentiel dans les processus de développement.

Dans sa configuration concrète, le rapport salarial a connu une évolution notable. Celle-ci porte aussi bien sur l'aspect formel de la codification juridique des rapports de travail que sur l'aspect réel de sa mise en œuvre.

Du point de vue juridique, la nouvelle législation de travail constitue une rupture complète avec l'ancien dispositif du SGT (Statut Général du Travailleur) et de la GSE (Gestion Socialiste des Entreprises), dans la mesure où, d'une façon générale, elle introduit une plus grande flexibilité dans le fonctionnement du marché du travail.

Pour A. Amarouche (2006), le nouveau cadre législatif contient tous les éléments qui concourent à instaurer un rapport salarial de type nouveau : celui-là même qui a cours dans les économies de marché avancées et qui se trouve être à la source de leur efficacité productive avérée. D'où la question de savoir si on ne devrait pas en attendre les mêmes effets que dans ce type d'économie, c'est-à-dire une mise au travail des producteurs impliquant la production d'un surplus accumulable. Sans doute, répond l'auteur, qui précise toutefois que cela ne serait possible que si l'aspect formel du nouveau rapport ne l'emporte pas sur son aspect réel dans l'organisation de la production.

En effet, il semble que cela n'ait pas suffi pour que le secteur industriel devienne performant. Il en est notamment ainsi du secteur public sur lequel les dispositions réglementaires évoquées ci-dessus semblent exclusivement s'appliquer puisque, dans le secteur privé (formel et informel), le marché du travail aura un fonctionnement infiniment flexible et où les salaires, pour ne prendre que cet aspect de la relation de travail, se fixent à leur productivité marginale.

Par ailleurs, la régulation institutionnelle du marché du travail bute sur plusieurs obstacles parmi lesquels le développement considérable de l'emploi informel.

Mais par delà l'aspect purement juridique de la question de la codification des relations de travail, il convient de remarquer que les contraintes du rapport salarial, notamment dans le secteur public, demeurent biaisées, dans le sens d'un relâchement manifeste, par la disponibilité de la rente pétrolière, et cela aussi bien du côté des conditions de la productivité que du côté des conditions de rémunération.

3. *Une monnaie réhabilitée dans son statut et ses fonctions.*

Il convient, pour commencer, de noter que c'est l'ampleur de la crise survenue à la fin des années 80 qui sera à l'origine de la mise au devant de la scène des questions monétaires et financières (Talahite, 2000). Auparavant, ces questions étaient sinon tout simplement éludées, du moins négligées, tant par la doctrine économique officielle que dans les débats académiques sur le modèle algérien de développement.

Pourtant, dans un régime rentier d'accumulation¹⁰, la monnaie occupe une place centrale puisque la circulation de la rente passe par la médiation de la monnaie. La forme monétaire est donc la forme nécessaire d'existence de la rente, du moins sa forme dominante. Dans ce type de régime, la création monétaire est contrainte entre autres par la nature de l'Etat. De cette dimension éminemment politique de la question monétaire découle la difficulté d'explicitier les conditions sous lesquelles la logique du politique (l'accumulation du pouvoir) peut rentrer en synergie avec la logique économique (l'accumulation de richesses).

Telle est, nous semble t-il, la question qu'il convient de garder à l'esprit lorsque l'on examine l'évolution du rapport monétaire en Algérie depuis le début des années 90.

La nouvelle configuration du rapport monétaire s'est progressivement mise en place. Ce processus a démarré, de manière formelle et systématique, avec la promulgation de la loi 90-10, du 14 avril 1990, relative à la monnaie et au crédit.

Ainsi, d'un simple démembrement de l'Etat devant exécuter les décisions prises au niveau politique, le système bancaire connaîtra, avec la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit (LMC)¹¹ de profonds changements, notamment en ce qui concerne les relations entre l'autorité politique et l'autorité monétaire.

En bref, les évolutions formelles permettent d'identifier deux types de ruptures fondamentales par rapport à la configuration antérieure du rapport monétaire : premièrement, une autonomie relative de la Banque Centrale ; deuxièmement, et comme conséquence de la première, nous assistons à une réhabilitation de la monnaie dans ses fonctions traditionnelles. Cette réhabilitation n'est en fait rien d'autre qu'une remise en cause de la conception instrumentale de la monnaie qui a prévalu jusque là dans les pratiques économiques de l'Etat. Il s'agit, dans les faits, de faire passer le dinar de simple moyen de contrôle administratif des fonds prêtables au statut de véritable monnaie, d'unifier son pouvoir d'achat et en faire l'instrument de la rationalisation et de la financiarisation de l'activité de production. Pour cela, il fallut rétablir le dinar dans ses fonctions de moyen de paiement, unité de compte et réserve de valeur.

Par-delà l'aspect formel, il convient de noter que la configuration concrète du rapport monétaire a connu une évolution qui demeure fortement marquée par la conjoncture du marché pétrolier. On peut distinguer à cet égard deux périodes: les années 90, caractérisées par la prédominance des problèmes de balance de paiements, et les années 2000, caractérisées, elles, par l'amélioration considérable des termes de l'échange.

Dans un premier temps, donc, la politique monétaire se présente comme un élément de la politique de stabilisation et du PAS. Le boom des années 2000 va, quant à lui, ouvrir une nouvelle phase et donner lieu à une nouvelle situation: la surliquidité monétaire. La politique monétaire va s'efforcer de stabiliser les prix en stérilisant les surplus. Telle est, schématiquement, l'évolution qui a caractérisé la conduite de la politique monétaire durant les deux dernières décennies.

Si l'on se réfère à la typologie développée par B. Theret (1992)¹², on peut à présent se poser la question de savoir si au regard de l'évolution du rapport monétaire en Algérie, l'on n'assiste pas à un passage d'un mode de gestion structuraliste de la contrainte monétaire à un mode de gestion monétariste. Dans un régime rentier d'accumulation, les deux modes de gestion de la contrainte monétaire correspondent respectivement aux deux modes polaires de résolution du conflit de répartition de la rente : le clientélisme et le corporatisme. Alors que le premier privilégie un règlement ex post du conflit de répartition, en fonction du jeu de la clientèle, impliquant un processus de redistribution inflationniste qui

nécessite la manipulation permanente de la variable monétaire, donc une gestion structuraliste de la monnaie ; le second, lui, privilégie un règlement ex ante et de manière coercitive du conflit de répartition en question, ce qui passe par une stabilité monétaire qui, elle, nécessite un régime monétariste.

Dans l'état actuel des choses, la réponse à la question n'est pas aisée. S'il est vrai que la création monétaire fait l'objet, depuis le début des années 90, d'un contrôle strict, l'on ne peut pour autant parler de régime monétariste dans la mesure où celui-ci ne s'accompagne pas, du moins pour le moment, de l'instauration d'une modalité corporatiste du rapport salarial, modalité qui permet de régler juridiquement et de manière coercitive, les conflits de répartition.

Outre le contrôle strict de la création monétaire, un autre élément caractérise la configuration du rapport monétaire: le crédit. Quelles en sont, brièvement, les caractéristiques essentielles?

En premier lieu, celui-ci semble faire l'objet, en dépit d'un retour certain des banques à l'activité de crédit à partir de 2000, d'un rationnement.

En second lieu, le crédit bancaire à l'économie, qui demeure essentiellement le fait des banques publiques¹³, est de plus en plus accessible au secteur privé.

En troisième lieu, le comportement restrictif des banques publiques en matière de distribution de crédit s'explique aussi par la persistance d'un fait majeur : la mauvaise qualité de leur portefeuille de créances. De plus, une nouvelle source de déficits est apparue ces dernières années : la contrainte, informelle, faite aux banques publiques de prêter à des entités privées sans évaluation de la solvabilité de ces emprunteurs.

4. *Un budget dominé par la rente.*

Comme dans les années 70 et 80, le budget de l'Etat continue de constituer, dans le fonctionnement d'ensemble de l'économie, le point d'articulation entre le secteur des hydrocarbures et le reste de l'économie, non seulement parce que celui-ci demeure essentiellement alimenté par la fiscalité pétrolière, mais aussi parce que c'est toujours par le biais de ce budget que circule l'essentiel de la rente pétrolière, bien que certaines modalités de circulation aient quelque peu changé.

Structurellement, le budget de l'Etat reste fortement dépendant des prix des hydrocarbures sur le marché mondial. Fondamentalement, la structure budgétaire reste donc marquée par le poids de la fiscalité pétrolière.

Le boom pétrolier survenu en 2000 a induit une situation nouvelle sur le plan de la disponibilité des ressources budgétaires. Depuis 2000, celles-ci ont plus que doublé, pour atteindre 3512 milliards de dinars fin 2006. Afin de mieux gérer ce cycle de la rente pétrolière en prévenant les effets de la volatilité du prix du baril, un fonds de régulation des recettes est institué en 2000. Ce fonds, destiné à recevoir les plus value de la fiscalité pétrolière, a reçu des montants considérables.

Du côté des dépenses budgétaires, certains faits méritent d'être signalés. En premier lieu, une certaine retenue dans les dépenses d'équipement durant les années 90, années marquées par la mise en œuvre du PAS. En second lieu, le secteur public économique continue toujours de constituer une charge très lourde

pour le budget de l'Etat qui supporte constamment les pertes des entreprises déficitaires. Les déficits des entreprises publiques alourdissent les portefeuilles des banques, elles-mêmes publiques, obligeant le Trésor public à recapitaliser périodiquement ces dernières. En troisième lieu, le budget de l'Etat continue de prendre en charge de lourdes dépenses sociales, à travers notamment le soutien des prix des produits de large consommation, le financement du logement et les transferts sociaux. Enfin, dans un régime où l'essentiel des ressources budgétaires provient de la rente pétrolière, l'Etat est fatalement confronté, à travers les compromis budgétaires, aux deux impératifs classiques : l'impératif économique de financement de l'accumulation et l'impératif politique de redistribution. La question est alors de savoir lequel des deux impératifs a prévalu dans la dynamique budgétaire de ces deux dernières décennies. La réponse à cette question n'est pas évidente parce que la nature du compromis institutionnalisé demeure, à l'image de la rente, ambiguë. En théorie, ce balancement entre les deux impératifs se résout en fonction du degré d'intensité de l'impératif de légitimation du régime politique en place, d'un côté, et du degré de la capacité de ce régime de contrôler et de mobiliser la société, de l'autre (Theret, 1992). En réalité, les choses semblent s'être déroulées différemment. En effet, durant la décennie 90, et alors que la situation politique nécessitait « logiquement » la mise en avant de l'impératif de redistribution, c'est l'impératif économique de l'ajustement qui l'emportait sur le reste, sans doute en raison des contraintes externes auxquelles le pays était confronté. Ces dernières étant levées à partir de 2000 à la faveur de la reprise des cours du brut, les deux impératifs se sont retrouvés en « compétition », avec cependant un net avantage pour le financement de l'accumulation, puisque dans la répartition de la dépense publique, les dépenses de capital (d'équipement plus précisément) ont crû plus rapidement que les dépenses courantes.

5. Une ouverture au pas de charge et renforcement de l'insertion par les hydrocarbures.

Au regard de la position extérieure qui prévaut encore de nos jours en Algérie, l'on est fondé de dire que le pays peine véritablement à trouver un antidote à l'*intoxication pétrolière*. Quelques éléments permettent cependant de souligner que comparativement à la situation antérieure, le pays a pu consolider certains paramètres fondamentaux dans sa relation avec l'extérieur.

La décennie 90 sera caractérisée par l'amorce d'un processus rapide et brusque d'ouverture extérieure, souvent le fait de pressions externes. Dès 1991, le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur fut supprimé. Cette ouverture fut renforcée dans le cadre des accords sur le rééchelonnement de la dette extérieure (1994-1998), contraignant le pays à une libéralisation poussée de son commerce extérieur.

Par ailleurs, les effets de l'*intoxication pétrolière* sur la structure des exportations sont toujours présents et se sont même renforcés. Les données statistiques montrent en effet que le secteur des hydrocarbures demeure le facteur

essentiel de l'insertion internationale de l'économie algérienne, tendance que la politique de libéralisation a, selon toute apparence, accentué¹⁴.

La libéralisation externe qui a commencé au début des années 90 est intervenue dans un contexte difficile, caractérisé par l'aggravation des problèmes de la balance des paiements et de la dette extérieure. Le rééchelonnement de cette dernière, appuyé par un plan d'ajustement structurel de quatre (04) ans (1994-1998) avec le FMI a permis de desserrer, moyennant un coût social considérable, la contrainte extérieure. Avec l'avènement d'une conjoncture favorable sur le marché pétrolier mondial à partir de 1999, le pays consolide sa position extérieure au point où l'Algérie devient, à partir de 2002, un créancier net sur le reste du monde puisque le montant des réserves de change est désormais supérieur à celui de la dette extérieure.

Il convient par ailleurs de remarquer que, en raison de la rigidité extrême du système économique et de l'appareil productif en particulier, la dévaluation du dinar n'a pas eu d'effet sur l'évolution des exportations ; mais elle a par contre permis de contenir les importations, ce qui a eu pour effet de dégager un surplus destiné à couvrir le service de la dette.

3. La désindustrialisation comme conséquence d'un compromis institutionnel ambigu.

Par-delà son aspect morphologique¹⁵, l'industrialisation est avant tout une dynamique sociale dans laquelle les configurations que prennent les rapports sociaux jouent un rôle clé.

Le recours à l'approche par les arrangements institutionnels permet de construire une grille de lecture à même de fournir des éléments d'explication sur la trajectoire prise par l'histoire récente de l'industrialisation en Algérie¹⁶.

Les configurations institutionnelles décrites précédemment définissent, ensemble, un mode de régulation dont il convient à présent de souligner les principales caractéristiques au regard de la problématique qui nous intéresse ici, à savoir l'industrialisation dans un pays rentier.

Qu'est ce qui caractérise ce mode de régulation ? Outre les points évoqués précédemment et qui portent sur la configuration de chacune des formes institutionnelles prises séparément, plusieurs éléments peuvent être évoqués lorsque l'on considère ces formes institutionnelles en tant qu'élément complémentaires d'une combinaison¹⁷. En particulier :

1. Le rapport salarial n'y occupe qu'une place secondaire. Il n'est pas au centre de la configuration institutionnelle. Celle-ci semble dominée par les formes institutionnelles « insertion internationale » et « Etat », dont les configurations respectives consacrent le poids écrasant de la rente pétrolière. L'Etat, à travers son budget, financé par la rente, joue un rôle central dans cette configuration d'ensemble.

En effet, dans l'état actuel de l'économie algérienne, le rapport salarial, ou plus proprement le rapport d'emploi¹⁸, est déterminé par le processus de circulation de la rente beaucoup plus qu'il ne le détermine.

D'une manière générale, la rente pèse sur l'ensemble des rapports sociaux. En particulier, elle interfère de façon très nette dans la formation des salaires et les modalités de la protection sociale. La répartition du surplus, dont l'essentiel provient de la rente externe, fait appel davantage à la solidarité familiale et aux rapports clientélistes qu'à l'activité productrice des personnes.

Cependant, d'un point de vue général, la place du rapport salarial dans la hiérarchie des formes institutionnelles demeure centrale puisque, quel que soit le contexte historique ou le régime de production considérés, la mobilisation de la main d'œuvre est un facteur clé de tout processus de développement.

Dans cette perspective, il nous semble permis de penser que la disponibilité d'une rente externe est de nature à permettre, lorsque la configuration du rapport salarial correspond à celle que le complexe de machines requiert, une atténuation de l'intensité du taux d'exploitation du travail, ne serait ce qu'à travers la prise en charge d'une partie du salaire indirect. A l'évidence, la présence de la rente externe n'est, en principe, pas antinomique avec l'instauration d'un rapport salarial de type « taylorien ». Elle peut même la favoriser sachant que dans le contexte de la configuration actuelle de la DIT, il semble de plus en plus exclu pour un pays pauvre et attardé de déclencher le processus d'augmentation de la productivité autrement que par un sursaut du taux d'exploitation du travail.

L'instauration d'une configuration « taylorienne » des rapports de travail, préalable incontournable à la réhabilitation du rapport salarial comme forme institutionnelle centrale, relève, pour le moment, d'une possibilité purement théorique. Dans les faits, nombreux sont les indices qui montrent le caractère invraisemblable d'une telle évolution. Pour ne retenir que le principal d'entre eux, on note le maintien de la productivité globale des facteurs à des niveaux anormalement bas¹⁹. Par ailleurs, la privatisation, opération qui n'a d'intérêt que parce qu'elle est une modalité efficace d'introduction d'un rapport salarial efficient, semble buter sur de sérieux obstacles, politiques pour l'essentiel, qui en empêchent la concrétisation, ce qui témoigne du caractère hypothétique de la perspective de la réhabilitation du rapport salarial dans son statut de forme institutionnelle centrale, comme cela est le cas dans les économies de marché²⁰.

2. Il existe des incompatibilités manifestes entre les configurations respectives des différentes formes institutionnelles ; ces incompatibilités traduisent l'absence de projet industriel à même de donner un sens aux décisions de politique économique.

Il est possible, en confrontant deux à deux les configurations des formes institutionnelles, de dresser un récapitulatif des incompatibilités éventuelles entre ces dernières au regard de la nécessité de promouvoir un projet industriel national.

La confrontation ainsi menée entre configurations institutionnelles de chacune des formes institutionnelles permet d'identifier, de manière plus ou moins

exhaustive, un ensemble d'incompatibilités dont l'effet handicapant sur l'activité industrielle est plus ou moins important.

Pour n'en retenir que les plus importantes, il semble que c'est surtout l'ouverture commerciale qui pose, dans les circonstances actuelles, l'obstacle le plus difficile à surmonter.

Ainsi, une des principales incompatibilités de la configuration institutionnelle d'ensemble se situe entre le désarmement douanier et la nécessité de promouvoir des exportations industrielles²¹ dans la mesure où la suppression totale de la protection extérieure affecte considérablement les conditions de rentabilité d'une vaste gamme d'industries, dont notamment les industries potentiellement exportatrices. Cette incompatibilité peut être reformulée plus généralement en considérant le rapport salarial comme second terme : l'incompatibilité serait entre l'ouverture tous azimuts et la nécessité d'instaurer un rapport salarial efficient²².

Cette contradiction est d'autant plus grande que même les économistes libéraux qui plaident habituellement pour le libre échange admettent l'argument de « l'industrie naissante » en ce qu'ils reconnaissent la nécessité de protéger de la concurrence extérieure des activités nouvelles tant que celles-ci n'auraient pas effectué avec succès leur apprentissage et atteint leur maturité.

Dans l'état actuel des choses, force est de noter que le démantèlement des barrières douanières, la circulation libre des marchandises n'ont fait émerger aucune capacité productrice ou exportatrice nouvelle. Au contraire, cette ouverture, menée au pas de charge, fait subir à la fragile industrie nationale (publique et privée) une concurrence brutale qui est en passe de l'anéantir.

Dans la mesure où il vise à accroître le degré d'efficacité de l'industrie locale, le désarmement douanier doit être sélectif plutôt que systématique. Or, comme le note F. Yachir (1990), la sélection de « créneaux » renvoie à la nécessité d'une véritable politique industrielle qui puisse assurer le développement prioritaire d'activités à la fois dynamiques à l'échelle internationale, et conformes à la configuration actuelle et prévisible des ressources du pays. La politique industrielle est incompatible avec une ouverture indiscriminée de l'économie à la concurrence étrangère. Pour conclure, on peut dire cette fois-ci qu'il y a compatibilité entre l'ouverture tous azimuts et l'absence d'une stratégie industrielle²³.

Par ailleurs, il y a lieu de mentionner l'incompatibilité manifeste entre l'ouverture extérieure et le maintien d'un rapport salarial de type clientéliste, notamment dans le secteur public industriel²⁴.

Ce dernier s'apparente toujours davantage à un marché politique, non seulement parce que ses gestionnaires sont souvent nommés sur des bases clientélistes, mais aussi parce que ses recrutements, son fonctionnement et ses activités obéissent moins aux impératifs de rentabilité qu'aux interférences et interventions directes d'une multitude de centres de pouvoir (Yachir, 1990)²⁵. Sur la longue période, une telle situation n'est tenable que si des ressources

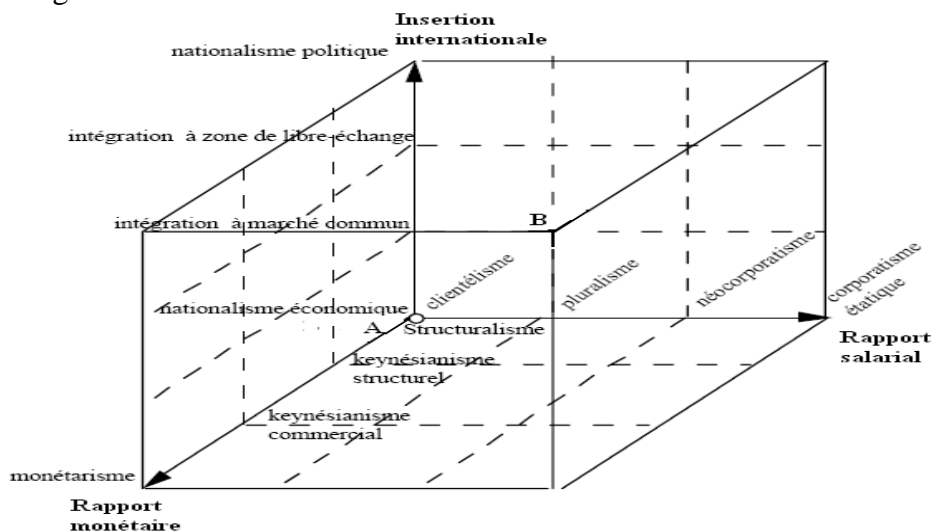
considérables sont consacrées au financement des déficits structurels qui en découlent.

Ce qui vient d'être dit des incompatibilités liées à l'ouverture commerciale peut être étendu à l'autre composante constitutive de l'insertion internationale : le taux de change. La détermination du taux de change est, contrairement à ce que l'on entend ici et là, une décision éminemment politique. Cela est d'autant plus vrai que nous sommes dans un contexte où l'essentiel des ressources en devises provient de l'exportation d'une matière première et que, en outre, c'est l'Etat qui en est le détenteur exclusif. Au même titre que l'ouverture commerciale et le démantèlement douanier, la surévaluation de la monnaie nationale, puisque c'est de cela essentiellement qu'il s'agit dans le cas d'une économie rentière, est une configuration porteuse des mêmes incompatibilités que celles qu'on vient d'évoquer, de sorte que c'est la promotion d'un régime de croissance indépendant de la rente qui s'en trouve compromise.

En somme, le mode d'insertion internationale de l'économie revêt, au travers des configurations concrètes de ses principales composantes, un statut particulier dans la question de la cohérence du mode de régulation. Les expériences de nombre de pays qui ont réussi de s'industrialiser (Indonésie, Malaisie, Corée du Sud, ...) montrent toutes que l'un des enjeux de tout processus de développement est la capacité du pays considéré à articuler ses mécanismes internes de régulation économique et sociale avec les contraintes et opportunités qui naissent de son insertion internationale.

Si l'on se réfère encore une fois à la typologie développée par B. Theret²⁶, on peut, en prenant cette fois-ci en compte simultanément l'ensemble des configurations des principales formes institutionnelles, construire un schéma simplifié, sous forme d'espace tridimensionnel, dans lequel on pourrait visualiser les incompatibilités qu'on vient d'évoquer.

La figure ci-dessous en fournit une illustration.



Ainsi, le point A, qui représente la configuration initiale²⁷, constitue le point de départ à partir duquel le changement institutionnel va s'enclencher. Un changement sans incompatibilités impliquerait que le déplacement de la position du pays s'effectue sur l'axe-diagonale AB. Tout écart, plus ou moins grand, de cette trajectoire signifierait l'apparition d'incompatibilités plus ou moins significatives.

L'incompatibilité dont il est question entre configurations institutionnelles peut être appréhendée en termes de cohérence sociétale du mode de régulation. Se référant aux cas du Mexique et du Brésil, Marquès-Pereira J. et B. Theret (2000) définissent deux configurations idéales-typiques ayant chacune une cohérence sociétale forte : le clientélisme politique et le corporatisme étatique. La première configuration appelle une politique économique « structuraliste » faisant de nécessité vertu (contrôle social faible, politique de haute inflation favorable à une croissance forte, condition de légitimité du régime politique) ; la seconde configuration nécessite une politique économique de type monétariste et libéral à l'égard de la finance privée, avec contrôle étatique étroit du secteur productif... Dans le graphique ci-dessus, la première correspondrait au point A, la seconde au point B.

Remarquons que si la grille analytique qu'on vient de mobiliser permet de visualiser des trajectoires institutionnelles cohérentes, ne comportant pas d'incompatibilités entre configurations institutionnelles, elle permet également de mettre en évidence un autre type de contrainte dont il faut tenir compte: la dépendance de sentier. Graphiquement, celle-ci implique que le déplacement sur les axes soit limité à un seul degré à la fois.

La figure ci-dessus pourrait être reprise en intégrant la forme institutionnelle « budget », avec ses configurations polaires et intermédiaires, à la place du rapport salarial dont on sait que le rôle, en régime rentier, est de moindre importance.

3. L'inaptitude manifeste de l'architecture institutionnelle d'ensemble à susciter et « piloter » une dynamique industrielle, conséquence de l'incompatibilité des régulations partielles.

Cette incapacité découle du fait que la hiérarchie institutionnelle demeure déterminée par l'Etat et l'insertion internationale. La nouvelle configuration institutionnelle, dont on vient de décrire, à grands traits, les composantes essentielles, semble obéir davantage à une volonté de mettre l'économie nationale (ou le régime d'accumulation) à l'abri des effets de la volatilité des cours du pétrole sur le marché mondial²⁸, le but final étant de garantir l'existence de capacités d'importation adéquates et le plus longtemps possible.

Les changements institutionnels opérés depuis maintenant deux décennies semblent donc dessiner les contours d'une nouvelle régulation dont l'objectif premier est de faire face à la volatilité importante de la balance des paiements, des revenus budgétaires et de la masse monétaire, source de fragilité pour l'économie dans son ensemble. Ces changements ne paraissent pas être destinés, jusque-là du

moins, à faire émerger un secteur productif performant, mais présentent les caractéristiques d'une gestion distributive, bien qu'un peu plus « prudente », de la rente.

On retrouve là les termes du diagnostic classique selon lequel les incohérences qui caractérisent les changements institutionnels, c'est-à-dire la réforme, découlent précisément du fait que ceux-ci sont, dès le départ, pensés dans le cadre d'une problématique de la circulation, problématique qui évacue totalement les déterminations sociales de la production. En réhabilitant le marché à partir de la circulation, la nouvelle configuration institutionnelle ne fait que modifier le mode d'appropriation de la rente externe. Elle ne lève pas les blocages auxquels est confronté le système productif interne²⁹, et par suite l'accumulation interne. La persistance de ces blocages, dont l'origine est à rechercher dans la configuration institutionnelle d'ensemble, empêche le développement et l'extension des activités productives.

Dans un régime rentier, la rente de base comporte la capacité de contaminer, au travers des formes institutionnelles de la régulation, le comportement des agents et des acteurs de sorte que ces derniers auraient tendance à transformer toutes les opportunités en lieux et formes de captation d'une rente. Le comportement rentier est une résultante de l'environnement institutionnel. Il s'agit d'une idée largement admise par l'approche institutionnaliste dans ses différentes variantes. Ainsi, pour D. North (2005), la matrice institutionnelle définit l'ensemble des opportunités, que les rendements les plus élevés y soient dus à une redistribution des revenus ou à l'activité productive. Usant d'une image, l'auteur écrit que si l'activité la plus rentable dans une économie est le piratage, on peut s'attendre à ce que les agents et acteurs investissent dans les compétences et les connaissances qui feront d'eux de meilleurs pirates. Tel semble être la difficulté première de l'industrialisation dans un pays rentier : comment faire pour que les hauts rendements soient le fait d'activités industrielles ? Autrement dit, comment faire pour que les acteurs s'orientent vers les activités productives en général, et industrielles en particulier ?

La réponse à la question n'est pas aisée, mais il semble, à la lumière de l'expérience accumulée, que certaines configurations institutionnelles sont incompatibles avec la nécessité, officiellement prônée depuis peu, d'enclencher une dynamique industrielle. Il en est ainsi par exemple de la gestion du taux de change du dinar, du démantèlement douanier, du maintien d'un secteur public dont le fonctionnement demeure dominé par la logique clientéliste ... etc.

Dans ces conditions, l'on ne peut ne pas évoquer l'idée simpliste selon laquelle les dépenses budgétaires consacrées à l'extension et la modernisation des infrastructures de base, principale caractéristique de l'action économique de l'Etat durant la décennie 2000, seraient à même de stimuler l'investissement productif privé. S'il est vrai que de tels équipements socio-économiques sont de nature à réunir les conditions matérielles nécessaires à l'investissement et à améliorer la compétitivité économique du pays, il n'en demeure pas moins vrai que l'investissement productif privé est tributaire d'autres facteurs institutionnels.

Pour H. Benissad (2009), ces conditions sont loin d'être réunies dans l'Algérie des années 2000.

La question de l'efficacité productive ne se réduit pas à celle de l'émergence des relations concurrentielles, au développement du marché. Dans l'approche en termes d'institutions, l'économie ne se réduit pas au marché qui, au demeurant, est lui-même une construction sociale. C'est l'absence de projet de « cité industrielle » qui est le point faible des réformes, et non pas l'omniprésence de l'Etat ou son absence.

L'expérience récente montre que la libération des comportements marchands, qui s'accommodent bien des relations clientélistes, ne suffit pas à engendrer une industrie compétitive apte à se placer dans le marché international. Et il serait naïf de croire à cet égard que l'IDE a vocation de moderniser les structures productives, tâche que seul un projet de stratégie industrielle nationale est à même de concrétiser.

Un autre exemple illustre l'inaptitude du nouveau mode régulation à « susciter » et piloter une dynamique d'accumulation en rupture avec la rente. Il s'agit de l'usage qui est fait du crédit. On peut admettre qu'une gestion centralisée du crédit³⁰ crée un canal de transmission entre la volonté politique de l'Etat, quand celle-ci est porteuse d'un projet industriel national, et l'action économique des agents privés. L'arme du crédit demeure un puissant outil dans la soumission du monde des affaires à la volonté économique de l'Etat. En effet, le contrôle étatique du système bancaire ouvre la possibilité que des objectifs économiques définis par l'Etat soient réalisés par les entreprises, quand bien même ces dernières sont pour l'essentiel privées³¹. Mais à voir la configuration institutionnelle du système bancaire en Algérie, l'on ne peut que s'étonner du fait qu'en deux décennies de réformes, cet instrument n'ait jamais été mobilisé, d'une façon ou d'une autre, par l'Etat. Il va sans dire qu'une gestion centralisée du crédit n'aurait eu pour but que l'encouragement de certains secteurs et activités en particulier, mais en l'absence d'un projet industriel, une telle gestion n'a pu être mise en œuvre. D'où le « spectacle » d'un système bancaire étatique livré à lui-même, fonctionnant à vue et croulant sous le poids de surliquidités oisives.

Conclusion.

La question de l'industrialisation doit être inscrite dans la problématique plus large du statut du travail productif (travail productif vs travail improductif) dans une économie où les arrangements institutionnels revêtent des configurations qui sont loin de favoriser l'émergence d'un régime de croissance fondée sur la production d'un surplus en valeur.

Le projet d'industrialiser le pays nécessite une reconstitution du contexte institutionnel. On évoque souvent les modèles asiatiques comme exemples à suivre, mais on oublie plus souvent que ces derniers reposent sur des exportations subventionnées, une industrie destinée à un marché intérieur très protégé, une

grande flexibilité du système productif et une libéralisation interne permettant la constitution d'un vrai marché interne.

Pour qu'elle ait une chance de créer les conditions à même de susciter une dynamique industrielle endogène, la réforme institutionnelle doit surtout concilier « le temps des apprentissages nécessaires et la nécessité de casser les rentes par des changements radicaux » (Hugon, 2006).

Notes :

1. Maître de Conférences, Faculté des Sciences Economiques de l'Université de Guelma ;
2. Selon la définition de l'ONUDI, l'industrie manufacturière regroupe l'ensemble des activités du secteur secondaire auquel on a enlevé le BTP, les activités extractives ainsi que la production d'énergie ;
3. Le modèle de base de cette théorie, d'extraction néo-classique, explique comment un choc externe positif engendre la désindustrialisation d'une petite économie ouverte. Cette théorie, qui sert encore de grille de lecture dominante pour expliquer la « désindustrialisation » des pays développés ou en développement ayant connu des chocs externes positifs, a donné lieu à des critiques qui, souvent, portent sur le caractère restrictif de ses hypothèses, et sur le fait qu'elle évacue le rôle des acteurs, et notamment du principal d'entre eux : l'Etat ;
4. Il convient de préciser ici, au risque de noircir davantage le tableau, que dans le secteur industriel hors hydrocarbures sont comptabilisées des branches telles que «énergie, mines et carrières». Selon les données de l'ONS, ces dernières ont vu leur poid dans la production industrielle passer de 8 % en 1989 à 16 % en 2000 et 19 % en 2005. En d'autres termes, la régression de la production des industries manufacturières est beaucoup plus importante que celle du secteur de l'industrie dans sa globalité ;
5. Remarquons que la présence du secteur privé dans l'industrie manufacturière est essentiellement concentrée dans l'agroalimentaire, les textiles et cuirs ;
6. Selon des données du Plan, reprises par A. Bouzidi dans un article paru dans le quotidien « Le Soir d'Algérie », édition du 30/01/2008, la croissance réalisée par l'industrie privée a été en moyenne de +10 % par an durant la période 1996-2000 alors que, sur la période 2000-2006, elle n'est plus que de 2 % en moyenne annuelle ;
7. La TR identifie cinq formes institutionnelles fondamentales : le régime de concurrence, le rapport salarial, le rapport monétaire, le Budget et le mode d'insertion internationale de l'économie ;
8. Précisons que par «forme de la concurrence », il faut entendre le processus de formation des prix ;
9. Quelques chiffres pour illustrer le phénomène de concentration : en 1990, au sein du secteur industriel, 110 entreprises concentrent 78 % de l'emploi industriel total et 70.5 % de la valeur ajoutée, tandis qu'à l'autre extrême, 20550 entreprises

de moins de 10 salariés occupent 7 % des travailleurs et réalisent 20 % de la valeur ajoutée. 40 des 51 branches industrielles possèdent des coefficients de concentration de 100 % (Benachenhou, 1999) ;

10. Précisons que la notion de régime rentier est souvent utilisée dans des sens sensiblement différents. Une première définition (Lanzarotti, 1992), reposant sur le découpage sectionnel de Marx, identifie le régime rentier comme celui où l'importation de biens de capital et de technologie (biens de la section 1) est financée par l'exportation de produits primaires. Une autre définition consisterait à considérer le régime rentier comme étant celui où le financement de l'accumulation s'effectue grâce à un transfert, sous forme de rente (minière, pétrolière, agricole, ...), d'origine externe. En termes empiriques, la nature rentière du régime d'accumulation peut se lire dans les statistiques relatives à la structure-ressources du PIB, la part de la rente externe dans les ressources budgétaires de l'Etat et la structure des exportations ;
11. La LMC de 1990 sera amendée en 2001 puis remplacée en 2003 par l'ordonnance 03-11 relative à la monnaie et au crédit ;
12. Typologie qui repose sur l'identification de deux modes polaires de résolution des conflits de répartition : le clientélisme et le corporatisme ;
13. A titre d'illustration, en 2003, le crédit bancaire à l'économie est assuré par les banques publiques à hauteur de 92 %, contre 85 % en 2002, 96 % en 2001 et 97.3 % en 2000 ;
14. Les données statistiques sur l'évolution de la part des hydrocarbures dans le commerce extérieur nous dispensent de nous attarder sur l'évolution des exportations hors hydrocarbures. Ces dernières enregistrent en effet des niveaux insignifiants : de 590 millions de \$ en 2000, elles passent, en 2006, à 1.12 milliards de \$;
15. Par aspect morphologique, nous entendons la dimension physique, matérielle, technique de l'industrialisation. Celle-ci peut, dans cette optique, être assimilée à l'installation d'un complexe de machines ;
16. Cela découle de l'idée que l'ensemble des arrangements institutionnels doit, en principe, obéir, entre autres, à une logique industrielle. Quoi qu'il en soit, à la base des approches institutionnelles se trouve l'idée que des arrangements institutionnels particuliers infléchissent la trajectoire de croissance d'une économie donnée (Julliard, 2002, 225) ;
17. La notion de complémentarité est importante. Elle signifie que chaque arrangement institutionnel dans un domaine est renforcé dans son existence ou son fonctionnement par d'autres arrangements institutionnels dans d'autres domaines (Amable, 1999) ;
18. Le rapport d'emploi peut se définir comme le mode de mise au travail des producteurs. Le rapport salarial est une forme particulière du rapport d'emploi, qui suppose une organisation qui a pour but la réalisation d'un surplus (ou plus-value, pour utiliser la terminologie marxiste) ;

19. D'après le document « Arab Human Development Report 2002 » du PNUD, l'Algérie est le pays arabe qui enregistre le plus bas niveau de productivité du capital physique, ce qui vient s'ajouter à une très faible productivité de la main d'œuvre. Selon ce rapport, la productivité par travailleur est tombée de 2.2 % par an entre 1989 et 1997. Bien que, selon les estimations du FMI, la situation se soit légèrement améliorée durant les années 90 et 2000, la productivité totale des facteurs demeure très faible ;
20. La privatisation n'est pas nécessairement synonyme d'efficacité, mais elle en est un préalable. En l'absence d'un environnement concurrentiel, pour ne prendre que cet aspect, le secteur privé ou le capital privé peut se révéler aussi inefficace que le secteur public. Mais à la différence du secteur public, le secteur privé parvient toujours à s'assurer une rentabilité financière ;
21. Une politique industrielle n'aurait de sens que si elle ambitionne de dépasser le fondement rentier du régime d'accumulation, ce qui passe, entre autres, par la promotion des exportations industrielles ;
22. Dans les conditions actuelles, on parlerait, à juste titre, de rapport d'emploi efficient plutôt que de rapport salarial dans la mesure où ce dernier est un mode de mise au travail des producteurs qui suppose une efficacité productive que n'implique pas nécessairement le premier ;
23. Il est symptomatique de noter que l'un des traits significatifs de la période d'ouverture entamée depuis le début des années 90 est l'absence presque totale de documents sur les objectifs et les moyens de cette politique. Ce n'est qu'en 2007 qu'un projet de stratégie industrielle fut formellement élaboré, mais dont la mise en œuvre fait encore l'objet de discussion. Globalement, le projet en question se propose de miser sur les avantages comparatifs « physiques » du pays en privilégiant le développement des activités industrielles grosse utilisatrices d'énergie. L'industrie y est conçue comme un ensemble de filières techniques et la dimension institutionnelle de l'activité industrielle y est insuffisamment prise en compte ;
24. Il est à cet égard significatif de constater que dans le débat suscité par le projet – avorté ? – de doter le pays d'une nouvelle stratégie industrielle, le caractère clientéliste du rapport salarial en vigueur dans le secteur public est rarement évoqué ;
25. En cela l'auteur rejoint la thèse de L. Addi (1990) selon laquelle l'économie en général et le secteur public en particulier sont mobilisés comme ressource de pouvoir politique ;
26. Cette typologie repose sur l'identification des configurations polaires et intermédiaires de chacune des formes institutionnelles. Ainsi, au rapport salarial correspond les configurations : clientélisme, pluralisme, néo-corporatisme, corporatisme étatique ; Au rapport monétaire correspond : le structuralisme, le keynésianisme structurel, le keynésianisme commercial, le monétarisme ; ... etc. Pour plus de détails, voir B. Theret (2000) ;
27. Autrement dit celle qui a prévalu jusqu'à la fin des années 80 ;

28. Cela se traduit par une accumulation sans précédent des réserves de change et l'institution du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) dont les ressources atteignent des sommes considérables ;
29. Si tant est qu'on puisse parler de système productif ;
30. Gestion qui peut en l'occurrence reposer sur le caractère directement étatique d'une large majorité d'institutions bancaires et financières ainsi que sur le contrôle que l'Etat exerce sur l'accès au crédit externe par les mécanismes d'approbation et d'octroi de garanties. En outre, cette gestion apparaît d'autant plus faisable que les banques ayant l'Etat pour principal actionnaire ont une implantation nationale ;
31. Il convient de remarquer que l'expérience de certains pays qui ont entrepris, avec succès, de s'industrialiser montre que la planification étatique est possible même si elle doit reposer sur un appareil productif composé majoritairement d'unités privées ;

Références bibliographiques.

1. Addi L, 1991. L'impasse du populisme. ENAL, Alger.
2. Aglietta M, 1976. Régulation et crises du capitalisme. Calmann-Lévy, Paris, 2^e édition (1982), 3^e édition, Odile Jacob (1998).
3. Amable B, 1999. "La diversité des capitalismes repose sur la complémentarité et la hiérarchie des institutions". La lettre de la Régulation, n° 30, Paris.
4. Amarouche A, 2006. Etat-Nation et économie de rente en Algérie, essai sur les limites de la libéralisation. Thèse de doctorat d'Etat, Institut National de Planification et de Statistique, Alger.
5. Benachenhou A, 1999. "Bilan d'une réforme économique inachevée en Méditerranée ". Les Cahiers du CREAD, n° 46-47, 4^{ème} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999, Alger.
6. Boudjema R, 2006. "Algérie : chronique d'un ajustement structurel ". In Revue d'économie et de statistique appliquée, revue publiée par l'INPS, n° 06, mai 2006, Alger.
7. Boyer R, 2004. Théorie de la régulation. 1. Les fondamentaux. La découverte, Paris.
8. Chavance B, 2007. L'économie institutionnelle. La découverte, Paris.
9. Courlet C, 1990. Les industrialisations du tiers-monde. Syros/Alternatives, Paris.
10. Dahmani A, 1999. "L'Etat dans la transition à l'économie de marché – L'expérience algérienne ". Les Cahiers du CREAD, n° 50, 4^{ème} trimestre 1999, Alger.
11. Djoufelkit-Cottenet H, 2008. Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie. Agence Française de Développement. Document de travail, n° 64, juin 2008, Paris.
12. Hugon P, 2006. L'économie de l'Afrique. La découverte, Paris.

13. Juilliard M, 2002. "Régimes d'accumulation". In Boyer R. et Y. Saillard, Théorie de la régulation : l'état des savoirs. La Découverte, Paris.
14. Lanzarotti M, 1992. La Corée du sud : une sortie du sous développement. PUF, Paris.
15. Lipietz A, 1986. " Le kaléidoscope des « sud » ". In Boyer R. (éd) Capitalismes fin de siècle. PUF, Paris.
16. Lipietz A, 1985. Mirages et miracles. Problèmes de l'industrialisation dans le tiers-monde. La découverte, Paris.
17. Marques-Pereira J. et B. Theret, 2000. "Médiations institutionnelles de la régulation sociale et dynamiques macroéconomiques, quelques enseignements pour la théorie du développement d'une comparaison des caractères spécifiques nationaux du Brésil et du Mexique à l'époque de l'ISI ". Document de travail (CREDAL & IRIS, CNRS), Paris.
18. North D, 2005. Le processus du développement économique. Editions d'Organisation, Paris. Traduit de l'anglais par Michel Le Séac'h. Titre original: Understanding The Process of Economic Change.
19. Ominami C, 1986. Le tiers-monde dans la crise. La découverte, Paris.
20. Sid Ahmed A, 1991. "Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques". In Beauge G. et F. Buttner (sous la dir.). Les migrations dans le monde arabe. Ed. du CNRS, Paris.
21. Talahite F, 2000. "La réforme bancaire et financière en Algérie". Les Cahiers du CREAD, n° 52, 2^{ème} trimestre 2000, Alger.
22. Talha L, 2001. "Le régime rentier à l'épreuve de la transition institutionnelle : l'économie algérienne au milieu du gué". In Mahiou A. et Henry J.R. Où va l'Algérie? Karthala, Paris.
23. Théret B, 1992. Régimes économiques de l'ordre politique. Esquisse d'une théorie régulationniste des limites de l'Etat. PUF, Paris.
24. Yachir F, 1990. "L'ajustement structurel dans le tiers-monde". Les Cahiers du CREAD, n° 21, 1990, Alger.

Intitulé de la communication :

Evaluation de la défaillance des entreprises à l'aide d'un modèle de Scoring et d'un Modèle de réseau de neurones

Khadidja SADI

(Maitre de Conférence à l'ENSSEA ex :INPS Ben-Aknoun Alger)

Laboratoire de recherche LABSAP

Sadikh00@gmail.com

Résumé :

Le but de cette recherche est de développer un modèle de risque de crédit pour la prévision de la défaillance des petites et moyennes entreprises algérienne à l'aide de certaines de leurs caractéristiques.

Cette recherche vise à explorer de nouvelles techniques issues du domaine de l'intelligence artificielle afin d'améliorer la capacité du banquier à prévoir la classe de risque de l'entreprise demandant un crédit.

L'objet de cet article est de démontrer la robustesse de l'approche neuronale par rapport à la méthode classique qui est une méthode paramétrique du crédit scoring (l'analyse discriminante linéaire) en effectuant une étude comparative entre les deux méthodes avec le même échantillon de données.

INTRODUCTION:

La prédiction de défaillance est un sujet éminemment important pour de nombreuses personnes (gestionnaire, actionnaires, banquiers,...) les coûts énormes, sociaux ou économiques, que les faillites occasionnent ont suscité l'intérêt de nombreux chercheurs et ont permis de développer un nombre considérable de modèles. Ces modèles ont été construits à l'aide de méthodes statistiques ou économétriques mais aussi de méthodes multicritères ou encore des méthodes issues de l'intelligence artificielle.

Les réseaux de neurones artificiels (RNA) sont parmi les outils les plus récents évoqués par les chercheurs et empruntés eux aussi à l'intelligence artificielle. Ces récentes techniques connaissent un très grand engouement académique. Elles permettent en effet de bonnes prévisions tout en présentant l'avantage de ne pas exiger de restrictions statistiques. En effet, les réseaux de neurones artificiels, contrairement aux méthodes statistiques, ne nécessitent aucune hypothèse sur les variables. Pour cette raison, et parce qu'ils sont capables de traiter des problèmes non structurés, c'est-à-dire des problèmes sur les quels il est impossible à priori de spécifier la forme de la fonction de discrimination, ils font aujourd'hui l'objet d'une attention particulière.

Cet article résume la démarche empirique adoptée dans le cadre de la recherche. On présente d'abord l'échantillon expérimental avec la base de données, les critères de classement et les indicateurs de sélection. On procède ensuite à une analyse statistique de l'échantillon de travail. On passe ensuite à l'élaboration du modèle de scoring à l'aide de l'analyse discriminante linéaire avec la présentation des étapes de construction et la présentation des résultats de classements. Une Comparaison des résultats des deux modèles élaborés (scoring, le réseau de neurones) est synthétisée.

1. Présentation des données de l'échantillon expérimental

Nous nous intéressons à ce niveau à la démarche empirique adoptée dans le cadre de l'analyse des variables. Notre démarche de collecte de données comporte plusieurs étapes : le choix de la base de données, le choix du critère de classement et le choix des indicateurs de classement.

Nous allons donc présenter les différents éléments relatifs à l'échantillon expérimental et ses caractéristiques statistiques. En particulier :

- La base de données utilisée ;
- Le critère de classement ;
- La description des variables utilisées.

1.1 La base de données

Nous avons pu recueillir un échantillon de 209 entreprises provenant de secteurs d'activités différents. Il y a lieu de signaler que tous les dossiers contenant des irrégularités ou des manques en matière de documentations comptables ou fiscales ont été éliminés.

La répartition sectorielle de l'échantillon expérimental est la suivante :

- 75 entreprises du secteur bâtiment et travaux publics ;
- 35 entreprises du secteur de services ;
- 99 entreprises du secteur industriel.

1.2 Définition des critères de classement

Les entreprises de la base de données sélectionnés sont réparties sur des classes selon un critère de défaillance définit par la réglementation en vigueur au sein de la banque d'Algérie¹. Ainsi, la banque distingue deux groupes : les créances saines et les créances classées :

- Les créances courantes (Saines)
- Les créances classées : elles regroupent trois catégories
 - Les créances à problèmes potentiels
 - Les créances très risquées.
 - Les créances compromises.

De cette répartition résulte quatre classes :

- a) **Les entreprises saines** : cette classe contient les entreprises qui ne présentent pas de problème de remboursement et qui ont pu rembourser les crédits consentis de manière régulière et ponctuelle, en respectant les échéances;
- b) **Les entreprises à problèmes potentiels** : cette classe contient les entreprises dont le recouvrement intégral, en dépit d'un retard qui reste raisonnable, paraît encore assuré. Ces entreprises ont des difficultés de remboursement des intérêts et / ou du principal depuis plus de trois (03) mois dont le retard est inférieur à six (06) mois ;
- c) **Les entreprises très risquées** : cette classe contient les entreprises dont le recouvrement intégral paraît très incertain, et dont la situation financière laisse entrevoir des pertes probables. Les retards dans le paiement des intérêts ou du principal échus se situent entre six (06) mois et un (01) an ;
- d) **Les entreprises compromises** : cette classe contient les entreprises défaillantes qui n'ont pas pu honorer leurs engagements envers la banque.

La répartition de l'échantillon de l'étude est résumée dans le tableau ci-après :

Tableau 1 : Répartition de l'échantillon global par classe

Catégorie d'entreprises	Classes	Echantillon	Pourcentage
Saines	1	88	42,1 %
A problèmes potentiels	2	44	21,1 %
Très risquées	3	47	22,5 %
compromises	4	30	14,3 %
Total		209	100 %

On remarque la prudence de la banque dans la proportion élevée de la première classe (42,1%).

1.3 Sélection des indicateurs

Pour les besoins de l'étude, nous avons collecté (dans la mesure du possible) les variables susceptibles de refléter la véritable situation financière de l'entreprise demandant un crédit d'exploitation.

Le risque de défaillance peut se traduire dans la structure de l'entreprise ce qui nous conduit à analyser les éléments du bilan. Ce risque peut aussi apparaître dans l'exploitation ce qui amène à analyser le compte de résultats.

D'une part, on dispose des bilans des entreprises qui peuvent être examinés sur les années passées². D'autre part, on dispose d'information sur les ouvertures de procédures judiciaires, notamment les dates de ces dernières. Dans ce sens nous avons pu extraire deux types de variables :

- Variables extracomptables.
- Variables comptables.

1.3.1 Les variables extracomptables

Ce sont des variables qualitatives. Notre base de données contient les indicateurs suivants :

- | | | |
|-----------------------------------|---|--|
| 1- Le secteur d'activité | { | 1- Bâtiment et travaux publics.
2- Services.
3- Industrie. |
| 2- Le statut juridique | { | 1- Société par action SPA.
2- Société à responsabilité limitée SARL.
3- Entreprise unitaire à responsabilité limitée
4- Société en nom collectif SNC. |
| 3 - L'âge | { | 1- Entreprises dont l'âge se situe entre [1 – 5[ans.
2- Entreprises dont l'âge se situe entre [5 – 10[ans.

3- Entreprises dont l'âge se situe entre [10 – 15[ans.
4- Entreprises dont l'âge se situe entre [15 – 20[ans.
5- Entreprises dont l'âge est plus de 20 ans. |
| 4- La nature de demande de crédit | { | 1- Renouvellement de demande de crédit.
0- Nouvelle demande de crédit. |
| 5- La localité géographique | { | 1- Alger.
0- Autre. |

1.3.2 Les variables comptables

Les variables comptables utilisées sont des ratios comptables calculés à partir des bilans financiers des clients et des comptes de résultats. Ces ratios ont été sélectionnés parmi quatre catégories de ratios, à savoir :

- Les ratios de structure et d'équilibre financier ;
- Les ratios d'activité et de gestion ;
- Les ratios de rentabilité ;
- Les ratios de liquidité.

Les variables quantitatives retenues sont constituées d'une batterie de 17 ratios comptables décrits ci-dessous :

Tableau 2 : Liste des ratios financiers et leurs types.

Ratios	Formule	Interprétations
R1	Actif circulant/Dettes à court terme	Il mesure la capacité de l'entreprise à payer ses dettes à court termes à l'aide de son actif.
R2	Total dettes/Total bilan	Il éclaire la capacité d'emprunt de l'entreprise.
R3	Fond de roulement/Actif circulant	Couverture de l'actif par le FR. il indique la part de la couverture de l'actif circulant.
R4	Fond de roulement/Besoins en fond de roulement	Il mesure le degré de couverture du BFR par le FR.
R5	Frais financiers /Excédent brut d'exploitation	Il mesure le poids de l'endettement de l'entreprise.
R6	Dettes à long et moyen terme/Capacité d'autofinancement	Il permet de connaître le nombre d'années nécessaires au CAF pour rembourser les dettes.
R7	Capitaux permanents/Immobilisations	Il mesure la couverture des emplois stables par les ressources stables.
R8	Dettes à long et moyen terme/Capitaux permanents	Il indique la capacité d'autofinancement pour rembourser les dettes à long et moyen terme.
R9	Fond propre/Total bilan	Il mesure le degré d'indépendance financière de l'entreprise
R10	Chiffre d'affaires (hors taxes)/Actif total	Il mesure la rotation de l'actif.
R11	Excédent brut d'exploitation/chiffre d'affaire (hors taxes)	Il mesure l'efficacité de commercialisation et de production de l'entreprise.
R12	Frais financiers/Chiffre d'affaire (hors taxes)	Il indique l'importance des intérêts payés aux créanciers (banques, fournisseurs,) par rapport au CA.
R13	Dettes à long et moyens terme/Fond propre	Il exprime l'endettement de l'entreprise.
R14	Résultat net/Fond propre	Il mesure l'aptitude à rentabiliser les fonds apportés par les associés.
R15	Disponibilité/Dettes à court terme	Il mesure la capacité de l'entreprise à payer ses dettes à court termes à l'aide des disponibilités.
R16	Fond propre/Total dettes	Il exprime le degré d'indépendance vis-à-vis de ses créanciers prêtant à long terme.
R17	Valeur ajoutée/Chiffre d'affaire (hors taxe)	Il mesure le taux d'intégration dans le processus de production et le poids des charges externes.

2. Description de l'échantillon expérimental

Il est utile de procéder à une étude descriptive élémentaire de l'échantillon de travail afin de relever certaines caractéristiques de variables retenues.

La dépendance entre le critère de défaillance et les variables qualitatives est réalisée à l'aide de l'analyse de contingence. Dans le cas des variables quantitatives l'analyse se fait sur la base des tests de moyennes.

Cette analyse ne sera pas présentée dans cet article.

3. Elaboration du modèle de Scoring à l'aide de l'ADL (Analyse discriminante Linéaire)

L'analyse discriminante généralise à plusieurs descripteurs quantitatifs (soit p variables explicatives) la question à laquelle l'analyse de la variance permet de répondre : comment à partir des valeurs d'une variable quantitative prédire le classement des observations parmi k groupes distincts (*Desbois 2003, p28*).

Le principe de l'analyse discriminante linéaire est de former des combinaisons linéaires des variables explicatives permettant d'affecter les individus à leur groupe d'origine avec un minimum d'erreur de classement.

L'échantillon global doit être divisé en deux échantillons : échantillon de construction (80%) et l'échantillon de validation ou test (20%)

Tableau 3.1 : Répartition de l'échantillon global

Classe d'entreprise	Echantillon de construction	Echantillon de validation	Total
1 (Saine)	70	18	88
2 (A pb. potentiel)	35	9	44
3 (Très risquée)	37	10	47
4 (Compromise)	24	6	30
Total	166	43	209

3.1 Résultats de classement de l'échantillon de construction

Si le nombre de groupes est k , on peut construire $(k-1)$ fonctions discriminantes. Dans notre cas $k = 4$ et les fonctions sont au nombre de trois. Parmi ces trois fonctions il faudra choisir la plus pertinente. Le pouvoir discriminant des axes est donné par le tableau des coefficients des fonctions discriminantes.

Les tests effectués nous donne la fonction score suivante :

$$Z = 3,586 \cdot R2 + 0,246 \cdot R3 - 0,919 \cdot R8 - 0,964 \cdot R11 + 0,18 \cdot R12 + 0,12 \cdot R15 + 0,10 \cdot R16 - 1,024$$

L'élaboration du modèle de l'ADL à l'aide de SPSS et de l'échantillon de construction a donné les résultats résumés dans le **tableau 3.2**.

Tableau.3.2. : Résultats du classement de l'ech. De construction

			Classe(s) d'affectation prévue(s)				Total
			1	2	3	4	
Original	Effectif	1	66	0	0	4	70
		2	7	28	0	0	35
		3	3	0	34	0	37
		4	10	0	0	14	24
	%	1	94,3	,0	,0	5,7	100,0
		2	20,0	80,0	,0	,0	100,0
		3	8,1	,0	91,9	,0	100,0
		4	41,7	,0	,0	58,3	100,0

a. **85.5%** des observations originales classées correctement

Source : SPSS.

Le tableau indique que le modèle de l'ADL donne un taux de bon classement global de **85,5%**.

3.2 Résultats de classement de l'échantillon de validation

Nous avons adopté la méthode de la validation croisée. Etant donné que le logiciel *SPSS 10.0* ne donne pas le diagnostic de classement pour l'échantillon de validation, nous avons utilisé la méthode de la distance géométrique afin d'affecter l'individu à la classe correspondante. Un programme a été élaboré pour affecter les individus à chaque classe.

Après exécution de ce programme³., nous obtenons les résultats de classement récapitulés comme suit :

Tableau 3.3 : Résultats de classement de l'échantillon de validation

		Classe(s) d'affectation prévue(s)				Total
		1	2	3	4	
Effectif	1	14	2	0	2	18
	2	0	7	1	1	9
	3	0	0	10	0	10
	4	4	2	0	0	6
%	1	78	11	0	11	100
	2	0	78	11	11	100
	3	0	0	100	0	100
	4	67	33	0	0	100

72% des observations originales classées correctement

Le tableau indique que le modèle de l'ADL donne un taux de bon classement global de **72%** pour l'échantillon de validation, avec un taux d'erreur de **28 %**. Ces taux confirment la fiabilité des résultats obtenus et assure la robustesse du modèle obtenu.

Nous allons appliquer, dans le paragraphe suivant, une autre méthode d'évaluation du risque de crédit à savoir la technique des réseaux de neurones artificiels.

4. Conception et élaboration du modèle neuronal (RNA)

La méthode de l'ADL utilise des variables linéaires pour construire les fonctions scores, c'est-à-dire qui constituent des critères monotones. Dans le but d'améliorer ce résultat, on applique la technique neuronale aux mêmes données. Ceci permettra de prendre en compte la non linéarité des variables.

L'échantillon global doit être divisé en trois sous échantillons : échantillon de construction (60%), l'échantillon test (20%) et l'échantillon de validation (20%).

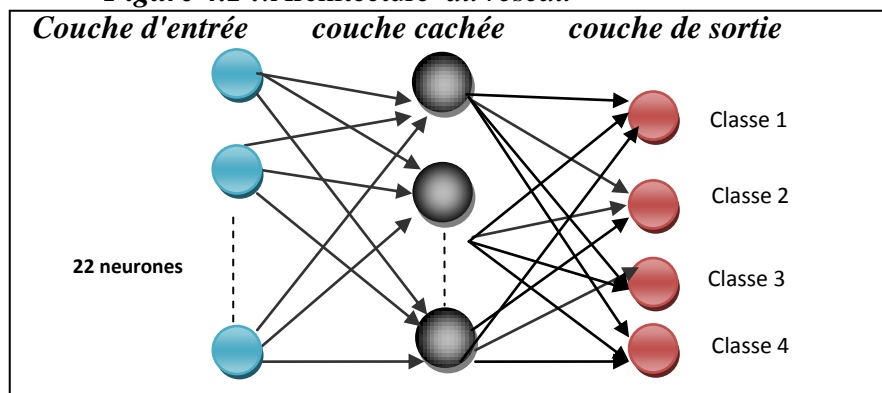
Tableau 4.1 : Répartition de l'échantillon global

Classe d'entreprise	Echantillon construction	Echantillon test	Echantillon validation	Total
1	53	17	18	88
2	26	9	9	44
3	28	9	10	47
4	20	5	5	30
Total	127	40	42	209

4.1 Présentation du modèle de réseau de neurones

Nous avons utilisé un réseau de type Perceptron multicouches de type *feed-forward* (figure ci-après)

Figure 4.1 : Architecture du réseau



Source : conçu par le chercheur

Le réseau neuronal possède les caractéristiques suivantes :

- Une couche d'entrée constituée de 22 neurones correspondants aux variables explicatives x_i .
- Une couche cachée constituée de N^4 neurones. Ce nombre est atteint progressivement après plusieurs tests sur l'échantillon d'apprentissage jusqu'à atteindre l'optimum d'apprentissage et de généralisation.
- Une couche de sortie constituée de quatre neurones identifiant la classe d'appartenance (neurones de décision). Nous avons adopté un codage « *un-parmi-C* » appelé aussi « *codage grand-mère* »⁵. Son principe est le suivant :

si la valeur du j^{me} neurone est égale à 1 et les valeurs des autres neurones sont nuls, alors la forme présentée au réseau est affectée à la classe j .

- Deux fonctions d'activation ont été utilisées :

- La fonction **sigmoïde** pour la couche de sortie

$$g(x) = \frac{1}{\exp(x) + \exp(-x)}$$

- La fonction **tangente hyperbolique** pour la couche cachée :

$$g(x) = \frac{\exp(x) - \exp(-x)}{\exp(x) + \exp(-x)}$$

- L'apprentissage d'un tel réseau est supervisé et utilise l'algorithme de rétropropagation du gradient de l'erreur.
- Pour optimiser la mise en œuvre du réseau on contrôle le choix de plusieurs paramètres : le paramètre d'apprentissage du réseau \mathcal{E} , l'erreur quadratique SSE et le nombre de neurones de la couche cachée N . pour tous ces choix on utilise la validation croisée (Bardos M. et Zhu W.H. 1997, p82).

4.2 Choix des paramètres

a) Le prétraitement des données

Il est indispensable de procéder à une normalisation de toutes les données d'entrée car la manière de les présenter au réseau influence considérablement la qualité des résultats. Autrement dit, si les entrées ont des grandeurs très différentes, celles qui sont petites n'auront pas d'influence sur l'apprentissage du réseau (Dreyfus G. & al. 2004).

Il existe plusieurs méthodes de normalisation, nous avons utilisé la méthode de remise à l'échelle qui est la plus utilisée :

$$x_n(i) = \frac{x(i) - \min_x}{\max_x - \min_x}$$

Où

$$\begin{cases} x_n(i) & : \text{vecteur d'une entrée (i) normalisé.} \\ x(i) & : \text{vecteur d'une entrée (i) brute.} \\ \max_x & : \text{valeur maximale de l'entrée } x(i) \\ \min_x & : \text{valeur minimale de l'entrée } x(i) \end{cases}$$

b) Le paramètre d'apprentissage \mathcal{E}

Ce paramètre influence la qualité et la vitesse de convergence de l'algorithme de rétro propagation du gradient de l'erreur. Il est choisis de manière à concilier l'optimisation des poids W_{ij} et les seuils des erreurs. Pour se faire, on choisit plusieurs valeurs de l'erreur SSE (comprise entre 0,5 et 0,001) et plusieurs valeurs du coefficient \mathcal{E} en évitant le sur-apprentissage c'est-à-dire un taux trop élevé⁶.

On construit les réseaux correspondants aux différentes valeurs et on retient la valeur qui maximise le taux de bons classements et minimise l'erreur (tableau ci-après).

Tableau .4.2 : Taux de bons classements de l'échantillon test en fonction du coefficient ε et de l'erreur (N=10)
Source : réalisé par le chercheur

Coefficient ε	Taux de bons classements	Erreur (SSE)	Itérations (epochs)
0,70	87,80	0,5	22 805
	87,80	0,1	39 116
	87,80	0,05	46 692
	84,15	0,01	64 910
	84,15	0,001	76 720
0,75	89,02	0,5	28 162
	89,02	0,1	47 617
	89,02	0,05	51 476
	<u>89,02</u>	<u>0,01</u>	<u>77 430</u>
	84,15	0,001	108 484
0,80	89,02	0,5	26 645
	89,02	0,1	45 724
	89,02	0,05	54 437
	<u>89,02</u>	<u>0,01</u>	<u>75 206</u>
	84,15	0,001	105 697
0,85	89,02	0,5	24 952
	89,02	0,1	42 421
	87,80	0,05	50 435
	87,80	0,01	69 515
	87,80	0,001	97 830

Comme indiqué dans le tableau, le meilleur taux de bons classements est **89,02 %**. Il est donné par les valeurs de $\varepsilon = 0,75$, $\varepsilon = 0,80$ et $\varepsilon = 0,85$.

La plus petite erreur est **0,01** donnée par $\varepsilon = 0,75$ et $\varepsilon = 0,80$. Les valeurs qui seront retenues sont : **SSE = 0,01 et $\varepsilon = 0,80$**

c) Le nombre de neurones de la couche cachée N

Durant la phase d'apprentissage, un échantillon d'apprentissage ou de construction doit être présenté au réseau neuronal. La taille de notre échantillon est de 127 (cf. tableau 4.1). Cet échantillon est présenté plusieurs fois au réseau de manière itérative jusqu'à convergence de l'erreur vers un minimum fixé au préalable.

Le nombre optimal de neurones dans la couche cachée est déterminé en maximisant le taux de bon classement et en minimisant l'erreur. Les résultats obtenus sont comme suit :

Tableau 4. 3 : Nombre de neurones de la couche cachée en fonction du taux de bons classements de l'échantillon test

Nombre de neurones	Taux de bons classements	Nombre d'itération (epochs)
1 à 4	ncv	-
5	87,80	130 350
6	84,15	91 270
7	84,15	85 194
8	ncv	-
9	86,59	71 939
10	89,02	75 206
11	84,15	57 933
12	85,37	48 737
13	81,71	51 297
14	89,02	54 730
15	82,93	41 869
16	90,24	46 844
17	89,02	41 559
18 à 22	ncv	-

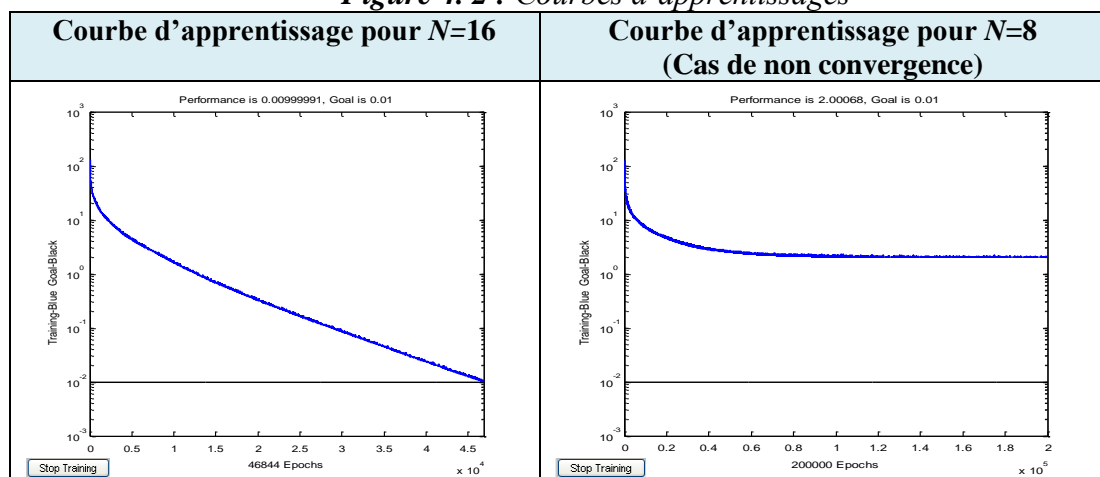
ncv : ne converge pas.

Le taux d'apprentissage est fixé à 80 %.

La somme quadratique des erreurs est de 0,01.

Comme indiqué par le tableau, nous avons procédé à **22 tests** différents. Le meilleur taux de classement est donné par $N = 16$, suivi des réseaux à 17 neurones, 14 neurones et enfin 10 neurones cachés. Ceci est confirmé par les courbes d'apprentissages suivantes :

Figure 4. 2 : Courbes d'apprentissages



Source : Résultats fournis par le programme Credit1 développé sous Matlab.

4.3 Les résultats de validation du réseau

Durant cette phase on présente au réseau des exemples non connus et on teste sa capacité de généralisation et donc sa robustesse de prévision. L'échantillon test et validation contient 82 entreprises (cf. tableau.4.1)

Tableau 4.4 : Résultats de classement du modèle neuronal réalisé pour l'échantillon test et validation

<i>Entreprises</i>	<i>Bons classements</i>		<i>Mauvais classements</i>	
	<i>Nombre</i>	<i>Taux</i>	<i>Nombre</i>	<i>Taux</i>
Classe 1	30	85,71 %	5	14,28 %
Classe 2	16	88,89 %	2	11,11 %
Classe 3	19	100 %	0	0 %
Classe 4	9	90 %	1	10 %
TOTAL	74	90,24%	8	9,76%

Source : Résultats fournis par le programme **Credit1** développé sous Matlab

Ce tableau montre les résultats suivants :

- Le taux de bons classements des entreprises de la classe 1 : **85,71 %**
- Le taux de bons classements des entreprises de la classe 2 : **88,89 %**
- Le taux de bons classements des entreprises de la classe 3 : **100 %**
- Le taux de bons classements des entreprises de la classe 4 : **90 %**

Sachant que le taux global de bons classements est **90,24 %**, alors que le taux global de mauvais classement est **9,76 %**.

5. Comparaison des résultats des deux modèles élaborés

Rappelons qu'on a conçu et construit deux modèles d'évaluation du risque de crédit pour un horizon d'une année. Les résultats globaux obtenus par ces modèles sont résumés dans le tableau suivant :

Tableau 4.5 : Récapitulatif des résultats des trois modèles élaborés

<i>MODELE</i>	<i>Echantillon de construction</i>		<i>Echantillon de Validation</i>	
	<i>Bons classements</i>	<i>Mauvais classements</i>	<i>Bons classements</i>	<i>Mauvais classements</i>
Scoring	85,5 %	14,46 %	72 %	28 %
Réseau neurone	100 %	0 %	90,24 %	9,76 %

Source : synthèse réalisée par le chercheur.

D'après ce tableau, on déduit que le meilleur résultat est donné par le modèle de réseau de neurone.

En effet, contrairement aux réseaux de neurones qui permettent un taux de bon classement de près de **90,24 %** sur l'échantillon de test, l'analyse discriminante linéaire n'en est qu'à **72 %** avec une qualité de prévision bien faible par rapport aux réseaux neuronaux.

Ceci est dû au fait que tous les ratios utilisés dans l'analyse discriminante ne permettent pas une discrimination linéaire. Aussi le modèle de R.N.A est

capable d'identifier les exemples qui ne lui ont été jamais présentés (phase test) grâce à sa capacité de généralisation.

L'apport supplémentaire de l'analyse discriminante par rapport aux R.N.A est de fournir des probabilités d'appartenance à chacun des groupes connaissant le score.

Conclusion

En effet, cette recherche confirme l'hypothèse de la robustesse des RNA. Ainsi, la performance de cet outil est toujours supérieure ou égale à celle obtenue par les techniques classiques.

Il apparaît que les réseaux de neurones artificiels donnent aujourd'hui de bons résultats dans le domaine de la classification particulièrement dans le champ de la détection préventive des entreprises en difficulté. Les travaux menés sur ce sujet, tant en France qu'aux Etats-Unis, semblent s'accorder sur ce point.

Cependant, ils présentent encore certaines limites : la construction du modèle neuronal, le prétraitement des variables d'entrée et le réglage des paramètres d'apprentissage relèvent encore trop souvent de l'intervention humaine. Mais tous ces problèmes font aujourd'hui l'objet de recherches dont on peut espérer qu'elles apporteront des réponses satisfaisantes dans les années à venir.

Notes

1. Article 9 de l'instruction N° 34-91 du 14 novembre 1991 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers ;
2. . Pour une demande de crédit, les banques exigent les bilans des trois dernières années ;
3. l'algorithme est conçu et réalisé par le chercheur ;
4. Ce nombre est obtenu en présentant les mêmes exemples au modèle et en modifiant progressivement le nombre de neurones sur la couche cachée jusqu'à convergence du réseau vers l'erreur désirée ;
5. Cette appellation provient de la neurobiologie : une des théories de la représentation des informations dans les systèmes nerveux soutient que certains de nos neurones sont spécialisés dans la reconnaissance de formes usuelles, notamment du visage de notre grand-mère (Dreyfus 2004, p36) ;
6. Ce paramètre indique la performance du réseau à reconnaître les formes qui lui sont présentées. Dans le cas du sur-apprentissage, le réseau ne pourra reconnaître que les formes similaires ce qui entraîne une faible capacité de généralisation (c'est le cas de l'apprentissage « par cœur ») ;

Référence :

1. Adeline Romain, Gouriveau Rafael, Noureddine Zerhouni (2008). Pronostic de défaillances : maitrise de l'erreur de prédiction. MOSIM'08.
2. Altman, E.I., Marco, G., Varetto, F. (1994). Corporate distress diagnosis: Comparisons using linear discriminant analysis and neural networks (the Italian experience). Journal of Banking and finance.
3. Back Barbro, Laitinen Telia, and Sere Kaisa (1996). Neural Networks and Genetic Algorithms for Bankruptcy Predictions. Expert Systems with Applications, Vol.11.
4. Bardos Mireille (1998), Detecting the risk of company failure at the bank de France, Journal of banking and finance, vol. 22.
5. Bardos Mireille (2001). Analyse discriminante, application au risqué et scoring financier. Dunod.
6. Bardos Mireille (2005). Les scores de la Banque de France : leur développement, leurs applications, leur maintenance. Bulletin de la Banque de France • N° 144 • Décembre.
7. Bardos Mireille (2008), Scoring sur données d'entreprises: instrument de diagnostic individuel et outil d'analyse de portefeuille d'une clientèle, Revue Modulad, n°38.
8. Ben Amor S., Khoury N. et Savor M. (2007). Modèle prévisionnel de la défaillance financière des PME québécoises emprunteuses. Cahier de recherche 4.
9. Bertels K., Jacques J.M. , Neuberg L. And Gatot L. (1999). Qualitative company performance evaluation: Linear discriminant analysis and neural network models. European Journal of Operational Research.
10. Burgess A.N. et Paudelidaki S. (1996). Etude comparative des réseaux de neurones et de la régression logistique pour identifier les opportunités de vente croisée. Recherche et application en marketing, vol.11, n°2.
11. Burrell P. R. and Folarin B.O. (1997). The Impact of Neural Networks in Finance. Neural Comput & Applic.
12. Canarelli P. et Ivanoff H. (1997), intelligence artificielle et scoring bancaire, revue banque, N°577 janvier.
13. Desbois Dominique (2003). Une introduction à l'analyse discriminante avec SPSS pour Windows. Revue Modulad N° 30.
14. Desmet Pierre (1996). Comparaison de la productivité d'un réseau de neurone à rétro-propagation avec celles des méthodes de régression linéaire,

logistique et AID pour le calcul des scores en marketing direct. Recherche et application en marketing, Vol.11, n°2.

15. Dietsch Michel, Petey Joël (2003). Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières. Edition d'Organisation.
16. Gonzalez Steven (2000). Neural Networks for Macroeconomic Forecasting: A Complementary Approach to Linear Regression Models. Working Paper.
17. Lacher R.C., Coats Pamela K., Sharma Shanker C. And Fant Franklin (1995). A neural network for classifying the financial health of a firm. European Journal of Operational Research.
18. Leshno Moshe and Spector Yishay (1996). Neural network prediction analysis: The bankruptcy case. Neurocomputing Vol.10.
19. Nigrin A. (1993), Neural Networks for Pattern Recognition. Cambridge, MA: The MIT Press.
20. Perez Muriel (2006). Artificial neural networks and bankruptcy forecasting: a state of the art. Neural Comput & Applic.
21. Refait Catherine (2004), La prévision de la faillite fondée sur l'analyse financière de l'entreprise : un état des lieux. Economie et prévision, n°162.
22. Sadi Khadidja (2007). Comment décider de l'attribution de crédits en utilisant les nouvelles techniques ? (Méthode Scoring et Réseaux de neurones). Revue de l'Economie et de Statistique Appliquées (revue semestrielle éditée par l'INPS) N°08
23. Sadi Khadidja (2008). Evaluation du risque d'échec des étudiants de première année (INPS) à l'aide des réseaux de neurones. Revue de l'Economie et de Statistique Appliquées (revue semestrielle éditée par l'INPS) N°09
24. Sadi Khadidja (2010). Un état des lieux des différentes techniques d'analyse statistiques pour la construction de s modèles de prévision de défaillance. Revue de l'Economie et de Statistique Appliquées (revue semestrielle éditée par l'ENSSEA) N°14
25. Yang, Liu (2001). New issues in credit scoring application, Working Paper No 16.

توصيات المتقى

إنعقد بتاريخ 23 و 24 أبريل 2012 بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر... إستمرارية أم قطيعة؟ حضره نخبة من الاساتذة والباحثين من مختلف جامعات الوطن ومدارس التعليم العالي الذين تداؤسوا الموضوع من مختلف جوانبه، وعلى إثر النقاش، خرج الملتقى بجملة توصيات نعرض أهمها:

- التذكير بأهمية وضرة الإستراتيجية الصناعية كقاعدة لضمان التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية وتنوع الإقتصاد لإحداث تنمية إقتصادية شاملة وقابلة للحياة؛
- العمل على تحديد أهداف هذه الإستراتيجية وآلياتها إدارتها وأدوات تنفيذها؛
- ضرورة إرتكاز هذه الإستراتيجية الصناعية الجديدة على عناصر المزايا النسبية التي يتمتع بها الإقتصاد الوطني وكذا آفاق الأسواق المستهدفة الإقليمية والدولية؛
- العمل على خلق قدرة إستيعابية للإقتصاد الوطني تسمح بتحويل الجهد الإستثماري إلى مزايا إقتصادية، تجارية، تقنية وتكنولوجية؛
- التركيز على الدور الذي يتعين أن تلعبه المؤسسة في إطار تنافسي، مع إعطاء أهمية قصوى للقطاع الخاص؛
- التركيز على الدور الذي يتعين أن تلعبه المؤسسة في إطار تنافسي، مع إعطاء أهمية قصوى للقطاع الخاص؛
- إعادة تعريف دور الدولة تجاه مسألة التوجيه والضبط ووضع السياسات الكلية المناسبة وترقية مناخ الأعمال والشفافية وأخلاقية الممارسات؛
- قيام الدولة بتصميم ودعم ومرافقة نظام عملي وفعال لإنتاج الأفكار وترقية الإبداع والإبتكار نظرا لضعف المؤسسات [عمومية وخاصة] في هذا المجال؛

- بناء هذا النظام العملي للإبداع والإبتكار على وجود آليات داخلية تسمح للمؤسسات في المستقبل بالإضطلاع بوظيفة البحث والتطوير التي تخلق الميزة التنافسية لهذه المؤسسات؛
 - بناء إستراتيجية صناعية على أساس نسيج متنوع تلعب فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة دورا رائدا.
- بمذه الحوصلة التي نتمنى ان تكون مفيدة لتطوير أداء إقتصادنا الوطني والنهوض بالتنمية، نأتي على نهاية ملتقانا هذا شاكرين كل من ساهم فيه من اللجان العلمية والتنظيمية وأمانة الكلية وكل الاساتذة الباحثين والطلبة على مساهمتهم الفعالة في إنجاح الملتقى.